

المأثور الرِّبِّيُّ في إحياء علم عماد السُّنَنِطِ
(١)

الدُّرَّةُ الْكَيْفَانِيَّةُ

في شَرَحِ
نَظْمِ «عُبَيْدِ رَبِّهِ» لِلْأَجْرُومِيَّةِ

وَصَفِّهِ

السَّيِّدُ الْقَوِيُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ تَوَفِيْقُ بْنُ عِمَارٍ الْكَيْفَانِي
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

رَاجَعَهُ وَقَفَّاهُ أَصْحَابُ الْقِسْمَةِ
السَّيِّحُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَرُوفٍ كَرَفِي
السَّيِّحُ الْكَاتِبُ حَمِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ
السَّيِّحُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ سُفْيَانُ الْهَاشِمِيُّ

دار الصبيح
الطبعة الأولى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الدُّرَّةُ الْكِفَانِيَّةُ

في شكره

نظمه «عبيد ربه» للأجر ومية

ح) دار الصميعي للنشر والتوزيع ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الكيفاني، محمد توفيق بن عمار

الدرة الكيفانية في شرح نظم عبيد ربه للأجرومية/ محمد توفيق بن عمار الكيفاني،
الرياض ١٤٣١هـ.

٤٤٩ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٥٠-٦٠-٦

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي: ٤١٥، ١ / ٩٢٧٥ / ١٤٣١

رقم الإيداع: ٩٢٧٥ / ١٤٣١

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٥٠-٦٠-٦

محفوظ
جميع الحقوق

الطبعة الأولى
٢٠١١م / ١٤٣٢هـ

الصف والإخراج
الفني بدار

دار الصميعي للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية

الرياض ص.ب: ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢

المركز الرئيسي: الرياض - السعودي -

شارع السعودي العام

هاتف: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩

فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة - بجوار مؤسسة الشيخ

ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨ تلفاكس: ٣٦٢١٧٢٨

الموزع في المنطقة الغربية والجنوبية

/ جوال ٥٠٩٧٧١٥٦٨

مدير التسويق ٥٥٥١٦٩٠٥١

daralsomaie@hotmail.com

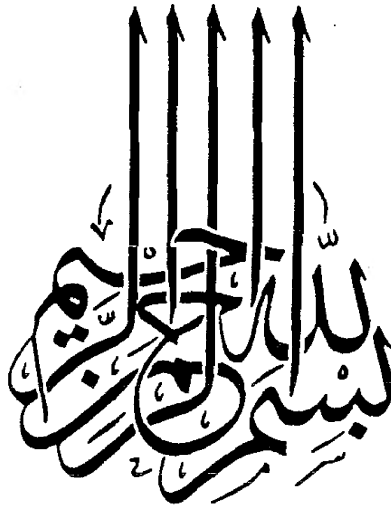
الإدانة الكيفانية

في شر
نظم «عبيد ربّه» للأجر وميّة

وضعه

العبد الفقير إلى الله تعالى
أبو عبد الله محمد توفيق بن عمار الكيفاني
عفا الله عنه

راجعه وقظه أصحاب الفضيلة
الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوفي
الشيخ الدكتور حسن بن محمد الحفظي
الشيخ عبد الله بن محمد شفيان الجاسري



رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من رَتَّبَ الله تعالى الفلاحَ في بَرِّهِمَا، والنَّجَاحَ في خَفْضِ الجَنَاحِ
لَهُمَا، إلى وَالِدَيِّ الْكَرِيمَيْنِ - أَقَرَّ اللهُ أَعْيُنَهُمَا بِبِرِّ أَبْنَائِهِمَا - .

وإلى من كَثُرَتْ مَحَاسِنُهَا، وَحُمِدَتْ مَآثِرُهَا «أُمُّ عَبْدِ الْبَرِّ بِنْتُ عَلِيٍّ
عُمَانِي» - جَزَاها اللهُ عَنِّي أَوْفَرَ الْجَزَاءِ وَأَوْفَاهُ - .

وإلى أَبْنَائِي الثَّلَاثَةِ: «أَمَامَةُ»، و«عبد البرِّ»، و«هَبَّةُ اللهِ» - سَائِلًا رَبَّ الْعِزَّةِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُنَبِّتَهُمْ نَبَاتًا حَسَنًا - .

وإلى عُلَمَائِنَا الْأَفَاضِلِ، وَمَشَايِخِنَا الْأَمَائِلِ - سَدَّدَ اللهُ خُطَاَنَا وَخُطَاهُمْ .

وإلى كُلِّ أَخٍ لَنَا فِي اللهِ تَجَمُّعُنَا بِهِ رَابِطَةُ الدِّينِ ^(١) .

(١) والإهداء عائدٌ، والشُّكْرُ مَوْضُوعٌ، إلى كُلِّ مَنْ آزَرَنِي بِمَعْلُومَةٍ، أَوْ أَمَدَّنِي بِمَرْجِعٍ، أَوْ
أَشَارَ عَلَيَّ بِمِلْحُوظَةٍ - وَفَّقَ اللهُ الْجَمِيعَ، وَأَدَامَ لَنَا وَلَهُمْ سَوَابِغَ نِعَمِهِ، وَقَرَّائِنَ آلائِهِ - .

تقريظ

فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيّدنا
ونبيّنا محمّد، وعلى آله وأصحابه، وأتباعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فقد أطلعني الأخ في الله «أبو عبد البر محمّد توفيق بن عمّار الكيفاني»
من طلبية العلم بالمدينة النبوية - وقد عرفته بحسن التخلّق، وصدق التوجّه
إلى طلب العلم، ولا أزكي على الله أحداً - أطلعني على شرحه لهذا النّظم
لمتن «الأجرومية»، في علم العربيّة، الموسوم بـ: «الدُّرَّةُ الْكِيفَانِيَّةُ فِي شَرْحِ
نَظْمِ عُبَيْدِ رَبِّهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ» وَتَفَنَّدَ^(١) هَذَا الْقَاصِرَ عَلَى أَنْ يُجِيلَ فِيهِ طَرْفَهُ،
وَحُسْنَ ظَنٍّ مِنْهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ أَهْلًا. فَأَسْمَتُ مُقَلَّةَ الْعَيْنِ فِي مَرَعَاهُ،
فَالْفَيْتُهُ خَصِيْبًا بِجَمْعِهِ، فِيهِ مَا تَفَرَّقَ شَذَرٌ مَذَرٌ فِي شُرُوحِ هَذَا النّظْمِ وَغَيْرِهَا،
مُجِيدًا^(٢) اخْتِيَارَ مَا صَحَّ، مُضِيْفًا فَوَائِدَ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَنِينَ بِكَشْفِ

(١) يقال قولاً جارياً على قانون اللُّغَةِ: تَفَنَّدَ فُلَانٌ عَلَى كَذَا، أَي: أَزَادَهُ مِنْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ
صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» فِي فَصْلِ الْفَاءِ بَابِ الدَّالِ.

(٢) «مُجِيدًا» وَ«مُضِيْفًا» حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ: «الْهَاءُ» الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي «بِجَمْعِهِ»
وَالْمُضَافُ هُوَ «جَمْعٌ» عَمِلَ فِي الْحَالِينِ عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي «الْخُلَاصَةِ»:
وَلَا تُجِزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

حَبَايَا النَّظْمِ وَأَصْلِهِ، وَقَوَائِدَ زَائِدَةً عَلَى بَعْضِ مَسَائِلِ الْكِتَابِ فِي الْهَامِشِ،
وَزَوَائِدَ نَبَّهَ بِهَا عَلَى مَا قَلَّ مِنْ مَا اخْتَذَ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا فِي النَّظْمِ وَأَصْلِهِ، لَا
يَحْطُّانِ مِنْ قِيَمَتِهِمَا، إِذْ الْكَامِلُ مِنَ الْبَشَرِ مِنْ عُذَّتْ سَقَطَاتُهُ، وَالْمُنْصِيفُ
الْعَدْلُ يَغْمُرُهَا فِي كَثِيرِ حَسَنَاتِهِ، وَلَا يَتَبَجَّحُ بِالتَّنْذِيدِ بِهَا.

فَأَوْفَى هَذَا الشَّرْحُ - بِمَا تَقَدَّمَ الْإِيْمَاءُ إِلَيْهِ أَنْفَاءً مِنَ الْمَزَايَا الْمُثْنِيَّةِ - إِلَى يَفَاعٍ
فِي مَبَاحِثِهِ مُتَسَنِّمًا، وَإِلَى التَّنْوِيهِ بِشَأْنِهَا مُتَرَتِّمًا، يَتَعَاطَى الْمَبْتَدِئُ هَذَا الشَّرْحَ
بِهَمَّةِ نَفْسٍ وَثَابَةِ، وَيَسْتَأْنِسُ قَارِئًا لَهُ مَنْ فَوْقَ الْمَبْتَدِئِ بِنَفْسٍ وَعَابَةِ. وَاللَّهُ أَسْأَلُ
أَنْ يَجْزِيهِ خَيْرًا، وَيَزِيدَهُ تَوْفِيقًا وَبِرًّا فِي نَفْعِ طُلَّابِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَالسَّلَامُ.

سَطَرَ هَذَا الْمَرْقُومَ الْعَبْدُ الْمُفْتَقِرُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَوْنِي إِلَى عَفْوِ
رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ جَلَّ شَأْنُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاءُهُ وَصِفَاتُهُ وَذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ
بِتَارِيخٍ: ٢٩/٥/١٤٢٩ هـ.

تَقْرِيط

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَفْظِيِّ

حَفْظُهُ اللَّهَ تَعَالَى

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ عِلْمَ النَّحْوِ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي عُنِيَ بِهَا الْقُدَمَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ، مِنْذُ
الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ، وَإِلَى عَصْرِنَا هَذَا، وَذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ عِلَاقَةٍ وَطِيدَةٍ
بِعِلْمِ الشَّرِيعَةِ، وَلِتَوْقُفِ مَعْرِفَةٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَرَادِ بِالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ عَلَى
مَعْرِفَةِ هَذَا الْعِلْمِ.

وَقَدْ تَنَوَّعَتِ الْمُؤَلَّفَاتُ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ مُخْتَصَرَاتٍ إِلَى مُطَوَّلَاتٍ وَمِنْ
مَنْظُومَاتٍ إِلَى مَنْشُورَاتٍ.

وَمِنْ أَشْهُرِ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْمَقْدُمَةُ الْمَوْجِزَةُ الَّتِي أَلْفَهَا مُحَمَّدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ بْنِ أَجْرُومٍ الْمَتُوفِي سَنَةِ ٧٢٣ هـ الْمَعْرُوفَةُ بِ: «الْأَجْرُومِيَّةِ» الَّتِي ذَكَرَ
السِّيُوطِيُّ أَنَّ ابْنَ أَجْرُومٍ أَلْفَهَا تَجَاهَ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِقَةِ، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَقْدُمَةُ
مَوْجِزَةً إِيْجَازًا غَيْرَ مُخِلٍّ، فَوْقَتْ بِكَثِيرٍ مِمَّا يَحْتَاجُهُ طَالِبُ هَذَا الْعِلْمِ.

وَقَدْ عَنِيَ بِهَا كَثِيرٌ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ شَرْحًا وَنَظْمًا.

وَمِمَّنْ نَظَّمَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي التَّوَاتِي الْمَزْمَرِيُّ.

وشرحَ هذا النَّظْمَ أبو عبد البرِّ مُحَمَّدُ توفيق بن عمَّار الكيفاني شرحاً سمَّاه «الدَّرَةُ الْكِيفَانِيَّةُ فِي شَرْحِ نَظْمِ عُبَيْدِ رِيهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ»، وهذا الشَّرْحُ هو الَّذِي نتحدَّثُ عنه.

طلَّبَ مني أخي الشيخ الدكتور عبد الله بن مُحَمَّد سفيان الحكمي - حفظه الله - الاطلاع على هذا الشَّرْحِ، وتقويمه، والنَّظَرِ في مدى صلاحيته للنَّشْرِ.
أجبتُ أخي عبد الله - ولا أستطيعُ إلا ذاك - واطلعتُ على الكتاب، ويطيبُ لي أن أُبيِّنَ الآتي:

١. كانت قراءتي لهذا الشَّرْحِ قراءةً سريعةً، نظراً لانشغالي بأُمُورٍ كثيرةٍ وقفتُ عائقاً عن القراءة المتأنية، ومع ذلك فقد بذلتُ جُهداً أحسبه نافعاً.
٢. تضمَّنَ هذا الشَّرْحُ فوائِدَ عَظِيْمَةً، بعضها في المتن، وبعضها في الحاشية، وهي كثيرةٌ، وبعضها عَجِيبٌ، وهي تُنبِئُ عن أن الشَّارِحَ له اطلاعٌ واسعٌ على كُنُوزِ هذا العلم.
٣. من الفوائِدِ التي اشتملَ عليها هذا الشَّرْحُ الأبيات التي أوردها الشَّارِحُ متضمنةً نظماً لبعض الشُّرُوطِ، أو لبعض المسائل، وهذه المنظوماتُ نادرةٌ، ونافعةٌ، ومُيسِّرةٌ لحفظِ الشُّرُوطِ والمسائل والقضايا.
٤. أغلبُ هذا الشَّرْحِ مُوَافِقٌ لِلْحَاجَةِ دُونَ إطالةٍ ولا إيجازٍ، وبعضُ المواضع - وإن كانت قليلةً - أطالَ الشَّارِحُ فيها نوعاً ما.
٥. تَكَرَّرَ الشَّارِحُ - حفظه الله - بقبولِ مُعْظَمِ الاقتراحاتِ التي نتجتُ

عن قراءتي للشرح، والحقيقة أن أغلب هذه الاقتراحات التي رأيتها من باب اختلاف وجهات النظر، أمّا المادة العلمية فهي قديمة سليمة.

٦. أحمدُ الله الَّذِي هَيَّأَ لِي قِرَاءَةَ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ، ثُمَّ أَشْكُرُ أَخَوَيَّ الْكَرِيمَيْنِ الشَّيْخَ الدَّكْتُورَ عَبْدَ اللَّهِ، وَالشَّارِحَ أَبَا عَبْدِ الْبَرِّ، الَّذِينَ أَحَسَّنَا الظَّنَّ فِيَّ، وَاخْتَارَانِي لِلنَّظَرِ فِي الْكِتَابِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ.

اللهم انفع بهذا الكتاب من قرأه، ومن شرّحه، ومن بذل فيه جهداً، وعلمنا يا ربّ ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً، وتقبل مِنَّا صالح الأعمال.

والحمدُ لله أولاً وآخراً.

كتبه

الدكتور/ حسن بن محمد الحفظي

عضو هيئة التدريس بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقريظ

فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي

حفظه الله تعالى

الحمد لله الذي جعل اللغة العربية أشرف اللغات، وتوج هذا الشرف بأن جعلها وعاءً لَوْحِيهِ الْمُتَزَّلِ، وجعل علم النحو وإسطة عقد علوم الآلة، بل هو العلم المستطيل على سائرها، والمتصرف فيها، والمالك لأزماتها، وبه يُعَصِّمُ اللِّسَانُ مِنَ اللَّحْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْمُطَهَّرَةِ.

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالصاد، نبينا، وقُدوتنا، وحسيننا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد رغب إليَّ فضيلة الأخ الشيخ: أبي عبد البر محمد توفيق بن عمّار الكيفاني أن أقدم لشرحه الموسوم: بـ «الدُّرَّةُ الْكِيفَانِيَّةُ فِي شَرْحِ نَظْمِ عُبَيْدِ رَبِّهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ» فاعتذرتُ إليه في البداية بأنني لا أصلحُ لكتابة المقدمات والتقاريط، وحتى لو كنتُ أصلحُ لذلك لسدّدتُ هذا الباب لأسباب لا حاجةً لذكرها في هذا التقريظ.

أما كوني لا أصلحُ لكتابة تقديم أو تقريظ؛ فلأن هذا الأمر لا ينبغي أن يصدر إلا عن عالم مشهور له حضوره العلمي والدعوي حتى يوثق بتقديمه أو تقريظه، ليكون تعريفاً بالعمل العلمي الذي كُتِبَ له التقديم أو التقريظ، ويكون سبباً في إقبال الناس عليه.

وَهُنَاكَ سَبَبٌ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الشَّرْحِ، وَهُوَ كَوْنُهُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَأَنَا لَسْتُ مِنْ فُرْسَانِ هَذَا الْعِلْمِ، وَلَا الْمُشْتَغِلِينَ بِهِ، وَإِنْ كُنْتُ أَحْبَبْتُ، وَأُحَاوَلُ الْإِلْمَامَ بِهِ، بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَمَعَ هَذَا أَقَدَمْتُ عَلَى كِتَابَةِ تَقْرِيبٍ لِهَذَا الشَّرْحِ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ إِطْلَاعاً سَرِيعاً لِسَبَبَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ هَذَا الشَّرْحَ يَخْدُمُ مَتْنًا مِنْ أَهَمِّ الْمَتُونِ الْمُخْتَصِرَةِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَتْنٍ صَدَرَ مِنْ سُلْسَلَةِ الْمَتُونِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُخْتَارَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْجَلِيلِ، ضَمَّنَ الْمَشْرُوعَ الْعِلْمِيَّ الَّذِي أَشْرَفُ بِخِدْمَتِهِ.

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ هَذَا الشَّرْحَ شَرَحٌ نَفِيسٌ، أَتَّبَعَ فِيهِ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ الْمَنْهَجَ التَّحْلِيلِيَّ الَّذِي سَلَكَهُ عُلَمَاءُ شَنْقِيطٍ فِي مُحَاضَرَتِهِمْ، وَهُوَ مِنْهَجُ الْأُثْمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي شُرُوحِ الْمَتُونِ الْمَنْظُومَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ.

وَالنَّازِرُ فِي هَذَا الشَّرْحِ يَجِدُ فِيهِ جَهْدًا كَبِيرًا فِي تَحْلِيلِ أَلْفَاظِ مَتْنِ «عُبَيْدِ رَبِّهِ» مَعَ الْعَنَاءِ بِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ وَالْأَمْثَلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَإِيرَادِ الْأَنْظَامِ الْحَاصِرَةِ لِلْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، بَلْ فِيهِ مِنَ الْفَرَائِدِ وَالْفَوَائِدِ وَالنِّكَاتِ مَا لَا تَجِدُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَطْوُولَاتِ، وَقَدْ تَجَدَّدَ فِيهِ إِسْهَابًا فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ، لَا يَرُوقُ لِبَعْضِ طُلَّابِ الْعِلْمِ.

لِهَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ وَلِرَغْبَةِ أَخِي الْفَاضِلِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ الْبَرِّ وَجَدْتُ نَفْسِي مُلْزَمًا بِكِتَابَةِ هَذَا التَّقْرِيبِ مُتَمْنِيًا أَنْ أَرَى هَذَا الشَّرْحَ الْمَاتِعَ فِي الْمَكْتَبَاتِ قَرِيبًا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تَتَلَقَّه أَيْدِي الطُّلَّابِ الْمُهِتَمِّينَ بِالْمَتُونِ الْعِلْمِيَّةِ

وشروحها؛ ليجدوا شرحاً يزوي الغلَّةَ ويُشيعُ نَهْمَ المبتدئين منهم في هذا العلم، ويُزسي لهم الأساس الذي ينطلقون منه إلى المطوّلات.

ومما سيزيد هذا الشرح قيمة، ويكسبه ثقة عند طلاب العلم بإذن الله تعالى أنه حظيَ بمراجعة مختص متمكن في علم النحو اشتغل به تعليمًا وتأليفًا لأكثر من ثلاثين عاماً.

ذلكم هو أخونا فضيلة الأستاذ الدكتور : حسن بن محمد الحفَظي، حفظه الله تعالى.

وهو من القلائل الذين تولّوا تعليم هذا العلم في بيوت الله تعالى، وفي منزله العامر حسبة، أسأل الله أن يثيبه.

وأسأله تعالى أن ينفع بهذا الشرح طُلابَ العلم، ويجزّل المثوبة لمصنّفه، ويوفّقنا جميعاً إلى ما يحبُّ ويرضَى، وصلى الله وسلّم على الهادي البشير والسراج المنير، وعلى آله وصحبه.

والحمدُ لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

وكتبه

الفقيّرُ إلى عفو ربِّه المقرُّ بذنبه

عبد الله بن محمّد سفيان الحكمي

في السّابع من شوال من عام ١٤٢٩ هـ

خطبة الكتاب

الحمدُ لله الَّذِي رَفَعَ لُغَةَ الْعَرَبِ فَجَعَلَهَا أَحْسَنَ اللُّغَاتِ، وَتَوَجَّهَ لِسَانًا
لِكِتَابِهِ فَأَنْزَلَ بِهَا آيَاتِهِ الْبَيِّنَاتِ؛ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْصَحِ نَاطِقٍ فِي
الْبَرِيَّاتِ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ مَرْفُوعِ الرُّتَبَةِ فَوْقَ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ الْمَنْعُوتِينَ بِأَفْضَلِ الصِّفَاتِ، الْمَنْصُوبِينَ لِإِزَالَةِ شُبْهِ أَهْلِ الْبَدْعِ
وَالضَّلَالَاتِ، وَعَلَى أَتْبَاعِهِمْ وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُمْ مِنْ عُمَدِ أَهْلِ الصَّلَاحِ
وَالطَّاعَاتِ؛ صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مُتَلَازِمِينَ إِلَى يَوْمِ تَجَزُّمٍ فِيهِ الصَّلَاتُ،
وَتُحَذَفُ فِيهِ التَّعْلُقَاتُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا شَرْحٌ لِمَنْظُومَةِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي التَّوَاتِي
الْمَزْمَرِيِّ الَّتِي عَقَدَ بِهَا ^(١) مَقْدَمَةَ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَجْرُومٍ
الصَّنْهَاجِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَالَّتِي غَدَتْ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:
وَكَانَتْ كَمَثَلِ الْعِقْدِ حُسْنًا وَهَذِهِ كَدَّرَتْهُ الْغَرَا فَتَمَّ تَنَاسُؤُهُ ^(٢)

(١) سيأتي في ترجمته - رحمه الله تعالى - أن له على مقدمة الإمام ابن أجروم - رحمه
الله تعالى - أربع منظومات.

(٢) البيت للشاعر محمد الباقي بن أبي بكر المسعودي البكري التونسي المتوفى

- رحمه الله تعالى - سنة ١٢٩٧هـ.

أقول: لقد عمدتُ في هذا الشَّرْحِ إلى ما يلي:

فكَّكتُ أبيات المنظومة، وأعرِبتُ أمثلتها، وبيَّنتُ مقصدَ ومَرَامَ نَاطِمْهَا -
رحمه الله تعالى - ما أمكنني ذلك.

قصدتُ التَّمثِيلَ والاستِشْهَادَ بالقرآنِ العظيم ما وجدتُ إلى ذلك سَبِيلًا
وذلك لغرضين:

الأول: ربطُ الصَّلَةِ بين الطَّالِبِ وبينَ كلامِ رَبِّهِ جَلَّ في عُلَاه، إذْ هُوَ العُرْوَةُ
الوُثْقَى، وجَبَلُ اللهِ المَتِينُ.

الثاني: جَمَلُ الطُّلَابِ وتَعْوِيدُهُمُ التَّعَامُلَ مع كتابِ الله تعالى
استِشْهَادًا وِدْرَاسَةً وإِغْرَابًا - ليكونَ لَهُمُ وُصْلَةٌ إلى فَهْمِهِ، وَوَسِيلَةٌ لتَدْبِيرِهِ،
وَمَسَاغًا لِلْعَمَلِ بِهِ.

ذكرتُ بعضَ عِلَلِ النَّحْوِ - ولم أَكْثِر - إعانةً على توضيحِ القَوَاعِدِ، وفَهْمِ المقاصِدِ.

وَشَحَّتهُ ببعضِ الفَوَائِدِ واللِّطَائِفِ، ترويحاً على الطَّالِبِ، وتنشيطاً للرَّاغِبِ.

صَدَّرْتُهُ بِنُبْدَةٍ يَسِيرَةٍ عن قِيَمَةِ النَّحْوِ، وأَهْمِيَّةِ إتْقَانِهِ، والسَّلَامَةِ مِنَ اللَّحْنِ.

ترجمتُ بترجمةٍ وَجِيزَةٍ لصاحبي المَقْدَمَةَ والنَّظْمَ - رحمهما الله تعالى -.

هذا وَحَيْثُ قُلْتُ: قَالَ أو أَفَادَهُ شَيْخُنَا. فَإِنَّمَا أعني به: شَيْخَنَا العَلَامَةَ

مُحَمَّدَ سَالِمَ وَلَدِ عُدُودِ المَبَارِكِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ - حفظه الله وامتَّعَ به - وَغَيْرُهُ

- من مشايخنا الأفاضل - بِقَيْدٍ أو ضَمِيرٍ.

وَلَا يُفَوِّتُنِي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ أُمَحِّضَ الشُّكْرَ لَشَيْوُخِي الْأَفَاضِلِ، الَّذِينَ جَادُوا بِوَقْتِهِمْ وَعِلْمِهِمْ، فَرَاغُوا الشَّرْحَ، وَأَبْدَوْا مَلَا حَظَاتِهِمْ وَتَنِيهَاتِهِمْ؛ فَجَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَنَفَعَ بِهِمْ، وَأَثَابَهُمْ عَلَى جَمِّ تَوَاضُعِهِمْ وَحُرِّ خِلَالِهِمْ. وَأَسَمِيتُ هَذَا الشَّرْحَ الْمُبَارَكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - بِ: «الدُّرَّةُ الْكِيفَانِيَّةُ فِي شَرْحِ نَظْمِ «عُبَيْدِ رَبِّهِ» لِلْأَجْرُومِيَّةِ»^(١).

مُعْتَذِراً - فِي هَذَا كُلِّهِ - بِأَيَّاتِ جَادَتْ بِهَا قَرِيحَةُ شَيْخِ شَيْوُخِنَا الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ الشَّنْقِيطِيِّ، صَاحِبِ «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - يَقُولُ فِيهَا:

وَزَلَلَنِي فِيمَا أَقُولُ إِنْ تَرَهُ	فَإِنِّي أَطْلُبُ مِنْكَ الْمُعْذِرَةَ
فَقَدْ يُصَابُ دَارِعٌ فِي النَّحْرِ	وَيَغْرَقُ الْغَائِضُ وَسَطَ الْبَحْرِ
وَقَدْ هَفَا فِي الْعِلْمِ مَنْ فِيهِ رَسَخُ	وَقَلَّمَا يَنْجُو مُؤَلَّفُ الْخُ
اعْلَمْ إِذَا عَلِمْتَ ذَا أَنَّ الزَّلَلَ	مِمَّنْ عَلَيْهِ الْجَهْلُ مُسْتَوِلٌ جَلَلَ
وَحَيْثُمَا حَبَجْتَنِي بِالْحَقِّ	حَتَّى كَأَنِّي عَادِمٌ لِلنُّطْقِ
فَحَبَجْتَنِي عَفْوُكَ عَنْ زَلَاتِي	وَلَيْسَ لِي مِنْ حُجَّةٍ إِلَّا تَنِي

(١) «الدُّرَّةُ»: اللُّوْلُؤَةُ الْعَظِيمَةُ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: هُوَ مَا عَظُمَ مِنَ اللُّوْلُؤِ، وَالْجَمْعُ دُرٌّ، وَدُرَّاتٌ، وَدُرَّرٌ. وَ«الْكِيفَانِيَّةُ» نَسَبَةٌ إِلَى مَدِينَتِي، وَمَسْقَطُ رَأْسِي؛ مَدِينَةُ «بُرْجِ الْكِيفَانِ» - حَرَسَهَا اللَّهُ وَسَائِرَ الْبِلَادِ -.

سَائِلًا رَبَّ الْعِزَّةِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِقُبُولِ حَسَنِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا
نَفَعَ بِأَصْلِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ، وَوَسِيلَةً إِلَى مَرْضَاتِهِ؛ وَأَنْ يُوَفِّقَنَا
لِلْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَأَنْ لَا يَعُوقَنَا عَنِ التَّحْصِيلِ بِعَائِقٍ، وَلَا يَمْنَعَنَا
عَنْهُ بِمَانِعٍ.

وَنَسْتَعِيدُ بِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ سُقْمِ الضَّمَامَاتِ، وَفَسَادِ السَّرَائِرِ، وَدَغَلِ الصُّدُورِ؛
وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

رَقْمَةُ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ مُحَمَّدٌ تَوْفِيقُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَمَّارِ الْكِيفَانِيِّ
بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى سَاكِنِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ
مُتَّصِفٌ شَهْرَ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ مِنْ عَامِ ١٤٢٨ هَجْرِيَّةً.

الدَّافِعُ

شرح هذه المنظومة المباركة

أَسِيرُ خَلْفَ رِكَابِ النَّجَبِ ذَا عَرَجٍ مُؤَمَّلًا جَبَرَ مَا لَقِيتُ مِنْ عَوَجٍ
فَإِنْ لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا سَبَقُوا فَكَمْ لِرَبِّ السَّمَاءِ فِي النَّاسِ مِنْ فَرَجٍ
وَإِنْ ضَلَلْتُ بِقَفْرِ الْأَرْضِ مُنْقَطِعًا فَمَا عَلَى أَعْرَجٍ فِي ذَاكَ مِنْ حَرَجٍ

أقول: لقد كان لوضع هذا الشرح المتواضع دَوَافِعُ الْخِصَصُهَا فِي هَذِهِ
الْوَقَفَاتِ:

الوقفة الأولى: أَنَّ دَافِعَ شَرْحِهِ نَتَجَ بَعْدَ تَأْمُلٍ، وَنَظَرٍ فِي حَالِ الدَّارِسِينَ
لهذا النِّظْمِ الْمُبَارَكِ؛ إِذْ غَالِبُ الطَّلَابِ الَّذِينَ اتَّجَهُوا لِدِرَاسَتِهِ - كَمُفْتَتِحِ
وَبِدَايَةِ لِمَرَحَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ - لَا يَخْلُو أَمْرُهُمْ مِنْ حَالِينَ:

١- أَنَّ مُعْظَمَهُمْ قَدْ مَرَّتْ عَلَيْهِ أَبْوَابُ مِنَ النَّحْوِ، وَوَقَفَ عَلَى مَضْمُونِهَا؛
فَمُصْطَلَحَاتُ الْفَرْقِ لَيْسَتْ غَرِيبَةً عَلَى سَمْعِهِ، لَكِنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مَنْ يُرَبِّبُهَا،
وَيَضْبِطُهَا لَهُ، وَهَذَا النِّظْمُ الْمُبَارَكُ كَفِيلٌ بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٢- أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الطَّلَابِ، لَا تَتَعَدَّى دِرَاسَتُهُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ «الْأَجْرُومِيَّةَ»،
أَوْ مَا يَعَادِلُهَا، بِسَبَبِ الْاِقْتِصَارِ وَالْاِكْتِفَاءِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي طَغَى عَلَيْهِ التَّخَصُّصُ،
أَوِ الْعَوَاقِقِ وَالصَّوَادِ الصَّارِفَةِ عَنْ مُوَاصَلَةِ الطَّلَبِ - وَهِيَ كَثِيرَةٌ جَارِفَةٌ فِي

أَيَامَنَا هَذِهِ ^(١) - وَمَعْلُومٌ بِدِيهَةٍ أَنَّ أَذْهَانَ الطُّلَابِ مُتَفَاوِتَةٌ، وَقَرَائِحُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، وَهَمَمُهُمْ مُتَبَايِنَةٌ، وَالتَّعْمِيمُ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

الوقفه الثانية: يثبتُ عندَ التَّأَمُّلِ والتَّقْصِي فِي الْمَوْجُودِ مِنْ شُرُوحِ هَذَا النَّظْمِ الْمُبَارَكِ، أَنَّ أَصْحَابَهَا انْقَسَمُوا إِلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

فَقِسْمٌ اقْتَصَرَ عَلَى تَفْكِيكِ آيَاتِ الْمَنْظُومَةِ، وَإِعَادَةِ نَثْرِهَا، غَيْرَ مُتَعَدِّ أَمْثَلَةَ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَهَذَا بِلَا شَكٍّ نَقْصٌ، يَجْعَلُ الدَّارِسَ يَلْجَأُ إِلَى مَرَاجِعٍ أُخْرَى، تَفُوقُ قُدْرَةَ اسْتِيعَابِهِ، يَسْتَكْمِلُ وَيُتِمُّ بِهَا ذَلِكَ النِّقْصَ، فَيَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّهْوِيشِ، وَمُشَاكَلَةِ الظَّنِّ، مَا يَمْنَعُهُ مِنْ تَرْسِيخٍ وَتَثْبِيتٍ أَيْ قَاعِدَةٍ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَقَدْ تَوَسَّعَ وَاسْتَطَرَدَّ فِي عَرْضِ الْمَسَائِلِ، وَنَوْعٍ فِي الْخِلَافِ، حَتَّى قَضَى عَلَى مُسَلِّمَاتٍ، وَلَدَّ نَفْرَةً لَدَى الطَّالِبِ. سَبَّبَتْ لَهُ نَوْعَ اسْتِغْلَاقٍ، وَتَشْتَّتًا فِي إِدْرَاكِ الْمَرَادِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فَجَعَلَ الشَّرْحَ مُسْتَقِلًّا عَنْ مَدْلُولِ الْآيَاتِ، وَمُنْفَصِلًا عَمَّا نَضَمْتَهُ، فَتَجَدُّ الشَّرْحُ بِمَعزِلٍ عَنِ النَّظْمِ، فَيَحْصُلُ عِنْدَ الطَّالِبِ عَجْزٌ فِي فَهْمِ النَّظْمِ، وَيَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ الرِّبْطُ بَيْنَ الْآيَاتِ وَالشَّرْحِ.

ثُمَّ إِنَّ غَالِبَ هَذِهِ الشُّرُوحِ - الْمَطْبُوعِ مِنْهَا - مَحَلِّيٌّ، لَمْ تَحْظْ بِهِ أَيْدِي

(١) وَلَقَدْ صَدَّقَ الْخَلِيفَةُ هَارُونُ الرَّشِيدُ إِذْ يَقُولُ:

النَّفْسُ تَطْمَعُ وَالْأَسْبَابُ عَاجِزَةٌ وَالنَّفْسُ تَهْلِكُ بَيْنَ الْيَأْسِ وَالطَّمَعِ

الطُّلَّابِ، وَلَا يُوَجَدُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ.

أَقُولُ: لِهَذِهِ الدَّوَافِعِ، وَمُرَاعَاةَ لِهَذِهِ الْفِتْنَةِ مِنَ الطُّلَّابِ، وَنُزُولاً عِنْدَ رَغْبَةِ
بَعْضِ إِخْوَانِنَا مِمَّنْ غَلَّبُوا حُسْنَ الظَّنِّ؛ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
وَاسْتَعْنْتُ بِهِ، فِي وَضْعِ هَذَا الشَّرْحِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ.

فَهَاكِهِا مِنِّي لَدَى قُصُورِي وَلَا تَكُنْ بِحَاسِدٍ مَغْرُورٍ
إِلَّا إِذَا بَخَلَّ ظَفَرَتَا فَأَصْلِحِ الْفَاسِدَ إِنْ قَدِرْتَ^(١)

* * *

(١) البيتان للشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّئِيسِ الزَّمْزَمِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْمَكِّيِّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى - سَنَةِ ٩٧٦ هـ، فِي مَنْظُومَتِهِ فِي «التَّفْسِيرِ».

فصل

فِي قِيَمَةِ النَّخْوِ وَأَهْمِيَّةِ إِتْقَانِهِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ اللَّحْنِ^(١)

لَقَدْ حَرَّصَ سَلَفُنَا الصَّالِح - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - عَلَى سَلَامَةِ
الْأُسْتَنْهَامِ، وَعِفَّتِهَا مِمَّا يَلْحَقُهَا مِنْ إِزْرَاءٍ تُؤَاخِذُ بِهِ، أَوْ عَثْرَةٍ تُعَابُ بِهَا؛ فَغَدَثَ
الْأُسْتَنْهَامُ عَفِيفَةً، وَلَهَجَتْهُمْ فَصِيحَةٌ، حَتَّى صَارَ حَالُهُمْ عَفْوًا صَفْوًا، لَا تَكْلُفَ
فِيهِ - وَهَذَا مَا تَسْمُو إِلَيْهِ الْهَمَمُ، وَتَشْرَبُ إِلَيْهِ الْأَعْنَاقُ، وَتَقِفُ عَلَيْهِ الْأَمَالُ -
فَانْجَبِرَ لَهُمْ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ، وَحُسْنِ عَوْنِهِ، الْوَهْنُ وَالْوَهَى، الَّذِي حُلَّ بِالسِّتِنَا،
وَنَزَلَ بِسَاحَتِنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

فَهَذَا الْقَارُوقُ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَكْتُبُ
إِلَى عَمَّالِهِ حَاضًا لَهُمْ بِقَوْلِهِ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَالسُّنَنَ، وَاللَّحْنَ كَمَا تَعَلَّمُونَ
الْقُرْآنَ»^(٢).

(١) لَحْنٌ فِي كَلَامِهِ إِذَا مَالَ بِهِ عَنْ صَحِيحِ الْمُنْطِقِ، وَمُسْتَقِيمِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْخَطَا؛ أَوْ
صَرَفَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى الْإِلْغَاظِ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ؛ وَاللَّحْدُ أَخُوهُ فِي مَعْنَى الْمِيلِ
عَنْ جِهَةِ الاسْتِقَامَةِ.

وَيُطْلَقُ «اللَّحْنُ» فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ عَلَى سَبْعَةِ مَعَانٍ: «اللُّغَةُ»، وَ«الْغِنَاءُ»، وَ«الْخَطَا فِي
الْإِعْرَابِ»، وَ«التَّعْرِيضُ وَالْإِيْمَاءُ»، وَ«الْمِيلُ»، وَ«الْفَهْمُ وَالْفِطْنَةُ»، وَ«الْمَعْنَى». انظر:
معاجم ودواوين اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١٠/٤٦٣) تَحْتَ رَقْمٍ: (٣١٥٦٧)، =

وَدَرَجَ عَلَى هَذَا الْإِهْتِمَامِ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -؛ فَقَدْ بَلَغَ حِرْصُهُ عَلَى سَلَامَةِ الْمَنْطِقِ، أَنْ يُؤَدَّبَ وَلَدُهُ، عَلَى صُدُورِ لَحْنٍ مِنْهُ؛ كَمَا رَوَى ذَلِكَ مَوْلَاهُ نَافِعٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِقَوْلِهِ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ»^(١).
وهذا أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيُّ رُفِيعُ بْنُ مِهْرَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - المتوفى سنة ٩٠ هـ، يخبر عن حاله مع شَيْخِهِ - حَبْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ - فيقول: «كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَهُوَ يُعَلِّمُنِي لَحْنَ الْكَلَامِ»^(٢).

= قال الزمخشريُّ في «الفائق» مُعْلَقًا: «المعنى: تَعَلَّمُوا الْغَرِيبَ وَالنَّحْوَ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عِلْمَ غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، وَمَعَانِي الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ لَمْ يَعْرِفْ أَكْثَرَ كِتَابِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُمْهُ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَكْثَرَ السُّنَنِ». انتهى من «الفائق في غريب الحديث» (٣/٣١١) ومثله في «النهاية» لابن الأثير (٤/٢٤١).

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/٢٠٦) تحت رقم: (٣٠٤١٧)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» تحت رقم: (٨٨٠)، وابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٢٨٣) تحت رقم: (٢٢٢٩).

قال شيخ الإسلام في «المجموع» (٣٢/٢٥٢) مُعْلَقًا: «مَعْلُومٌ أَنَّ تَعَلُّمَ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَعْلِيمَ الْعَرَبِيَّةِ، فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَكَانَ السَّلَفُ يُؤَدِّبُونَ أَوْلَادَهُمْ عَلَى اللَّحْنِ؛ فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَمْرًا إيجابًا، أَوْ أَمْرًا استحبابًا، أَنْ نَحْفَظَ الْقَانُونَ الْعَرَبِيَّ، وَنُصْلِحَ الْأَلْسُنَ الْمَائِلَةَ عَنْهُ، فَيَحْفَظَ لَنَا طَرِيقَةَ فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِقْدَاءِ بِالْعَرَبِ فِي خِطَابِهَا، فَلَوْ تَرَكْنَا النَّاسَ عَلَى لَحْنِهِمْ كَانَ نَقْصًا وَعَيْبًا». انتهى كلامه.

(٢) قال أبو عبيدٍ في «غريب الحديث» (٢/٤٤): «إِنَّمَا سَمَّاهُ لَحْنًا، لِأَنَّهُ إِذَا بَصَّرَهُ الصَّوَابَ، فَقَدْ بَصَّرَهُ اللَّحْنَ». ونقله عنه الزمخشريُّ في «الفائق» (٣/٣٠٩).

وهذا أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَاحِيُّ رُفِيعُ بْنُ مِهْرَانَ - رضي الله عنه - المتوفى سنة ٩٠ هـ، يخبر عن حاله مع شيخه - حَبْرٍ هَذِهِ الْأُمَّةِ - فيقول: «كُنْتُ أَطُوفُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - وهو يُعَلِّمُنِي لَحْنَ الْكَلَامِ»^(١).

وعلى هذا النَّهْجِ سَلَكَ الْعُلَمَاءُ وَالْأُدَبَاءُ بَعْدَهُمْ، وَاتَّبَعُوا قَصْدَهُمْ، فَقَدْ أَثَرَ عَنِ الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ الْمَتَوَفَى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٦ هـ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللَّحْنُ فِي الْكَلَامِ أَفْبَحُ مِنْ آثَارِ الْجُدْرِيِّ فِي الْوَجْهِ»^(٢)؛ وَأَثَرَ عَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: «الْإِعْرَابُ جَمَالٌ لِلْوَضِيعِ، وَاللَّحْنُ هُجْنَةٌ عَلَى الشَّرِيفِ، وَالْعُجْبُ أَفَّةُ الرَّأْيِ»^(٣).

وَدَبَّ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رضي الله عنه - المتوفى سنة ١١٠ هـ، عَنْ حِمَى الْوَحِيْنِ قَائِلاً: «مَنْ لَحَنَ فِي الْقُرْآنِ فَقَدْ كَذَّبَ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ لَحَنَ فِي

(١) قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢/ ٤٤): «إِنَّمَا سَمَّاهُ لَحْنًا، لِأَنَّهُ إِذَا بَصَّرَهُ الصَّوَابَ، فَقَدْ بَصَّرَهُ اللَّحْنَ». وَنَقَلَهُ عَنْهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ» (٣/ ٣٠٩).

(٢) انْظُرْ: «عَيُونُ الْأَخْبَارِ» لِابْنِ قَتَيْبَةَ (١/ ١٧٣)، وَ«بَهْجَةُ الْمَجَالِسِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/ ٦٥). وَيُرْوَى مِثْلُهُ عَنِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ - رحمه الله تعالى -.

(٣) انْظُرْ: «الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ» لِلْجَا حِظِّ (٢/ ٢١٦)، وَ«الْبَهْجَةُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١/ ٦٦)، وَ«الْعَقْدُ الْفَرِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ (٢/ ٣٠٨). وَأَثَرَ أَيْضاً عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ بِلَفْظٍ: «تَعَلَّمُوا النَّحْوَ فَإِنَّهُ جَمَالٌ لِلْوَضِيعِ، وَتَرْكُهُ هُجْنَةٌ لِلشَّرِيفِ» كَمَا فِي «الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ» (٢/ ٢١٩).

حَدِيثُهُ ﷺ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ^(١). انتهى كلامه^(١).

وعلى هذا الدَّرَبِ والمُسَلِّكِ، سَطَّرَ إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ فِي عَصْرِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ الْمَعْرُوفُ بِ: «الْأَصْمَعِيِّ» الْمَتَوْفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٢١٦ هـ - مَقُولَتَهُ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّخْوَ، أَنْ يَدْخُلَ فِي جَمَلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَا رَوَيْتَ عَنْهُ، وَلَحَنْتَ فِيهِ، كَذَبْتَ عَلَيْهِ». انتهى كلامه^(٢).

وَوَجَّهَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبُ الْمَتَوْفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٢٩١ هـ الرَّاغِبِينَ فِي الْعِلْمِ فَقَالَ: «لَا يَصِحُّ الشُّعْرُ، وَلَا الْغَرِيبُ، وَلَا الْقُرْآنُ إِلَّا بِالنَّخْوِ، وَالنَّخْوُ مِيزَانُ هَذَا كُلِّهِ».

وَقَالَ أَيْضًا: «تَعَلَّمُوا النَّخْوَ، فَإِنَّهُ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ»^(٣).

(١) وروى مثله عن الإمام الأصمعي - رحمه الله تعالى - . انظر: «معجم الأدباء» (٩٠/١ - ٩١).

(٢) ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣٨٨/١٨) تحت رقم: (٣٥٥١)، والقاضي عياض في «الإلماع» (١٨٤)، وابن الصلاح في «المقدمة» (٢١٧)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢٩٣-٢٩٤) وعَقَّبَ عليه بقوله: «إِنَّمَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَخَافُ وَلَمْ يَجْزِمَ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الْعَرَبِيَّةَ وَإِنْ لَحَنَ لَمْ يَكُنْ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ».

(٣) انظر: «مجالس ثعلب» (٣١٠/١).

وقال محمد بن شهاب الزُّهريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٤ هـ: «مَا أَحَدَّثَ النَّاسُ مُرُوءَةً، أَفْضَلَ مِنْ طَلَبِ النَّحْوِ»^(١).

وَدَلَّ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٣٧٠ هـ دِلَالَةً مُسَدَّدَةً بِقَوْلِهِ: «فَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ كَالْوَجِبِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، لثَلَا يَحِيدُوا فِي تَأْلِيْفِهِمْ، أَوْ فُتْيَاهُمْ عَنْ سَنَنِ الْإِسْتِوَاءِ.

وَكَذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمَعَانِي.... وَقَدْ كَانَ النَّاسُ قَدِيمًا يَجْتَنِبُونَ اللَّحْنَ فِيمَا يَكْتُبُونَهُ، أَوْ يَقْرَأُونَهُ اجْتِنَابَهُمْ بَعْضَ الذُّنُوبِ^(٢). فَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَجَوَّزُوا حَتَّى إِنَّ الْمَحْدِّثَ يَحْدِّثُ فَيَلْحَنُ، وَالْفَقِيهَ يُؤَلِّفُ فَيَلْحَنُ، فَإِذَا نُبِّهَ، قَالَا: مَا نَذَرِي مَا الْإِعْرَابُ، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُحَدِّثُونَ وَفُقَهَاءُ، فَهُمَا يُسْرَانِ بِمَا يُسَاءُ بِهِ اللَّيِّبُ». انتهى كلامه^(٣).

(١) «معجم الأدباء» (١/٧٨). و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٣/٦٣). وروي مثله عن محمد بن سلام الجمحي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٢٣١ هـ. انظر: «بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/٦٥).

(٢) كما جاء في «حلية الأولياء» (٣/١١)، و«إيضاح الوقف والابتداء» (٣٢-٣٣)، و«تهذيب الكمال» (٨/٣٢٨)، و«معجم الأدباء» (١/٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/٢٠-٢١) عن الخليل بن أحمد - رحمه الله تعالى - أنه قال: «لَحْنُ أَيُوبُ فِي حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ». وأثر نحوه عن سعيد بن قتادة.

(٣) انظر: كتابه «الصَّاحِبِي» ص (٥٥-٥٦).

وقد أَخْلَصَ الإمامُ أبو مُحَمَّدٍ ابنُ حَزْمٍ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٤٥٦ هـ، لِطُلَّابِ الْعِلْمِ النَّصِيحَةَ إِذْ قَالَ: «أَمَّا النَّحْوُ وَاللُّغَةُ، ففَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ - كَمَا قَدَّمْنَا - لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ النَّحْوَ وَاللُّغَةَ، فَلَمْ يَعْلَمْ اللِّسَانَ الَّذِي بِهِ بَيَّنَّ اللَّهُ لَنَا دِينَنَا، وَخَاطَبَنَا بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَلَمْ يَعْلَمْ دِينَهُ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ دِينَهُ فَقَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ، وَفَرَضَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ تَعَلُّمُ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، وَلَا بَدَّ مِنْهُ عَلَى الْكِفَايَةِ - كَمَا قَدَّمْنَا - .
وَلَوْ سَقَطَ عِلْمُ النَّحْوِ، لَسَقَطَ فَهْمُ الْقُرْآنِ، وَفَهْمُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ سَقَطَ لَسَقَطَ الْإِسْلَامُ، فَمَنْ طَلَبَ النَّحْوَ وَاللُّغَةَ عَلَى نِيَّةِ إِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ بِذَلِكَ، وَلَيْفَ هَمَّ بِهِمَا كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَلَامَ نَبِيِّهِ، وَلَيْفَ هَمَّ غَيْرَهُ، فَهَذَا لَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ، وَمُرْتَبَةٌ عَالِيَةٌ، لَا يَجِبُ التَّقْصِيرُ عَنْهَا لِأَحَدٍ.

وَأَمَّا مَنْ وَسَمَ نَفْسَهُ بِاسْمِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ، وَهُوَ جَاهِلٌ لِلنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، فَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يُفْتِيَ فِي دِينِ اللَّهِ بِكَلِمَةٍ، وَحَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَفْتُوهُ، لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِاللِّسَانِ الَّذِي خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ فَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٦) [الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا

بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلَّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣].
 وقال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّتِ كُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]. فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ اللِّسَانَ الَّذِي بِهِ
 خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَعْرِفْ اخْتِلَافَ الْمَعَانِي فِيهِ، لِاخْتِلَافِ الْحَرَكَاتِ
 فِي الْفَظَائِلِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ؛
 وَكَيْفَ يُفْتِي فِي الطَّهَّارَةِ مَنْ لَا يَعْلَمُ الصَّعِيدَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ؟. وَكَيْفَ يُفْتِي
 فِي الدَّبَائِحِ مَنْ لَا يَذَرِي مَاذَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكَاءِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ؟. أَمْ كَيْفَ
 يُفْتِي فِي الدِّينِ مَنْ لَا يَذَرِي خَفَضَ اللَّامِ أَوْ رَفَعَهَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:
 ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ
 وَالسُّنَنِ كَثِيرٌ، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ ^(١).

(١) أقول: وفي هذا المعنى يقول العلامة محمد النابغة الغلاوي الشنقيطي المتوفى

- رحمه الله تعالى - سنة ١٢٤٥ هـ، في منظومته المسماة بـ: «بوطليحية» ما لفظه:

أقول: وفي هذا المعنى يقول العلامة محمد النابغة الغلاوي الشنقيطي المتوفى

- رحمه الله تعالى - سنة ١٢٤٥ هـ في منظومته المسماة بـ: «بوطليحية»:

وبعضهم يُفْتِي وهو جاهلٌ	إعرابٌ بِسْمِ اللَّهِ عنه ذاهلٌ
فليس من أهل اللسان العرب	وفي الأصول ماله من أرب
ومثلٌ هذا لا يكون مرشداً	لجهله النحو ومما أنشد
«عليك بالنحو فإن النحو»	لحنُ الخطاب ملكه والفحوى
أما ترى الفقيه في التهجّي	قد يترجى غايّة الترجّي
حتى إذا تلاه بالتفهّم	نكص حيران على التوهم

فَمَنْ طَلَبَ عِلْمَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، عَلَى النِّيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَهُوَ أَعْظَمُ أَجْرٍ، وَأَفْضَلُ عِلْمٍ؛ وَمَنْ طَلَبَهُمَا لِيَكُونَا لَهُ مَكْسَبًا، وَمَعَاشًا، فَهُوَ مَا جُورٌ مُحْسِنٌ، وَلَكِنْ أَجْرُهُ دُونَ أَجْرِ الْأَوَّلِ، وَفَوْقَ سَائِرِ الصَّنَاعَاتِ الَّتِي يُعَاشُ مِنْهَا، لِأَنَّهُ يُعَلِّمُ الْخَيْرَ يُبْقِي آخَرَ عَالِمًا فِيمَنْ عِلْمٌ. انتهى كلامه ^(١).

وقال أيضاً: «ولهذا لَزِمَ لِمَنْ طَلَبَ الْفِقْهَ، أَنْ يَتَعَلَّمَ النَّحْوَ وَاللُّغَةَ، وَإِلَّا فَهُوَ نَاقِصٌ مُنْحَطٌّ، لَا تَجُوزُ لَهُ الْفُتْيَا فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». انتهى كلامه ^(٢).

وَمَحْضُ النَّصْحِ الْإِمَامُ مُجَدُّ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٦٠٦ هـ، فَقَالَ: «مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ وَالْإِعْرَابِ هُمَا أَصْلٌ لِمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، لِيُزَوِّدَ الشَّرِيعَةَ الْمَطَهَّرَةَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ» ^(٣).

وَعَلَى مَنَوَالِهِ أَسَدَى ضِيَاءِ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزَرِيُّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٦٣٧ هـ، نَصِيحَتَهُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ - أَيِ: النَّحْوِ - أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي مَعْرِفَتُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ يَنْطِقُ بِاللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ، لِيَأْمَنَ مَعَرَّةَ اللَّحْنِ» ^(٤). ١. هـ.

= وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّ قَوْلٍ انْفَرَدَ بِهِ مَتَى رَدَدْتَهُ عَنْهُ يُرَدُّ
وَكَلِمَةُ ابْنِ مَالِكٍ كَافِيهِ
إِذْ قَالَ فِي بَيْتَيْنِ فِي الْكَافِيهِ
«وَبَعْدُ فَالنَّحْوُ صِلَاحُ الْأَلْسِنَةِ
وَالنَّفْسُ إِنْ تَعْلِمُ سَنَاهُ فِي سَنَةٍ
بِهِ انْكَشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي
وَجَلُوءُ الْمَفْهُومِ ذَا إِذْعَانٍ»

(١) انظر: «التلخيص لوجوه التخليص» ضمن «رسائل ابن حزم الأندلسي» (٣/ ١٦٢ - ١٦٣).

(٢) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٨٩ - ٩٠).

(٣) «جامع الأصول لأحاديث الرسول ﷺ» (١/ ٣٧).

(٤) «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» (١/ ٤٢).

وبَيَّنَ الإمامُ أبو عمرو ابن الصَّلَاحِ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٦٤٣ هـ، الأساسَ الَّذِي يجبُ أن يتأسَّسَ عليه الطَّالِبُ، والمنهجَ الَّذِي ينبغي أن يذُرَّجَ عليه الرَّاعِبُ، فقالَ: «فَحَقُّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أن يتعلَّمَ من النَّحْوِ واللُّغَةِ، ما يتخلَّصُ به من شَيْنِ اللَّحْنِ، والتَّضْجِيفِ، ومَعَرَّتَيْهِمَا»^(١).

ونَبَّهَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِّيَّةَ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٢٧ هـ، ورغَّبَ بقوله: «وأما اعتيادُ الخطَّابِ بغيرِ العَرَبِيَّةِ التي هي شِعَارُ الإسلامِ، ولغةُ القرآنِ، حتى يصيرَ ذلكَ عَادَةً لِلْمُضِرِّ وأهْلِهِ، ولأهْلِ الدَّارِ، وللرَّجُلِ مع صَاحِبِهِ، أو لأهْلِ الشُّوقِ، أو للأُمَرَاءِ، أو لأهْلِ الدِّيَّوَانِ، أو لأهْلِ الْفِقْهِ، فلا رَيْبَ أن هذا مَكْرُوهٌ فَإِنَّهُ مِنَ التَّشْبِهِ بِالْأَعَاجِمِ، وهو مَكْرُوهٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

ولهذا كَانَ الْمُسْلِمُونَ الْمُتَقَدِّمُونَ لما سَكَنُوا أَرْضَ الشَّامِ وَمِصْرَ، وَلِغَةِ أَهْلِهِمَا رُومِيَّةً، وَأَرْضَ الْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ، وَلِغَةُ أَهْلِهِمَا فَارِسِيَّةً، وَأَرْضَ الْمَغْرِبِ، وَلِغَةُ أَهْلِهَا بَرْبَرِيَّةً، عَوَّدُوا أَهْلَ هَذِهِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى غَلَبَتْ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْأَمْصَارِ مُسْلِمِهِمْ وَكَافِرِهِمْ؛ وَهَكَذَا كَانَتْ خُرَاسَانُ قَدِيمًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ تَسَاهَلُوا فِي أَمْرِ اللَّغَةِ، وَاعْتَادُوا الْخِطَابَ بِالْفَارِسِيَّةِ، حَتَّى غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ، وَصَارَتْ الْعَرَبِيَّةُ مَهْجُورَةً عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا مَكْرُوهٌ.

وإنما الطَّرِيقُ الْحَسَنُ اعْتِيَادُ الْخِطَابِ بِالْعَرَبِيَّةِ حَتَّى يَتَلَقَّنَهَا الصِّغَارُ فِي الْمَكَاتِبِ وَالدُّوَرِ، فَيُظْهَرَ شِعَارُ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ أَسهَلَ عَلَى أَهْلِ

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص: (٢١٧-٢١٨).

الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة، وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة، ثم أراد أن يتنقل إلى أخرى، فإنه يصعب عليه.

واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين، تأثيراً قوياً بيناً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومُشابهتهم تزيد العقل، والدين، والخلق.

وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. انتهى كلامه (١).

وقال الإمام الذهبي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٨ هـ: «واللغويون قد عُدُّوا في زماننا، فتجد الفقيه لا يذري لغة الفقيه، والمقرئ لا يذري لغة القرآن، والمحدث لا يعتني بلغة الحديث، فهذا تفریط وجَهْل، وينبغي الاعتناء بلغة الكتاب والسنة، ليفهم الخطاب». انتهى كلامه (٢).

ولخص لك العلامة ابن خلدون المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٠٨ هـ، تلخيصاً حسناً فقال: «علوم اللسان العربي: أركانه أربعة، وهي: اللغة، والنحو، والبيان، والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ ما أخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من

(١) انظر: كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٤٦٩ - ٤٧٠).

(٢) انظر: «زغل العلم» (٤٠).

الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَرَبٌ، وَشَرَحُ مُشْكَلَاتِهَا مِنْ لُغَاتِهِمْ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا اللِّسَانِ لِمَنْ أَرَادَ عِلْمَ الشَّرِيعَةِ، وَتَفَقَّوَتْ فِي التَّأْكِيدِ بِتَفَاوُتِ مَرَاتِبِهَا فِي التَّوْفِيَةِ بِمَقْصُودِ الْكَلَامِ حَسَبَمَا يَتَبَيَّنُ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَنَّا فَنَّا، وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ أَنَّ الْأَهَمَّ الْمَقْدَمَ مِنْهَا هُوَ النَّحْوُ، إِذْ بِهِ تَبَيَّنَ أَصُولُ الْمَقَاصِدِ بِالذَّلَالَةِ، فَيُعْرَفُ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالْمَبْتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ، وَلَوْلَا هَـ لَجَّهَلَ أَصْلُ الْإِفَادَةِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ عِلْمِ اللُّغَةِ التَّقْدُمُ، لَوْلَا أَنَّ أَكْثَرَ الْأَوْضَاعِ بَاقِيَةٌ فِي مَوْضُوعَاتِهَا، لَمْ تَتَغَيَّرْ، بِخِلَافِ الْإِعْرَابِ الدَّالِّ عَلَى الْإِسْنَادِ، وَالْمُسْنَدِ، وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ تَغَيَّرَ بِالْجُمْلَةِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ، فَلِذَلِكَ كَانَ عِلْمُ النَّحْوِ أَهَمَّ مِنَ اللُّغَةِ إِذْ فِي جَهْلِهِ الْإِخْلَالُ بِالتَّفَاهُـمْ جُمْلَةً، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ اللُّغَةُ؛ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ». انتهى كلامه (١).

وَأَوْجَزَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلْقَشَنْدِيُّ الْمَصْرِيُّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٨٢١ هـ فَقَالَ: «لَا نِزَاعَ أَنَّ النَّحْوَ هُوَ: قَانُونُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِيزَانُ تَقْوِيمِهَا؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ هِيَ رَأْسُ مَالِ الْكَاتِبِ، وَأُسُّ مَقَالِهِ، وَكَنْزُ إِنْفَاقِهِ. وَحَيْثُذِ فِيحْتَاجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِالنَّحْوِ، وَطُرُقِ الْإِعْرَابِ، وَالْأَخِذِ فِي تَعَاطِي ذَلِكَ، حَتَّى يَجْعَلَهُ دَابَّةً، وَيُصَيِّرَهُ دِيدَنَةً، لِيَرْتَسِمَ الْإِعْرَابُ فِي فِكْرِهِ، وَيَدْوَرَ عَلَى لِسَانِهِ، وَيَنْطَلِقَ بِهِ مَقَالٌ قَلَمِهِ وَكَلِمُهُ، وَيَزُولَ بِهِ الْوَهْمُ عَنْ سَجِيَّتِهِ، وَيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ عِبَارَتِهِ.

(١) انظر: «المقدمة» الفصل الخامس والأربعون ص (٢/٣٦٧).

فَإِنَّهُ إِذَا أَتَى مِنَ الْبَلَاغَةِ بِأَعْلَى رُتْبَةٍ، وَلَحْنٍ فِي كَلَامِهِ، ذَهَبَتْ مُحَاسِنُ مَا
أَتَى بِهِ، وَانْهَدَمَتْ طَبَقَةُ كَلَامِهِ، وَالْغَيَّ جَمِيعُ مَا حَسَنَهُ، وَوَقَفَ بِهِ عِنْدَ مَا
جَهْلُهُ» (١). ا.هـ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ الْكِسَائِيَّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ١٨٩
هـ، إِذْ يَقُولُ (٢):

إِنَّمَا النَّخْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ	وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُتَّبَعُ
فَإِذَا مَا أَتَقَنَّ النَّخْوَ الْفَتَى	مَرَّ فِي الْمَنْطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعُ
فَاتَّقَاهُ جُلًّا مَنْ يَسْمَعُهُ	مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ
وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّخْوَ الْفَتَى	هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْنًا فَانْقَطَعَ
يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَعْرِفُ مَا	صَرَّفَ الْإِعْرَابُ فِيهِ وَصَنَعَ
فَتَرَاهُ يَرْفَعُ النَّضْبَ وَمَا	كَانَ مِنْ خَفْضٍ وَمِنْ نَضْبٍ رَفَعَ
وَإِذَا حَازَ جَرَى إِعْرَابُهُ	صَعَبَ الْحَرْفُ عَلَيْهِ وَامْتَنَعَ
يَتَّقِي اللَّحْنَ إِذَا يَقْرُوهُ	وَهُوَ لَا يَذَرِي، وَفِي اللَّحْنِ وَقَعَ

(١) «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» (١/١٦٧-١٦٨).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (٢/٦٩)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/٦٨-٦٩).

و«معجم الشعراء» للمرزباني (٢٨٤)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢١/٥١)،

و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٣/٣٥٥-٣٥٦)، «إنباء الرواة» للقفطي

(٢/٢٦٧). على اختلاف في ألفاظها، وترتيب أبياتها.

يَلْزِمُ الذَّنْبُ الَّذِي أَقْرَأَهُ وَهُوَ لَا ذَنْبَ لَهُ فِيمَا اتَّبَعَ
وَالَّذِي يَعْرِفُهُ يَقْرُؤُهُ فَإِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعَ
نَاطِرًا فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ فَإِذَا مَا عَرَفَ الْحَقَّ صَدَعَ
أَهْمًا فِيهِ سَوَاءً عِنْدَكُمْ لَبَسَتِ السُّنَّةُ فِينَا كَالْبَدَعِ
وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْجُهْلُ فَخُذْ مِنْهُمَا مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ وَدَعْ
كَمْ وَضِيعٍ رَفَعَ النَّحْوُ وَكَمْ مِنْ شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعَ

ولله در العلامة محمد بن حنبل البُوحسني الشنقيطي إذ يقول:

حِلْيُ الْفَتَى إِعْرَابُهُ لَا مَالَهُ وَلَا نَجَازُهُ وَلَا جَمَالُهُ
كُلُّ فَتَى شَبَّ بِلَا إِعْرَابٍ فَهُوَ عِنْدِي مَثَلُ الْغُرَابِ
وإن رَأَيْتَهُ لِحُودٍ عَاشِقًا فَقُلْ لَهَا: اتَّقِي الْغُرَابَ النَّاعِقَا
لَا انْتَفَعْتَ بِالْأَكْلِ وَالشَّرَابِ مَنْ أَثَرَتْ مَا لَا عَلَى إِعْرَابِ

وقد أبدع الإمام زين الدين شعبان القرشي الآثاري المتوفى - رحمه الله

تعالى - سنة ٨٢٨ هـ، في مقدمة «ألفيته» بقوله ^(١):

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنِ اقْتَرَبَ لِنَحْوِ بَابِ فَضْلِهِ نَالَ الْأَرْبَ
أَحْمَدُهُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَمَنْ شَكَرَ لِرَبِّهِ نَالَ الْمَزِيدَ فِي الْخَيْرِ
ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ الْأُمَمِ الْمُصْطَفَى الْمَرْفُوعِ كَالْفَرْدِ الْعَلَمِ
كَلَامُهُ حَوَى جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَفِعْلُهُ مِنْ كُلِّ مُعْتَلٍّ سَلِمِ
سَلِ النَّوَالِ فَهُوَ مَا لَا يَنْصَرِفُ عَنْ ذَاتِهِ وَبِالْجَوَادِ قَدْ عُرِفَ

(١) انظر: ألفيته المسماة: «كفاية الغلام في إعراب الكلام» ص (٣٥-٣٦).

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ رَبِّي كُلَّمَا
وَالَّهِ غُرَّةٌ وَجْهِهِ الْعَالَمَ
وَبَعْدُ: فَالْعِلْمُ سَنَا الْإِنْسَانِ
وَالنَّحْوُ فِيهِ مُصْلِحُ الْكَلَامِ
وَكُلُّ مَنْ يَجْهَلُهُ مِنَ الْبَشَرِ
لَأَنَّهُ رَأْسُ عُلُومِ الدُّنْيَا
وَالْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ مِنْ إِحْسَانِهِ
يَكْفِيكَ هَذَا الْفَضْلُ مِنْ خَيْرِ الْبَشَرِ
وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَتَى وَعَنْ عُمَرَ
مَحَبَّةُ الْإِغْرَابِ فِي الْكَلَامِ
فَكَمْ نَهَى عَنْ سَيِّئِ اللَّحْنِ عُمَرَ
وَكَمْ أَذَلَّ لِأَجْنَابِ الْمِرَّةِ
فَانْهَضَ فِي الْإِغْرَابِ خَيْرُ فَايِدِهِ
وَقَدْ أَتَى الْحَثُّ عَلَى تَعْلِيمِهِ
وَمَنْ يَكُنْ لَا وَضْلَةَ إِلَّا بِهِ

أَغْرَبَ عَنْ قَوْلٍ قَدْ وَسَلَّمَا
وَصَحْبِهِ الْجَمْعُ الصَّحِيحُ السَّالِمِ
وَالْمُرَّةُ بِالْقَلْبِ وَبِاللِّسَانِ
لَأَنَّهُ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ
يَضِلُّ عَنْ إِرْشَادِهِ وَيُخْتَقَرُ
وَفَاصِلُ الشَّكِّ مِنَ الْيَقِينِ
دَعَا لِمَنْ أَضْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ
وَاجْهَدْ عَلَى خَيْرِ أَتَاكَ فِي الْخَبَرِ
ثُمَّ الشَّهِيدُ وَعَلَيَّ فِي الْأَثَرِ
وَحَكْمُ وَابِهِ عَلَى الْأَنَامِ
وَكَمْ بِإِضْلَاحِ اللَّسَانِ قَدْ أَمَرَ
وَعَالِيًا بِضَرْبِهِ بِالدُّرَّةِ
وَهِيَ عَلَى أَهْلِ الْعُلُومِ عَايِدَةٌ
فَلْيَأْخُذِ الْعَاقِلُ فِي تَقْدِيرِهِ
فَوَاجِبٌ يَسْعَى إِلَى أَبْوَابِهِ

ولشيخ شيوخنا العلامة محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي الشنقيطي

المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٢٢هـ:

إِنِّي أَرَاكُمْ يَا هُدَاةَ الْعَصْرِ
عَلَى الْحَدِيثِ كُلُّكُمْ وَقَدْ فَسَدَ
هَلَّا قَرَأْتُمْ قَبْلَ ذَا الْمُرُومِ
فِي كُلِّ قَرِيبَةٍ وَكُلِّ مِضْرٍ
لِسَانُهُ أَجْرًا مِنْ خَاصِي الْأَسَدِ
الْفَيْئَةُ، أَوْ ابْنِ أَجْرُومِ

خَوْضُ الْمَعَارِكِ وَأَنْتُمْ عُزِّلُ هَلْ هُوَ جِدُّ عِنْدَكُمْ أَمْ هَزَلُ
ولبعضهم:

النَّحْوُ قَنْطَرَةٌ إِلَى الْعُلُومِ فَهَلْ يَجَاوِزُ الْبَحْرُ إِلَّا بِالْقَنَاطِيرِ
إِنَّ الْكَلَامَ بِلَا نَحْوٍ يُقَاوِمُهُ نَبْحُ الْكِلَابِ، وَأَصْوَاتُ السَّنَائِيرِ
لَوْ تَعَلَّمُ الطَّيْرُ مَا فِي النَّحْوِ مِنْ حَنْتٍ وَرَنْتٍ وَدَقَّتْ بِالْمُنَاقِيرِ

وأختم هذه اللَّفْتَةَ بنعي للعلامة مجد الدين الفيروز آبادي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨١٧ هـ، سَطَرُهُ فِي مُقَدِّمَةِ قَامُوسِهِ إِذْ يَقُولُ: «مَا أَجْدَرَ هَذَا اللِّسَانَ، وَهُوَ حَبِيبُ النَّفْسِ، وَعَشِيقُ الطَّبْعِ، وَسَمِيرُ ضَمِيرِ الْجَمْعِ، وَقَدْ وَقَفَ عَلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَهَمَّ قِبَلِي مُزْنِهِ بِالْإِفْلَاحِ، بَأَنْ يُعْتَنَقَ ضَمًّا وَالتَّزَامًا كَالْأَحَبَّةِ لَدَى التَّوْدِيعِ، وَيُكْرَمَ بِنَقْلِ الْخُطُوبَاتِ عَلَى آثَارِهِ حَالَةَ التَّشْيِيعِ»^(١).

وفيما ذكرته غنيةً وكِفايةً، ودواوينُ أَمَمَتِنَا وَعُلَمَائِنَا - رحمهم الله - طافحةٌ بما اجتبيته لك في هذه العُجَالَةِ، والله الموفق والهادي إلى الصَّوَابِ.

* * *

(١) انظر: مقدمة «القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب

ترجمة

الإمام «ابن أجروم» رحمه الله تعالى

فَلَيْتَكَ أَنْ تَكُونَ إِمَامَ نَحْوٍ فَتُحْسِنَ مَا يَمْتَنِ الْأَجْرُومِيَّةُ
تَفُوزُ مِنَ الْأَجُورِ بِضَرْبِ عَشْرِ بَعَشْرٍ ثُمَّ ذَاكَ الْأَجْرُومِيَّةُ
اسمه ونسبه: هو محمد بن محمد بن داود الصُّنْهَاجِيُّ^(١)، المغربي،
المالكي، النُّحْوِيُّ، المقرئ؛ اشتهر بـ: «ابن أجروم»^(٢)؛ وكنيته: أبو عبد الله.
مولده: ولد بمدينة «فاس» ببلاد المغرب سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢ هـ)^(٣).

(١) قال السَّمْعَانِي فِي «الْأَنْسَابِ» (٥٥٦/٣): «الصُّنْهَاجِيُّ: - بضم الصَّادِ المهملة وكسرها، والنون الساكنة، والهاء المفتوحة، وفي آخرها الجيم - هذه النسبة إلى «صُنْهَاجَةٍ»، وصُنْهَاجَةٌ، وكُتَامَةٌ، قِيلَتَانِ مِنْ حَمِيرٍ، وهما من البربر، وقيل: بربر من العماليق، إلَّا صُنْهَاجَةٌ، وكُتَامَةٌ، فإنهما من حَمِيرٍ، واشتهر بهذه النسبة جماعة كثيرة من المغاربة». انتهى كلامه. وانظر: «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (١٦٣).
(٢) «أَجْرُومٌ»: بفتح الهمزة الممدودة، وضَمِّ الجيم، والرَّاءِ المشددة. ومعناه بُلْغَةُ البربر: الفقير الصُّوفي.

انظر: «بغية الوعاة» (٢٣٨/١)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١١٢/٨) و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (١٧٩٦/٢).

(٣) أقول: وهي السنة نفسها التي توفي فيها إمامُ العربية ومجدُّها في عصره الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجبائي صاحب التآليف المباركة النافعة كـ: «الخلاصة»، و«التسهيل»، و«الإعلام بمثلث الكلام»، وغيرها - رحم الله الجميع -.

شيوخه: تتلمذ على جماعة من علماء عصره منهم:

قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الشهير بـ: «الشريف»

المتوفى - رحمه الله تعالى - بمراكش سنة ٦٨٢ هـ.

والإمام أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي الغرناطي

المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٧٤٥ هـ^(١).

تلاميذه:

قال صاحبُ «سلوة الأنفاس» (١١٣/٢): «أخذ عنه جماعة من الأئمة بـ:

«فاس» كالشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن شُعَيْبِ الجزنائِي، والأستاذ

الفقيه النَّحْوِيّ الصّالِحِ أبي محمد عبد الله بن عمر الوانغيليّ الصّريّ،

والقاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرمي، والفقيه الأستاذ المقرئ

الأعرَفِ أبي العباس أحمد بن محمد بن حزب الله الخزرَجِيّ».

وقال أيضاً: «وممن أخذ عنه أيضاً ولداه الأستاذ الأثير العالم الكبير أبو

محمد عبد الله وبرسمه وضع والدّه المقدّمة المذكورة، فنفعه الله وانتفع بها

أيضاً كل من قرأها.... وثاني ولديه الذين أخذوا عنه الأستاذ المحقق الناظم

الناثر أبو عبد الله محمد المدعو بـ: منديل»^{١.١.١} هـ.

(١) قال في «سلوة الأنفاس» (١١٢/٢): «رحل إلى المشرق، وحجّ، وزار، ولقي الشيخ

أبا حيّان، وروى عنه، واستجازه فأجازه»^{١.١.١} هـ.

كما أَخَذَ عَنْهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْغَسَّانِيُّ الْمُتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٧٤٨ هـ.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قَالَ عَنْهُ عَصْرِيَّةُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مَكْتُومِ الْقَيْسِيِّ الْحَنْفِيُّ الْمُتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ٧٤٩ هـ: «نَحْوِيٌّ مَقْرِيٌّ، وَلَهُ مَعْلُومَاتٌ مِنْ قَرَائِضَ وَحِسَابٍ وَأَدَبٍ بَارِعٍ»^(١). ا.هـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «وَصَفَهُ شُرَاحُ مُقَدِّمَتِهِ كَالْمَكُودِيِّ، وَالرَّاعِي، وَغَيْرَهُمَا بِالْإِمَامَةِ فِي النَّحْوِ، وَالْبَرَكَةِ وَالصَّلَاحِ، وَيَشْهَدُ بِصَلَاحِهِ عُمُومُ نَفْعِ الْمُبْتَدِئِينَ بِمُقَدِّمَتِهِ»^(٢). ا.هـ.

تَرَاثَهُ الْعِلْمِيُّ: لَهُ عِدَّةٌ مَوْلاَفَاتٍ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مِنْهَا:

شَرْحُ الشَّاطِئِيَّةِ سَمَاهُ: «فَرَائِدُ الْمَعَانِي فِي شَرْحِ حُرُزِ الْأَمَانِيِّ».

وَنَظْمُ سَمَاهُ: «الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى هِدَايَةِ الْمَرْتَابِ».

وَمَنْظُومَةٌ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعِ سَمَاهَا «الْبَارِعُ»^(٣) يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى - فِي صَدْرِهَا:

(١) نَقَلَهُ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ فِي «بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ» (١/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١/ ٢٣٤).

(٣) وَالْكِتَابُ الثَّلَاثَةُ «فَرَائِدُ الْمَعَانِي»، وَ«الْإِسْتِدْرَاكُ»، وَ«الْبَارِعُ»، حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ نَبُولِسِي الْمَغْرِبِيِّ.

يَقُولُ مَنْ عَفَوَ إِلَهِي رَاجٍ وَعَوَّنَهُ مُحَمَّدٌ الصَّنْهَاجِي
 اللَّهُ أَحْمَدُ الَّذِي هَدَانَا وَمَنْ أَنْ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَا
 وَخَصَّنَا بِأَكْرَمِ الْبَرِيئَةِ مُحَمَّدٌ وَخَاتَمِ النَّبَوَّةِ
 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ وَصَحْبِهِ طُرّاً ذَوِي التَّقْضِيلِ
 وَبَعْدُ: فَالْقَضْدُ بِهِذَا الرَّجَزِ مَقْرَأٌ نَافِعٌ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ
 وَفِي عِلْمِ النَّحْوِ لَهُ الْمَقْدَمَةُ الْمَشْهُورَةُ.

قال أبو عبد الله الأندلسي المعروف بـ: «الراعي» المتوفى سنة ٨٥٣ هـ:
 «هِيَ مُقَدِّمَةٌ نَافِعَةٌ لِلْمَبْتَدِئِينَ، أَلْفَهَا بِمَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ، تَجَاهُ الْكَعْبَةِ
 الْمَشْرِفَةِ»^(١). ا.هـ.

وقال الإمام ابنُ الحاج - رحمه الله تعالى - في «العقد الجوهري»:
 «وَيَدُلُّكَ عَلَى صِلَاةِ أَنْ اللَّهَ جَعَلَ الْإِقْبَالَ عَلَى كِتَابِهِ؛ فَصَارَ غَالِبُ النَّاسِ
 أَوَّلَ مَا يَقْرَأُ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ؛ فَيَحْصُلُ لَهُ النَّفْعُ فِي أَقْرَبِ
 مُدَّةٍ». انتهى كلامه^(٢).

وقال الإمام محمد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى - في (١١٣/٢)
 من كتابه «سلوة الأنفاس»: «وهي - أي المقدمة - من أجل ما أَلْفَ فِي عِلْمِ
 النَّحْوِ، قَرِيبَةُ الْمَرَامِ، سَهْلَةٌ لِلْحَفِظِ وَالتَّفْهِيمِ، كَثِيرَةُ النَّفْعِ لِمَنْ هُوَ مُبْتَدِئٌ». ا.هـ.

(١) انظر: «بغية الوعاة» (١/٢٣٨)، و«كشف الظنون» (٢/١٧٩٦).

(٢) نقله صاحب «إيضاح المقدمة الآجرومية» ص (١١).

بالإضافة إلى مصنف في الفرائض، والحساب، وأراجيز أخرى لم يبين مترجموه عن ماهيتها، وعن الفنون التي تدور في فلكها.

وفاته: توفي - رحمه الله تعالى - بمدينة «فاس» زوال الأحد - وقيل: زوال الاثنين - لعشر ليالٍ بقين من شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٧٢٣ هـ) ودفن بباب «الحِزِّيَّين» المعروف بـ: «باب الحمراء»، عن يمين «باب الفتوح»؛ وقد عاش إحدى وخمسين سنة فرحمه الله رحمةً واسعة^(١).
قال بعضهم^(٢):

قَدْ وُلِدَ ابْنُ أَجْرُومَ عَامَ «خَبَغْ»	و«جَكْذُ» فِيهِ إِلَى اللَّهِ رَجَعْ
وَقَبْرُهُ ذَكَرُوا فِي بَابِ الْحَدِيدِ ^(٣)	بِفَاسِ الْغُرَاءِ حَاكِ مَآثِرِيْذُ
أَلَفَّ ذِي مَعِ شَرْحِهِ «حِرْزَ الْأَمَانِ»	وَشَيْخُهُ بَذَرُ الدُّجَا أَبُو حَيَّانُ
ذَكَرَ هَذَا الْعَالَمُ الرَّبَّانِي	أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ السُّودَانِي

* * *

(١) انظر: ص (١٣٨) من كتاب «جذوة الاقتباس فيمن حلَّ من الأعلام مدينة فاس» للإمام أحمد بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي - رحمه الله تعالى -.

(٢) كما في (١١٣/٢) من «سلوة الأنفاس» لمحمد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى -.

(٣) وقوله: «وَقَبْرُهُ ذَكَرُوا فِي بَابِ الْحَدِيدِ» ردّه صاحبُ «سلوة الأنفاس» بما أثبتّه أعلاه، والله أعلم.

ترجمة

الناظم رحمه الله تعالى^(١)

اسمه ونسبه: هو مُحَمَّد بن أَب - بضم الهمزة وفتح الباء المشددة^(٢) - ابن حميد^(٣) بن عُثْمَان بن أبي بكر المزمري^(٤) - نَسَباً -

(١) لم أظفر بما يجلي جَوَانِبَ من حياة الناظم - رحمه الله تعالى - سوى ما سَطَرَ في هذه النبذة. ومع الأسف هذا شأن غالب علماء المغرب العربي؛ فإنك قل ما تجد لأحدهم ترجمة تفي بالغرض، وتُسفر عن المراد؛ اللهم إلا ما وَرَثَ من علم، وبث من خير. أقول: لعل لهذه الظاهرة - والله أعلم - أسباباً يمكن أن تُفسر بها، منها: العزوف عن أسباب الشهرة، والنأي عن أساليب الظهور، والاشتغال بتأليف الرجال عن تأليف الكتب، ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٌ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَغِيثُوا الْحَيَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]. والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

(٢) كما ضبطه الشيخ مُحَمَّد المختار «بادي» الكنتي في مقدمة شرحه «مقدم العمي المصروم» (٥٦).

(٣) وجاء «أحمد» بدل «حميد» كما أثبت الناظم نفسه - رحمه الله تعالى - في بداية شرحه الموسوم بـ: «روضة النسرین على مسائل التمرین» ص (١٠٦). وانظر: «الرحلة العلية» (١٠٧/١) و(١٦٤/٢).

(٤) نسبة لـ: «زمورة» من أرض «البربر»، على ما ذكره الأستاذ أحمد جعفري في كتابه: «مُحَمَّد بن أَب المزمري حياته وآثاره» ص (٥٦).

وذكر أيضاً أنَّ الشيخ الحاج أَمَحَّد الكنتي - شيخ المدرسة الدينية بزاوية كُتته - أخبره أنَّ «زمورة» التي يتنسب إليها «الشيخ مُحَمَّد بن أَب» هي قرية بالمغرب الأقصى، وهي المعروفة بـ: «سوس الأقصى»، التابعة لعمالة «تردانت» ا.هـ.

التَّوَاتِي^(١) - مَوْلِدَا وَدَارَا -^(٢)، المخزومي، القرشي. وكنيته: أبو عبد الله.

(١) مدينة «توات» منطقة تقع في جنوب «الجزائر»؛ يحدها شمالاً «واد السَّاورَة»، وجنوباً «تنزروف»، وغرباً «عرف أركشاش»، وشرقاً «أمقيد» في الجنوب الشرقي، و«الهقَّار»، وفي الشرق الشمالي «المنبعة». وكان يُطلَقُ على منطقة «توات» اسم: «الصحراء القبلية».

وقد تنوعت الأقوال، وتعددت الآراء، في سَبَبِ تسميتها واشتقاقها. فقيل: اشتق اسمها من «الأتوات» وهي المغارم؛ وقيل: الفواكه والخضر التي دُفِعَتْ مقابل الأتوات للملوك الموحدين؛ وقيل: اشتق اسمها من أحد البُطُونِ المنحدرة من سُكَّانِ الصَّحراءِ الملتئمين - وهذا رأي الرِّصَّاع -؛ وقيل: مشتق من مَرَضٍ يُصِيبُ الرُّجُلَيْنِ يُسَمَّى: «أتوات»؛ وقيل: سميت بذلك لأنها تُؤَاتِي العِبَادَةَ والاسْتِقْرَارَ.

انظر: «الرَّحْلَةُ العَلِيَّة» (٩/١ - ٦٣). فقد أسهب مقيدها - حفظه الله تعالى - في ذكر مَنَاطِقِهَا، وَقَبَائِلِهَا، وَعَمَارَتِهَا، وَقُصُورِهَا، وَتِجَارَاتِهَا، وَعَادَاتِ أَهْلِهَا.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: نسب غير واحد من الشُّرَاحِ والمعلِّقِينَ هذا النَّظْمَ للعلامة «عبد الله بن الحاج حماد الله الغلاوي الشنقيطي»، لكنَّ النَّسْبَ إليه نَائِيَةٌ لِأُمُورٍ: أولاً: أَنَّ صَاحِبَ النَّظْمِ اسمه: «محمَّد» كما جاء مُضَرَّحاً به في صدر هذا النَّظْمِ، وفي غيره من أنظَامِهِ وَأَرَاغِيزِهِ - كما سيأتي قريباً - أمَّا المنسوبُ إليه، فاسمه «عبد الله». ثانياً: أَنَّهُ وُجِدَ فِي نُسخَةٍ عَنِيْقَةٍ بِخَطِّ المَوْلفِ - كما حَدَّثَ شَيْخُنَا عن أَحَدِ المَعْمَرِينَ - التَّصْرِيحُ بِاسْمِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهَا: «قَالَ ابْنُ أَبٍ وَاسمُهُ محمَّد». وقد ذكر هذه النُّسخة وأشار إليها الشَّيْخُ محمَّد باي بلعالم الجزائريُّ في «الرَّحْلَةُ العَلِيَّة» (١٠٣/١).

أقول: وعلى هذه النُّسخة - المشار إليها - أَعْتَمَدَ الشَّيْخُ محمَّد المختار بادِي الكتسي، والشَّيْخُ أحمد الحازميُّ في شرحهما للنَّظْمِ.

=ثالثاً: أَنَّ العلامةَ «عبد الله بن الحاج حمادُ الله الأحمدِيَّ الغَلَاوِيَّ» توفي - رحمه الله تعالى - يوم الجمعة لليلة بقيت من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٩ هـ، والمنظومة أُنْشِئَتْ - كما قَيَّدَ ناظِمُها في آخرها - سنة ١١٢٠ هـ؛ فيكونُ بين إنشاء المنظومة وبين وفاته تسعٌ وثمانون سنة؛ وإذا قَدَّرنا واعتبرنا أنه عاش مائة سنة، تحصَّل عندنا تقديرًا أنه نظَّمها وهو ابنُ إحدى عشرة سنة، وهذا واردٌ ضَعِيفٌ لا يقوَّى بهذه الاحتمالات.

رابعاً: أَنَّ الشيخَ «عبد الله» - رحمه الله تعالى - هو ناظم متن «الأخضري» - رحمه الله تعالى -، قد صرَّح في خاتمته بتاريخ إنشائه بقوله: «في عام هضقش جنوب سبتا» أي: سنة ١١٩٥ هـ، ونظم «الأجرومية» قبله بخمس وسبعين سنة، والفرق الزمني كما ترى، لا يحتاج إلى إعمالِ فكرٍ، وإرهاقِ ذهنٍ.

خامساً: أَنَّ جُلَّ الذين ترجموا للشيخ عبد الله بن الحاج حمادُ الله - رحمه الله تعالى - لم يذكروا ضمن تصانيفه أنه نظم «الأجرومية»؛ وإنما ذكروا نظمه لمختصر الشيخ خليل، ولرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ولمتن الأخضري - رحمهم الله جميعاً - . ولعل هذا يقطعُ - إن شاء الله تعالى - بِصَحَّةِ نَسَبِهَا إلى الإمام محمد بن آبٍ - رحمه الله تعالى - .

انظر: «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (٩١-٩٢)، و«حياة مورتانيا» (٢٠٦)، و«دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في مورتانيا» (١١٦).

يُضَافُ إلى هذا إثباتٌ عَدَدٍ غير قليلٍ نسبتهَا إلى مَنْ نَسَبَهَا إليه، منهم: المؤرِّخُ الأديبُ المختارُ بن حامد في كتابه: «حياة مورتانيا» (٦٥)، والخليلُ النَّحْوِيُّ في كتابه: «بلاد شنقيط المنارة والرباط»، وشيخنا العلامة محمد سالم ولد عدود، والشيخ أحمد بن عمر الحازمي في شُرُوحهم، والشيخ الفقيه محمد باي بن بلعالم الجزائري في كتابه: «الرَّحْلة العليَّة»، والشيخ محمد محفوظ بن الشيخ في تعليقه على «دليل الطلاب» (١٠-٩). والأستاذ أحمد جعفري في كتابه «محمد بن أب المزمري حياته وآثاره».

مولده: وُلِدَ النَّاطِمُ - رحمه الله تعالى - في العقد الأخير من القرن الحادي عشر الهجري وبالتحديد في سنة ١٠٩٤ هجرية، في قرية «أولاد الحاج»، ببلدية «تمقطن»، دائرة «أولف»، بولاية «آدرار»، جنوب بلاد «الجزائر» - المحرُوسة - ^(١).

شيوخه:

أخذ العلم على نُخْبَةٍ من عُلَمَاءِ عصره - داخل قطره وخارجه -؛ من أبرزهم:

العلامة الفقيه السيّد محمّد الصّالح بن المقدّاد درس عليه الفقه.

والعلامة أحمد التوجي درس عليه النّحو.

والعلامة الفقيه عُمر بن مصطفى الرقادي؛ أخذ عنه لما رحل إلى «زاوية كتنه».

والشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي درس عليه «الخزرجية» في علم العروض.

ورحل إلى «سجلماسة» فأخذ شيئاً من «ألفية ابن مالك» عن العلامة أبي إسحاق إبراهيم السجلماسي - رحم الله الجميع -.

تلاميذه: ذكرت المصادر التي ترجمت له أن من أخصّ طلابه:

(١) حسب ما ذكره الشيخ الفقيه محمّد باي بلعالم في كتابه «الرّحلة العليّة» (١٦٣/٢)،

و(٥٦٩/٢).

نجله الشيخ ضيف الله بن محمد التواتي - رحمه الله تعالى -، والشيخ العلامة السيّد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن معروف التلاني التواتي^(١) المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩ هـ.

وقد أجاز النّاظم - رحمه الله تعالى - الأخير، إجازةً عامّةً بجميع مرويّاته؛ ونصّها كما في «الرحلة العليّة» (١/ ١١٩): «الحمدُ لله وبعد: فقد أذنتُ للشّابِّ الفقيه الأديب اللّوذعيّ الأسمعيّ النّجيب الصّالح الخير الكوكب النّير، أبي زيد السيّد عبد الرّحمن بن عمر التواتي، نفّعني الله وإياه بالعلم وحمله، وجعلنا من أخيار أهله بمخض جوده وفضله؛ أن يحدث عني بجميع ما التمس فيه الإذن منّي إجازةً تامّةً. وكتبَ عبيدُ ربّه محمد بن أّب المزمرّي - وفّقهُ الله -».

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

أثنى عليه الشيخ الفقيه الطّالب سيد أحمد بن سيدي محمد بن إيجل الشنقيطي - رحمه الله تعالى - بقوله^(٢):

وَمِنْ نَجْلِ أْبٍ قَدْ تَوَارَتْ مَسَائِلُ مِنَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ بُرْهَانُهُ جَلِي

(١) للشيخ الفقيه محمد باي بلعالم ترجمة له سمّاها: «الغصن الدّاني في حياة وترجمة

الشيخ عبد الرحمن بن عمر التلاني» طُبعت بـ: «دار هُومه» بـ: «الجزائر».

(٢) انظر: «فتح الشّكُور في معرفة أعيان علّماء التّكُور» (١٢٤).

وقال عنه تلميذه العلامة عبد الرحمن بن عمر التلاني التواتي الجزائري - رحمه الله تعالى - : «شيخنا الفقيه الأديب النحوي اللغوي أبو عبد الله سيدي محمد بن أب المزمري كان - رحمه الله - فقيهاً أديباً نحوياً لغوياً صرفياً عروضياً، فافقاً كُلِّ مَنْ لقيه في الفنون الثلاثة الأخيرة؛ رائق الخط، شاعراً مجيداً، مُفلقاً لا يُبَارَى فيه، ولا يُجَارَى من صغره إلى الآن» انتهى كلامه ^(١).

وقال عنه أيضاً: «كان - رحمه الله - مُشتغلاً بما يعنيه من مطالعة وتقييد وإقراء منذ عرفته حتى توفي، مُتَجَرِّداً عن أشغال الدنيا غالياً، مولياً غيره فيها... وكان - رحمه الله - ورعاً في الفتوى، لا يَكَاذُ يُجِيبُ في نازلة، ويحيل على غيره، ولو كان أدنى منه، لأنه غلب عليه علم الأدب، وأكثر نظره وإقائه فيه، وكان كثير المطالعة، لا تكاؤ تجذ كتاباً بـ: «توات» إلا وتجذ خطه فيه، مُتَفَنِّناً في الضبط، لا يتساهل فيه» انتهى كلامه - رحمه الله تعالى - ^(٢).

وقال عنه الشيخ الفقيه محمد باي بلعالم القبلأوي الجزائري في كتابه «الرحلة العلية» (٥٦٩/٢) ما لفظه: «قضى حياته في العلم والتعليم، والإرشاد والتوجيه؛ وكما ربط بين «توات» وبعض الأقطار الإفريقية والعربية، ربط بين مناطق «توات» الثلاث، فولد بـ: «نديكلت»، وتلقى دروسه، وقام بالإمامة والتعليم في «توات الوسطى»، وكانت وفاته بـ: «قرارة».

(١) ذكره عنه صاحب «الرحلة العلية» (٩٨-٩٩).

(٢) المصدر السابق (٩٩/١).

وكانَ شَخْصِيَّةً عَالِمِيَّةً، حَيْثُ أَنَّهُ كَانَ يُعْرَفُ بِصَاحِبِ الْجَوْلَانِ. فَلَقَدْ جَالَ فِي «الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى»، وَفِي «مَالِي» مِثْلَ: «تَنْبِكْتُو» و«أُرَوَان» إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي كَانَ يَجُوبُهَا لِلِاسْتِفَادَةِ وَالْإِفَادَةِ. انْتَهَى كَلَامُهُ - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

أَقُولُ: يَكْفِي فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَعَلَى عِلْمِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَارَكَ فِي نَظْمِهِ هَذَا، وَكَتَبَ لَهُ الْقَبُولَ، وَيَسَّرَ لَهُ الْإِنْتِشَارَ وَالذُّيُوعَ، فَاشْتَغَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِكُشْفِ مَخْدَرَتِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الطَّلَابُ، فَرَابَطُوا عَلَى حَفَظِهِ وَدِرَاسَتِهِ.

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَجَعَلَ مَا بَثَّهُ وَنَشَرَهُ مِنْ عِلْمٍ، مِنْ الْعَمَلِ الصَّالِحِ الَّذِي يُلْحَقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْعِلْمَ يَذْكُرُ أَهْلَهُ بِكُلِّ جَمِيلٍ فِيهِ، وَالْعَظْمُ نَاخِرُ
سَقَى اللَّهُ أَجْدَانًا أَجَنَّتْ مَعَاشِرًا لَهُمْ أَبْحَرُ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ زَوَاخِرُ^(١)
تَرَاثَهُ الْعِلْمِي:

لَهُ عِدَّةُ مَوْلاَفَاتٍ - نَظْمًا وَنَشْرًا - فِي فَنُونِ عَدِيدَةٍ مِنَ الْعِلْمِ؛ فَمَنْ تَأَلَّفَهُ النَّافِعَةَ، وَتَصَانِيفَهُ الْبَدِيعَةَ مَا يَلِي:

١. قَصِيدَةٌ فِي فِكِّ الْبُحُورِ، نَظَمَهَا سَنَةَ (١١١٦ هـ) يَقُولُ فِي مَطْلَعِهَا:

(١) الْبَيْتَانِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَرْغِينَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

ويقول في خاتمتها:

فَعُولُنْ بِتَشْمِينِ حَوَى مُتَقَارِبِ وَقُلْ خَبَبُ لَنْ، وَالنَّظَامُ قَدْ انْتَهَى
بِحَمْدِ إِلَهِ الْعَرْشِ فِي عَامِ «وَيْقَش» وَلَا حَوْلَ إِلَّا بِالْإِلَهِ وَلَا قُوَى
٢. أَرْجُوزَةٌ فِي الْعَرُوضِ، سَمَاهَا: «رَوْنَقُ الْحُلَلِ فِي ذِكْرِ الْقَابِ الزَّخَافِ
وَالْعِلَلِ» ^(١) نَظَمَهَا سَنَةَ ١١٢٦ هـ، يَقُولُ فِي مَطْلَعِهَا:

قَالَ عُيَيْدُ رَبِّهِ مُحْتَسِبًا مُحَمَّدُ الزَّمَرِيُّ نَسَبًا
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ مَهَّدَا لَنَا عَرُوضَ دِينِهِ وَأَرْشَدَا
ثُمَّ عَلَى الْبَحْرِ السَّرِيعِ الْفَيْضِ الْمُبْتَغَى جَدَّوَاهُ دُونَ غَيْضِ
الْوَافِرِ الْحُسْنِ الْمَدِيدِ الْجَاهِ مَوْلَايَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
أَرْكَى صَلَاةً وَسَلَامًا ^(٢) عَلَى أَصْحَابِهِ وَآلِهِ ذَوِي الْعُلَا
ويقول في خاتمتها:

وَهَا هُنَا قَدْ انْتَهَى مَرَامِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى السَّتَامِ
سَنَةً يَسَتْ مَعَ عَشْرِينَ الْتِي بُعِيدَ أَلْفِ سَنَةٍ وَمَائَةِ
وَلُنُسِمِهِ إِذَا «رَوَانَقُ الْحُلَلِ» بِذِكْرِ الْقَابِ الزَّخَافِ وَالْعِلَلِ
ثُمَّ صَلَاةُ الْوَاحِدِ الْعَلِيِّ مَعَ السَّلَامِ الطَّيِّبِ الزَّكِيِّ
عَلَى الرَّسُولِ الْهَاشِمِيِّ الْمُرْتَضَى وَآلِهِ وَالصَّحْبِ مَا صُبِحَ أَصَا

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتبكتو» تحت

رقم: (٥١٢٦) (٤/٢٩٢)، ورقم (٨٧١٦) (٥/٥٥٣).

(٢) كذا بالأصل وهو غير متزن، ولعله «وسلامه على».

ثُمَّ صَلَاةُ الْوَاحِدِ الْعَلِيِّ مَعَ السَّلَامِ الطَّيِّبِ الزَّكِيِّ
عَلَى الرَّسُولِ الْهَاشِمِيِّ الْمُرْتَضَى وَالْهَوَاِ وَالصَّحْبِ مَا صُبِحَ أَضَا
٣. نَظْمٌ عَقَدَ بِهِ بَابُ السَّهْوِ مِنَ الْمُخْتَصَرِ الْفَقْهِيِّ لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْأَخْضَرِيِّ الْجَزَائِرِيِّ سَمَاهُ: «الْعَبْقَرِيُّ نَظْمُ بَابِ السَّهْوِ مِنْ مُخْتَصَرِ
الْأَخْضَرِيِّ». نَظَّمَهُ سَنَةَ ١١٢٨ هـ. يَقُولُ فِي مُقَدِّمَتِهِ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَزِيلِ النَّعَمِ مُرْشِدٍ مَنْ عَنِ سُبُلِ الْحَقِّ عَمِ
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ يَتْلُوهَا السَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ سَيِّدِ الْإِنَامِ
وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّنِي قَصَدْتُ إِنْجَازَ مَا كُنْتُ بِهِ وَعَدْتُ
مِنْ نَظْمِ سَهْوِ الشَّيْخِ الْأَخْضَرِيِّ مُعْتَذِرًا لِكُلِّ لَوْذَعِيٍّ
مَنْ فَرَطَ جَهْلِي وَقُصُورِ فَهْمِي وَخَطَرَاتِ لَا تَزَالُ تَهْمِي
بَرَجَزٍ سَمِيئَةٍ وَهَوَاِ خَرِيٍّ بِالْعَبْقَرِيِّ فِي نَظْمِ سَهْوِ الْأَخْضَرِيِّ
فَاللَّهُ حَسْبِي وَبِهِ أَعْتَصِمُ مِنْ كُلِّ مَا يَشِينُهُ أَوْ يَصِمُ
ثُمَّ أَقُولُ وَإِلَى الرَّحْمَنِ أَرْغَبُ فِي قَبُولِ هَذَا الشَّانِ
وَيَقُولُ فِي نَهَائِهِ:

يَقِينُهُ ثُمَّ إِلَى خَبَرِهِمْ يَرْجِعُهَا الْحَمْدُ لِرَبِّ إِذْ خُتِمَ
نَظْمِي الْمَسْمُومِ «الْعَبْقَرِيُّ» فِي شَهْرِ مَوْلِدِ سَيِّدِ الْوَرَى الْأَعْرُ
سَنَةِ عِشْرِينَ يَلِيهَا أَلْفُ وَمِائَةٍ مَعَ ثَمَانٍ تَقْفُ
أَبْيَانُهُ الْجَمُّ جَدَاهَا الْمَيْمُونُ قُلُوبًا مِائَةً وَتِسْعَةً وَخَمْسُونَ

وهو مَشْرُوحٌ ومَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ.

٤. رسالة فقهية سماها: «تحلية القرطاس في الكلام على مسألة الخماس».

وهي عبارة عن جَوَابٍ لسؤالٍ وردَّ من الشيخ عمر بن محمَّد المصطفى

الكنتي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٥٧ هـ.

٥. قصيدة في مدح الولي عبد المالك الرقاني المتوفى - رحمه الله تعالى

- سنة ١٢٠٧ هـ. يقول في مقدمتها^(١):

الحمدُ لله مجيب السَّائِلِ إِذَا دَعَا بِأَعْظَمِ الْوَسَائِلِ
ثم الصلاة والسلام معها على الَّذِي حَوَى الْعُلَا أَجْمَعَهَا
وآله وصحبه وكُلُّ مَنْ نَالَ الْهَدَى بِهِدْيِهِمْ طُولَ الزَّمَنِ
وبعدُ أَرْفَعُ حَاجَةَ الْبَارِي بِمَنْ حَوَتْ سِلْسَلَةُ الْأَنْوَارِ
من جملة الأقطاب والأشراف والعُلَمَاءِ السَّنِيَّةِ الْأَوْصَافِ
وختمها بقوله:

صَلِّ إِلَهَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ عَلَيْهِ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ
وَالْأَلِّ وَالصَّحْبِ الْكَرَامِ مَا دَعَا دَاعٍ إِلَهِي بِحَبِيبِكَ اشْفَعَا
٦. نظمٌ نظمهُ في «معاني الحروف السبعة»^(٢). يقول في صدره:

(١) تنبيه: والقصيدة تتضمن بعض التوسلات الغير مأذون بها شرعاً فليتنبه!!

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا» تحت رقم: (٥٤٨) (١/١٦٢).

أقول: وقد نقلَ منه الشيخ محمَّد باي بلعالم في شرحه الموسوم بـ: «عون القيوم».

وذكرتُ أنا منه أبياتاً كشواهد لبعض الحروف؛ تجدها في هذا الشرح الذي بين يديك.

حَمْدًا لِمَنْ مَنَعَ أَسْرَارَ الْكَلَامِ ثُمَّ عَلَى الرَّسُولِ أَفْضَلَ السَّلَامِ
وَبَعْدُ: فَالْقَصْدُ بِهِذِي الْقِطْعَةَ نَظْمُ مَعَانٍ لِحُرُوفِ سَبْعَةٍ
أَعْنِي بِهَا يَا ذَا النُّهْيِ «مِنْ»، وَ«إِلَى» وَ«عَنْ» وَ«فِي» وَ«اللَّامُ» وَ«الْبَاءُ» وَ«عَلَى»

٧. أَرْجُوزَةٌ فِي التَّصْرِيفِ عَقْدَ بِهَا مَسَائِلَ التَّمْرِينِ الْوَارِدَةَ فِي شَافِيَةِ ابْنِ
الْحَاجِبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، سَمَّاهَا: «رُوضَةُ النَّسْرِينِ فِي مَسَائِلِ
التَّمْرِينِ»^(١)؛ يَقُولُ فِي مَطْلَعِهَا:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخَيْرِ الْمَلِهمِ مَنْ شَاءَ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ
ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أَصْلِي وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ أَهْلِ الْفَضْلِ
وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا نَظْمُ يَرُوقُ كُلُّ مَنْ لَدَيْهِ فَهْمُ
سَمِّيَتْهُ بِرُوضَةِ النَّسْرِينِ لَجْمَعِهِ مَسَائِلَ التَّمْرِينِ
وَيَقُولُ فِي خَاتَمَتِهَا:

فَأَصْلَحْ يَا ذَا الْحِجَا مَا مِنْ خَطَا أَلْفَيْتُهُ وَلَا تَدْعُهُ سَخَطَا
وَانصَحْ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْحَسَادِ فَإِنْ رَبِّكَ لِبَلْمَرْصَادِ
وَنُورِنْ قَلْبِي بِنُورِ الْعِلْمِ وَارْزُقْنِي الْقُورَ بِحَسَنِ الْخَتَمِ
وَلَهُ شَرْحٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «الْرَحْلَةِ الْعَلِيَّةِ» (١٠٧/١)
و(١٦٤/٢).

(١) وَقَدْ حَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ أَحْمَدُ أَبَا الصَّافِي جَعْفَرِي فِي رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ نَالَ بِهَا دَرَجَةَ
الْمَاجِسْتِيرِ مِنْ جَامِعَةِ «وَهْرَانِ» بِيَلَادِ «الْجَزَائِرِ» سَنَةِ ١٤٢٥ هـ.

٨. أرجوزة في علم الكلام سماها: «الأهنة المعجلة» تقع في (٦٢) بيتاً، يقول في صَدْرِهَا:

حمداً لمن في ملكه توَحَّداً وَجَلَّ عن تعطيل مَنْ قَدْ فَقداً
ثم صلاةُ الواحدِ الحيِّ الصَّمَدِ على الرُّسولِ المصطفى بلا أَمَدٍ
وآلهِ الكِرَامِ مع صحابه وكُلِّ مَنْ غَيَّهْ قد صحابه
وأستعينُ ربَّنَا ذا الجودِ والفضلِ في التَّكْميلِ في المقصودِ
مِنَ نَظْمِ شِعْرِ حَسُنْتَ صِفَاتِهِ يحرزُ ما يجبُ معرفتُهُ
على المكلِّفينَ في حقِّ العَلِيِّ جَلَّ وفي حقِّ جميعِ الرُّسلِ
٩. شرح على «همزية البصريِّ». سماه: «الذخائر الكنزية في حلِّ ألفاظ
الهمزية».

١٠. شرحٌ على «لامية ابن المجراد في إعراب الجمل». سماه: «نيل المراد
من لامية ابن المجراد»^(١).

١١. شرحٌ على تحفة «ابن الوردي» في النحو. سماه: «النفحة الفردية - أو
الرنديّة - في شرح التحفة الوردية»^(٢).

(١) ذكر الأستاذ أحمد جعفري في كتابه: «محمد بن أبّ المزمري حياته وآثاره» ص

(٨٣) أن الدكتور مختار بوعناني قام بتحقيق ودراسة هذا المخطوط.

(٢) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتبكتو» تحت

رقم: (٣٥٢٧) (٣/٢٣٨).

١٢. قَصِيدَةُ فِي مَدْحِ الرَّسُولِ ﷺ الْكَرِيمِ، وَذِكْرِ بَعْضِ مُعْجَزَاتِهِ وَأَخْلَاقِهِ. تَقَعُ فِي (٨٩) بَيْتًا. يَقُولُ فِي مَطْلَعِهَا^(١):

صَلِّ إِلَهِي ثُمَّ سَلِّمْ دَائِمًا عَلَى خَيْرِ الْأَنْامِ
مَا دَعَاكَ أَوْ لَبَّاكَ مُحْرِمٍ قَاصِدًا إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ

١٣. شَرْحُ عَلَى «صُغْرَى الصُّغْرَى» سَمَاءُ: «مَعُونَةُ الْقُرَّاءِ».

١٤. شَرْحُ عَلَى «الْقَصِيدَةِ الشَّقْرَاطِيَّةِ» سَمَاءُ: «الدَّرُوعُ الْفَارْسِيَّةُ».

١٥. شَرْحُ عَلَى «لَامِيَةِ الْعَجَمِ لِلطُّغْرَايِّيِّ» سَمَاءُ: «نَفْثُ الْقَلَمِ فِي شَرْحِ لَامِيَةِ الْعَجَمِ»^(٢).

١٦. مَنْظُومَةٌ فِي عِلْمِ التَّصَوُّفِ^(٣).

١٧. أَرْجُوزَةٌ عَقَدَ بِهَا شَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي عِلْمِي الصَّرْفِ وَالْخَطِّ.

(١) نَظَمَهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى وَزْنِ بَحْرِ أَنْشَاءَ هُو. سَمَّاهُ «الْمُضْطَرِبَّ» اخْتَارَ لَهُ الْوِزْنَ التَّالِيَّ:

فَعْمُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَاعِلَاتُ فَعْمُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَاعِلَاتُ
وَلَهَا عِدَّةٌ نُسَخٍ خَطِيَّةٍ فِي «مَرْكَزِ أَحْمَدَ بَابَا لِلتَّوْثِيقِ وَابْحَاثِ التَّارِيخِيَّةِ بَتْنَبَكْتُو» تَحْتَ رَقْمٍ: (٨٨٠)، (٣٢٤٥).

(٢) انْظُرْ: «فَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ مَرْكَزِ أَحْمَدَ بَابَا» تَحْتَ رَقْمٍ: (٩٥٣) (٢٨٢/١) وَرَقْمٍ: (٣٨٧٢) (٣٧٨/٣).

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ تَحْتَ رَقْمٍ: (٢٤٤٢) (٣٤٤/٢).

١٨. منظومةٌ في أمثلة المتعدي واللازم من الرباعي المجرد. يقول في مطلعها:

أَمْثَلَةٌ مِنْ فَعَلَلِ الْمُعَدَّى عَشْرَةٌ غُرَّتْ عَدَا

١٩. تخميس لقصيدة «ما للمساكين» المنسوبة لأُمِّ هانئٍ شقيقة الإمام علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه -.

٢٠. أرجوزةٌ في مدح الرسول ﷺ؛ ضَمَّنَهَا أَشْطَاراً مِنْ «أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ» تَقَعُ فِي (٥٨) بَيْتاً. يَقُولُ فِيهَا:

صَلَاةُ رَبِّي لَمْ تَزَلْ مُتَّصِلَةً	[عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ]
نَبِيُّنَا الَّذِي فَخَارُهُ أَتَى	[فِي النَّظْمِ وَالتَّنْزِيلِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا]
صَاحِ التَّزَمِ صَلَاتُهُ التَّزَامَا	[وَمُطْلَقًا، كَمُلَ بِهَا الْكَلَامَا]
فَمَنْ بِهَا مَسِيَا وَبُكْرَةَ غَدَا	[يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزَمُّ أَبَدًا]
لَهُ مَا أَجَلَّهَا مِنْ فَائِدَةٍ	[كَأَنَّ بَرًّا، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ]
وَكُنْ أَخِي مِمَّنْ بِهَا حُبًّا نَطَقَ	[وَإِخْصَاصُ بُودٍ وَثَنَاءٍ مِنْ صَدَقَ]
فَسَوْفَ يَظْهَرُ بِلاَ رَيْبٍ غَدَا	[مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا]
وَإِنْ تَحَاوَلَ فِيهِ تَنْظِيمُ الْمَدْحِ	[فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ، وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيِّحْ]
إِذَا لَا تَطْيِيبُ مَدْحَةٍ إِلَّا إِذَا	[لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا]
وَكُنْ مُجِيدًا لَا عَدِمْتَ الرُّشْدَا	[لَهَا، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَا]

إلى أن يقول - رحمه الله تعالى - في خاتمتها:

مَنْ ذَا بِمِثْلِ مَا حَوِيتَ يَتَّصِفُ [فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفُ]
يَا خَيْرَ مَنْ يَقُولُ لِلْعَافِينَ مَنْ [يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُ]
حَسْبِي أَنْ أَغْشَى دِرَاكَ وَالْمَحَلَّ [بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ]
فَلَا أَرَى بُؤْسًا، وَلَا أَرَى ضَرَرًا [وَلَا أَرَى مَنَعًا، إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ]

٢١. قصيدة في التوسل إلى الله تعالى. أبياتها مبدوءة بحُرُوفِ قوله تعالى:

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. تقع في (١٤) بيتاً. يقول في مطلعها:

الله رَبِّي لَا إِلَهَ سِوَاهُ مَا خَابَ مُضْطَرٌّ دَعَا مَوْلَاهُ

يقول في خاتمتها:

كن ذا الجلال مُصَلِّياً أَبَدًا عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى ذَوِي قُرْبَاهُ
مَا لَاحَ بَرِ الْبَسْرِ فِي لَيْلِ الْأَسَى فَأَزَاحَ عَنْ ذِي غَمَّةٍ غَمَاهُ

٢٢. قصيدة في بيان حُزْنِهِ - رحمه الله تعالى - وَعَدَمِ إدْرَاكِهِ لِلْأَسْلَافِ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(١).

٢٣. رسالة في شأنِ تكفير الفرق الإسلامية كالخوارج^(٢).

٢٤. قصيدة في الوعظ والإرشاد^(٣).

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية ببنبكتو»

تحت رقم: (١٢٧٥) (١/٣٧٦).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٣١٤٥) (٣/٧١).

(٣) المصدر السابق تحت رقم: (٣٤٢٢) (٣/١٩٢).

٢٥. رسالة في التبغ^(١).

٢٦. له شرحٌ على «المقصود والممدود» لابن دريد - رحمه الله تعالى -.

٢٧. قصيدة في رثاء الشيخ أحمد بن اعمر^(٢).

٢٨. أربعة أنظام^(٣) عقد بها مقدمة الإمام أبي عبد الله بن أجروم - رحمه الله تعالى -.

الأول: النَّظْمُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، على بحر الرَّجَزِ - كما هو معلوم -؛ أتمه سنة ١١٢٠ هـ، كما جاء مُصَرَّحاً في خاتمته.

والثاني: على بحر الرَّجَزِ أيضاً، سمَّاه: «نزهة الحلول في نظم مقدمة ابن أجروم»^(٤). وأتمه سنة ١١٤٤ هـ. يقول في مطلعته:

(١) المصدر السابق تحت رقم: (٣٦٢٨) (٣/ ٢٨٠).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٢٩٧٨) (٢/ ٥٣٦).

(٣) انظر: «عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن أجروم» (ق ٥)، و«الرحلة

العلية» (٩٦/ ١) كلاهما للشيخ الفقيه محمد باي بلعالم - حفظه الله تعالى -.

و«فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا بتبكتو» تحت رقم: (٨٤١٢)، و(٦٢١٩).

(٤) وقد قرظه تلميذه العلامة السيّد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن معروف التلاني

التواتي المتوفى - رحمه الله تعالى - بمصر سنة ١١٨٩ هـ؛ بقوله:

إِذَا رُمْتُ نَظْماً يَزْرِي بِالدَّرِّ فِي سَلَكِ فَلَا زِمَ ذَرَا الشَّيْخِ ابْنَ أَبِّ أَخِ النَّسَكِ

بَدَأَ فِيهِ فَرْدَاً بَيْنَ أَعْلَامِ عَصْرِهِ بِصَوْغِ قَرِيضٍ مُحْكَمِ النَّظْمِ وَالسَّبَكِ

وَفِي «نُزْهَةِ» مِنَ الْمَحَاسَنِ مَا تَرَى يَقْرِبُهَا الْمَصْنُفِي إِلَيْهَا وَمَنْ يَحْكِي =

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ يَا مَنْ أَنْعَمَا وَعَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمَا
وَبِكَ أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَا عَلَى نَبِيِّ الْبَهَاءِ حَلِيَّا
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْبَشَرِ وَآلِهِ مَا لَاحَ فَجَرٌّ وَانْتَشَرِ
وَبَعْدُ: أَيُّهَا الْحَبِيبُ الصَّافِي الْمَتَلَقِّي الْحَقَّ بِالْإِنْصَافِ
فَإِذَا كِتَابُ «نُزْهَةِ الْحُلُومِ» فِي نَظْمِ مَثُورِ ابْنِ أَجْرُومِ
وَرَبُّنَا الْمَسْئُورُ فِي نَيْلِ الْأَمَلِ وَفِي قَبُولِ الْقَوْلِ مِنَّا وَالْعَمَلِ
ويقول في خاتمته:

وَقَدْ أَتَيْتُكَ فِي حُلَاهَا النُّزْهَةَ حَازِزَةً مِنَ الْكَمَالِ كُنْهَهُ
سَنَةً أَرْبَعَ وَأَرْبَعِينَ الْخَمْسَ وَالسُّتَ مِنَ الْمِثْنِ
فِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ بَيْتًا فَغَنِمَ حُرًّا أَنْتَ لَوْ أَغْضَيْتَنَا
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُنِيلِ الْأَرْبِ مُصَلِّيَا عَلَى الرَّسُولِ الْعَرَبِ
وَآلِهِ ذَوِي النَّوَالِ الْجَمِّ وَصَخْبِهِ الْغُرِّ بُدُورِ التَّمِّ
والثالث: على بحر الطَّوِيلِ، سَمَاءُ: «كشَفَ الغُموْمِ فِي نَظْمِ مُقَدِّمَةِ ابْنِ أَجْرُومِ». أتمه قَبْلَ وفاته بثلاث سنوات؛ أي: سنة ١١٥٧ هـ.

= فَقَدْ حَوَتْ مَعَ إِبْجَازِهَا لَبَّ أَصْلِهَا أَدَامَ بِهَا نَفْعًا إِلَهِي وَمَالِكِي
وَأَوَّلِي الَّذِي أَبْدَاهَا خَيْرَ آثَمِهِ فَقَدْ سَهَّلَ الصَّعْبَ الَّذِي كُنَّا نَشْتَكِي
انظر: ص (٤-٥) من كتاب «الرحيق المختوم لنزهة الحلوم في نظم مقدمة ابن أَجْرُومِ» للشيخ مُحَمَّد بَاي بَلْعَالِم.

يقول في صدره:

لَكَ الْحَمْدُ يَا اللَّهُ يَا مَنْ تَفَضَّلَا وَمَنْ عَلَيْنَا بِالْبَيَانِ وَأَجْمَلَا
وَأَهْدَى صَلَاةً مَعَ كَرِيمِ نَحْيَةٍ إِلَى مَنْ أَتَى بِالْحَقِّ لِلخَلْقِ مُرْسَلَا
مُحَمَّدَ الْهَادِي الْأَمِينِ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى الْوِلَا
وَبَعْدُ: فَذَا نَظْمٌ يَرُوقُ فَمَنْ يَذُقْ جَنَاهُ إِلَى الْكُتُبِ الْكِبَارِ تَوْصَلَا
أَتَى جَامِعًا لِبِ الْمَقْدَمَةِ الَّتِي حَوَتْ لَابِنِ أَجْرُومٍ نَشْرًا مُفَصَّلَا
وَسَمِيئَةً: «كَشَفَ الْغُمُومَ» لِكَشْفِهِ عَنِ الْمَرْءِ عَمَّ اللَّحْنِ سَاعَةً يُبْتَلَا
فَدُونَكُهُ فَاعْرِفْ مَعَانِيَهُ وَلَا تَزَلْ مُعْمِلًا لِلْفِكْرِ فِيهِ لِتَنْبُلَا

ويقول في نهايته:

وَذَا مُتْتَهَى الْمَرْمَى وَفِي عَامِ سَبْعَةٍ وَخَمْسِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَالْمِائَةِ انْجَلَا
وَالنَّظْمُ الرَّابِعُ ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الرَّحْلَةِ الْعَلِيَّةِ» (١/ ٩٦) وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ اسْمًا،
وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ بِرِسْمٍ.

أقول: غَالِبُ تَرَاثِهِ الْعِلْمِيِّ - مِنْ مُصَنِّفَاتٍ، وَفَتَاوَى، وَتَقِيدَاتٍ، وَأَنْظَامٍ،
وَأَشْعَارٍ - لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا، يَتَوَاجَدُ فِي خَزَائِنِ مَنْطِقَةِ «تَوَات»^(١)؛ وَفِي «مَرْكَزِ

(١) كخزانة «باعبد الله»، و«كوسام»، و«المطارفة»، بولاية «أدرار».

راجع: كتاب «الرَّحْلَةُ الْعَلِيَّةُ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بَايِ بِلْعَالِمٍ؛ وَكِتَابُ «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
الْمَزْمَرِيِّ حَيَاتِهِ وَآثَارِهِ» لِلأُسْتَاذِ أَحْمَدَ أَبِي الصَّافِي جَعْفَرِي - حَفَظَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -.

أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» بمدينة «تنبكتو» بجمهورية «مالي».

مقتطفات من شعره ونظمه: له مميزات في الشُّعْر، عَزِيزَةُ الظَّفَرِ، تُنبِئُ عن اضْطِرَّاعٍ، وَقُوَّةٍ فِي الْمَلَكَةِ، وَأَنَّهُ لَا يُجْرَى فِي مِضْمَارِهِ، وَلَا يُطْمَعُ فِي مُدَانَاتِهِ. فيها هو - رحمه الله تعالى - يخبرُ عن حاله، ويروِّحُ عن نفسه، في عُنُقِ شَبَابِهِ، مُعْتَزِّلاً بِشَخْصِيَّتِهِ، فيقولُ:

إِذَا سَادَ بِالْإِقْدَامِ عَمْرُو، وَبِالذِّكَا تَفَرَّدَ إِيَّاسُ، وَبِالْجُودِ حَاتِمُ
فَإِنَّ شِعَارِي صَنَعَةُ الشُّعْرِ؛ الَّذِي يُنَازِعُنِي فِيهَا فَذَلِكَ ظَالِمُ
وذكر مترجموه أنَّ له أنظماً كثيرة، وقصائد بديعة، ومقطوعات رائقة؛ لو جُمِعَتْ لكَانَتْ دِيواناً ضخماً^(١).

فمن شعره المتميز الذي جَادَ به خَاطِرُهُ، هذه القصيدة التي سَلَّى بها نفسه لما نَزَلَ مدينة «أوران» قرب «تنبكتو» من أرض «مالي»؛ يقول فيها:

وَقَائِلَةٌ لِي يَا بَنَ أَبَّ مُحَمَّدٍ أَرَى النَّاسَ طُرّاً هَاهُنَا فِيكَ زُهْدًا
فَلَا مَذْهَبَ مِنْ أَنْسِهِ لَكَ وَحِشَةً وَلَا سَامِعاً مَنْ ذَا يَقُولُ مِنَ الْهَدَى
وَبَعْضُ يَكَادُ إِنْ ذَهَبَتْ لَتَبْتَغِي مُصَافِحَةً أَنْ لَا يَمُدَّ لَكَ الْيَدَا
فَوَلِّهِ مَا أَدْرِي أَذَلِكَ مِنْهُمْ تَجَاهِلُ آمَ جَهْلٌ بِقَدْرِكَ قَدْ بَدَا

فَقُلْتُ: جَهَلْتُ الْأَمْرَ لَوْ جِئْتُ تَاجِرًا أَسُوقُ حَمَالَةً وَأُبْرِزُ عَسَجَدًا
لَكُنْتُ لَدَى أَبْنَاءِ جَنْسِي وَغَيْرِهِمْ حَبِيبًا إِلَيْهِمْ بَلْ أَمِيرًا وَسَيِّدًا
يَسِيرُونَ نَحْوِي بُكْرَةً وَعَشِيَّةً سِرَاعًا إِلَى مَشَايَ مَثْنَى وَمَوْحِدًا
فَمَنْ قَائِلٍ مَهْمًا بَدَتْ لَكَ حَاجَةٌ فَقُلْ: يَا فُلَانُ آتِ عَبْدَ مَعْبَدَا
وَمَنْ قَائِلٍ مِنْ شِئْتِ فَاخْطُبْ فَإِنَّا جَعَلْنَا لَكَ التَّفْوِيزَ فَاخْلُ وَأَعْقِدْ
وَمَنْ قَائِلٍ حَاكَيْتَ فِي الْفَقْهِ مَالِكًا وَمِثْلِي غَيْبِي جَاهِلٌ غَيْرُ مُقْتَدِي
وَلَهُ أَبْيَاتٌ رَائِعَةٌ فِي الْجَنَاسِ، أَخْلَصَ فِيهَا النُّصَحَ، وَبَالِغَ فِي الْوَصِيَّةِ.
يَقُولُ فِيهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

يَا وَيْحَ مُبْتَاعِ الضَّلَالَةِ بِالْهَدَى فَلَسَوْفَ يَنْدُمُ يَوْمَ يُؤْخَذُ بِالنَّوَا^(١)
مَا هُمُّهُ إِلَى لِقَاءِ كَوَاعِبِ تَمِيسُ كَأَنَّهُمُ الْقَضْبُ النَّوَا^(٢)
لِلنَّقْصِ فِي الدُّنْيَا يُسَاءُ وَإِنَّمَا حَسَنَاتُهُ عِنْدَ الْحِسَابِ هِيَ النَّوَا^(٣)
لَمْ يَذِرْ أَنْ لَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ يُرَى فِي آلِهِ حَذْبَاءُ تَنْدُبُهُ النَّوَا^(٤)
فَدَعِ التَّكَاسُلَ، وَاسْتَعِذْ مُحَازِرَا يَفْتِ الْمُنُونِ وَمَا يُنُوبُ مِنَ النَّوَا^(٥)

(١) أَي: النَّوَاهِي.

(٢) أَي: النَّوَاعِم.

(٣) أَي: النَّوَاقِص.

(٤) أَي: النَّوَاجِي.

(٥) أَي: النَّوَائِب.

وَأَذْكُرْ إِلَهَكَ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً وَاشْكُرْ لَهُ وَصِلَ الْفَرَائِضَ بِالنَّوَا^(١)
 وَاعْبُدْهُ، وَاتَّقِهِ، وَلَا تُشْرِكْ بِهِ وَافْعَلْ أَوْامِرَهُ وَلَا تَأْتِ النَّوَا^(٢)
 وَاسْأَلْهُ، وَلَا تَسْأَلْ سِوَاهُ فَإِنَّهُ مِنْ فَيْضِ أُبْحَرِ جُودِهِ يَرْجُو النَّوَا^(٣)
 وَازْغَبْ إِلَيْهِ، وَعُدْ بِهِ مُتَوَقِّعاً فَرَجاً إِذَا نَزَلَتْ بِسَاحَتِكَ النَّوَا^(٤)
 وَقَالَ مَلْغِزاً فِي «النَّحْوِ»:

صَاحِ سَلِّمْ عَلَى النُّحَاةِ وَسَلِّهِمْ حَبَّذاً حَبَّذاً هُمْ إِنْ أَجَابُوا
 مَا مُضَافٌ إِلَيْهِ أَغْرِبَ بِالرَّفِّ عِ صَرِيحاً وَذَا لَعُمْرِي عُجَابُ

فأجابه ابنه الشيخ ضيف الله بن محمد - رحمه الله تعالى - بقوله:

جَوَابُ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ قَرِيبُ فِي حِزْبِ الْأَنْبِيَاءِ هَذَاكَ اللَّهُ
 بَعْدَ إِلَّا، وَلَفْظُهُ لَفْظُ رَفْعٍ ذَا الْجَوَابِ، وَالْعَجَبُ مِنْ مَبْدَأِهِ

وَأَلْغَزَ - رحمه الله تعالى - فِي «الْقَلَمِ» فَقَالَ:

سَأَلْتَكُمْ مَتَافَهُ عِنْدَ تَافِهِ وَعِنْدَ ذَوِي الْأَقْدَارِ يَلْقَى مَعْظَمَا
 إِذَا نَالَ تَجْرِيحاً وَقَطْعاً لِرَأْسِهِ تَهِيلاً لَتَكْلِيمٍ وَقَدْ كَانَ أَبْكَمَا
 وَلَكِنْ إِذَا مَا رُمْتَ مِنْهُ كَلَامُهُ بَكَى فَكَفَاكَ الدَّمْعُ مِنْهُ التَّكْلَمَا

(١) أَي: النَّوَافِل.

(٢) أَي: النَّوَاهِي.

(٣) أَي: النَّوَال.

(٤) أَي: النَّوَازِل.

وَذَا اللَّغْزِ لِلْمُثَاقِبِ الدُّهْنِ خَطَرٌ لَهُ قَلَمِي كَيْمَا يَرَاهُ فَيَفْهَمَا
 وَلَهُ مُمِيزَاتٌ أَدَبِيَّةٌ، اِمْتَارَ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْبَاءِ؛ تَتَمَثَّلُ فِي الْأَبْيَاتِ
 الْعَشْرَةِ، الَّتِي تُقْرَأُ مِنَ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ، وَبِالْعَكْسِ.

أَدْرُ كَلَامَ كَا بَر	رَبِّكَ مَالُكَ رَدَا
أَدَبٌ وَكَفَّ أَرْسَانَا	إِنْ سَرَّافُكَ وَبَدَا
أَدْعُ صَالِحَ بَنَاتِنِ	نَتَابِحُ حَالِ صَعْدَا
أَدْنِ لِرَسْمِ فَرْطِ
.....	طَرَفِ مُسَرِّ لِنَدَا
إِدْفَا بِحَرْهَادِنِ	نَدَاهُ رَحْبُ أَفْدَا
أَدْلِجْ لَصُوبِ جَنَّةِ	تَنْجُ بَوْصَلِ أَجْلَدَا
أَدَابُ لِكُلِّ عَادَةٍ	تَدْعُ لِكُلِّ بَادَا
أَدْفِنْ إِهَانَةَ أَذَى	إِذَا تَنَاهَى نَفْدَا

وَلَهُ تَفْكِيكٌ وَشَرْحٌ عَلَيْهَا. نَقْلُهُ بِرُمَّتِهِ صَاحِبُ «الرَّحْلَةِ الْعَلِيَّةِ».

وفاته: توفي - رحمه الله تعالى - يوم الاثنين العاشر من جمادى الآخرة،
 سنة ستين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٦٠ هـ) ^(١) ودُفِنَ بِمَقْبَرَةِ

(١) كما أشار إلى ذلك الإمام أبو عبد الله البرتلبي في «فتح الشُّكُور» (١٢٤)، والشيخ محمد
 المختار بن محمد «بادي» الوافي الكتبي، في مقدمة شرحه الموسوم بـ: «مقدم العمي
 المصروم» (٨٠). والشيخ الفقيه محمد باي بلعالم في «الرَّحْلَةِ الْعَلِيَّةِ» (٨٩/١).

«سيدي عثمان» وسط مدينة «تيميْمُون»، جنوب بلاد «الجزائر»
- المحروسة - وقد عاش - رحمه الله رحمةً واسعةً - ستاً وستين سنةً.

وقد رثاه نجله العلامةُ الشيخُ ضيفُ الله بن محمَّد بن أبِّ المزمريِّ
بقصيدة، يقولُ فيها:

توفي الشيخُ فيها عن قَريبِ	بأهون من جمادى بغيرِ لبسِ
يومَ عَاشِرٍ من بعدِ عامِ	من السَّنين في تحقيقِ حدسِ
وفي ذا العامِ قد غَارَتْ عُيُونُ	كصوفي وجتتوري بحس ^(١)

* * *

(١) لأن في السنة نفسها توفي جُلَّةُ من أهل العلم، من نفس المنطقة. سَمَّى في مرثيته

منهم رجلَيْن. انظر: «محمَّد بن أبِّ المزمريِّ حياته وآثاره» ص (٨٩).

الدُّرَّةُ الْكِيفَانِيَّةُ فِي شَرْحِ نَظْمِ عَبِيدِ رَبِّهِ لِلْأَجْرُومِيَّةِ

مَبْحَثٌ

فِيمَنْ نَظَّمَهُ مَقْدَمَةُ «ابن أجروم» رحمه الله تعالى

لقد اهتمَّ علماءنا - رحمهم الله - بمقدِّمة الإمام أبي عبد الله اهتِمَاماً جعلَهُم يَتَنَوَّعُونَ فِي خِدْمَتِهَا، وَيَتَفَنَّنُونَ فِي كَشْفِ مَخْدَرَاتِهَا؛ فِهَذَا شَارِحٌ لَهَا، وَذَاكَ مُحَشٍّ عَلَيْهَا، وَثَالِثٌ مُعَرِّبٌ لِأَلْفَاظِهَا، وَرَابِعٌ نَاطِمٌ لِمَتْنِهَا^(١)، شَأْنَ كُلِّ مُؤَلِّفٍ نَافِعٍ، لِمُؤَلِّفٍ بَارِعٍ، وَفَضْلُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَاسِعٌ.

وَلِنِ أَنْتَرَقَ فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَى تَعْدَادِ أَسْمَاءِ شَارِحِيهَا، وَمَحْشِيهَا، فَذَاكَ - لِكَثْرَتِهِ وَعُسْرِ حَضْرِهِ - مَطْلَبٌ وَعُرٌّ، وَصَعْبٌ الظَّفَرُ بِهِ، لَكِنْ اكْتَفَى بِسَرْدِ أَسْمَاءِ مَا تيسَّرَ لِي تَقْيِيدُهُ، مِمَّنْ اعْتَنَى بِنَظْمِهَا مُرَاعِياً تَرْتِيبَهُمُ الرِّمِّيَّ^(٢) فَأَقُولُ:

مِنَ الْجَلَّةِ الَّذِينَ نَظَّمُوا مَقْدَمَةَ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَجْرُومِ الصَّنَهَاجِيِّ

- رحمه الله تعالى -:

١. الشَّيْخُ بَرَهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ (النَّقِيبِ) الْمُقَدِّسِيِّ النَّابِلَسِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمُتَوَفَى - رحمه الله تعالى - سَنَةَ ٨٠٣ هـ. وَهُوَ مِنْ أَقْدَمِهَا. [الأعلام للزركلي (١/٣٣)].

٢. الشَّيْخُ مَيْمُونُ بْنُ مُسَاعِدِ الْمَصْمُودِيِّ مَوْلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَخَّارِ الْمُتَوَفَى

(١) وَيَكْفِي أَنْ نَاطِمًا نَفْسَهُ لَشِدَّةِ اهْتِمَامِهِ، وَتَعَلُّقِهِ بِهَا، قَدْ نَظَّمَهَا أَرْبَعَ مَرَاتٍ، كَمَا سَبَقَ فِي تَرْجُمَتِهِ.

(٢) أَمَّا الَّذِينَ لَمْ أَهْتَدِ إِلَى تَارِيخِ وَفَيَاتِهِمْ، فَقَدْ جَعَلْتُهُمْ فِي آخِرِ الْقَائِمَةِ.

- رحمه الله تعالى - سنة ٨١٦ هـ. سماه: «اللمعة المضئة نظم المقدمة
الأجرومية». [جامع الشروح (١/٤٧)].

٣. الشيخ نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله النطوي السنهاوري
المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٨٨٩ هـ. [جامع الشروح (١/٤٨)].

٤. الشيخ علي بن الحسن السنهاوري نور الدين المقرئ الشافعي المتوفى
- رحمه الله تعالى - سنة ٩١٣. سماه: «العلوية في نظم الأجرومية» وله
شرح على نظمه أسماه: «التحفة البهية في شرح نظم الأجرومية» [كشف
الظنون (٢/١٧٩٨)] [هدية العارفين (١/٣٩٣)].

٥. الشيخ إبراهيم بن والي بن نصر الكردي برهان الدين المقدسي الحنفي
المعروف بـ: ابن الوالي الحنفي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٦٠ هـ.
سماه: «الدرة البرهانية في نظم المقدمة الأجرومية»^(١). [كشف الظنون
(٢/١٧٩٧)] [هدية العارفين (١/١٥)].

٦. الشيخ يحيى بن شرف بن عبد الوهاب الشافعي المعروف بـ: «الشامي»
المتوفى - رحمه الله تعالى - في حدود سنة ٩٧٢ هـ. سماه: «الدرة البهية في
نظم الأجرومية» [هدية العارفين (٢/٢٢٣)].

٧. الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجازي بن بدير الفسني الشافعي المتوفى

(١) في «جامع الشروح والحواشي» (١/٤٨) سماه: «العلوية في نظم الأجرومية».

- رحمه الله تعالى - سنة ٩٧٨ هـ. سماه: «الدَّرَةُ الْبَهِيَّةُ فِي نظم
الْأَجْرُومِيَّةِ». [جامع الشروح (١/٤٨)].

٨. الشَّيْخُ يَحْيَى بن موسى بن رمضان بن عميرة شرف الدين العمريطيُّ
المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ٩٨٨ هـ. سماه: «الدَّرَةُ الْبَرْهَانِيَّةُ فِي نظم
الْأَجْرُومِيَّةِ» [جامع الشروح (١/٤٨)].

٩. الشَّيْخُ أَبُو الْمُحَاسِنِ مُحَمَّدُ الْعَرَبِيُّ بن يوسف بن أبي المحاسن الفاسيُّ
المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٠٥٢ هـ. [جامع الشروح (١/٥٠)].
١٠. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بن علي بن علان البكريُّ المتوفى - رحمه الله تعالى -
سنة ١٠٥٧ هـ. سماه: «السَّمَطُ الْمَنْظُومُ مِنْ جَوَاهِرِ ابْنِ أَجْرُومٍ». [جامع
الشروح (١/٥٠)].

١١. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بن مُحَمَّدُ بدر الدين أبو المكارم وأبو السَّعُودِ الْغَزِيُّ
الْعَامِرِيُّ الدَّمَشَقِيُّ الشَّافِعِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٠٦١ هـ.
سماه: «الْحَلَةُ الْبَهِيَّةُ فِي نظم الْأَجْرُومِيَّةِ». [خلاصة الأثر للمجبي (٣/٤٥)،
وهديّة العارفين (٢/٢٨٥)، وإيضاح المكنون (١/٤١٨)].

١٢. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بن زين الدين عمر بن عبد القادر الكفيريُّ الدَّمَشَقِيُّ
الْحَنْفِيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٣٠ هـ. سماه: «غُرر النجوم
فِي نظم ألفاظ ابن أَجْرُومٍ». وهي تُنَوِّفُ عَلَى مائتين وسبعين بيتاً. [«سلك
الدرر» (٢/٤٢)، و«إيضاح المكنون» (٢/١٤٥)، و«هديّة العارفين»

[١١١ / ٢] (١).

١٣. الناظم نفسه العلامة أبو عبد الله محمد بن أبا بن أحمد المزمري
التواتي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٦٠ هـ، سماه: «نزهة الحلوم
في نظم مقدمة ابن آجروم». [فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا التنبكتي]
تحت رقم (٦٢١٩) (٥ / ٦٠)، و(٨٤١٢) (٥ / ٤٩٢) (٢).

١٤. ونظم آخر سماه: «كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجروم»
[مخطوط] (٣).

١٥. الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر بن شرف الدين المصري الشافعي
المعروف ب: الشبراوي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١١٧٢ هـ. سماه:
«مفتاح العلوم في نظم مختصر ابن آجروم». [جامع الشروح (١ / ٥٠)].

١٦. الشيخ محفوظ بن سعيد السوسي الرسمى السرواني المتوفى
- رحمه الله تعالى - سنة ١٢٦٤ هـ. سماه: «اللالي السنية في نظم
الآجرومية». [جامع الشروح (١ / ٥١)].

١٧. الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عبد القادر الرياحي التونسي المالكي.

(١) وفي «جامع الشروح» (١ / ٥٠) سماه: «الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية».

(٢) تقدم الكلام عليه في ترجمته - رحمه الله تعالى -.

(٣) للشيخ الفقيه محمد باي بلعالم القبلوي الجزائري شرح عليه، سماه: «عون القيوم

على كشف الغموم». انظر: «الرحلة العلية» (١ / ٣٧٩).

المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٦٦ هـ. [الأعلام للزركلي (١/٤٨)]
[إيضاح المكنون (٢/٥٤٢)].

١٨. الشيخ أبو القاسم اليزاغني المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٨٤ هـ.
سماه: «التحفة الإلهية للحضرة الرياحية في نظم الأجرومية». [جامع
الشروح (١/٥٢)].

١٩. الشيخ رفاعة بن رافع الطهطاوي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة
١٢٩٠ هـ. [جامع الشروح (١/٥٢)].

٢٠. الشيخ محمد نوي بن عمر الجاوي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة
١٣١٦ هـ. سماه: «الكواكب الجلية في نظم الأجرومية». [جامع الشروح
(١/٥٣)].

٢١. الشيخ محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله الشنقيطي
الولائي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٣٠ هـ. [فهرس مخطوطات
مركز أحمد بابا التنبكتي تحت رقم (٥٤٢) (١/١٦٠)].

٢٢. الشيخ علي بن نعمان الألوسي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة
١٣٤٠ هـ. [إيضاح المكنون (٢/٥٤٢)].

٢٣. الشيخ مولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني العربي القسنطيني
الجزائري توفي - رحمه الله تعالى - بعد سنة ١٣٤٩ هـ. [الأعلام للزركلي
(٧/٣٣٣)].

٢٤. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمُخْتَارُ بْنُ مُحَمَّدٍ يَحْيَى الْوَلَاتِي الشَّنْقِيطِيُّ الْمَتَوَفَى

- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةِ ١٣٥٢ هـ. [جَامِعُ الشُّرُوحِ (١/٥٣)].

٢٥. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَبِيبُ اللَّهِ بْنِ مَيَّابِي الْجَكْنِي الشَّنْقِيطِيُّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةِ ١٣٦٤ هـ. [جَامِعُ الشُّرُوحِ (١/٥٣)].

٢٦. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ الْمَالَكِيِّ الْمَكِّيِّ الْمَتَوَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى - سَنَةِ ١٣٦٧ هـ. سَمَاهُ: «الدَّرَّةُ الْيَتِيمَةُ نَظْمُ الْأَجْرُومِيَّةِ». [جَامِعُ

الشُّرُوحِ (١/٥٤)].

٢٧. الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيُّ

الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. [جَامِعُ الشُّرُوحِ (١/٥٠ - ٥١)].

٢٨. الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّرْشِيحِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. [جَامِعُ الشُّرُوحِ

(١/٥١)].

٢٩. الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. [جَامِعُ

الشُّرُوحِ (١/٥٠)].

٣٠. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّعْزِيَّيِّ الْيَمَنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. سَمَاهُ:

«غُرَرُ النُّجُومِ فِي نَظْمِ أَلْفَاظِ ابْنِ أَجْرُومٍ». [جَامِعُ الشُّرُوحِ (١/٥٠)].

٣١. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. [جَامِعُ

الشُّرُوحِ (١/٥١)].

٣٢. الشَّيْخُ بَدْرَانُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَلِيلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. سَمَاهُ: «مِلْحَةُ دِيَوَانِ

الصبابة المتضمن ما في متن الأجرومية وزيادة». [جامع الشروح (٥١ / ١)].
 ٣٣. الشيخ عبد السلام بن مجاهد النبراوي - رحمه الله تعالى - سماه:
 «الكواكب الجلية في شرح مقدمة الأجرومية». [إيضاح المكنون]
 (٥٤٢ / ٢) [١].

٣٤. الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الكنتي - رحمه الله تعالى - [«فهرس
 مخطوطات مركز أحمد بابا التنبكتي» تحت رقم (٨٤١٤) (٥ / ٤٩٣)].
 ٣٥. الشيخ محمد باي بن محمد بلعالم الجزائري - حفظه الله تعالى -
 سماه: «اللؤلؤ المنظوم» أتمه سنة ١٤٠٧ هـ^(٢)؛ ووضع عليه شرحاً سماه:
 «كفاية المنهوم شرح على اللؤلؤ المنظوم» [طبعته مطبعة عمار قر في بولاية
 باتنة - الجزائر -].

* * *

(١) في «جامع الشروح» (٥٣ / ١) سماه: «المنظومة السنية لما يُسمى بمتن الأجرومية».
 (٢) كما صرح في آخره بقوله:

قَدْ انْتَهَى وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ	أَنْ يَجْعَلَ الْعَمَلَ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ
سَنَةَ أَلْفٍ مَعَ أَرْبَعٍ مِائَتَيْنِ	وَسَبْعَةٍ لَهْجَرَةِ الْهَادِي الْأَمِينِ
فِي شَهْرِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى	صَلَّى عَلَيْهِ رُبُّنَا وَشَرَّفَا
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ كَوَاكِبِ الظُّلَامِ	وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِمَا مِنْكَ الْخِتَامُ

مَبْحَثُ

فِي مَنْ شَرَحَ مَنْظُومَةَ «عُبَيْدِ رَبِّهِ» رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لَقَدْ صَرَفَ الْعُلَمَاءُ لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ الْمُبَارَكَةِ الْعِنَايَةَ، وَادَّخَرُوا لَهَا الْوُسْعَ، وَأَوَّلَوْهَا الْإِهْتِمَامَ؛ فَتَجَدَّدَ عَدَدًا غَيْرَ قَلِيلٍ، قَدْ رَاطَبَ عَلَى تَدْرِيسِهَا، وَجَدَّ فِي شَرْحِهَا، اسْتِجْلَابًا لِلْفَائِدَةِ، وَتَغْمِيمًا لِلنَّفْعِ؛ وَكُلٌّ بِحَسَبِ مَسْلَكِهِ، وَمَنْهَجِهِ؛ فَمِنْ هَؤُلَاءِ النُّخْبَةِ الَّذِينَ شَرَّحُوهَا:

١. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّغِيرُ بْنُ أَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ الْكُتَيْبِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ: «بَابِي» الْمَتُوفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ ١٢٨١ هـ^(١).

٢. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ سَلِيمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ الطَّالِبِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّنْقِيطِيِّ الْوَلَاتِيِّ الْمَتُوفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةَ (١٣٣٠ هـ) سَمَاهُ: «الْمَعِينُ الْمُبَارَكُ عَلَى مَنْظُومَةِ ابْنِ أَبِي الْمِزْمَرِيِّ لِمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ»^(٢).

٣. الشَّيْخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ بْنُ يَدَادَةَ الْحُسَيْنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَمَاهُ: «تَحْفَةُ الصَّغَارِ شَرْحُ عُبَيْدِ رَبِّهِ». [مَخْطُوط] ^(٣).

(١) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت

رقم: (٣٩٧٣) (٤١٩/٣).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٤١٩٠) (٣/٥٠٧)، و(٨٤٤٨) (٥/٤٩٩).

(٣) انظر كتاب: «بلاد شنقيط المنارة والرباط» للخليل النحوي ص (٥٤٤).

٤. الشَّيْخُ سَيِّدِي عَيْسَى بْنُ أَحْمَدَ الْجَعْفَرِيِّ الْوَلَاتِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - [مَخْطُوط] ^(١).
٥. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْحَسَنُ بْنُ الْحَاجِّ أَحْمَدَ الْقِبْلَاوِيِّ الْمَتَوْفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةِ ١٣٥٢ هـ، سَمَاهُ: «تَفْرِيجُ الْغَمُومِ عَلَى مَتْنِ ابْنِ أَجْرُومٍ» [مَخْطُوط] ^(٢).
٦. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ يَحْيَى بْنُ سَلِيمَةَ الْيُونُسِيِّ الْمَتَوْفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَنَةِ ١٣٥٤ هـ ^(٣).
٧. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ مَايَابِي الْجَكْنِيَّيِّ ^(٤) الْمَتَوْفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ (١٣٦٤ هـ) وَشَرْحُهُ مَطْبُوعٌ.
٨. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِذَاهُ الْأَنْصَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ^(٥).
٩. الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَلِيٌّ بْنُ سَيِّدِي بْنِ سَعِيدِ الدِّيمَانِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَمَاهُ: «الْمُنْبَهُ عَلَى عُبَيْدِ رَبِّهِ». [مَطْبُوع].

(١) المصدر السابق ص (٥٥٧)، وكتاب «حياة مورتانيا» (٦٥).

(٢) أطروحة الأخ الصديق الحاج أحمد ص (٥٢)، نقلاً من كتابه: «التاريخ الثقافي لإقليم نوات».

(٣) انظر: كتاب «حياة مورتانيا» للأديب المختار بن حامد ص (٦٥). وقد أشار إلى أنه نظم «مقدمة ابن آجروم» - رحمه الله تعالى -.

(٤) المصدر السابق ص (٦٢٢).

(٥) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت رقم: (٤٨٨) (١/١٤٤).

١٠. الشيخُ مُحَمَّدُ المختار بن أحمد بن أُنباله الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - (١).
١١. الشيخُ مُحَمَّدُ المختار بن مُحَمَّدُ الأمين اليعقوبي الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - (٢).
١٢. الشيخُ مُحَمَّدُ بن إِيَّاه «مُحَمَّدُ حبيب الله» الشنقيطيُّ - رحمه الله تعالى - له شرح سماه: «إفادة المنتبه شرح على نظم عُبيد ربه في قواعد النحو». [نُشِرَ وطبع عدة مرات].

١٣. الشيخُ مُحَمَّدُ بن المختار بن مُحَمَّدُ الملقب: «بادي» الوافيُّ الكُتَيْبِيُّ القرشيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٨٨ هـ، سَمَّاه: «مُقَدِّمُ العِيِّ المصْرُومِ على نظم ابن أَبِّ لابن آجْرُوم» (٣).
١٤. الشيخُ أحمد الطَّاهِر بن عبد المعطي الحسني الإدريسيُّ الحسنيُّ السباعيُّ المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٩٩ هـ. سماه: «الدر المنظوم في حلِّ ألفاظ نظم ابن آجْرُوم» (٤). [طُبِعَ بمطبعة «غرداية» بالجزائر] (٥).

(١) انظر كتاب: «بلاد شنقيط المنارة والرباط» ص (٦٢٣).

(٢) المصدر السابق ص (٦٢٣).

(٣) حَقَّقَ هذا الشَّرح الأخ: «الصادق الحاج أحمد»؛ لنيل شهادة الماجستير، من كلية الآداب واللغات «جامعة الجزائر» سنة (٢٠٠٤ م).

(٤) وَيُسَمَّى أيضاً: «السلك المنظوم»، و«التبر المنظوم».

(٥) انظر: مقدمة: «عون القِيُوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجْرُوم» (ق ١)، وكتاب «الرَّحْلة العليَّة» (١/ ١٠٣)، ومقدِّمة كتاب «الرَّحِيقُ المختوم لنزهة الحلوم» ص (٤)، ثلاثتها للشيخ مُحَمَّدُ باي بالعالم - حفظه الله تعالى -، ومقدِّمة تحقيق كتاب: «مقدم العِيِّ المصْرُوم» (٨٧).

١٥. الشيخُ أحمد بن محمود بن نافع - رحمه الله تعالى - سماه: «موضح النحو ومريده على منظومة عبد ربّه»^(١).

١٦. الشيخُ ابن كنان الكنتيُّ - رحمه الله تعالى - سماه: «فتح العزيز على النّظم الوجيز - شرح على منظومة ابن أُبّ للأجروميّة»^(٢).

١٧. العلامةُ عيسى بن محمّد المختار بن أهل حمّاد - رحمه الله تعالى - [مطبوع ضمن نصوص في علم النحو والصرف]، باعتناء: عبد الكريم قبول. طبعته: المكتبة العصرية سنة: ١٤٢٦ هـ.

١٨. شيخُ شيوخنا العلامةُ الحاج بن السّالك بن فحْفُ الشنقيطيُّ - حفظه الله تعالى - وأطال عمره في طاعته - سمّاه: «دليل الطلاب على ما قصدوا من ظاهر الإعراب» حققه وعلق عليه: محمّد محفوظ بن الشيخ. [طبع عدة طبعات بمطبعة الفجيرة بالإمارات العربية المتحدة].

١٩. الشيخُ زايد الأذان الشنقيطيُّ - وفقه الله تعالى - الموسوم: «مصباح السّاري شرح منظومة عُبيد ربّه الشنقيطي على المقدمة الأجرومية». [طبعته مؤسسة الرسالة مع الشركة المتحدة ببيروت]، وطُبِعَ طبعته الثالثة عام ١٤١٤ هـ.

(١) انظر: «فهرس المخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية» تحت

رقم: (٤١٧٠) (٤٩٩/٣).

(٢) المصدر السابق تحت رقم: (٢٧٢٥) (٤٤٢/٢).

٢٠. شيخنا المفسرُ الفقيه محمدُ عمر عبد الله حويه الجكنيُّ الشنقيطيُّ - حفظه الله تعالى - سماه: «شرح قواعد الإعراب المفيد على نظم عُبيد ربِّه المجيد». [مطبوعٌ].

٢١. الشيخُ محمدُ باي بن محمد بلعالم القَبْلَاوِيُّ الجزائريُّ - حفظه الله تعالى - سماه: «الرحيق المختوم لنزهة الحلوم في نظم مقدِّمة ابن آجروم»^(١) انتهى منه سنة ١٤٠٧ هـ، منه نسخةٌ خطيَّةٌ بمكتبة المسجد النبويِّ الشريف. تحت رقم: [٤١٥/٦٩].

٢٢. الشيخُ محمدُ بن محفوظ بن محمد الأمين الشنقيطيُّ - أثابه الله تعالى - سماه: «إيضاح المفهوم على نظم آجروم». [مطبوعٌ].

٢٣. الشيخُ أحمد بن عمر الحازميُّ - وفقه الله تعالى - سماه: «فتح ربِّ البرية بشرح نظمِ الآجرومية»، شرحه سنة ١٤٢٦ هـ. [الشرح منشورٌ في موقع الشيخ].

٢٤. الأخُ محمدُ رفيق الوُنْشَرِيَّيُّ الجزائريُّ - وفقه الله تعالى - سماه: «الثمرات الحليَّة في شرح نظمِ الآجرومية». [نُشِرَ مرتين: الأولى. بالجزائر سنة (١٤٢٥ هـ)، والثانية: بدار الإمام مالك بأبي ظبي سنة (١٤٢٦ هـ)].

* * *

(١) ذكره ضمن تأليفه في كتابه «الرحلة العلمية» (١/٣٧٩). وقد طُبِعَ بمطبعة عمَّار قرفي

مدخل

إلى منظومة «عُبَيْد ربه» رحمه الله تعالى

يُسْتَحْسَنُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الْمُبَارَكَةِ أَنْ أذْكَرَ مَا يَلِي:
أولاً: هذه المنظومة المباركة من بحر الرَّجَزِ^(١)، وتقع في نحو مائة وأربعة وخمسين بيتاً^(٢)، وتشتمل على نحو خمس وثلاثين باباً؛ بالإضافة إلى

(١) يستثنى من ذلك قول الناظم - رحمه الله تعالى - في باب «علامات الرفع»:

وَأَرْقَعُ بُنُونٍ يَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَانِ، تَفْعَلِينَ، تَفْعَلُونَ
ففيه تذييلٌ، وهو لا يدخل بحر الرَّجَزِ كما أفاده شيخنا العلامة محمد سالم ولد عدود - حفظه الله - وقد أصلحه بقوله:

وَأَرْقَعُ بُنُونٍ يَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَ تَفْعَلَانِ، تَفْعَلُونَ، يَأْفُلُ
وَتَفْعَلِينَ، وَفِي الْأَشْتِعْمَالِ تُعْرِفُ ذِي بِخَفْسَةِ الْأَفْعَالِ
انظر: ص (٢-٣) من «متن الأجروميَّة» بتحقيق الشيخ: محمد بن أحمد جُلُو الشنقيطي.

(٢) على تغاير في بعض نسخها، وذلك بزيادة بيت أو بيتين في خاتمتها.

تنبيه: نُشِرَت هذه المنظومة المباركة مجردةً عِدَّةَ نَشَرَاتٍ؛ وَقَفْتُ عَلَى أَرْبَعٍ مِنْهَا:
الأولى: نشرة طبعتها دار المحمّدي للنشر والتوزيع ببجدة، بعناية الأخ أبي أحمد عبد الرحمن سالم عمر باسلامة؛ نشرتها الأولى سنة ١٤١٩هـ.

الثانية: نشرة طُبعت طبعةً أوليّةً سنة ١٤٢٥هـ ضمن «سلسلة المتون والأنظمة العلمية» بعناية الأخ: أبي الحارث محمد بن إبراهيم البضاوي. اجتهد في ضبط المتن، وتشكيله.

الثالثة: نشرة طبعتها شركة غراس للنشر والتوزيع بدولة الكويت، بعناية الأخ: محمد ابن فلاح المطيري. نشرتها الأولى سنة ١٤٢٨هـ؛ وهي مُسْتَلَّةٌ مِنْ شَرْحِ الْعَلَامَةِ عَيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ أَهْلِ حَمَّادٍ - رحمه الله -.

المقدمة والخاتمة.

ثانياً: تمتاز هذه المنظومة بالسَّلاَسَةِ، ووُضُوحِ العبارة، وسُهولة الألفاظ؛ وهذا - والله الحمد - شأنُ جُلِّ أنظَامِ عُلَمَاءِنَا المَغَارِبَةِ - وخاصةً الشَّنَاقِطَةِ منهم -؛ شَهِدَ بهذا من وَقَفَ على أَرَاجِيزِهِمْ، وخبرَ أنظَامَهُمْ، وتذوَّقَ أشعارَهُمْ^(١).

ثالثاً: يدورُ الناظم تبعاً لابن آجرُوم^(٢) - رحمهما الله - في فَلَكَ أَهْلِ الكُوفَةِ ومذهبِهِمْ، بدليل ما يلي:

= الرابعة: نشرة طُبعت ضمن «سلسلة المتون العلمية المختارة»، بتحقيق الشيخ محمد ابن أحمد جدُّو الشنقيطي، وإشراف الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي؛ وهي من أفضل النُّشَرَاتِ وأدقِّهَا، نشرتها الأولى سنة ١٤٢٨ هـ. - وفقَّ الله وأثابَ الجميع -.

(١) ولا يفوتني في هذا المقام أن أُسَطِّرَ شَهادَةً، شَهِدَ بها أحدُ المتذوِّقِينَ لِللِّسَانِ العَرَبِيِّ، المتمرِّسين لِشِعْرِهِ ونَثْرِهِ، ألا وهو مفعِزَةُ الجَزَائِرِ وأديبُهَا، العلامةُ مُحَمَّدُ البشير الإبراهيمي - رحمه الله تعالى - إذ يقولُ في إحدى مقالاته: «ما رأيتُ قوماً طاعَ لهم الرَّجْزُ وانقادَ، كَعُلَمَاءِ شَنقِيط، مع السُّهولةِ عليهم في النَّظْمِ، ومِثَالَةِ السَّبَّكِ».

ويقول في موضعٍ آخر: «لم أسمع، ولا قرأتُ رَجْزاً، أعذبَ، ولا أسلَسَ من رَجْزِ الشَّنَاقِطَةِ». انظر: «الآثار» (٦٣/٢) و(١٥٠/٢) و(٢٨٩/٥).

(٢) فقد قال الإمام السيوطي في «بغية الوعاة» (٢٣٨/١): «وهنا شيء آخر، وهو أننا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النُّحُو؛ لأنه عبَّرَ بالخفض، وهو من عباراتهم، وقال: «الأمر مجزوم»، وهو ظاهر في أنه مُعَرَّبٌ وهو رأيهم. وذكر في الجواز: «كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون ففُظُنَّ». انتهى كلامه - رحمه الله تعالى -.

١. تعبيره بالخفض.

٢. ذكره أن الأمر مجزومٌ.

٣. سرده لأدوات النصب على أنها ناصبة بنفسها دُونَ وَاسِطَةٍ.

٤. حشره لـ: «كيفما» في أدوات الجزم. والبصريون لا يعتبرونها جازمةً.

٥. جعله «إذا» من أدوات الجزم الخاصة بالشعر.

رابعاً: تطرَّق الناظم - رحمه الله تعالى - في هذه المنظومة - على اختصارِها وَوَجَّازَتِهَا - إلى بعضِ المسائلِ، والأحكامِ النحويَّةِ، يُؤخَذُ بعضها من الأمثلة التي مثل بها، ويُفهم بعضها بالتأمل، من ذلك:

١. مسألة جَوَازِ تقديمِ خَبَرِ «كان» على اسمها، في قوله: «كان قائماً زيداً».

٢. مسألة دُخُولِ لامِ الابتداءِ على خَبَرِ «إن» في قوله: «إن مالكا لعالم».

٣. جَوَازُ تَعَدُّدِ الحالِ لمَقَرَّدٍ واحدٍ.

وغير ذلك، مما سَيُشارُ إليه في محلِّه - إن شاء الله تعالى -.

خامساً: اعتنى الناظم - رحمه الله تعالى - بذكرِ الأمثلةِ التطبيقيةِ لِعَدِيدِ من المسائلِ النحويَّةِ.

فقد بلغَ مجموعُ ما أوردَهُ من أمثلة، نيفاً وسبعين مثلاً. وهذا بلا شكٍّ مما يُعينُ الطالبَ على فهمِ القاعِدةِ وتثبيتِها^(١).

(١) مع العلم أن قيود النحاة وضوابطهم وشروطهم، الغالب أن تكون في الأمثلة التي يمثلون بها، وذلك لصعوبة سردِ الشروط، ولعسرِ ذكرِ الضوابط.

سادساً: ثَمَّتْ مَسَائِلَ زَادَهَا النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - على الأصل.

من ذلك: زيادته لأربعة أَحْرَفٍ من أَحْرَفِ الْجَرِّ، هي: «مُذٌّ»، و«مُنْذٌ»،

و«لَعْلٌ»، «حَتَّى». وزيادته التَّقْدِيرَ ب: «في» في بَابِ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ.

سابعاً: أَغْفَلَ النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - ذكر بعضِ الْمَبَاحِثِ الْمُجْمَلَةِ

التي وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ، مُكْتَفِيّاً بِتَفْصِيلِهَا؛ كَبَيَانِ الْمَعْرَبَاتِ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَتَعْدَادِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ.

كما أنه أَجْمَلَ بَعْضَ الْمَبَاحِثِ الَّتِي جَاءَتْ مُفَصَّلَةً فِي «الْمُقَدِّمَةِ»

كَالضَّمَائِرِ مَثَلًا.

إِهْمَالَهُ لِحَرْفِ «الْبَاءِ» عِنْدَ تَعْدَادِهِ لِحُرُوفِ الْقَسَمِ، مَعَ أَنَّ ابْنَ آجِرُومٍ -

رحمه الله تعالى - أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ.

ثامناً: خَالَفَ النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - مَذْهَبَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.

فَفِي «بَابِ الْفَاعِلِ» مَثَلًا، نَجَدَهُ يُقَرِّرُ أَنَّ «الْفَاعِلَ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى «الْفِعْلِ»،

وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَهُوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجَدَا»، وَهَذَا - كَمَا هُوَ

مَعْلُومٌ - مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهِ.

اِشْتِرَاطُهُ كَوْنِ «الْتَّمِيزِ» نَكْرَةً - وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ - وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

«وَكَوْنُهُ نَكْرَةً قَدْ وَجَبَا». وَالَّذِي عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ نَكْرَةً - كَمَا

سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

المَقْدَمَاتُ

تعريف النَّحْوِ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَنْقُولٌ مِنْ مَصْدَرٍ نَحَوْتُ الشَّيْءَ، أَنْحُوهُ نَحْوَاً، إِذَا قَصَدْتَهُ.

اصطلاحاً: مَعْرِفَةُ أَصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لِلِاسْتِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ، وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، وَكَلَامِ الْعُلَمَاءِ.

حَدُّهُ: عِلْمٌ بِالْمَقَائِسِ الْمُسْتَبْطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ.

مَوْضُوعُهُ: الْكَلِمَاتُ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ جِهَةِ الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِهَا الْمَذْكُورَةِ.

ثَمَرَتُهُ وَفَائِدَتُهُ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَفَهْمُ كِتَابِ

اللَّهِ تَعَالَى، وَحَدِيثِ سَيِّدِ الْأَتْقِيَاءِ ﷺ فَهْمًا صَحِيحًا، الَّذِينَ هُمَا أَصْلُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَعَلَيْهِمَا مَدَارُهَا ^(١).

(١) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيُّ فِي «الْإِيضَاحِ فِي عِلَلِ النَّحْوِ» (٩٥): «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا

الْفَائِدَةُ فِي تَعَلُّمِ النَّحْوِ وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى سَجِيَّتِهِمْ بِغَيْرِ إِعْرَابٍ وَلَا مَعْرِفَةٍ مِنْهُمْ بِهِ، فَيُفْهَمُونَ وَيُفْهِمُونَ غَيْرَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: الْفَائِدَةُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَى التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ، عَلَى الْحَقِيقَةِ، صَوَابًا غَيْرَ مُبَدَّلٍ، وَلَا مُعَيَّرٍ، وَتَقْوِيمُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَالْمَعْتَمَدُ، وَمَعْرِفَةُ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِقَامَةُ مَعَانِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ لَا تَفْهَمُ مَعَانِيهَا عَلَى صَحَّةٍ إِلَّا بِتَوْفِيقِهَا حُقُوقُهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهَذَا مَا لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ مِمَّنْ نَظَرَ

فِي أَحَادِيثِهِ وَكَلَامِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي وَصْفِ كِتَابِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا

لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يُوسُف: ٢]، وَقَالَ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ١٩٥]، =

نِسْبَتُهُ: هُوَ مِنْ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَضِيعُهُ: أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ النَّحْوِ - عَلَى الْمَشْهُورِ - أَبُو الْأَسْوَدِ ظَالِمُ بْنُ

عَمْرٍو الدُّوَلِيُّ، بِأَمْرِ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

حُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ: تَعَلَّمَهُ فَرَضٌ كَفَايَةً، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ.

* * *

= وقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]، فَوَصَفَهُ بِالْأَسْتِقَامَةِ كَمَا

وَصَفَهُ بِالْبَيَانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وَكَمَا وَصَفَهُ بِالْعَدْلِ فِي

قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]. انتهى.

(١) فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سُئِلَ: مَنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا النَّحْوُ؟ فَقَالَ: «لَقَنْتُ

حُدُودَهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . وَفِي رَوَايَةٍ: سُئِلَ عَمَّنْ فَتَحَ لَهُ

الطَّرِيقَ إِلَى الْوَضْعِ فِي النَّحْوِ وَأَرْشَدَهُ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: «تَلَقَّيْتُهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ». وَقَالَ فِي مَوْطِنٍ: «أَلْقَى إِلَيَّ عَلِيٌّ أَصُولًا احْتَذَيْتُ عَلَيْهَا».

المقدمة

مبارك الابتدا ميمونة الانتها

قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدٌ
مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُتَّقَى
وَبَعْدُ: فَالْقَصْدُ بِذَا الْمُنْظُومِ
لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسْرًا
وَاللَّهُ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلٍ
إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ الْمُتَكَلِّفُ

الشَّرْحُ:

بدأ منظومته المباركة ب: «البسملة»، اقتداءً بكتاب الله تعالى، واقتفاءً لسنة النبي المصطفى^(١). وتبركاً بالابتداء بها^(٢)، وتيمناً بذكرها، واتباعاً لعادة وطريقة المصنفين في تصدير كتبهم بها^(٣).

(١) وذلك لما ثبت في سنده الفعلية ﷺ، من أنه كان يكتب «البسملة» في صدر رسائله، وكتبه إلى الملوك؛ كما جاء في الصحيحين من حديث أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: البخاري (٦)، ومسلم (١٧٧٣).

أما ما يستدل به غالب الشراح من إيرادهم لحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَبْتَرٌ» وفي رواية: «أَجْذَمٌ»، وفي رواية: «أَقْطَعُ». فقد ضعّفه أئمة النقد، لآفة في سنده. راجع: «الإرواء» (١/٢٩ - ٣٠).

(٢) لأن «الباء» في «بسم» للاستعانة، أو للمصاحبة على وجه التبرك.

(٣) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في «الفتح» (١/٩): «وقد استقرَّ عملُ الأئمةِ المصنِّفينَ على افتتاحِ كُتُبِ العلمِ بالبسملة، وكذا مُعْظَمُ كُتُبِ الرِّسَالِ». انتهى كلامه.

قوله: «قَالَ» ف: «قال» فعل ماضٍ منزل حصوله منزلة المضارع^(١)؛ لأنَّ مقتضى الكلام أن يكون بصيغة «يقول» لأنه كلامٌ مستقبلٌ.

قوله: «عُبِيدُ رَبِّهِ» تصغير عُبْدٍ، وهو وصفٌ بمعنى المربُوب لبارئهِ؛ و«رَبِّ» مضاف، والهاء مضافٌ إليه.

قوله: «مَحَمَّدٌ» علَّم منقولٌ من التَّحْمِيدِ، مُشتَقٌّ من الحميد؛ وهو هنا بدلٌ، أو عطفٌ بيانٍ من «عُبِيدُ رَبِّهِ».

أقول: وتعيينُ الناظم - رحمه الله تعالى - لنفسه والتعريف بها، مما يُرَغِبُ الطَّالِبَ فِي قَبُولِ نَظْمِهِ، وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ، وَلِيَكُونَ أَدْعَى لِلْاجْتِهَادِ فِي تَحْصِيلِهِ وَدِرَاسَتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ يُؤْجِرُ صَاحِبَهُ، وَيُنَالُ الْمَثُوبَةَ وَالْقَبُولَ^(٢).

(١) وذلك لأنَّ أصل «قال»: قَوْلٌ - بفتح الواو - فَقُلِبَتْ أَلِفًا لِتَحْرُكِهَا، وَانْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا، لَا بِكسْرِهَا، وَإِلَّا لَأَتَى مَضَارِعُهُ عَلَى «يَقَالُ» ك: «خَافَ يَخَافُ»، وَلَا بِضَمِّهَا، وَإِلَّا لَكَانَ لَازِمًا مَعَ أَنَّهُ مُتَعَدٍّ.

(٢) ومدحُ الكتابِ، وذكرُ الاسمِ ليس من الأُمُورِ المَعْيِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِ التَّصْنِيفِ، وَإِنَّمَا فِيهِ إِظْهَارٌ لِلنَّعْمَةِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ الْمَصْنُفَ الْمَجْهُولَ مَرْغُوبٌ عَنْهُ، وَالْمُؤَلَّفُ وَالنَّائِظُ نَاقِلٌ، فَإِذَا سَمِيَ نَفْسَهُ عَرَفَ طَالِبُ الْعِلْمِ جَلَالَتهُ مَنْ نَقَلَ الْعِلْمَ، فَيُقْبَلُ عَلَى مَا نَقَلَ بِقَلْبِهِ، وَجَوَارِحِهِ، فَيَحْصُلُ لَهُ النَّفْعُ فِي أَقْرَبِ مُدَّةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى. انْتَهَى مُقْتَبَسًا مِنْ «فَنَحْ رَبِّهِ الْبَرِيَّةُ» لِلشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ.

قوله: «الله» منصوبٌ على التعظيم، وهو عَلَمٌ على ذَاتِ الرَّبِّ الْمُقَدَّسَةِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَيْهِ جَلَا فِي عُلاهِ؛ وَأَصْلُهُ «إِلَه» حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، وَعُوِّضَ مَكَانُهَا «أَل» التَّعْرِيفُ. وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ هُنَا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ: «قَالَ» قَصْدَ بَتَقْدِيمِهِ إِفَادَةَ الْحَضَرِ. لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ الْكَامِلَ الشَّامِلَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ.

وقوله: «فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ» «فِي» بِمَعْنَى «عَلَى» أَي: أَحْمَدُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَأْنٍ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَعَبَّرَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَعْبَّرَ بِالْأَسْمِيَّةِ، لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ، بِخِلَافِ الْفَعْلِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ.

فَيَكُونُ مُتَعَلِّقُ الْحَمْدِ شَأْنَ الْعَبْدِ. وَشَأْنُهُ مُتَقَلِّبٌ، بَيْنَ سَرَّاءٍ وَضَرَّاءٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «عَجَبَا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلُّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءٌ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرَ آلَةٍ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءٌ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرَ آلَةٍ»^(١).

وَالْحَمْدُ لُغَةً: هُوَ النَّشَاءُ بِالْجَمِيلِ عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيُّ، عَلَى جِهَةِ التَّبَجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ، سِوَاءَ كَانَ مُقَابِلَ نِعْمَةٍ، أَمْ لَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ تَحْتَ رَقْمٍ: (٢٩٩٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» تَحْتَ رَقْمٍ: (١٨٩٥٤) عَنْ صَهْبِ بْنِ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ.

واصطلاحاً: فَعَلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ.

وقيل: هُوَ ذِكْرُ مَحَاسِنِ الْمُحْمُودِ مَعَ حُبِّهِ، وَإِجْلَالِهِ، وَتَعْظِيمِهِ^(١).

أقول: وَبَيْنَ الْحَمْدِ وَبَيْنَ الشُّكْرِ، عُمُومٌ وَخُصُوصٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ أُنْمَتْنَا

- رَحِمَهُمُ اللَّهُ -^(٢).

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُتَّقَى وَالْإِلَهِ وَصَاحِبِهِ ذَوِي التَّقَى

قوله: «مُصَلِّياً» بِالنَّصْبِ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَحْمَدُ»، أَي: أَحْمَدُ اللَّهُ فِي كُلِّ أَمْرِي

حَالَةً كَوْنِي مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ ﷺ. وَ«مُصَلِّياً» اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ صَلَّى الرَّبَّاعِي.

وَتُطْلَقُ الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ، مِنْهَا: الْبَرَكَةُ، وَالِدُعَاءُ - وَهُوَ

(١) كما ذكر ذلك شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في «المجموع» (٦/٢٥٩).

(٢) من ذلك ما حرَّره العلامةُ مُحَمَّدُ فَالِ بْنِ مَتَالِي التَّنْدَغِي الشَّنْقِطِي المتوفى - رحمه

الله تعالى - سنة ١٢٨٧هـ، بقوله:

وَنِسْبَةُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مِنْ وَجْهِ فَقَطٌ لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ نَعْنُ

وَجَمْعُ مَعْقُولَيْنِ بِإِنْفِرَادٍ كُلُّ هُوَ الْعُمُومُ وَجْهًا بَادِي

فَالْحَمْدُ بِالنَّسَاءِ مُطْلَقًا أَبَدًا كَانَ جَزَاءَ نِعْمَةٍ أَوْ ابْتِدَاءِ

وَالشُّكْرُ مَا كَانَ جَزَاءً لِلنَّعْمِ فَالْحَمْدُ مِنْ ذَا الْوَجْهِ وَخَدَهُ أَعْمُ

وَالشُّكْرُ بِأَنِّي عِنْدَ كُلِّ شَارِحٍ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ

وَالْحَمْدُ بِاللِّسَانِ لَا غَيْرُ وَسَمِ فَالشُّكْرُ مِنْ ذَا الْوَجْهِ وَخَدَهُ أَعْمُ

أَصْلُ مَعَانِيهَا وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا -، وَالْعِبَادَةُ، وَالدِّينُ ^(١).

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: ثَنَاءُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى ^(٢). وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارُ وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ، لِحَدِيثٍ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» ^(٣)؛ وَمِنْ الْآدَمِيِّينَ الثَّنَاءُ وَالِدُّعَاءُ وَالتَّضَرُّعُ بِأَنْ يَزِيدَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا.

(١) فَمَجِئُهَا بِمَعْنَى «الْبَرَكَةُ»: كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ». فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ: الْبُخَارِيُّ (١٤٩٧)، وَمُسْلِمٌ (١٠٧٨). وَجَاءَ هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِ الرَّائِعِيِّ:

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَنَاهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأَخْرِ

وَمَجِئُهَا بِمَعْنَى «الدُّعَاءُ»: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعِم». يَعْنِي: فَلْيَدْعُ لِأَرْبَابِ الطَّعَامِ بِالْبَرَكَةِ وَالْخَيْرِ، وَكُلُّ دَاعٍ مُصَلٍّ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٦٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كَمَا ثَبَتَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٨٠ / ٣) بَاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ

وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٥٦)

[الْأَحْزَاب: ٥٦].

قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -: وَهَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي صَلَاةِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ تَحْتَ رَقْمٍ: (٤٤٥)، وَمُسْلِمٌ تَحْتَ رَقْمٍ: (٦٤٩)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

اللَّهُ اصْطَفَى كِنَانَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةٍ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»^(١).

والمراد من الصلاة عليه ﷺ زيادة التشريف، والتعظيم، والتسليم.

قوله: «وآله» معطوف على قوله: «الرسول» والآل: مُشْتَقَّةٌ مِنْ آلٍ يُؤُولُ إِذَا رَجَعَ. و«آل الرَّجُلِ»: أهله، وعياله، وأتباعه؛ الذين يرجعون ويضافون إليه، يكون مآلهم إليه. لا تدخل «آل» إلا على أولي الشرف؛ ولا تُضاف إلا إلى عاقل^(٢).

والمقصود بها هنا: أتباعه على دينه، وقيل: المؤمنون من قرابته ﷺ، لأنه عطف معهم الأصحاب - وهو من عطف العام على الخاص -؛ وقد يختلف معناها بحسب المقام والسياق^(٣).

(١) الحديث أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦٠٦) وغيرهما.

(٢) قال العلامة المختار بن بونا الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠ هـ، في «أحمراره»:

وَعَالِيَا «آل» كَأَمَلٍ لَمْ يُضَفْ إِلَّا إِلَى الْعَالَمِ مِنْ ذَوِي الشَّرَفِ

(٣) قال العلامة سيد محمد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي:

آلُ النَّبِيِّ سَيِّدُ الْأَنْبَاءِ	يُخْتَلَفُ بِحَسَبِ الْمَقَامِ
مَوْمَنَ هَاشِمٍ عَوَا بِالْآلِ	فِي مَنْعٍ لِإِعْطَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ
وَبَانَ إِلَى نَهْجِ الدُّعَاءِ تَذَهَبُ	فَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ آلُ النَّبِيِّ
وَفِي مَقَامِ الْمَدْحِ هُمْ أَهْلُ الْعِبَادِ	أُولَ الَّذِينَ الرَّجْسُ عَنْهُ ذَهَبَا
وَطَهَّرُوا لِمَا دَعَا تَطْهِيرَا	طَوْبَى لَهُمْ دَعَاءُ الشَّهْبَا
طَه، وَبَنَتْ الْمُصْطَفَى سَبْطَاهَا	وَبَعْلُهَا، سَلِيلُ عَمِّ طَه

والمقصود بها هنا: أتباعه على دينه، وقيل: المؤمنون من قرابته ﷺ، لأنه عطف معهم الأصحاب - وهو من عطف العام على الخاص -؛ وقد يختلف معناها بحسب المقام والسياق^(١).

قوله: «وصحبه» اسم جنس، واحدة صاحب، والمراد بالصاحب شرعاً: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح. والإجماع قائم على إلحاقهم بالآل في مقام الصلاة.

ووجه ثنائه - رحمه الله تعالى - على «الآل» و«الصَّخْبِ» بالدُّعاء لهم؛ هو الوجه في الثناء عليه ﷺ بعد الثناء على الرَّبِّ سبحانه وتعالى؛ لأنهم الواسطة في إيلاج الشرائع إلى العباد، فاستحقوا الإحسان إليهم بالدُّعاء لهم.

«ذوي التقى» أي: أصحاب التقوى. والتقوى هي: التوقي مما يسخط الله تعالى، أو بمعنى أوسع هي: «عملٌ بِطَاعَةِ اللَّهِ، رَجَاءَ رَحْمَةِ اللَّهِ، على نُورٍ من اللَّهِ؛ والتَّقْوَى تَرْكُ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، مَخَافَةَ عِقَابِ اللَّهِ على نُورٍ من اللَّهِ»^(٢).

(١) قال العلامة سيد محمد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العَلَوِيُّ الشنقيطي:

مختلف بحسب المَقَام	آل النبي سيد الأَنَام
في منع إعطاء زكاة المال	مؤمن هاشم عوا بالآل
فالمؤمنون كلهم آل النبي	وإن إلى نهج الدُّعاء تذهب
عَ الَّذِينَ الرَّجْسُ عَنْهُ ذَهَبَا	وفي مقام المدح هُم أهل العبا
طوبى لهم دعاءه الشهيرا	وطُهِرُوا لِمَادَعَا تَطْهِيرا
ويعُلُّها، سليلُ عمِّ طه	طه، وبنْتُ المصطفى سبطاها

(٢) وهذا التعريف لطلق بن حبيب - رحمه الله تعالى - أخرجه ابن أبي شيبة في =

وَوَضَّفُهُم بِالْتَّقَوَى - رضي الله عنهم - يُعْتَبَرُ فِي حَقِّهِمْ صِفَةُ مَدْحٍ، وَلَيْسَ صِفَةً تَخْصِيصٍ.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَبَعْدُ: فَالْقَصْدُ بِذَا الْمُنْظُومِ تَسْهِيلُ مَتَشَوِّرِ «ابْنِ آجَرُومِ»
قوله: «وبعد» الواو نائبة عن «أما» النائية عن «مهما». وهي من الظُرُوفِ
المنبئة على الضمِّ، المنقطعة عن الإضافة، أصلها «أما بعد»؛ وفيها معنى
الشَّرْطِ، وَيُتَخَلَّصُ بِهَا مِنَ الْمَقْدَّمَاتِ إِلَى لُبِّ الْكَلَامِ الْمَقْصُودِ^(١).
وأصل التركيب وتقدير الكلام: مهما يكن من شيء، بعد ما تقدّم من
التعريف بالنفس، والحمدلة، والصلاة على الرسول ﷺ، والآل، والصحب،
فأقول: مقصودي بنظمي... إلخ.

قوله: «ف» للإشعار بالشرط، وهي للجواب، وتُسمَّى «الفاء الجزائية». وهذا
منه إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن؛ سواء تقدّمت الديباجة أو تأخرت.
قوله: «القصْدُ» مصدرٌ بمعنى المفعول أي: المقصُودُ. والمعنى: مُرادُه
ومقصُوده «بذا» اسمُ إشارةٍ لمفردٍ مذكّرٍ، وهو جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله:

= «المصنّف» (٢٩٩/١٠) تحت رقم: (٣٠٨٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٤/٣)

وغيرهما، وأثنى على تعريفه غير واحد من أهل العلم.

(١) وقيل: بأن العامل في «بعد» هو: «أما» المحذوفة لنيابتها عن الفعل، وحُذِفَتْ لكثرة
الاستعمال، واستُغْنِيَ عنها بدخول «الفاء» في الجواب. وقد نصَّ علمائنا على أنَّ
الإتيان بها سنة، قد ثبتت عن أكثر من ثلاثين صحابياً.

«القَصْدُ». و«المنظوم» عطف بيان أو بدل. والنظم: من نظم الشيء إذا جمعه، وفي الاصطلاح: هو الكلام الموزون المقفى. «تسهيل» السهل ضد الصَّعْب. والمعنى: أنه يصيِّره سهلاً مُيسراً.

قوله: «منثور» اسم مفعول من نَثَرَ. والنثر: هو الكلام المقفى بالأسجاع، ضدَّ النَّظْم. وهو مجازٌ على التشبيه بنثر الحبِّ إذا بُذِر.

ومقصوده: أن يسهِّل ما نثره الإمام أبو عبد الله - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته المشهورة فيجعلها نظماً موزوناً تيسيراً وتسهيلاً لحفظه.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرَا عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا

قوله: «لمن أراد حفظه» تعليلٌ لقوله: «تسهيلٌ منشور....» أي: لمن شاء

وَرَغِبَ فِي حِفْظِ النَّثَرِ.

قوله: «عسرا» العُسْرُ هو: الضِّيقُ، والشَّدَّةُ، والصُّعُوبَةُ، ضدُّ اليُسْرِ؛

والمعنى: أنه تعسَّر عليه حفظُ النثرِ واستظهاره، لصُعُوبَتِهِ، وسُرْعَةِ تَفَلُّتِهِ مِنْ

الدُّهْنِ^(١).

(١) وهذا شيءٌ أثبتته التجربة، وأكدته الممارسة. وقد أشار لهذا المعنى الإمام ابن أبي

عاصم - رحمه الله تعالى - في «مرئى الوُضُول» بقوله:

وَالنَّظْمُ مُذْنٍ مِنْهُ كُلُّ مَا قَصَى مُذَلِّلٌ مِنْ مُتَطَاهٍ مَا اغْتَصَى

فَهَوَّ مِنْ النَّثَرِ لِقَهْمِ اسْبَقٍ وَمُقْتَضَاهُ بِالنَّفُوسِ أَعْلَقُ

قوله: «ما» اسم موصول بمعنى الذي. «قد نثرا» في المقدمة المشار إليها.
والألف في «عسرا» و«نثرا» للإطلاق.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَاللّٰهُ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلٍ إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ الْمُتَكَلِّفُ

قوله: «والله أستعين» التاء والسين للطلب. أي: أطلب الإعانة من الله تعالى وحده، لا شريك له^(١).

وقدّم المعمول (لفظ الجلالة) على عامله «أستعين» لإفادة ودلالة القصير والحصر.

قوله: «في كل عمل» أي: عملي كله؛ سواء كان ظاهراً أو باطناً؛ لذلك عبر بالعمل ليشمل أعمال القلب والجوارح.

قوله: «إليه» جارٌّ ومجرورٌ، وقدّمه لإفادة القصير والحصر. أي: إليه قصدي لا إلى غيره. و«قصدي» أي: توجهي.

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وهذا واجبٌ كلُّ مُسلمٍ، لاسيما وقد لقننا ربُّنا

سبحانه وتعالى، أن نقولَ في مُناجَاتِنَا لَهُ: ﴿إِلَيْكَ مَبْدُ وَإِلَيْكَ نَسِيتُ﴾ [الفاتحة]:

٥]. ولقننا نبينا ﷺ كما جاء في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كنتُ

خلفَ رسولِ الله ﷺ يوماً فقال: «يا غلامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ،

احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ...».

أخرجه: الترمذي في «السنن» (٢٥١٦)، وأحمد في «المسند» (٢٦٦٩) و(٢٧٦٣).

«وعليه المتَّكَلُّ» أي: عليه سبحانه وتعالى الاعتماد. فالمتَّكَلُّ على هذا مصدرٌ ميميٌّ مما فوق الثلاثي.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبق أن مقدِّمة الناظم - رحمه الله تعالى - اشتملت على سبعة أمور:

(١) التعريف بالذات.

(٢) حمد الله تعالى.

(٣) الصلاة على الرَّسُولِ ﷺ، والآل، والصَّحْبِ - رضوان الله عليهم أجمعين -.

(٤) بيان المقصد من النظم.

(٥) الاستعانة بالله تعالى.

(٦) التوجُّه لله تعالى.

(٧) التوكُّل عليه سبحانه ^(١).



(١) فقد اشتملت مقدِّمته - كما نبَّه عليه شيخنا حفظه الله تعالى - على أربع مسائل من

مسائل التوحيد: «الحمد»، و«الاستعانة»، و«التوجُّه»، و«التوكُّل».

بَابُ الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ لَفْظًا، مُرَكَّبًا، مُفِيدًا، قَدْ وَضِعَ
أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُنْيَى: اِسْمًا، وَفِعْلًا، ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى
الشَّرْحُ:

بدأ - رحمه الله تعالى - بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات، وهو موضوع النحو، ومادته التي يعمل فيها، وبه يقع التفاهم والتخاطب.

قوله: «باب الكلام...»، مُرَكَّبٌ إضافيٌّ. والباب هنا يمكن أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الكلام، أو يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: باب الكلام هذا موضعه، أوجهٌ كلها مُستساعةٌ.

الباب في اللغة: المدخل إلى الشيء.

واصطلاحاً: اسمٌ لجملةٍ من العلم، تحته فصولٌ ومسائلٌ غالباً^(١).

تعريف الكلام: هو اسمٌ مصدرٍ لكَلَّمَ على المشهور. وهو في اللغة: القول وما كان مكتفياً بنفسه. واصطلاحاً: هو اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

(١) لطيفة: ألغز بعضهم في معنى «الباب» بقوله:

وَمَا شَيْءٌ حَقِيقَتُهُ مَجَازٌ وَأَوَّلُهُ، وَآخِرُهُ سَوَاءٌ
ثَلَاثِيٌّ، وَفِيهِ حَرْفٌ مَدٌّ لَهُ الْإِغْرَابُ حَقًّا، وَالْبِنَاءُ

قوله: «إِنَّ الْكَلَامَ» «أَل» الداخلة على «الكلام» للحقيقة وهي التي تدخل وتباشر المعارف.

قوله: «عِنْدَنَا» أي: فِي حُكْمِنَا معاشِر النُّحَاةِ، لأنه يتكلم عن نفسه وغيره؛ وهو قيدٌ يحترز به من الكلام المصطلح عليه عند اللغويين^(١). لأن الكلام يتنوع ويختلف باختلاف الفنون والعلوم.

فالكلام عند النحاة ما اجتمعت فيه قيودٌ وأركانٌ أربعة^(٢):

١. القَيْدُ الأولُ: اللَّفْظُ:

تعريفه لغةً: الطَّرْحُ والرَّمْيُ.

اصطلاحاً: هو الصَّوْتُ المشتمل على بعض الحُرُوفِ الهجائية - حَقِيقَةً أو حُكْمًا -. خَرَجَ بذلك ما انعدم فيه هذا القيد وهو: الكتابةُ، والرُّمُوزُ، والعقدُ، والإشارةُ - ولو كانت مفهومةً - ولسان الحال.

فاللَّفْظُ: جِنْسٌ يشمل الكلامَ، والكلمةَ، والكَلِمَ - مُهْمَلًا كان أو مُسْتَعْمَلًا -.

(١) لأن الكلام في اصطلاحهم: هو اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.

(٢) ولكل قيد من هذه القِيُودِ الأربعة محترزاتٌ عنيت بإيضاحها وبيانها كتبُ النُّحُوِ المطوّلة. وألفتُ انتباهك إلى أن ما ذكره الناظم تبعاً لابن آجروم - رحمهما الله - من القيود الأربعة، حدّاً للكلام عند النُّحَاةِ، قد سبقهما إلى ذكره جماعةٌ من الأئمة، منهم الإمامُ الجُزُولِيُّ - رحمه الله تعالى - في مقدّمته؛ كما أشار إلى ذلك الإمامُ الأزهريُّ في شرحه على «الأجرومية» ص (١٧).

٢. القَيْدُ الثَّانِي: التركيب:

تعريفه لغةً: هو وَضْعُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ لِإِرَادَةِ الثَّبُوتِ، أو عَدَمِهِ.
اصطلاحاً: هو ما تَرَكَّبَ من كلمتين فأكثر تَرْكِيباً إِسْنَادِيّاً. خرج بذلك:
الملفُوظُ المفردُ.

أنواعه: يأتي التركيبُ على أربعة أنواع:

الأول: التركيب الإسنادي: وهو المكوّن من مُسْنَدٍ، ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ، كقولك:
«محمّد قائمٌ»، و«قام محمّد».

الثاني: التركيب المزجي: كقولك: «بعلبك».

الثالث: التركيب الإضافي: كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَبِثْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦]. الشاهد فيه قوله: «كتاب الله».

الرابع: التركيب العددي: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

[يوسف: ٤]. وقوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (٣٠) [المدثر: ٣٠].

وقوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «مُرْكَبٌ» هو اسمٌ مفعولٍ من «رَكَّبَ».

٣. القَيْدُ الثَّالثُ: الإفادة: وهي مصدر «أفاد».

ومعناها لغةً: ما استفادَهُ الإنسانُ مُطْلَقاً - حِسِيّاً كَالْمَالِ أو مَعْنَوِيّاً كَالْجَاهِ - (١).

(١) قال أحمد الفيومي في «المصباح المنير» (٢/ ٦٦٥): «قال أبو زيد: الْفَائِدَةُ مَا

اسْتَفَدْتُ مِنْ طَرِيقَةِ مَالٍ مِنْ ذَهَبٍ، أو فِضَّةٍ، أو مَمْلُوكٍ، أو مَاشِيَةٍ، وقالوا: اسْتَفَادَ =

اصطلاحاً: ما أفاد فائدة تامّة، يحسن سُكُوتُ المتكلم عليها^(١). خرج بذلك: اللَّفْظُ المركب غير المفيد. مثل: «غلام زيد».

وقوله: «مفيد» هو اسمُ فاعِلٍ من «أفاد».

٤. القَيْدُ الرابعُ: الوضع: وهو من مصادر الفعل «وَضَعَ».

وله عدّة معانٍ في اللغة منها: الإثبات للشيء، ومنها إسقاط الجناية عن فلان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]..

اصطلاحاً: جعلُ اللفظِ دليلاً على معنى^(٢)، وفق الاستعمال العربي.

= مَالًا اسْتِفَادَةً؛ وَكَرِهُوا أَنْ يُقَالَ: أَفَادَ الرَّجُلُ مَالًا إِفَادَةً إِذَا اسْتَفَادَهُ. وبعضُ العربِ يَقُولُهُ. قال الشَّاعِرُ:

نَاقَتْهُ تَرْمُلٌ فِي النَّقَالِ مُهْلِكٌ مَالٍ وَمُفِيدٌ مَالٍ

والجمعُ الْفَوَائِدُ وَفَائِدَةُ الْعِلْمِ وَالْأَدَبِ مِنْ هَذَا. انتهى ما علّقه شيخنا الشيخ عبد الرحمن ابن عوف كوني - حفظه الله تعالى -

أقول: ونحوه في «اللسان» (١٠ / ٣٦٥) في مادة (فيد).

(١) هل المراد بالسُّكُوتِ؛ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عن التَّكَلُّمِ، أو السَّمْعُ عن طلب الازدياد، أو هما معاً؟ أقوالٌ في المسألة. أرجحها وأولاها سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عن التَّكَلُّمِ، لأن السُّكُوتَ عكسُ التَّكَلُّمِ وخلافه، الله أعلم.

(٢) قولنا: «دليلاً على معنى» احترازاً عن اللفظ الدال على معنى مفرد بالدلالات الطبيعية ك: «أخ» الدال على السُّعال، أو الدلالات العقلية ك: دلالة الصوتِ على المصوَّت.

كوضع «محمّد» على الذات المشخصة مثلاً^(١).

قيل: المراد بـ: «الوضع» الوضع العربي، ليخرج بذلك كلام الأعاجم.
وقيل: معناه: القصد^(٢). أي: قصد المتكلم إفهام السّامع، وإفادته. فخرج
بذلك اللفظ المركب المفيد من غير قصد. ك: كلام النائم، والسكران،
وهذان المريض، والمجنون.

والمعنى الثاني هو الصّحیحُ في بيان معنى الوضع^(٣).
والحاصل أنه متى وُجدت هذه القيود الأربعة، وُجدَ الكلامُ النحويُّ؛
ومتى انتفتت، أو انتفى واحدٌ منها، انتفى الكلامُ النحويُّ.

مثال: ما استوفى هذه الشروط قوله تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ

شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

وقفّة: الكلامُ الاصطلاحيُّ له ثمان صُورٍ يظهرُ فيها:
فهو إمّا أن يتألف من: اسمين، أو من فعل واسم، أو من فعل واسمين، أو

(١) وهذا المعنى الاصطلاحيُّ له علاقةٌ بالمعنى اللُّغويُّ الذي هو: الإثبات. كما نَبّه عليه
شيخنا الشيخ عبد الرحمن كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) وحده بـ: «القصد» قطع به أئمةٌ معتبرون، وعليه أكثرُ شُراح «مقدمة ابن آجروم».

(٣) ومهما يكن فلا يخرج معنى الوضع عن شيئين:

الأول: الوضع العربي. والثاني: القصد على الصّحیح. والله أعلم.

من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أو من اسم وجملة، أو من حرف واسم، أو من جملة الشرط وجوابه، أو من جملة القسم وجوابه.

اعتراض: قد يُعْتَرَضُ على ابن آجَرُوم والناظم - رحمهما الله تعالى - لذكرهما قيدين في حَدِّ الكلام، وهما: «التركيب» و«الوضع» مع أنَّ ذكر «الإفادة» يغني عن ذكرهما، وأن المفيدَ الفائدة التي يحسنُ السُّكُوتُ عليها يستلزمُ أن يكونَ مُركباً ومَوْضُوعاً^(١).

وقوله في النظم: «مركبٌ» هو نعت لقوله: «لفظٌ» وقوله: «مفيدٌ» نعتٌ لقوله: «مركبٌ»

قوله: «فلتستمع». الفاء هنا عاطفةٌ، و«لتستمع» مضارع مجزوم بلام الأمر، و«الفاء» رابطةٌ. وهو مركب من فعل أمر، والفاعل مستتر تقديره: استمع أنت.

(١) وأجيبَ عن هذا الاعتراضِ بجوابين:

أحدهما: أنَّ دلالةَ اللُّزومِ مَهْجُورَةٌ في التَّعَارِيفِ - كما هو معلومٌ عند أولي النظر -، ولذا أثبت - رحمه الله تعالى - هذين القيدين: «التركيب» و«الوضع».

ثم إن المقصود من التعريف شرح المعرّف ببيان أجزائه، وقيوده، فلا يكفي دلالة اللزوم. ثانيهما: أنَّ تعريفَ الشَّيْءِ بِذِكْرِ قِيُودِهِ، وَأَجْزَائِهِ، بَعِيدٌ عَنِ دَلَالَةِ اللُّزُومِ، هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَبْتَدِئِينَ؛ إِذِ الْغَالِبُ أَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ دَلَالَاتِ اللُّزُومِ. وهذه المنظومةُ المباركةُ نظمٌ للمقدمة «الآجُرُومِيَّة»، وهي مَوْضُوعَةٌ لَفْتَةِ الْمَبْتَدِئِينَ مِنَ الطَّلَافِ فَحَصَلَ التَّنَاسُبُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ومقصوده: أن الكلام في حكمنا نحن معاشر النحاة ما تركب مما ذكرته لك فلتستمع له، والله أعلم.

لما ذكر - رحمه الله تعالى - حدَّ الكلام، ذكر أقسامه التي يتألف منها فقال: **أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى اسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى** قوله: «أقسام» الأقسام جمع قَسَمٍ، والقَسَمُ - بفتح القاف - مصدر قَسَمْتَ الشيءَ قَسْماً إذا جزأته. و- بالكسر - إذا أُرِيدَ به النَّصِيبُ أو الجزء من الشيءِ المَقْسُومِ. و«ه» ضمير متصل يعود على الكلام، وهو في محل خفض بالإضافة. وهذا تفصيل منه - رحمه الله تعالى - لما ذكر من أن الكلام يكون مركباً.

فالمقصود إذاً بأقسام الكلام: أجزاؤه من جهة التركيب لا من جهة الحقيقة^(١). قوله: «التي عليها يُبْنَى» أي: الدعائم والعُمد والأركان التي يتأسس عليها ويتألف منها الكلام من مجموعها لا من جميعها ثلاثة^(٢). وتفصيل ذلك وتوضيحه بما يلي:

(١) لأنه قد سبق معك أن الكلام عند معاشر النحاة حقيقة مركبة من اللفظ المركب، والمفيد بالوضع، فهذه القيود الأربعة هي أجزاء الكلام من جهة حقيقة.

أما من جهة تركيبه فثلاثة هي: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وسيأتي تفصيل ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) ودليل هذه القسمة الثلاثية إجماع اللغويين والنحويين وإفادة العقل الاستقراء التام كما نص على ذلك الإمام الأزهري رحمه الله.

القسم الأول: الاسم ^(١).

تعريفه لُغَةً: ما دَلَّ على مُسَمًّى. واصطلاحاً: هو كل كلمة دَلَّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان. واشتقاقه من «السُّمُو» وهو العُلُوُّ على الصَّحِيح، وعليه الأكثر ^(٢).

حكمه: الاسمُ يكون مُعَرَّباً دائماً، والبناء طَارِئٌ عليه.

أنواعه: الاسم ثلاثة أنواع.

الأوّل: متممّن أمكن، وهو: المعرّب المنصّرف.

الثاني: متممّن، وهو: المعرّب فقط.

الثالث: غير متممّن، وهو: المبني.

وينقسم ثلاثة أقسامٍ من جهة الإظهار، والإضمار، الإبهام:

فالمظهر: ما دَلَّ على مُسمّاه بلا قيد. ك: «محمّد».

(١) تنبيه:

قدم في هذه القسمة الثلاثية الاسم على الفعل والحرف، لأن الاسم يكون مستنداً ومستنداً إليه خلافاً للفعل فإنه لا يكون إلا مستنداً، وخلافاً للحرف فلا يكون مستنداً ولا مستنداً إليه.

(٢) بدليل جمعه على «أسماء» وتصغيره على «سُمَيّ». وهذا ما ذهب إليه البصريون؛ أما الكوفيون فقالوا: هو مُشتق من «الوَسْم» أو «السَّمة» وهي: العلامة.

والمضمَر: ما دَلَّ عَلَى مُسَمَّاهُ بِقَيْدٍ: التَّكَلُّمُ، أَوِ الْخُطَابُ، أَوِ الْغَيْبَةُ: ك: «أَنَا»، و«أَنْتَ»، و«هُوَ».

والمبْهَم: ما دَلَّ عَلَى مُسَمَّاهُ بِقَيْدِ الْإِشَارَةِ أَوِ الصَّلَةِ. فَالْإِشَارَةُ ك: «هَذَا»، و«هَذِهِ» و«هَؤُلَاءِ»، وَالصَّلَةُ ك: «الَّذِي».

القسم الثاني: الفعل ^(١).

تعريفه لغةً: الحدثُ. واصطلاحاً: هو كُلُّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَاقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ ^(٢).

قولنا: «فِي نَفْسِهَا» أَي: فِي ذَاتِهَا دُونَ ضَمِيمَةٍ كَلِمَةٍ أُخْرَى، فَخَرَجَ بِذَلِكَ الْحَرْفُ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ.

وقولنا: «وَاقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ» خَرَجَ بِذَلِكَ الْاسْمُ، لِأَنَّ الْاسْمَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ.

وقولنا: «بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ» لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى زَمَنِينَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ حَقِيقَةً، وَلَا عَلَى الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَدْلُولُ الْفِعْلِ زَمَنًا وَاحِدًا.

أقسامه: يَنْقَسِمُ الْفِعْلُ - إجمالاً - ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَمَضَارِعٌ، وَأَمْرٌ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا تَفْصِيلاً فِي بَابِ الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ثنى بالفعل في الرتبة لكونه يتوسط الاسم، والحرف.

(٢) أو بعبارة أخرى: هو ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء.

القسم الثالث: الحرف^(١) :

تعريفه لغة: الطرف، والجانب، فإن حرفَ كلِّ شيءٍ طرفه وجانبه ومنه

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]. أي: طرف.

واصطلاحاً: هو كل كلمة دَلَّت على معنى في غيرها ولم يقترن بزمانٍ.

حكمه: الحرف مُبْنِيٌّ، ولا يُعْرَبُ منه شيءٌ أبداً.

تنبيه: المقصودُ بالحرف هنا أحرفُ المعاني^(٢) بدليل القيد الذي ذكره

الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ثم حَرَفٌ مَعْنَى».

والأداة «ثم» هنا بمعنى الواو؛ لأنه لا معنى للتراخي مع تَسَاوِي الأقسام،

لأنَّ الأقسامَ من جهةِ المقسومِ شيءٌ واحدٌ؛ ولأن الحرف لا يسند ولا يسند

إليه، كما هو حاصلٌ للاسم والفعل.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن الكلام عند النحاة هو ما اجتمعت فيه

أربعةُ قِيُودٍ: «اللفظ»، و«التركيب»، و«الإفادة»، و«الوضع». وينقسم

- إجمالاً - ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، والله أعلم.



(١) آخرُ الحرفَ لكون مرتبته متأخرة عن الاسم والفعل.

(٢) لأنَّ الحُرُوفَ نَوْعَانِ:

الأول: حُرُوفُ مَبْنِيٍّ: وهي التي تُبْنَى منها الكلمة، ويطلق عليها اسم: «حروف التَّهْجِي».

والثاني: حُرُوفُ مَعَانٍ: وهي التي لها معنى مع غيرها. كحُرُوفِ الجَرِّ مثلاً.

بَابُ بَيَانِ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ

فَالِإِسْمُ بِالْخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ دُخُولِ «أَل» يُعْرِفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا
وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ وَهِيَ: مِنْ، إِلَى وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَعَلَى
وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَوَاوُ، وَالتَّاءُ وَمُنْذُ، وَمُنْذُ، وَلَعَلَّ، حَتَّى
الشَّرْحُ:

هذا شروع من الناظم - رحمه الله تعالى - في بيان العلامات الداخلة على القسم الأول من أقسام الكلام وهو الاسم.

قوله في الترجمة: «علامات الاسم»: أي: بيان للعلامات التي تميزه، ويُعرف بها عن غيره من الفعل، والحرف.

وقوله: «فلاسم...» الفاء الداخلة على كلمة «الاسم» تُدعى: «الفاء الفصيحة»، وضابطها أن تقع جواب شرطٍ مُقدَّر؛ فكأنه قال: إذا أردت أن تعرف ما يتميز به كلُّ من الاسم، والفعل، والحرف؛ فلاسم يتميز به: الخفض..... إلخ. و«أَل» الداخلة على «الاسم» للعهد الذكري. لأنَّ النكرة إذا أُعيدت معرفة فهي عينُ الأولى^(١).

وقوله: «بالخفض» المقصود به: مُسمَّاهُ الذي هو الكسرة. كذلك الشأن في قوله: «وبالتنوين» فالمقصود مسمى التنوين، وليس لفظه.

(١) لأنه سبق وأن ذكر الاسم منكرًا في قوله: «اسم وفعل....».

علاماته: للاسم أربع علامات ^(١) يختص بها عن صاحبيه، وتفصيلها كالتالي:

١. العلامة الأولى: الخفض ^(٢):

تعريفه لغةً: هو الوَضْعُ؛ ومن معانيه: التذللُّ والخصُوعُ.

اصطلاحاً: تغيير مخصوصٍ يجلبه عاملٌ مخصوصٌ، علامته الكسرة،

وما ينوب عنها.

٢. العلامة الثانية: التنوين ^(٣):

(١) اقتصر الناظم - رحمه الله تعالى - على ذكر أربع علامات للاسم مع وجود غيرها كـ:

النداء، والنعت والتصغير، والجمع بالتصحيح والتكسير. والكلام عليها وإيضاحها مجموعة والتمثيل لها في المطولات.

«ويبدأ به لكونه أشرف أنواع الكلام، ولأنه قد يستغني بنفسه في الكلام عن قسميه - وقد تقدمت الإشارة...-».

(٢) تنبيه: التعبير بالخفض من اصطلاحات الكوفيين - وعليه درج الماتن، والناظم رحمهما الله -، وسيعيده في أقسام الإعراب.

أما البصريون فيعبرون عنه بالجَرِّ. وقد عبّر الناظم - رحمه الله تعالى - في الباب نفسه بقوله: «وبحروف الجرِّ» جمعاً بين المذهبين. وعلى كلِّ فالمسألة لا تتعدى باب الاصطلاح.

(٣) فائدتان:

الفائدة الأولى: ذكر الفاكهي - رحمه الله تعالى - في «مجيب النداء»

(٢/ ٥٩ - ١٠٥). أن التنوين يقع في كلام العرب على خمسة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

الضرب الثاني: أن يكون دليلاً على التثكير. (ولا يوجد هذا الضرب في معرفة البتة،

ولا يكون إلاّ تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب).

=الضرب الثالث: أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للثُنُون في جماعة المذكر.

الضرب الرابع: أن يلحق أواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين.

الضرب الخامس: أن يلحق عوضاً من الإضافة.

وقال أبو الحجاج الشتمري - رحمه الله تعالى - في «المخترع» (٥٠ - ٥١): «وعَلَّةُ دخوله - أي: التنوين - على الاسم أنه جُعِلَ فرقاً بين ما كان من الأسماء على أصله، غير مخرج إلى مضارعة الفعل، وبين ما ضارعَ الفعل فثقل؛ كما كان الإعراب فرقاً بين المتمكن، وغيره مما ضارع حرف المعنى، وكان الاسم الذي لم يضارع الفعل أولى بهذه الزيادة، التي هي التنوين لخفته، وثقل الاسم المضارع للفعل؛ كما كان الاسم الذي هو المتمكن أولى بالحركة من الذي لم يتمكن؛ حيث كان المتمكن على أصله، غير مُخْرِجٍ إلى مضارعة الحرف، الذي هو ضدُّ الاسم، بكونه آخر الكلام، والاسم أول الكلام، فلما كان الحرف مستوجباً للسكون، كان ما ضارعه من الأسماء مستوجباً له، ولما كان الاسم غير المتمكن يضارع الحرف، كان ضده، فحرك بحركات الإعراب لأنَّ الحركة ضد السكون؛ فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترعٌ». انتهى كلامه.

الفائدة الثانية: قال أبو الحجاج الشتمري - رحمه الله تعالى - أيضاً: «أما عَلَّةُ تسمية النحويين هذه النون تنويناً، فلأنهم أرادوا الفرق بين ما زيدَ لمعنى الصرف والتمكن، وبين ما كانت نونه أصلية زائدة للإلحاق، كنون «رَعُشَن» وما أشبهها، ونون «عَن» و«لَدُن» ونحوهما، كما فرقت العرب بينها، وبين هذه النونات، فأثبتوها في الوصل، وحذفوها في الوقف، فقالوا: «جاءني زيدٌ يا فتى»، و«جاءني زيدٌ» إذا وقفوا؛ كما فُرِّقَ بينها، وبين غيرها في تسميتها تنويناً - والتنوين مصدر نَوَّنْتُ الاسم تنويناً: إذا ألحقته هذه النون بالصرف - فسميت باسم المصدر المشتق من لفظها، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترعٌ إن شاء الله». انتهى من «المخترع في إذاعة سرائر النحو» ص (٥٢).

تعريفه لغةً: التَّصْوِيتُ، ومنه تنوينُ الطَّائِرِ إِذَا صَوَّتَ.

اصطلاحاً: وهي نونٌ تَلْحَقُ الْآخِرَ لَفْظاً، لَا خَطأً، لغيرِ توكيدٍ، ولا التَّثْنِ.

قولنا: «نونٌ» من غيرِ تقييدٍ بالزائدة الساكنة كما في بعض التعاريف؛ لأن الزائدة الساكنة قد تلحق الفعل، وقد تلحق الحرف، وقد تلحق الاسم، فهي مشتركة بين الثلاث وليست مختصة بالمراد وهو الاسم.

قولنا: «لا خطأ» احترازاً من اللاحقة في الخطأ، نحو: «ضيفن».

وقولنا: «لغير توكيد» احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿لَسَفْهًا﴾ [العلق:

١٥]. وقوله: ﴿وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]. فالنون فيهما لاحقة لفظاً، لا خطأً لكنها للتوكيد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا

عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

فهذه خمسة تنوينات اجتمعت في هذه الآية المباركة.

أقسامه: للتنوين أقسامٌ عدَّة، نقتصرُ على ما يصلحُ أن يكونَ علامةً

للاسْم، وله متعلِّقٌ به، وهي أربعة^(١):

(١) هناك أقسام أخرى للتنوين جمعها بعضهم بقوله:

مَكَّنْ وَعَوَّضْ وَقَابِلْ وَالْمَنْكَرَ زِدْ رَثْمٌ أَوْ اخْكِ اضْطَرَّرَ غَالٍ وَمَا هُمَزَا

القسم الأول: تنوين التمكين: وهو اللَّاحِقُ للأسماء المعربة المنصرفة.

مثاله: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقوله تعالى:

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢].

القسم الثاني: تنوين التنكير: وهو اللَّاحِقُ لبعض الأسماء المبنية

المختومة بـ: «وَيْهِ» للدلالة على التنكير مثاله: قولك: «مررت بنفطويه، ونفطويه آخر».

القسم الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللَّاحِقُ لجمع المؤنث السالم، في

مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

مثاله: قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ

مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَتِلِّينَ عِيدَاتٍ سَيِّحَاتٍ تَتَبَرَّجْنَ وَتُكَاكِرْنَ﴾ [التحریم: ٥].

القسم الرابع: تنوين العوض: وهو ثلاثة أنواع:

الأول: عوض عن حرف: وهو اللَّاحِقُ لنحو: «جوارٍ»، و«غواشٍ»،

عوضاً عن الياء في حالتي الرفع، والجَرِّ^(١).

(١) قال أبو القاسم الزجاجي في «الإيضاح» (٩٧): «وذلك أن التنوين في هذا الجنس

عوض من نقصان البناء، ولذلك صار لازماً، وأصله: «جوارٍ» و«سوارٍ»،

فاستقلت الضمة في الياء المكسور ما قبلها، وكذلك كان في حال الجرّ، «مررت

بجوارٍ وسوارٍ» مثلاً، فاستقلت للكسرة قبلها أيضاً فأسكنت فلما سكنت نقص =

ضابطه: أنه كلُّ جمع على وزن: «فَوَاعِلٍ»، وآخره ياء تحذف، ويصير التنوين عوضاً عنها.

مثاله: قوله تعالى: ﴿هُم مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١].

الثاني: عوض عن كلمة: وهو اللَّاحِقُ لـ: «كُلٌّ» و«بَعْضٌ» عوضاً عمّا يُضَافُ إِلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]. فيقدَّر: كلُّ أحد، أو كل امرئ.

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ﴾ [ص: ١٤]. وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥]. أي: على بعضهم.

الثالث: عوض عن جملة: وهو اللَّاحِقُ لـ: «إِذْ» عوضاً عن جملة تَكُونُ بعدها كما في قول الله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]. وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الرَّوم: ٤ - ٥]. وقول الله تعالى:

= البناء فأدخل التنوين عوضاً من نقص البناء، فسقطت الياء لسكونها، وسكون التنوين بعدها، فقليل: «جوارٍ يا هذا»، فهذا في حال الرفع، والجَرُّ مَنْوَنٌ كما ترى، تقول: «هؤلاء جوارٍ، وسوارٍ»، و«مررت بجوارٍ، وغواشٍ» ولولا أن التنوين عوض من نقصان البناء لما دخله التنوين.... انتهى كلامه.

﴿وَأَنشَأَ جِنْدَرٌ نَّتْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

٣. العلامة الثالثة: دخول «أل» المعرفة^(١) في أوله سواء أفادَ التعريفَ، أو لم يُفدَ. وسواء كانت للعهد، أو للجنس.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرٍ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾ [٣٣-٣٢]. فقد اجتمع في هذه الآية المباركة سبع كلمات دخلت عليهنَّ «أل» التعريف.

(١) لا فرق بين ما إذا كانت «أل» معرفة كـ: «الرجل»، أو موصولية كـ: «الضارب»، أو زائدة للغلبة كـ: «المدينة»، أو زائدة للمح الصفة كـ: «الحسن».

فإن قال قائل: ما هي العلة في اختصاص الاسم بدخول: «أل» للتعريف عليه دون الفعل؟ قيل: الجواب: أن «الاسم» يكون معهوداً، وغير معهود، وما لم يعهد فمذكور شائع في جنسه، وما عُرف عهد بمعروف خاص في الجنس، فلم يكن بد من فرق بين الشائع والخاص، فزيدت اللام في أول المعهود الخاص، لتكون فيه سمة لتخصيصه من غيره، ولم يقع في الفعل مثل ذلك، لأن «الفعل» لا يتكلم به على معنى العهد؛ لأنَّ الفائدة إنما تقع فيما لم يعهده المخاطب، ولم يكن عنده معروفاً. انتهى بتصرف من كتاب «المخترع» لأبي الحجاج الشتمري ص (٥٢).

فائدة: «خُصَّت اللام بأن تكون سمة التعريف دون غيرها، لأنها من زوائد الاسم خاصة، وهي حرف مجهور، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم، والإدغام أخف من الإظهار، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك». ١. هـ. «المخترع» ص (٥٣).

واجتمع هذا العدد ^(١) في قول أبي الطيّب المتنبّي في قوله:

الْخَيْلُ، وَاللَّيْلُ، وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ، وَالرُّمْحُ، وَالْقِرْطَاسُ، وَالْقَلَمُ

تنبيه: عبّر الناظم - رحمه الله تعالى - بلفظ: «أل»، - جرياً على مذهب

الخليل ابن أحمد الفراهيدي رحمه الله - وهو أجود من التعبير بلفظ:

«الألف واللام»، كما هو صنيع ابن آجروم - رحمه الله تعالى - ^(٢).

٤. العلامة الرابعة: حروف الجرّ: وهي حروفٌ تصل ما قبلها بما بعدها،

فتوصل الاسم بالاسم، وتوصل الفعل بالاسم ^(٣).

(١) أفاده شيخنا - حفظه الله تعالى -.

(٢) توضيحه: أن القاعدة المقررة عند العلماء، أن الكلمة إذا كانت مُكوّنة من حرف واحد،

نُطق باسمها لا بِمُسمّاها كحرف العين مثلاً، خلافاً للكلمة المكوّنة من حرفين فأكثر،

كما هو شأن «أل» فإنه ينطق بمسماها لا باسمها، عكس النطق بالحرف الواحد.

لكن قد يُعْتَذَرُ لأبي عبد الله ابن آجروم - رحمه الله تعالى - أنه تحاشى النطق

بمسماها للخلاف الموجود فيها، وقد أطلق عليها بعضهم لفظ: «أداة التعريف»

ليشمل الجميع. والله أعلم. انظر: «إيضاح المقدمة الآجرومية» للأسمرّي.

(٣) فائدة: ذكر ابن عصفور - رحمه الله تعالى - في شرح «الجمال» (١/ ٤٨٧) أنَّ

حُرُوفَ الجرّ على أربعة أقسام:

الأول: قِسْمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حُرُفًا.

الثاني: قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حُرُفًا وَاسِمًا، وهو: «مُدّ»، و«مُنْدَد»، و«عَن»، و«كَافٌ» التَّشْبِيهِ.

الثالث: قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حُرُفًا وَفِعْلًا، وهو: «حَاشَا»، و«خَلَا».

الرابع: قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حُرُفًا وَاسِمًا وَفِعْلًا، وهو: «عَلَى».

أقسام حروف الجرّ: تنقسم حروف الجرّ إلى قسمين:
القسم الأول: حروف مُشترَكة بين الظاهر والمضمر، وهي سبعة:
١. «من»: من معانيها الابتداء. وهي تجرّ ما لا يجرّ غيرها^(١).

وقد دخلت على الظاهر والمضمر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَبَيْنَ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧].

٢. «إلى»: من معانيها انتهاء الغاية الزمانيّة^(٢). فدخلوها على الظاهر كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥]. والمضمر كقوله

(١) قال أبو عبد البرّ - عفا الله عنه -: لعلّ الناظم - رحمه الله تعالى - صدرها، وابتدأ بها لمناسبة معناها، والله أعلم.
فائدة: جمع الناظم - رحمه الله تعالى - معاني «من» في منظومته في معاني حروف الجرّ بقوله:

«مِنْ» حَوَتْ مِنَ الْمَعَانِي عَشْرَةَ دُونَكْهَا مَجْمُوعَةٌ مُحَرَّرَةٌ
بَعْضُ وَبَيِّنُ وَابْتِدَائِي فِي الْأَمَكِنَةِ بِهَا وَقَدْ تَنَانِي لِيَذَّ الْأَزْمِنَةِ
وَحَصْصَنَ وَعَلَّلَنَ وَأَبْدَلَا وَرَادَفَتْ «بَاءً»، وَ«فِي»، وَ«عَنْ»، «عَلَى»

انظر: «عون القيوم على كشف الغموم» للشيخ محمّد باي بالعالم ق (١٢).

(٢) ولها عدّة معاني جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

«إِلَى» حَوَتْ مَعَانِيًا ثَمَانِيَةَ دُونَكْهَا بَيِّنَاتٌ شُغِرَ ثَاوِيَتُهُ
أَنَّهُ وَصَاحِبُ أَكْثَدَنَ وَبَيِّنُ وَرَادَفَتْ «لَا مَاءً» وَ«عِنْدَ» «فِي» «مِنْ»

وتعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

٣. «عن»: من معانيها البعد والمجازة^(١). فدخلوها على الظاهر في قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]. والمضمر كما

في قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

٤. «في»: من معانيها الظرفية. فدخلوها على الظاهر كقوله تعالى:

﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠]. والمضمر كقوله تعالى:

﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَكْدُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

٥. «على»: من معانيها الاستعلاء^(٢). فدخلوها على الظاهر كقوله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. واجتمع الظاهر والمضمر في قوله:

﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلكِ تُحْمَلُونَ﴾ [غافر: ٨٠].

(١) جمع الناظم معانيها بقوله:

و«عَنْ» لِعَشْرَةٍ مِنَ الْمَعَانِي تُنْسَبُ هَاكُنْهَا بِإِلَاقَاتٍ
وَهِيَ: الْمَجَاوِزَةُ وَالْبَعْدِيَّةُ وَالزَّيْدُ لِلتَّغْوِيضِ وَالظَّرْفِيَّةُ
وَالْبَدَلُ التَّغْلِيلُ الْاسْتِعْلَاءُ وَالِاسْتِعَانَةُ وَ«مِنْ» وَ«إِلَاءُ»

(٢) بلغت معانيها عشرة، جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

«عَلَى» تَضَمَّنَتْ مِنَ الْمَعَانِي عَشْرَةٌ عِنْدَ ذَوِي الْإِنْقَانِ
اسْتَعْلٍ وَاسْتِدْرِكٍ بِهَا وَعَلَلٍ صَاحِبٌ وَجَاوِزٌ دَعْوُضٌ تَنْلِ
وَوَافِقٌ «إِلَاءُ» بِهَا، وَ«مِنْ»، وَ«فِي» وَسَلْ ذَوِي الْعِرْفَانِ عَمَّا قَدْ خَفِيَ

٦. «اللام»^(١): وهي مكسورة مع الظاهر ومفتوحة مع غير ياء الضمير نحو: له، ولك، ولنا؛ ومن معانيها الملك والاختصاص. فدخلوها على الظاهر

(١) فائدة: ذكر أبو الحسن ابن سينا في «المختص» (٤/٢٢٨-٢٢٩): أن «لام الجر» على خمسة أضرب: «لام الاختصاص»، و«لام الملك»، و«لام الاستغاثة»، و«لام الملة»، و«لام العاقبة». وكلها راجعة إلى معنى واحد وهو: الاختصاص.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: قد أوصل علماؤنا معاني «اللام» إلى واحد وعشرين معنى جمعها الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته في معاني الحروف بقوله:

«لام» عَشْرُونَ مِنْ الْمَعَانِي	وَوَاحِدٌ ظَفِرَتْ بِالْأَمَانِي
الْمَلِكُ شِبْهُ الْمَلِكِ وَالتَّغْلِيلُ	وَالزَّيْدُ وَالتَّمْلِيكُ يَأْنِيْلُ
وَشِبْهُهُ فَاعْلَمْ وَلِلتَّيْنِ	وَلِلتَّعْجُبِ مَعَ الْبَيِّنِ
وَلِمُجَرَّدِ التَّعْجُبِ يَفِي	وَفِي انْتِهَاءِ غَايَةِ أَيْضًا قُفِي
وَلِلْمُؤَالِ وَلِتَبْلِيغِ وَرَذْ	وَنَسَبِ تَعْلِيْقَةِ نِلَتْ الْمُدْ
وَوَافَقْنِ بِهِ «عَلَى» وَ«بَعْدًا»	و«فِي» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«مَعَ» وَ«عِنْدًا»

ثم اعلم أن ضابط اللام التي تدل على الملك أنها تقع بين ذاتين، وتدخل على من يملك، كقولك: «الكتاب لعبد البر»، ف: «الكتاب» ذات، و«عبد البر» ذات، ودخلت اللام على «عبد البر»، هو يملك يعني يصح منه الملك، فحيث نَحْكُم على اللام بأنها للملك.

أما التي للاختصاص فضابطها: أن تقع بين ذاتين، وتدخل على ما لا يملك، نحو قولك: «اللِّجَامُ للفرس»، و«الحصير للمسجد». ف: «الحصير» ذات، و«المسجد» ذات، لكن «الفرس» لا يملك «اللِّجَام»، كما أن «المسجد» لا يملك «الحصير».

وضابط التي للاستحقاق أن تقع بين ذاتٍ ومعنى، وتدخل على الذات، نحو: «الحمد لله». ويصح أن تكون للملك والاختصاص أيضاً. انتهى بتصرف من «فتح رب البرية».

كقوله تعالى: ﴿لَمِنَ الْمَلَكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ۝﴾ [غافر: ١٦].

والمضمر كقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۝﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٧. «الباء»: من معانيها الاستعانة^(١). فدخلوها على الظاهر كقوله تعالى:

﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ ۝﴾ [التوبة: ١٢٨]. والمضمر كقول الله

تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا ۝﴾ [الإسراء: ١٠٧].

القسم الثاني: حروف تختص بالظاهر فقط، وهي ثمانية:

٨. «رُبَّ»^(٢): - بضمّ الرّاء وفتح الباء المشددة على المشهور -.

(١) فائدة: قال الإمام ابن مالك - رحمه الله تعالى - في معاني «الباء»:

تَعَدُّ لُصُوقًا وَاسْتَعِينَ بِتَسْبِيبٍ وَبَدَلُ صَحَابًا قَابِلُوكَ بِالِاسْتِغْلَا
وَزِدْ بَعْضَهُمْ إِنْ جَاوَزَ الظَّرْفَ غَايَةً يَمِينًا تَحْزُنُ لِلْبَاءِ مَعَانِيَهَا كُلا

(٢) فوائد:

الفائدة الأولى: اعلم أنّ «رُبَّ» تضرر وتحذف بعد «الواو»، و«الفاء»، و«بَلْ».

فحذفها بعد «الواو» كمثّل قول الشاعر:

وَبَلْدَةٌ لَا تَرَامُ خَائِفَةً زوراء مغبرة جوانبها
وبعد «الفاء» في قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول
وبعد «بَلْ» في قول الشاعر:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كنانه وجرثمه

الفائدة الثانية: في «رُبَّ» سبعون لغة.

ومعناها التقليلُ تارةً، والتكثيرُ أخرى^(١) - على حَسَبِ سياقِهَا في الكلام.

مثالها قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٢)

= قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - رحمه الله تعالى -: «في «رُبَّ» سَبْعُونَ لُغَةً:

صَمُّ الرَاءِ، وَفَتْحُهَا، مع تَشْدِيدِ الْبَاءِ، وَتَخْفِيفُهَا مَفْتُوحَةً فِي الضَّمِّ، وَالْفَتْحِ، وَمُضْمُومَةً فِي الضَّمِّ، كُلٌّ مِنَ السُّنَّةِ مع تَاءِ التَّأْنِيثِ سَاكِنَةً، أَوْ مَفْتُوحَةً، أَوْ مُضْمُومَةً، أَوْ مَعَ مَا، أَوْ مَعَهُمَا بِأَحْوَالِ التَّاءِ، أَوْ مُجْرَدَةً مِنْهُمَا، فَذَلِكَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعُونَ.

وَصَمُّهَا، وَفَتْحُهَا مع إِسْكَانِ الْبَاءِ، كُلٌّ مِنْهُمَا مع التَّاءِ مَفْتُوحَةً، أَوْ مُضْمُومَةً، أَوْ مَعَ مَا، أَوْ مَعَهُمَا بِحَالَتِي التَّاءِ، أَوْ مُجْرَدَةً، فَذَلِكَ اثْنَتَا عَشْرَةً.

و«رُبْتُ» بضم الراء، وفتحها مع إِسْكَانِ الْبَاءِ، أَوْ فَتْحُهَا، أَوْ صَمُّهَا مُحْقَقَةً، أَوْ مُشَدَّدَةً فِي الْآخِرَتَيْنِ، فَذَلِكَ عَشْرَةٌ». ا.هـ. نقله الزبيدي في «تاج العروس» (٢/ ٤٧٥).

الفائدة الثالثة: جمع الإمام المهلب - رحمه الله تعالى - مواضع «رُبَّ» بقوله:

خِصَالُ «رُبَّ» أَثْنَتَا عَشْرًا وَوَاحِدَةً	الضُّدُّ، وَالْخَفْضُ، وَالتَّقْلِيلُ فِي
وَكَوْنُ مَعْمُولِهَا اسْمًا مَنْكُورَةً	مَوْصُوفَةً، وَتُرَادُ التَّاءُ فِي الْآثَرِ
تَأْتِي لَمَّا قَدْ مَضَى وَالْحَالُ قَدْ وَصِلَتْ	بِمَا وَ«قَدْ» حُقِّقَتْ مِنْ ثِقَلِهَا الشَّوْبِ
وَقَدْ أَتَى مُضْمَرٌ مِنْ بَعْدِهَا غَلِقَ	مُفَسَّرًا بِالَّذِي مِنْ بَعْدِ لِلْحَصْرِ

(١) ذكر الإمام السيوطي - رحمه الله - في كتابه «الإِتقان» (٢/ ١٩٦ - ١٩٧): «أنها تأتي

للتكثير إذا كانت في مقام المباهاة والفخر».

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد أشار العلامة المختار بن بونا الجكني

الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٢٠ هـ، لمعانيها بقوله:

كُثِرَ بـ: «رُبَّ» قَلَلْنَا قَلِيلًا كـ: رُبَّ مَنْ كَانَ هُنَا قَلِيلًا

[الحجر: ٢] ^(١). وقول الشاعر:

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا فَأَجَابُوا
شروط عملها: يُشْتَرَطُ لِعَمَلِ «رَبِّ» شُرُوطٌ:

١) أن تكون في أوَّلِ الكلام.

٢) يجبُ أن يُؤَخَّرَ عملُها.

٣) يجبُ أن يَكُونَ فعلُها مَاضِيًا.

٤) لا تجرُّ إِلَّا النِّكْرَةَ.

٥) أن تَكُونَ النِّكْرَةُ مَوْصُوفَةً بِجُمْلَةٍ.

٩. «مُذٌّ»: حرفٌ من حُرُوفِ الْجَرِّ، تختصُّ بِالزَّمَانِ المعين - المحدد -،

ولا تجرُّ الضَّمِيرَ، وَهِيَ مُشْتَرِكَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ، وَالْأَسْمِيَّةِ ^(٢). قال الشاعر:

(١) تنبيهٌ: لم ترد «رُبُّ» في القرآن الكريم إِلَّا في هذا الموضع، مع كثرة وقوعها في اللسان العربي.

(٢) ذكر الإمام المبرد في «المقتضب» (٣/ ٣٠) ضابطاً لـ: «مُذٌّ» فقال: «أما «مُذٌّ» يقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى.

فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غير أنها لا تقع إِلَّا في الابتداء لقلَّةِ تمكُّنها، وأنها لا معنى لها في غيره.

وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها بأن تقع في معنى «في» ونحوها؛ فيكون حرف خفض. انتهى بتصرفي.

تنبيهٌ: المشهورُ الذي عليه الجمهورُ أن «مُذٌّ» فرعٌ من «مُتَذٌّ» حذفَتْ نونُها تخفيفاً.

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ
 ١٠. «مُنْذُ»: هي حرف من حروف الجرِّ، تختص بالزمان المعين - المحدد-، ولا تجر الضمير، كالحال في «مُنْذُ» تماماً. قال امرؤ القيس:
 قَفَا نَبْلِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَبْعَ عَفَتْ أَنَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ
 تنبيهان:

الأول: أجمع العربُ على ضَمِّ الدَّالِ في «مُنْذُ» إذا كان بعدها مُتَحَرِّكٌ أو سَاكِنٌ؛ وعلى إِسْكَانِ «مُنْذُ» إذا كان ما بعدها مُتَحَرِّكٌ، وتحريكها بالضَّمِّ، أو الكسْرِ، إذا كان بعدها أَلِفٌ وَضَلَّ؛ ولا تَجَرَّانِ إِلَّا ظَرْفَ الزَّمَانِ، فإن كان مَاضِياً كَانَتَا بِمَعْنَى «مِنْ»^(١)، وإن كان حَاضِراً كَانَتَا بِمَعْنَى «فِي».
 الثاني: «مُنْذُ» و«مُنْذُ» يكونان اسمين في موضعين^(٢).

(١) نصَّ على ذلك سييويه - رحمه الله تعالى - فقال: «مُنْذُ» للزمان مثل «مِنْ» للمكان، ويشترط في هذا الزمان أن يكون معيَّناً لا مبهماً ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً. انتهى كلامه
 (٢) الموضع الأول: أن يدخل على اسم مرفوع، كقولك: «ما رأيته مُنْذُ يَوْمَانِ» أو «منْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر.

الموضع الثاني: أن يدخل على الجملة فعلية كانت - وهو الغالب - كقول الفرزدق:
 مَا زَالَ مُنْذُ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 أو اسمية كقول الأعشى:
 وَمَا زِلْتُ أَبْنِي الْخَيْرَ مُنْذُ أَنَا يَافِعٌ وَلَيْدَا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا

١١. «حَتَّى»: وهي لانتهااء الغاية ^(١). كقوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينَ ٥٤﴾ [المؤمنون: ٥٤].

وقوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ٥﴾ [القدر: ٥].
تنبيه: «حتى» كما تكون حرف جرٍّ للاسم، وحرف عطف، تكون أداة
نُصْبٍ للفعل المضارع، وتقع أيضاً مبتدأ في الجملة ^(٢).

(١) فإذا كانت «حتى» الجارّة بمعنى «إلى» في انتهاء الغاية، تكون مشابهة لها في المعنى،
لكن تنفرد عنها بثلاثة أمور:

الأول: أن مجرورها لا يكون إلا ظاهراً، فلا تجرُّ المضمَر، بخلاف «إلى» فإنها تجره.
الثاني: أن مجرورها آخر، نحو قولك: «شربت الكأس حتى الثمالة»، أو متصلاً بالآخر،
كالآية المستشهد بها قبل، وهو قوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ٥﴾ [القدر: ٥].

الثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر. فانفردت «إلى» كقولك:
«سرتُ من مكة إلى المدينة»، وانفردت «حتى» بمباشرة المضارع منصوباً بعدها بـ:
«إن» مضمرة كما سيأتي في باب نواصب الفعل المضارع، إن شاء الله تعالى.

(٢) قال بعضهم:

وَحَرْفَ نَصْبٍ لِلْمُضَارِعِ أَتَى	«حَتَّى» تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ يَأْتِي
أَزَيَعَةً تَجِدُهَا مُقَيَّدًا	وَحَرْفَ عَظْفٍ ثُمَّ حَرْفَ الْإِبْتِدَاءِ
وَالنَّاسُ جَاؤُوا كُلُّهُمْ حَتَّى الْعَمَى	كَ: مَطْلَعِ الْفَجْرِ وَحَتَّى يَحْكُمَا
حَتَّى الْجَبَادُ لَمْ تُقْدِ بِأَرْشِنِ	يَا عَجَبًا حَتَّى الْكَلْبُ سَبْنِي

قوله: «يَا عَجَبًا حَتَّى الْكَلْبُ سَبْنِي» يشير بذلك إلى قول الفرزدق:

قَبَا عَجَبًا حَتَّى كَلْبٌ سَبْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَ أَوْ مُجَاشِعُ =

ملاحظة: وهذه من زِيَادَاتِ النَاطِمِ - رحمه الله تعالى - فَإِنَّ ابْنَ أَجْرُومَ - رحمه الله تعالى - لم يذكرها ضِمْنَ حُرُوفِ الْجَرِّ.

١٢. «الكَافُ»: وتدل على التَّشْبِيهِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۖ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ۚ﴾ [القارعة: ٤ - ٥].

١٣. «واو القسم»: وهي من أَشْهَرِ وَأَخْصَّ حُرُوفِ الْقَسَمِ^(١)، وتختصُّ

= وقوله: «حَتَّى الْجِبَادُ لَمْ تُقَدْ بِأَرْسِنِ» يشير به إلى قول امرئ القيس:

سَرَبْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطْبِئُهُمْ وَحَتَّى الْجِبَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ

(١) ويليهما في المرتبة حرف «الباء»، وتليهما «التاء»؛ والقسم هنا بمعنى اليمين.

تنبيه: ذكر ابن أجروم - رحمه الله تعالى - في الأصل ثلاثة أحرفٍ للقَسَمِ: «الواو»، و«الباء»، و«التاء».

واقصر الناظم - رحمه الله تعالى - على ذكر حرفين منها، بإسقاط حرف «الباء»، لأمرين:

الأول: أنه اكتفى بذكره ضِمْنَ حُرُوفِ الْجَرِّ، فلم يرَ إعادته اجتناباً للتكرار.

الثاني: أنه من الحروف المشتركة بين الجرِّ والقَسَمِ، فأغنيَ إيرادُه في أحدهما.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: «شاهدُ «باء القسم» في كتاب الله قول الله: ﴿ثُمَّ

جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢]. وقول الله: ﴿أَقْسَمُوا

بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣]. وقول الله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

[ص: ٨٢]. ودخلوها على المضممر كما في قول عُوَيَّةَ بن سلمى بن ربيعة:

الْأَنَادَاتُ أُمَامَةٌ بِاخْتِمَالٍ لِتَحْزُنُنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي =

بالاسم الظاهر مُطلقاً. كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾
وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿٢﴾ [التين: ١ - ٣].

تنبيه: ضابط «واو» القسم أن لا يُذكر فعلُ المقسم معها، كما في الآيات
الكريمات.

شروط عملها: اشترط النُّحاةُ لعمل «الواو» في القسم شُرُوطاً:

- (١) حذف فعل القسم معها. فلا يقال: «أقسم والله».
- (٢) ألا تستعمل في قَسَمِ الطَّلَبِ. فلا يُقال: «والله أخبرني».
- (٣) ألا تدخل على ضمير.

== قال المرادي في «الجنى الداني في حروف المعاني» (٤٥): «وهي أصلُ حُرُوفِ الْقَسَمِ، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور:

أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: «أقسم بالله».

والثاني: أنها تدخل على المضمر. نحو: «بك لأفعلن». والثالث: أنها تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه. فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل في الطلب. ورآد بعضهم رابعاً، وهو: أن «الباء» تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم. قلت: ويشارِكها في هذا بعض حروف القسم كاللَّام». انتهى كلامه.

راجع: «الصاحبي» لابن فارس (١٣٦)، و«رصف المباني» للمآقي (٢٢٤)، و«معنى اللبيب» (١/ ١٧٩).

١٤. «تاء القسم»: ولا تدخل إلا على اسم الله جلّ جلاله. كما في قوله

تعالى: ﴿قَالُوا تَأَلَّه لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَآ جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣].

وكقوله تعالى: ﴿تَأَلَّه إِنْ كُنَّا لِنَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٩٧].

شُرُوطُ عَمَلِهَا: اشترط لها النُّحَاةُ ما اشترطوه لـ: «الواو».

تنبيهان:

الأول: ليس معنى «تاء» القسم أنها لا تفيذُ إلاَّ الْقَسَمَ فحسب - كما يُتَوَهَّمُ - بل تفيذُ معنى الْقَسَمِ والتَّعَجُّبِ معاً، كما صرَّحَ به بعضُ أئمة النُّحُو (١).

الثاني: حُرُوفُ الْقَسَمِ من حُرُوفِ الْخَفْضِ، لكن سميت بحروف الْقَسَمِ لدخولها على الْمُقْسَمِ به.

(١) قال المالقيُّ في «رصف المباني» (٢٣٥): «اعلم أن هذه «التاء» كان ينبغي أن يُقالَ

فيها: بدلٌ من الواو، لأن الواو أخت الياء، والألف اللتين هما حرفا المضارعة، لأن الجميع حروفٌ علَّةٌ تُزَادُ وتَنْقُصُ وتُغَيَّرُ بالقلب والبدل». انتهى كلامه.

وقال ابن هشام في «المفني» (١/ ١٩٥): «الباء أصل حروف القسم، والواو بدلٌ منها، والتاء بدلٌ من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب». انتهى كلامه.

وقد صرح بذلك الحريريُّ في «ملحته» فقال:

لَكَيْنَ تَخْصُصُ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّبْتَ بِشَيْءٍ

راجع: شرح عبد الملك الإسفرايني على «الأجرومية» ص (٢٧).

١٥. «لعل»: وهي حرفُ ترجُّ شبيهةٌ بالزَّائِدِ، والجُرُّ بها شاذٌّ^(١)، وتعمل جازَّةً في لغةٍ «عَقِيلٍ». من ذلك قول شاعرهم الكحلبة العرنِيّ:
لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمُكُمْ شَرِيحُمْ
فالشَّاهدُ: لفظُ الجلالة «الله» وهو مبتدأ مجرورٌ لفظاً. وقول كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الْغَنَوِيِّ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَازْفَعْ الصَّوْتِ لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ
الشَّاهدُ قوله: «لعلَّ أبي المغوار» حيث جرَّب: «لعلَّ» لفظ: «أبي» على لغةٍ عَقِيلٍ.

قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «فاقِفْ ما قَفَّوا» أي: اتبع ما اتبع النُّحاةُ قبلك من علامات الاسم المذكورة.

وقوله: «وبحروف الجرِّ وهي...» من باب الاستطراد - والناظمُ تابعٌ في ذلك ابنَ آجرومَ رحمهما الله تعالى - والمقصودُ: دخولُ واحدٍ من حُرُوفِ الجرِّ؛ لأنه متى دخلَ حرفٌ واحدٌ ثبتتِ الاسمِيَّةُ وحُكِمَ بها. فائدَتان:

الأولى: في «لعلَّ» عشرُ لُغَاتٍ^(٢)، أفصحُهنَّ وأصحُّهنَّ «لعلَّ».

(١) ألحق النُّحاةُ بحروفِ الجرِّ الشاذَّة: «متى» في لغةٍ هَذَلٍ، و«لولا»، و«كي»..

(٢) ذكرها الزبيدي - رحمه الله تعالى - في «تاج العروس» (٣٧٣/٣٠) فقال: «فيه

لُغَاتٌ: «عَنَّ»، و«عَنَّ»، و«أَنَّ»، و«لَأَنَّ»، و«لَوَنَّ»، و«رَعَلَّ»، و«لَعَنَّ»، و«لَعَنَّ»،=

الثانية: العَلَامَاتُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْإِسْمِ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ يَلْحَقُ الْإِسْمَ فِي آخِرِهِ، وَهُمَا: الْخَفْضُ، وَالتَّنْوِينُ.

وَقِسْمٌ يَلْحَقُ الْإِسْمَ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا: الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ.

وَقَفْتَانِ:

الأولى: حرف الجر لا يدخل على نظيره من حروف الجر، لأنه جيء بها لإيصال معاني الأفعال وأشباهاها إلى الأسماء، فالأصل أن يتوسط بها لا إليها.

الثانية: من حروف الجر التي زادها الناطم على ابن آجروم - رحمهما

الله -: «مُذٌّ»، و«مُنْذٌ»، و«لَعَلٌّ»، و«حَتَّى».

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ الْإِسْمَ يُعْرَفُ بِأَرْبَعِ عَلَامَاتٍ:

بـ: «الْخَفْضُ»؛ وبـ: «التَّنْوِينُ»: وهو أربعة أنواع: «تنوين التمكين»،

و«التنكير»، و«المقابلة»، و«العوض»، وهو ثلاثة أقسام: قسم عوض عن

حرف، وقسم عن كلمة، وقسم عن جملة.

= و«رَعَنَّ»، ويقال: «عَلِّيْ أَفْعَلُ»، و«عَلَّنِي أَفْعَلُ». انتهى كلامه.

ونظم بعضُها العلامةُ عمرو الوردِيّ - رحمه الله تعالى - بقوله:

«لَعَلٌّ»، «عَلٌّ»، و«لَعَنَّ»، «عَنَّ» «لَعَنَّ»، «عَنَّ»، و«لَأَنَّ»، «أَنَّ»

و«عَنَّ»، مَع «رَعَنَّ» تِلْكَ عَشْرُ

انظر: شرح الإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمريّ على «عقود الجمان»

للإمام السيوطي - رحمهما الله تعالى - (٢/ ٢٣٢).

وبدخول «أل»: التعريف؛ وب: «حروف الجرّ»: وهي خمسة عشر حرفاً،
 سبعةٌ منها تدخل على الاسم الظاهر والمضمّر، وهي: «من»، و«إلى»،
 و«عن»، و«في»، و«على»، و«اللام»، و«الباء».

والثمانيةُ الباقيةُ تدخلُ على الظَّاهِرِ فقط، وهي: «ربّ»، و«مذ»، و«منذ»،
 و«حتى»، و«الكاف»، و«واو» القسم، و«تاء» القسم، و«لعلّ»، والله أعلم.

* * *

بَابُ الضَّعَلِ

وَالْفِعْلُ بِ: السَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَبِقَدْ
فَاعْلَمْ وَتَا التَّائِيثِ، مَيِّزُهُ وَرَدُّ
الشرح:

لما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام الكلام، شرع في بيان العلامات الداخلة على القسم الثاني من أقسام الكلام، وهو «الفعل».

قوله: «والفعلُ». «أُل» الداخلة عليه للعهد الذكري. لأنه سبق أن ذكره
منكراً بقوله: «اسم وفعل....».

علامات الفعل: للفعل علاماتٌ يعرف بها، وتميزه عن صاحبيه الاسم والحرف، وهي:

١. «السين»: وهو حرف تَنْفِيس^(١)، ومعناه: الزَّمنُ القريبُ. كما في قوله

(١) أي: توسيع أو توسع، بدليل أنها إذا دخلت على الفعل المضارع وسَّعته من الحاضر إلى المستقبل.

قال شيخنا - حفظه الله - : «السين» و«سوف» حرفا تنفيس، فكأنَّ الفعلَ كانَ مخنوقاً

بفعل الحادث، فدخلتا عليه فنفست ووسعت عنه الخناق، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا

سَيَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ۞ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ ۞ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿٨﴾ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ ۞

ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ نَعْلَمُونَ ﴿التكاثر: ٣ - ٤﴾. [بتصرف]. =

تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله: ﴿سُنْفِرُكَ﴾
فَلَا تَنْسَى ﴿٦﴾ [الأعلى: ٦].

٢. «سوف»: وهو حرف تسويف، ومعناه: الزمن البعيد كما في قوله تعالى:
﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقَبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]. وقوله:
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].
تنبيهات:

الأول: «سوف» مثل «السين» في كونهما حرف استقبال، لكن «سوف»
أوسع منها استقبالا، وتنفرد عنها بدخول اللام عليها، كما في الآية
المستشهد بها.

الثاني: يجب أن تلتصق «سوف» بفاعلها المضارع.

الثالث: «السين» و«سوف» تعملان على تخصيص الفعل المضارع بزمان
الاستقبال بعد أن كان محتملا له، ولزمان الحال.

فائدة: ل: «سوف» لغات منها: «سف» و«سي» و«سو».

= قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: ليس المراد بالسين في هذا الباب مطلق السين لأن
ذلك يُدخل سين التهجي، كسعيد وسعيد، وسين الصيرورة، كاستنوق الجمل؛ وإنما
المقصود: سين الاستقبال التي تدخل على الفعل المضارع فحسب.

٣. «قد»^(١): المقصود بها الحرفية^(٢)، ولها عِدَّة معانٍ، وتدخل على الفعلين الماضي والمضارع بشروط أربعة:

الأول: أن يكون الفعل مُثَبَّتًا لَا مَنَفِيًّا.

الثاني: أن يكون الفعل مُتَصَرِّفًا لَا جَامِدًا، بمعنى أنه يأتي منه المضارع، والأمر، والمصدر، واسمُ الفاعل.

(١) تقدمت الإشارة إلى لُغَاتِ «سوف»؛ وبقي الكلام على معاني «قد» فأقول: ذكر الشيخ - حفظه الله - في البيت أربعة معانٍ: «التقليل»: ويختص بالفعل المضارع، وهو قليلٌ. و«التكثير»: وهي بمنزلة «رُبَّمَا». و«التقريب»: ويختص بالفعل الماضي لأنها تقربه من الحال. و«التحقيق»: وتدخل على الماضي والمضارع وهو قليلٌ فيها. وزاد غيره: «التوقع»: وتدخل على الماضي والمضارع وهو كثيرٌ فيها. راجع: «رصف المباني» (٤٥٥-٤٥٦)، و«معاني الحروف» للرماني (٩٨-٩٩)، وذكر المرادي في «الجنى الداني» (٢٥٦-٢٥٩) أن لها خمسة معانٍ، وزاد ابنُ هشام في «المغني» (٢٩٣/١-٢٩٧) معنى سادسا.

قال علاء الدين الأربلي في «جواهر الأدب» (٤٦٩-٤٧٢): «والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معانٍ: التوقع والتقريب والتحقيق؛ ومع المضارع أحد أربعة معانٍ: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير» انتهى كلامه.

(٢) لأن «قد» نوعان:

الأول: الحرفية: وهي التي تكون علامةً للأفعَالِ.

الثاني: الاسمِيَّة: وهي المرادفةُ لـ: «حَسَب» وتدخل على الأسماء، ولا تكون علامةً للأفعَالِ.

الثالث: أن يكون خبرياً لا إنشائياً.

الرابع: أن لا يفصل بين «قد» والفعل فاصلاً.

مثال دخولها على الفعل الماضي كما في قول الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]. وقوله: ﴿قَدْ قَالَهُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٥٠]. وتفيد التقريب كما في قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»^(١).

ودخولها على الفعل المضارع كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].
فائدة: جمع الشيخ محمد الإغاثة بن الشيخ الشنقيطي - حفظه الله - معاني «قد» ولغات «سوف» بقوله:

قُلْ وَكَثُرَ قَرِّبْنَ وَحَقَّقِ بِ: قَدْ وَفِي سَوْفَ بِ: سَوْفَ أَنْطِقِي

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «وبقد» أدخل عليه حرف الجر، مع أنه مرّ بك أن حروف الجرّ مختصة بالأسماء، فما توجيهه:

توجيهه أن نقول: «قد» هنا اسم بدليل دخول الباء الجارة عليها، وليست حرفاً، لأن حرفيتها تكمن في حال التركيب ففي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

(١) قد اجتمع في هذا المثال ثلاثة معانٍ: «التحقيق»، و«التوقع»، و«التقريب». انظر:

«معجم القواعد العربية» للدّقر ص (٣٦٨).

الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ [المؤمنون: ١]. ف: «قد» في هذا التركيب في الآية الكريمة حرفٌ، لأنه أفاد معنى التحقيق.

٤. «تاء التانيث» الساكنة ^(١): - حقيقةً أو مجازيةً -.

وقولنا: «الحقيقية» المقصود بها الخلقية؛ أما «المجازية» فالمقصود بها المعنوية.

أمثلة: مثال للحقيقية الخلقية: قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾

[مريم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١].

ومثال المجازية - المعنوية - قوله تعالى: ﴿وَرَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوَرُّ

عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ﴾

[الكهف: ١٧]. وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا

طَائِعِينَ ﴿١١﴾ [فصلت: ١١].

تنبيهان:

الأول: هذه «التاء» الساكنة مختصة بالفعل الماضي فقط.

الثاني: الأصل في هذه «التاء» أن تكون ساكنة، لكن لا يضُرُّ تحريكها

لعارض التخلص من التقاء الساكنين:

إما إلى الكسر: كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ

[آل عمران: ٣٥]. وقوله: ﴿وَقَالَتِ ائْتِيَا عَلَيْنِ﴾ [يوسف: ٣١].

(١) وتقيدها بـ: «الساكنة» حتى تخرج تاء التانيث المتحركة المختصة بالاسم.

وإما إلى الفتح: كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَآئِفِينَ﴾ [فصلت: ١١].

وإما إلى الضم: كما في الآية السابقة: ﴿وَقَالَتِ آخَرُجْ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٣١].

في قراءة من قرأ بضم «التاء» في «قالت».

٥. «تاء الفاعل»: كقوله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا

تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ

وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

٦. «ياء المخاطبة»: وهي من علامات فعل الأمر اللفظية^(١). مثالها

قوله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَأَشْرِبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي

نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. فقد

اجتمع في هذه الآية الكريمة أربعة ياءات كلها للمخاطبة.

٧. «نون التوكيد» - ثقيلة كانت أم خفيفة - : فالثقيلة كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتَلَّوْا

لَاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقوله تعالى:

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبِعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]. والخفيفة كما

في قوله تعالى: ﴿لَسَنَفَعًا بِأَلَا صِيَّةٍ﴾ [العلق: ١٥].

(١) لأن فعل الأمر له علامتان لفظية: وهي قبوله لياء الفاعلة أو إحدى نوني التوكيد

- الخفيفة أو الثقيلة - ؛ ومعنوية: وهي دلالة لفظه التي يفهم منها الطلب بصيغته.

وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ لَّمْ يَفْعَلْ مَاءَ مَرَّةٍ، لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ

الضَّغِيرِ﴾ (٣٢) [يوسف: ٣٢].

تنبيهان:

الأول: نون التوكيد لا يؤكّد بها الفعل الماضي - لفظاً ومعنى - لأنها تخلّص الفعل للاستقبال وهذا ينافي الماضي.

الثاني: اقتصر الناظم - تبعاً لابن آجرّوم - رحمهما الله على ذكر أربع علامات من العلامات الداخلة على الفعل. فذكر ا علامتين تختصان بالفعل المضارع، وهي «السين»، و«سوف». وعلامة تختص بالفعل الماضي وهي: «تاء التانيث الساكنة». وعلامة مشتركة بينهما، وهي: «قد» الحرفية.

وأغفلا علامة فعل الأمر جرّياً منهما على مذهب أهل الكوفة الذين يقسمون الأفعال إلى: مضارع، وماضي فحسب.

قوله: «فاعلم» الفاء هنا عاطفة، وفعل الأمر وفاعله جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

قوله: «ميزه ورد» أي: ورد تميز الفعل عن صاحبيه بهذه العلامات المذكورات في البيت.

مُلَخَّصٌ: يتلخّص مما سبق أن «الفعل» يعرف بدخول سبع علامات وهي:

«السين»، و«سوف»، و«قد»، و«تاء التانيث»، و«تاء الفاعل»، و«ياء

المخاطبة»، و«نون التوكيد»، والله أعلم.

بَابُ الْحَرْفِ

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا لَاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَ: «بَلَى»
الشرح:

هذا شروع منه - رحمه الله تعالى - في ذكر العلامات التي يميز بها
القسم الثالث والأخير من أقسام الكلام وهو «الحرف»^(١).

قوله: «والحرف» «أل» للعهد الذكر لأنه سبق وأن ذكره منكراً بقوله: «ثم
حرف معنى».

تعريف الحرف: هو الذي يمتاز عن الاسم والفعل بخلوّه عن
علامات الاسم وعلامات الأفعال. أو هو ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم
ولا فعل.

قال الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم»:
وَالْحَرْفُ مَا تَرَاهُ غَيْرَ قَابِلٍ مَا لِقَسِيمِيهِ مِنَ الدَّلَائِلِ
فَالْحَرْفُ إِذَا لَا يَدْخُلُ فِي الإِعْرَابِ أَصْلًا، لَأَن عَلامَتَهُ سَلْبِيَّةٌ عَدَمِيَّةٌ^(٢).

(١) إنما أخرجه عن الاسم والفعل في الذكر والترتيب لضعفه، ولكونه لا يسند، ولا يسند
إليه. بمعنى: لا يخبر به، ولا يخبر عنه.

(٢) فإن قلت: لم تحص الحرف بعلامة سلبية عَدَمِيَّة بخلاف الاسم والفعل ؟.
الجواب: أن علّة ذلك ضعف دلالته، فإنه لا يدل إلّا مع غيره بخلاف الاسم =

وقوله في النظم: «دليلاً» الدليل فعيل بمعنى فاعل، وهو مأخوذ من الدلالة، وهي العلامة والإرشاد. وهو هنا نكرة في سياق النفي، فعدم قبوله لأي علامة من علامات الاسم والفعل عام.

حكمه: الحروف جميعها مبنية بإجماع، ولاحظ لها في الإعراب، لأنها لا تتصرف، ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى إعراب. أقسامه: ينقسم الحرف مع الاسم والفعل ثلاثة أقسام.

١. القسم الأول: ما يدخل على الأسماء والأفعال: فيكون مشتركاً بينهما: كأسماء الاستفهام، وحروف العطف. من ذلك قول الله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله: ﴿وَهَلْ أَنْتَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١].

= الفعل فإنهما مستقلان في الدلالة، فكان حقهما أن يعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما، وحق «الحرف» أن يعرف بالتعريف العدمي لضعفه. فاضبط هذا وفقك الله.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: قد أشار بنحو هذا التعليل الإمام الكيشي في كتابه «الإرشاد إلى علم الإعراب» ص (٧٦).

ففي الآيتين الأولى والثانية دخلت «هل» على الاسم، وفي الآيتين الثالثة والرابعة دخلت على الفعل.

٢. القسم الثاني: ما لا يدخل إلا على الأسماء، ويكون مختصاً بها كـ: «حروف الجر»، و«أل» المعرفة. وقد تقدّم الكلام عليها والتمثيل لها قريباً.

٣. القسم الثالث: ما لا يدخل إلا على الأفعال، ويكون مختصاً بها كحروف «الجزم» و«النواصب». كما سيأتي التمثيل لها بحول الله وقوته.

قوله: «ك: بلى» أي: مثل «بلى» وهو حرف جوابٍ هَامِلٍ لا يقبلُ أحد الدليلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُنْخِئُ الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ

تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠].

تنبيهان:

الأول: «بلى» تُعطي من الإضراب ما تعطي «بل»، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي، دخلت عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخل.

الثاني: الحد الذي ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - للحرف تبعاً للأصل فيه نظر.

لأنه يدخل فيه فعل الأمر إذ يصدق عليه أنه لفظ لا يصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل، فلو زاد «نون التوكيد» مثلاً لسلم مما ذكر.

اعتراض: فإن قيل: لم جاءت الحروف ؟.

الجواب أن نقول: إنها جاءت الحروف للنقل، والتخصيص، والربط،
والتعدية، وللزيادة^(١).

وقف: بين «الحرف» وصاحبيه.

اتفق الاسم والفعل في الدلالة على أنفسهما، وشذ الحرف بالدلالة على
معنى في غيره.

واشترك الاسم والحرف في عدم الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، وشذ
الفعل بالاقتران بأحد الأزمنة - كما مرَّ معك في التعريف -^(٢).

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن «الحرف» علامته أنه لا يقبل ما كان علامةً
للاسم والفعل، وأنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختص بالأسماء: كحروف
الجرِّ. وقسم بالأفعال: كحروف الجزم. وقسم مشترك بينهما: كحروف
العطف، وبعض أسماء الاستفهام، والله أعلم.

* * *

(١) وقد جمع هذه المعاني الإمام المهلب - رحمه الله تعالى - بقوله:

نَقَطْنُ فَإِنَّ الْحَرْفَ يَأْتِي لِسِتَّةٍ لنقلٍ وتخصيصٍ وربطٍ وتعديةٍ
وَقَدْ زِيدَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ جَوَاباً كُسِبَتْ الْعِزُّ وَالْأَمْنُ تَزْدِيَّةٍ

انظر: التمثيل لها في كتابه «نظم الفرائد وحصر الشرائد» ص (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) نَبَّهَ عَلَى هَذَا الشَيْخُ عَيْسَى بْنُ أَهْلِ حَمَّادٍ - رحمه الله تعالى - في شرحه على المقدمة.

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا، فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمِ
وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِاضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلإِعْرَابِ
أَقْسَامُهُ: أَرْبَعَةٌ نُؤْمُ رَفَعٌ، وَنَضْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ، جَزْمٌ
فَالأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا
فَالِإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاغْلَمَا
الشرح:

لما أنهى - رحمه الله تعالى - الحديث عن الكلام وأقسامه، شرع في بيان الإعراب، لأنه المقصود بهذا التصنيف، والمراد عند التطبيق.

تعريفه لغة: الإعراب - بكسر الهمزة - المدخل إلى الشيء.

اصطلاحاً: عرّفه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

الإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمِ
فالمقصود: تغيير أحوال أواخر الكلم^(١) بنقله من السكون إلى الضمة، أو من الضمة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

وقوله: «أواخر الكلم» الإضافة هنا للتقييد، احترازاً عن تغيير الأوائل

(١) لأنه الذي يقتصر عليه نظر النحوي، لا أوائلها لأنه من شأن اللغويين، ولا أواسطها لأنه من شأن الصرفيين.

والأواسط. و«الكَلِمُ» اسم جنسٍ جمعيٍّ واحدُهُ كَلِمَةٌ؛ والمراد به هُنا: الاسم المتمكِّن^(١)، والفعل المضارع السَّالم من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة. وقوله: «تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا» حالان من «تَغْيِيرٍ». والمقصود بالتقدير: هو ما يمنع من التَلَفُظِ به مَنَاعٍ بسبب التعذر، أو الاستثقال، أو المناسبة. كالاسم المقصور، والمنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المضارع المعتل الآخر.

وضابط المقصور: أنه كل اسم معرب آخره ألف لازمة، كقولك: «جاء الفتى» و«رأيت الفتى» و«ما أصعب النوى».

وضابط المنقوص: أنه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كقولك: «حكم القاضي» و«مررت بالقاضي»^(٢).

وضابط المضاف إلى ياء المتكلم: أنه كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم، كغلامي.

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: الاسم المتمكِّن يشمل ثمانية أنواع، هي: «الاسم المفرد» بنوعيه: المنصرف وغير المنصرف، و«جمع المكسَّر» بنوعيه أيضاً: المنصرف وغير المنصرف، و«الأسماء الستة»، و«المثنى»، و«جمع المؤنث السالم»، و«جمع المذكر السالم».

(٢) وتسهيلاً على الراغب في الحفظ، فقد نظم بعضهم ضابط التعذر والثقل بقول: تَعَذَّرَ فِي «الْأَلِفِ»؛ اسْتِثْقَالَ فِي «الرَّاءِ» وَ«الْيَاءِ» فَخُذْ مَثَالاً

وضابط الفعل المضارع المعتل الآخر: وهو ما آخره حرف علة كالألف،
والواو، والياء. وسيأتي التمثيل له إن شاء الله تعالى.
أما اللَّفْظِيُّ: فهو ما لا يمنع من النُّطْقِ به مانعٌ.

وقوله: «أو» للتقسيم والتنويع لا للتردد والشك^(١)، أي: أن الإعراب
ينقسم قسمين: لفظي وتقديرِي. - كما سيأتيك إيضاحه إن شاء الله -.

قوله: «فَذَا» اسم إشارة مفعولٌ مقدَّم على عامله. و«الْحَدُّ» الحدُّ: وصفُ
الشيء وصفاً مساوياً. ونُصِبَ إمَّا على البدليَّة، أو على أنه عَطْفُ بَيَانٍ أو
نَعْتٌ. وقوله: «اغْتَنِمُ» من الغنيمة: وهي الفوز بالشيء بلا مشقَّة. أي: اغتنم
وفز بهذا التعريف الذي ذكرته لك للإعراب.

وقفَّة: أعلم - وفقني الله وإياك - أن الإعراب في اللغة يُطلق على عدَّة
معان، استقصاها علماؤنا، وبينوا مدلولاتها - رحمهم الله -^(٢).

(١) لأن القاعدة المقرَّرة عند العلماء أن «أو» التي تفيد الشك لا ينبغي دخولها في
الحدود، وقد أشار لهذه القاعدة الإمام الأخضري - رحمه الله تعالى - في منظومته
في علم المنطق بقوله:

ولا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادِرِ مَارَوْا

(٢) فمن معانيه: «الإبانة والإفصاح عن الشيء»، و«الإجالة»، و«التحسين»، و«عدم اللحن
في الكلام»، و«التغيير»، و«إزالة الفساد والقبيح»، و«النكاح والتزوج بالعروب»،
و«إجراء الفرس وإحضاره»، ويأتي «أعرب» لازماً بمعنى تكلم بالعربية، أو صارت
له خيلٌ عرابٌ، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو أعطي العربون.=

أقول: والأنسبُ منها في المعنى الاصطلاحي - كما أشار إليه غيرُ واحدٍ من أئمتنا - هو: التَّغْيِيرُ. إذ المقصودُ منه: إيَّانَةُ المعاني والألفاظ المختلفة.

أمثلة: مثال اللفظ: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ أَءِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]. وقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَنِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِنِجَانِيهِ﴾ [فصلت: ٥١].

وقد اجتمعت حركات الإعراب الثلاثة في قوله تبارك وتعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] ^(١).

= انظر: «تاج العروس» (٣/ ٣٣٥ - ٣٣٧)، و«معجم الهوامع» للسيوطي (١/ ٥١).

وقد نظم الإمام السيوطي - رحمه الله تعالى - بعض هذه المعاني بقوله:

الْإِعْرَابُ فِي اللَّفْظِ جَالِعَشْرَةٌ	مِنَ الْمَعَانِي قَدْ حَكَاهَا الْمَهْرَةُ
أَعْرَبَ عَمَّا فِي الْحِجَا أَبَانَةٌ	وَالشَّيْءُ أَغْرَبَ فُلَانٌ زَانَةٌ
وَأَعْرَبَ الْإِبِلَ أَيْ: أَجَالَهَا	وَمُفْسِدَاتِ الشَّيْءِ قَدْ أَزَالَهَا
وَأَعْرَبَ الْإِلَهَ شَيْئًا غَيْرًا	بِ: «عَنْ»، وَبِ: «الْهَمْزَةُ» عَدَّ مَا تَرَى
وَأَعْرَبَ الرَّجُلُ أَيْ: تَكَلَّمَ	بِالْفُخْشِ، أَوْ بِالْعَرِيَّةِ وَمَا
كَانَتْ لَهُ خَيْلٌ عَرَابٌ، وَوَلَدَ	وَلَدًا أَعْرَابِيًّا، أَيْضًا وَلْتَعَذَّ
مِنْ ذَلِكَ مَنْ يَبِيعُ الْعُرُبُونَ	وَهَذِهِ الْخَمْسُ لَوَازِمًا تَكُونُ

(١) أفاده شيخنا - متع الله به -.

ومثال التقدير: قوله تعالى: ﴿كَأَلَيْدَى اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أُوْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

قاعدتان:

الأولى: الإعرابُ أصلٌ في الأسماء^(١)، فرعٌ في الأفعال؛ والبناء أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء^(٢).

الثانية: الإعرابُ لا يدخل صنفين من الكلام:

١. جميع الأفعال، سوى الفعل المضارع الذي لم تحلقه نون التوكيد حيث يبنى على الفتح، أو نون النسوة حيث يبنى على السكون.
٢. الحروف، حيث إنها مبنية.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِأَضْطِرَابِ عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِلْإِعْرَابِ
قوله: «وَذَلِكَ» المشارُ إليه هو الجنسُ المأخوذُ في حَدِّ الإِعْرَابِ الَّذِي
هُوَ: «التَّغْيِيرُ» والتَّغْيِيرُ هُنَا مصدرٌ، ومعناه: التَّخْوِيلُ، والتَّبدِيلُ الحَاصِلُ فِي

(١) قال الكيحي في «الإرشاد» ص (٨٢): «والاسم إعرابه بالأصالة، لأنه يدل على الذات،

والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعراباً ليدل عليها، والفعل لا يستحق لذاته

الإعراب؛ فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تنظر على الأحوال، فلا يستحق إعراباً».

(٢) وذلك إذا شابها الحروف كما سيأتيك بيانه وتوضيحه في المطولات بإذن الله تعالى.

الكَلِمِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وقوله: «لِاضْطِرَابٍ.....» بَيَانٌ لِعَلَّةِ التَّغْيِيرِ. أَي: لِأَجْلِ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ وَتَغَايِرِهَا مِنْ حَيْثُ الْعَمَلِ. وَهُوَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِتَغْيِيرِ آخِرِ الْكَلِمِ.

قوله: «عَوَامِلٍ» جَمْعُ عَامِلٍ، وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنَّهُ صُرِفَ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ. وَالْعَامِلُ: هُوَ فَاعِلُ الْحَرَكَةِ وَمُسَبِّبُهَا؛ أَوْ هُوَ مَا أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ، أَوْ خَفْضٍ، أَوْ جَزْمٍ. وَالْمُرَادُ: مَا أَثَرُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ أَثَرُ آلِهِ تَعَلَّقَ بِالْمَعْنَى التَّرَكِيبِيَّةِ.

قوله: «تَدَخَّلُ» عَلَى الْأِسْمِ الْمَعْرَبِ كَمَا قَدَمْنَا. وَ«لِلْإِعْرَابِ» حَتَّى يَخْرُجَ مَا حَكَمَهُ «الْبِنَاءُ» لِأَنَّهُ ضِدُّ الْإِعْرَابِ^(١).

قَالَ النَّازِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تُؤْمُ رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، ثُمَّ خَفْضٌ، جَزْمٌ
فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَنْبٍ وَقَعَا فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَا
فَالِإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَزْمِ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا
قوله - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «أَقْسَامُهُ» أَي: أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ.

(١) وَنَاسِبٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَعْرِيفُ «الْبِنَاءِ» فَنَقُولُ:

«الْبِنَاءُ» لُغَةً: وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ عَلَى جِهَةٍ يُرَادُ بِهَا اللَّزُومُ. وَاصْطِلَاحًا: لَزُومُ آخِرِ
الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً لِغَيْرِ عَامِلٍ وَلَا اعْتِلَالٍ.

وقوله: «أربعة» أي: أربعة أقسام^(١) بدليل الحصر، والاستقراء التَّام لكلام العرب.
أقول: ذكرها النَّاطِمُ - رحمه الله تعالى - هنا مجملّة، وسيأتي تفصيلُها،
والتَّمثِيلُ لها بإذن الله تعالى.

وقوله: «تَوْم» أي: تُقَصِّدُ عند الدَّارِسِينَ لِلنَّحْوِ.
أقسامه: ينقسمُ الإعرابُ على وَجْهِ التَّفْصِيلِ إلى أربعِ عِلَامَاتٍ أَصْلِيَّةٍ رَأْسِيَّةٍ^(٢).
١. العِلَامَةُ الْأُولَى: الرِّفْع.

لغة: التَّعْلِيَةُ. واصطلاحاً: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مَخْصُوصٌ،
وعِلَامَتُهُ الضَّمَّةُ، وما نَابَ عنها، وهو مَخْتَصٌّ بِالاسْمِ والفِعْلِ.
٢. العِلَامَةُ الثَّانِيَّة: النِّصْب.

لغة: الْإِسْتِوَاءُ. واصطلاحاً: تَغْيِيرُ مَخْصُوصٍ، يَجْلِبُهُ عَامِلٌ مَخْصُوصٌ،
وعِلَامَتُهُ الْفَتْحَةُ، وما نَابَ عنها، وهو مَخْتَصٌّ بِالاسْمِ والفِعْلِ كسابقه.

(١) وهي العِلَامَاتُ الْأَصْلِيَّةُ، لِأَنَّ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ: أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ عِلَامَةً، مِنْهَا الْأَرْبَعَةُ
الْأَصْلِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ، وَالْعَشْرَةُ الْبَاقِيَةُ فُرُوعٌ نَائِبَةٌ عَنْهَا. وَيُقَالُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: الْعِلَامَاتُ
تَسْعُ: ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ، وَأَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ، وَحَذْفٌ، وَسُكُونٌ.

(٢) قَالَ الْكِشِّيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» ص (١٠٠): «اعْلَمْ أَنَّ الرِّفْعَ عِلْمُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنِّصْبُ عِلْمُ
الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْجَرُّ عِلْمُ الْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ،
وَالْفَتْحَةُ أَخْفَاهَا، وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ، وَالْمَفْعُولُ خَمْسَةٌ، لِيَكْثُرَ الْخَفِيفُ وَيَقِلَّ ضِدُّهُ، وَخُصَّ
الْكَسْرُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ وَقَعًا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

٣. العلامة الثالثة: الخفض.

لغة: الوضع، أو التذلل والخضوع. واصطلاحاً: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، وعلامته الكسرة، وما ناب عنها، وهو مختص بالاسم فقط.

٤. العلامة الرابعة: الجزم.

لغة: الحزُّ والقطع. واصطلاحاً: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، وعلامته السكون، وما ناب عنه، وهو مختص بالفعل فقط.

قوله: «ف» الفاء فاء الفصيحة. «الْأَوَّلَانِ»: أي: الرفع والنصب، وهو من باب التغليب - وعلى طريق اللَّفِّ والنَّشْرِ -.

قوله: «دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا»: دُونَ هنا بمعنى: غير. وَالرَّيْبُ: الظَّنُّ، وَالشَّكُّ. ومقصوده: أَنَّ حُكْمَ «الرَّفْعِ» وَ«النَّصْبِ» ثَبَتَ وَحَلَّ مِنْ غَيْرِ ظَنٍّ أَوْ شَكٍّ، عَلَى «الاسْمِ»، وَ«الفعل المضارع».

وقوله: «مَعَا» منصوب على الحال، بمعنى مجتمعين.

فائدة: بدأ الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر «الرَّفْعِ» لاختصاصه بعُمْدِ الكلام، وثنى بـ: «النَّصْبِ» لوجوده في العُمْد، وفي الفضلات، وثلث بـ: «الخفض» لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرف من الأفعال، وأخر «الجزم» لكونه لا يوجد إلا في الفعل.

وقفة: هنا سؤال وارد، وهو أن نقول: لماذا اختص الاسم بالخفض دون الفعل؟

والجواب عنه: أن «الاسم» خفيف، و«الخفَضُ» ثَقِيلٌ، فَأُعْطِيَ الخفيفُ الثَقِيلَ. أما «الجزمُ» فإنه حذفُ حركةٍ، أو حرفٍ، فهو خفيفٌ، و«الفعلُ» ثَقِيلٌ، لأن لفظَهُ مفردٌ، ودلالَتُهُ مركبةٌ، فهو ثَقِيلٌ، فَأُعْطِيَ الثَقِيلُ الخفيفَ، طلباً للتَّعَادُلِ، والله أعلم^(١).

قوله: «ف» الفصيحة. «الاسم قد خُصَّصَ بالجرِّ» كأن سائلاً سأل فقال: ما الذي يختصُّ به الاسم والفعل؟. وفي بعض النسخ «قد خُصَّصَ بالخفضِ» جرياً على اصطلاح أهل الكوفة كما مرَّ معك في علامات الاسم. ولعله تنويع منه - رحمه الله تعالى - لأنه قد عبر بالخفض في باب علامات الاسم.

قوله: «فاعلماً» أصلها: اعلمن. انقلبت نونها ألفاً. والمعنى: فاذا رأيت واعلم ما ذكرته لك من خصائص الاسم والفعل. ولا تخلو هذه الكلمة أن تكون تكميلاً وتتميماً للبيت.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبق أن «الإعراب» مختص بأواخر الكلم، وأنه ينقسم أربعة أقسام، وهذه الأقسام ترجع إلى نوعين:

نوع مشترك في الاسم والفعل: وهو «الرفع» و«النصب». ونوع مختص بالاسم وهو: «الخفض»، ونوع مختص بالفعل وهو: «الجزم»، والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «الإرشاد» للكيثي ص (٩٥).

بَابُ الضَّمِّ وَمَا يَنْبُوْهُ عَنْهُ

ضَمُّ، وَوَاوُ، أَلِفٌ، وَالنُّونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ
فَارْفَعِ بِضَمٍّ: مُفْرَدَ الْأَسْمَاءِ كَ: جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْعَلَاءِ
وَارْفَعِ بِهِ: الْجُمُعَ الْمُكْسَرَّ، وَمَا جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا
كَذَا الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ شَيْءٌ بِهِ كَ: يَهْتَدِي، وَكَ: يَصِلُ
وَارْفَعِ بِوَاوٍ: خَمْسَةَ أَخَوَكَا، أَبُوكَ، ذُو مَالٍ، حَمُوكَ، فُوكَا
وَهَكَذَا الْجُمُعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفِ وَرَفَعُ مَا تَنَيَّنَتْهُ بِالْأَلِفِ
وَارْفَعِ بِنُونٍ: يَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلَانِ، تَفْعَلِينَ، تَفْعَلُونَ
الشَّرْحُ:

لما ذكر في الباب السابق أقسام الإعراب الأربعة - إجمالاً - ناسب أن يعقد لك باباً تفصيلياً في معرفة علامات تلك الأقسام، وبدأها بعلامة «الضَّمِّ».

قوله - رحمه الله تعالى - : «ضَمُّ، وَوَاوُ، أَلِفٌ، وَالنُّونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ....».

هذا تفصيل لما أجمله في الباب السابق بقوله: «أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تُؤَمُّ رَفْعٌ...».

وقوله: «عَلَامَةُ» أي: أمانة. «الرَّفْعِ بِهَا» أي: بهذه المذكورات من الضَّمِّ وما عَظِفَ عليه. «تَكُونُ» أي توجد وتحصل، لأنَّ كان هنا تامة وليست ناقصة.

تنبيهان:

الأول: قدَّم «الضَّمَّة» لأصالتها، وثنى بـ: «الواو» لأنها بنتها، ولكونها تنشأ وتتولد منها العلة عند إشباعها، وثالث بـ: «الألف» لأنها أخت «الواو» في العلة

والمَدُّ، واللين، وختم بـ: «النون» لضعف شبهها بحروف الغنة عند سُكونها^(١).

الثاني: قَدَّمَ الحركاتِ على الحروفِ لأسباب^(٢):

(١) أنها أصلٌ، والحروف نائبةٌ عنها، فهي فرعٌ منها.

(٢) أنها أولى بالاستعمال، للدلالة على الإعراب من الحروف.

(٣) أنها أخصر من الحروف، وأوجز، وأخف.

(٤) أن حذفها أيسر وأهون، من حذف الحروف - كما هو مقررٌ -.

علامات الرفع: للرفع أربع علامات.

١. العلامة الأولى: الضَّمُّ: تكون علامة للرفع أصالةً في أربعة مواضع.

الموضع الأول: الأسماء المفردة: وهي ما ليس مثني، ولا مجموعاً، ولا

ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة^(٣).

مثاله: قوله تعالى: ﴿تَحْمَدُ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

(١) ذكر هذه العلل بعض الشراح.

(٢) أشار إلى بعض هذه الأسباب أبو الحجاج الشنمري في «المخترع». والأسمري في

«الإيضاح».

(٣) جمع بعضهم هذا القيود بقوله:

قَدْ فَسَّرُوا «المفردة» في الإعرابِ هُوَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ
مَا لَيْسَ مَجْمُوعاً، وَلَا مُثْنًى وَلَا مِنْ السُّنَّةِ فَاسْمَعَنَّ

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «جاء زيدٌ صاحبُ العلاءِ». ف: «جاء» فعل ماض مبني على الفتح، و«زيد» اسم مفرد مرفوع بالضمّة الظاهر لأنه فاعل ل: «جاء»، و«صاحبٌ» نعتٌ مرفوعٌ وهو مضاف و«العلاء» مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهر في آخره.

وقوله: «مفرد الأسماء» «أل» الدّاخلَة على «الأسماء» تفيدُ العُمومَ، لأنه جمعٌ محليٌّ ب: «أل». فيعمُّ «المذكر»، و«المؤنث» و«المنصرف»، و«غير المنصرف». الموضع الثاني: جمع المكسّر: هو الاسمُ الدّالُّ على أكثر من اثنين، بتغيّر ظاهر^(١) أو مقدّر. أو هو: ما تغيّر فيه بناءً مفردِه عند الجمع.

مثال: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وقوله:

﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تِحْرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧].

(١) فائدة: التغيّر الظاهر لا يخرج عن ستة أنواع بالتبعية والاستقراء، فهو إمّا:

١. بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: «صنو» و«صنوان».
 ٢. بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل، نحو: «تُخَمَّة» و«تُخَمٌّ».
 ٣. بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: «أسدٌ» و«أسودٌ».
 ٤. بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل، نحو: «رجُلٌ» و«رِجَالٌ».
 ٥. بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل، نحو: «رُسُولٌ» و«رُسُلٌ».
 ٦. بالزيادة مع تغيير الشكل، نحو: «غُلامٌ» و«غُلَمَانٌ».
- ملاحظة: أمّا التغيّر المقدّر فنحو: «فُلُكٌ» و«سَمَالٌ» فجمعهنّ مثلهنّ وضعاً وشكلاً.

قوله: «فارفع به» الضمير يعودُ على الضَّمِّ.

وقوله: «الجمع» من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي: ارفع به المجموع.

و«المكسَّر» عبَّرَ باصطلاح المتقدمين، بخلاف المتأخرين فإنهم يعبرون

بقولهم: «جمع التكسير»^(١).

الموضع الثالث: جمع المؤنث السالم^(٢): ما جمع بألف وتاء مزيديتين

على مفردة.

حكمه: أن يرفع بالضمَّة، وينصب بالكسرة، نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة.

مثال: قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَتٌ حَفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ

اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

(١) فائدة: نَظَّمَ العلامةُ مُمُّ أحمد محمود الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى -

سنة ١٣٦٢ هـ، الفرق بين جمعي «التكسير» و«التصحیح» بقوله:

يَفْتَرِقُ «التَّكْسِيرُ» وَ«التَّصْحِيحُ» فِي أَرْبَعٍ، ذَكَرَهَا «التَّضْرِيحُ»

إِغْرَابُ حَرْفٍ، وَسَلَامَةٌ بِنَا تَجْرِيدُ فِعْلٍ، كَوْنُهُ لِلْفُطْنَا

(٢) قال السيوطي في «مع الهوامع» (١/٧٧): «وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من

التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث ك: «هندات»، والمذكر ك:

«اصطبلات»... انتهى كلامه.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه - : هذا التعبير عبَّرَ به ابن مالك - رحمه الله تعالى -

في «الخلاصة» بقوله:

وَمَا بِنَا وَإِلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

وقوله في النظم: «فَسَلِمًا» الفاء هنا زائدة، والألف للإطلاق، والجملة صفة للجمع، أي: سَلِمَ مفردة في الجمع، ولم يتغير، فمفرد «صالحات» في الآية «صالحة»، ومفرد «قانتات»: «قانتة»، وهكذا فليُقَسَّ.

فائدة: المؤنث على ثلاثة أوجه:

- ١) أن يكون مؤنثاً بـ: «التاء» فحسب، نحو: «أمامة»، و«مسلمة».
 - ٢) أن يكون مؤنثاً بـ: «الألف» فحسب، نحو: «جُبلَى»، و«صحراء».
 - ٣) أن يكون مؤنثاً بالمعنى فحسب، نحو: «مريم»، و«زينب».
- الموضع الرابع: الفعل المضارع: هو الصحيح الآخر، المجرد عن ضمير بارز مرفوع، للتثنية، أو الجمع، أو المخاطب المؤنث.
- حكمه: أن يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، ويجزم بالسكون.
- مثال: قوله تعالى: ﴿يَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]. وقوله: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ﴾ (٧) تَكَادُ تَمَيِّزُ مِّنَ الْغَيْظِ [الملك: ٧ - ٨] ^(١).

والمقدَّر كما في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَن أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (٥٦) [القصص: ٥٦]. وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢٥) [يونس: ٢٥].

(١) تنبيه: اجتمع في هاتين الآيتين من سورة «الملك» ثلاثة أفعال كلها مضارعة: «تَفُورُ»، و«تَكَادُ»، و«تَمَيِّزُ» من غير أن يكون عطف بينها. كما أفاده شيخنا - حفظه الله تعالى -.

قوله: «فارفع» الفاء فاء الفصيحة، كأنه يقول: إذا أردت أن تعرف مواضع الضَّمِّ فأقول لك: ارفع بضمٍّ... إلخ.

وقوله: «كذا المضارع الذي لم يتصل شيء به» مما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه، أو يتقدَّم عليه كالتأصبِ والعَجازِمِ.

أقول: إنما قيّد بهذا القيد، لأنه إذا اتصل به شيء يوجب بناءه كنون الإناء، بني على السُّكون؛ أو نوني التوكيد، بني على الفتح، ولا يكون حينئذٍ مرفوعاً.

كذلك إذا نقل إعرابه من الأصل إلى الفرع، كالف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. فإذا اتصل به شيء ينقل إعرابه لم يكن مرفوعاً حينها بالضَّمِّ.

والقيد الثالث: هو أن لا يتقدم عليه ناصب ولا جازم؛ لأنه إن تقدم عليه ناصب أظهر عليه الفتحة، أو ما يحل محلّها، وإن تقدم عليه جازم أظهر عليه السُّكون، أو ما يحل محلّه.

تنبيه: إنما مثل الناظم - رحمه الله تعالى - بمثالين للفعل المضارع، إشعاراً منه بأن الفعل المضارع، إما أن يكون معتلاً، فيرفع بضمة مقدّرة على الياء، كما في قوله: «يهتدي»، أو على الألف، كما في قوله: «يخشى»، أو على الواو، كـ: «يدعو»، أو يكون صحيحاً، فيُرفع بالحركة الظاهرة، كـ: «يصل» والله أعلم^(١).

(١) نَبّه عليه بعضُ شُرّاحِ المقدّمة.

٢. العلامة الثانية: الواو: تكون نيابةً عن الضمّة في موضعين.

الموضع الأول: الأسماء الخمسة: وهي: «أَبٌ»، «أَخٌ»، «حَمٌ»، «فَمٌ»، «ذُو»^(١).

شروط عملها^(٢): لهذه الأسماء الخمسة - بمجموعها - شروطٌ. وينفرد

«الفم» و«ذو» كل منهما بشرط.

١. أن تكون مفردة: فإذا تُنيت أعربت إعراب المثنى نحو: «أبوان»، وإذا

جمعت - جمع تكسير - أعربت بالحركات نحو: «آباءُ الحسن».

٢. أن تكون مكبرة: فإذا صُغرت أعربت إعراب المفرد - بالحركات -

نحو: «أبيّكَ» و«هذا أخِي».

٣. أن تكون مضافة: فإذا تجردت، أو قطعت عن الإضافة، كانت أسماء

مفردة؛ ويكون إعرابها بالحركات، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾

[النساء: ١٢]. وقوله: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨].

(١) تنبيه: ألحق بعضهم بالأسماء الخمسة اسماً سادساً وهو: «هَنٌ» وهو: اسم يكنى به

عمّا يستهجن، ويستقبّح ذكره، وأغفله ابن أجروم والناظم تبعاً للقرّاء والزّجاجي -

رحم الله الجميع - ولأنّ الإتمام فيه قليل، كما هو مبسوطٌ في محلّه من المطوّلات.

(٢) قال أبو عبد البرّ - عفا الله عنه -: شروط عملها ذُكرت في النّظم تلميحاً؛ فقد ذكرها

- رحمه الله تعالى - مفردة، مكبرة، مضافة لغير ياء المتكلم؛ وذكر «ذُو» مضافةً إلى

اسم جنسٍ ظاهرٍ، وهو «مَالٍ»؛ وذكر «فُوكَ» منفصلةً عن الميم.

ثم اعلم - وفقني وإياك الله - أن لهذه الأسماء الخمسة لغات ثلاثة، ومذاهب إعرابية

ثلاثة، مبسطة في المطوّلات.

٤. أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم: فإن كانت الإضافة لياء المتكلم،
قدّرت حركات الإعراب على ما قبل الياء، لاشتغال المحل بحركة المناسبة،
نحو قوله تعالى: ﴿وَإِخِي هَكَرْتُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤].
٥. ألا تكون منسوبة: فإذا نسبت كان إعرابها بالحركات الظاهرة على
ياء النسبة كما هو مقرر.

٦. يشترط في «الفم»: أن تنفصل وتزول منه الميم؛ فإن لم تزل منه
أعرب بالحركات. كقولك: «هذا فم».

٧. ويشترط في «فو»: أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر.
حكمها: تعرب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً.

مثال: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَتَدْرِكُونَ﴾

الجنسِ الظَّاهر^(١).

قوله: «حموك» يجوزُ بالنَّصبِ والخفض؛ فعلى النَّصبِ يكونُ خِطَاباً للرجُل؛ وعلى الخفض يكونُ خِطَاباً للمرأة، وهو الغالب^(٢).

وقوله: «فوكا» أصله «فَم»، لكن حُذفت لامه لموضع الإضافة، ثم أبدلت بالميم في الأفراد لقرب المخرجين^(٣).

(١) كما أنه لا يفرد لكونه على حرفين، آخرهما حرف علة؛ فلو أفرد لبقِيَ على حرف واحد، مُنَوَّن ولا مثيل إلى ذلك. انظر: «شرح جمل الزَّجَاجي» لأبي الحسن بن خروف (١/٢٦٦)، و«تاج العروس» (٣٧/٤٧٤).

(٢) قال أهل اللُّغة: «حمو المرأة»: أبو زوجها، ومن كان من قبَلِه، كالأخ وغيره. و«حمو الرجل»: أبو امرأته، أو أخوها، أو عمها؛ أو «الأحماء» من قبَلِهَا خاصة، و«الأختان» من قبَلِ الرجل، و«الصُّهْرُ» يجمع ذلك.

انظر: «الصَّحاح» للجوهري (١/٤٥)، و«المخصص» لابن سيده (١/٣٣٣)، و«شرح جمل الزَّجَاجي» لابن خروف (١/٢٦٧)، و«تاج العروس» (٣٧/٤٧٤). أقول: قد نَظَّمَ - وجهاً من هذا التفريق - العلامةُ الحسنُ بنُ أبَا بن نور الحق الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٤٠٨ هـ، بقوله:

الصُّهْرُ وَالْخَتَنُ وَالْحُمُ لَمَنْ قَدْ قَارَبَ الزَّوْجَيْنِ جَاوِ الْخَتَنِ

وَالْحُمُ مَنْ قَدْ قَارَبَ الزَّوْجَةَ لَا الزَّوْجَ وَالْقَامُوسُ هَذَا نَقْلًا

فائدة: في «الحمو» خمسُ لغات: «حَمُوكِ»، و«حَمَّكِ»، و«حَمُوكِ»، و«حَمُوكِ»، و«حَمَّكِ».

(٣) فائدة: في «فَم» سبعُ لغات: «فَم»، و«فَم»، و«فَم»، و«فَم»، وتشديد الميم في الشَّعْرِ، وإتباع=

الموضع الثاني: الجمع المذكر السالم: هو لفظ دَلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه ^(١). وهو إما أن يكون عَلَمًا أو صِفَةً.

حكمه: يرفع بالواو نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

مثاله: قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُخْسِرُونَ الْمَغْلُوبُونَ الْثَائِبُونَ وَالْمَعْرُوفُونَ وَالْقَانُوتُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ف: «المؤمنون» في الآية فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم. وقوله: «وَهَكَذَا» أي: ومثل ذا. والمشار إليه هنا الأسماء الخمسة، والمقصود: أن مثل الأسماء الخمسة في كونها ترفع بالواو نيابة عن الضمة «الْجَمْعُ الصَّحِيحُ» كذلك حكمه. و«فاعرف» تتميم وتكميل للبيت.

= الفَاءُ لحركة الميم في الأحوال الثلاثة، والكثيرُ «فَمَّا» في الأحوال الثلاثة، وعليه نُثِّي «فَمَيَّانِ»، و«فَمَيَّيْنِ»، وقيل في الجمع «أَفَمَّامٌ» عن أبي زيد. والسَّابِعة: «فُوكَ»، و«فَاكَ»، و«فِيكَ». ا.هـ.

انظر: «المقتضب» لأبي العباس المبرد (١/ ٣٧٥)، و«شرح جمل الزجّاجي» لابن خروف (١/ ٢٦٦).

(١) فإذا وجدتَ اسماً على صورة «الجمع المذكر السالم»، ولم تتوفر فيه شروطه. فاحكم عليه بأنه: اسمٌ ملحقٌ به في إعرابه دُونَ حُدّه.

تذكير: سمي «الجمع المذكر السالم» كذلك، لأنه لا يكون مفردة إلا مذكراً سالماً. وسمي سالماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، والياء والنون سواء كان علماً أو صفةً.

٣. العلامة الثالثة: الألف: وتكون نيابة عن الضمة في موضع واحد.

المثنى: وهو كل اسم دلّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد منها، وعطف مثله عليه.

حكمه: يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

مثال: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]. وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

٤. العلامة الرابعة: النون: وتكون نيابة عن الضمة في موضع واحد. الأفعال الخمسة: وضابطها: أنها كل فعل مضارع أسند إلى ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مؤنثة مخاطبة^(١).

أمثلة: مثال لصيغة «تفعلون»: قال تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١]. ولصيغة «يفعلون» قوله:

(١) فيسند للألف مع تاء الخطاب وياء الغيبة، ويسند لواو الجماعة معهما أيضاً، ويسند لياء المخاطبة مع التاء فقط فيصير الجميع خمسة.

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]. ولصيغة «يفعلان» قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِضَ عَنْهُمَا اسْتَخْلَفَا نِعْمًا فَخَارَ إِنْ قَامَا مِنْ مَقَامِهِمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَدِيدُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَيْهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]. ولصيغة «تفعلان» قوله تعالى: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١]. ولصيغة «تفعلين» قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٤١]. وقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]. قوله: «وارفع بنون يفعلان يفعلون....» البيت ^(١). ليس المراد خصوص

(١) ثم اعلم - وفقني الله وإياك - أن شيخنا - حفظه الله ورعاه - قد أصلح هذا البيت بقوله:

وَارْفَعُ بَنُونَ تَفْعَلَانِ، يَفْعَلُونَ، تَفْعَلَانِ، تَفْعَلُونَ، يَا قُلُ
وَتَفْعَلِينَ، وَفِي الْأَسْمَاءِ تَفْعَلَانِ تَعْرِفُ ذِي بِخَمْسَةِ الْأَفْعَالِ

لأن في بيت الناظم - رحمه الله تعالى - تذيلاً، كما نبّه عليه شيخنا، وهو لا يدخل البحر الذي عُقدت به هذه المنظومة المباركة ألا وهو بحر الرجز.

وكنْتُ قد نبهْتُ لمثل هذا في المقدمة. راجع إن شِئتَ: «متن نظم الأجروميّة» بتحقيق الشيخ: محمّد بن أحمد جدو الشنقيطي - حفظه الله تعالى -.

تنبيه: في قول شيخنا: «يا قُلُ». أصله: «يا فلان» حذفت الألف والنون لغير ترخيم، وترك ما بقي اسماً على حياله يعمل فيه الإعراب، وهو من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النداء؛ ومعناه: «يا رجل». أنشد الكُمَيْتُ:

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا بَقَالَ لِمِثْلِي وَيَهَا قُلُ =

هذه الألفاظ، لأنها ليست مقصودةً لذاتها كالأسماء الخمسة، بل من باب القياس والتمثيل للصيغة، فتنبه!!.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن «الرَّفْع» له أربع علامات. ويعمل إجمالاً في ثمانية مواضع.

«الضَّمُّ»: وهو الأصلي، ويكون في أربعة مواضع: الأسماء المفردة، والجمع المكسّر، والجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع. و«الواو»: وهو نائب، ويكون في موضعين: الأسماء الخمسة، والجمع المذكر السالم.

و«الألف»: وهو نائب أيضاً، ويكون في موضع واحد وهو: المثنى. و«النون»: وهو نائب، ويكون في موضع واحد أيضاً وهو: الأفعال الخمسة، والله أعلم.

* * *

= ويقال للواحد: «يا فُلٌّ»، وللاثنين: «يا فُلَانِ»، وللجمع: «يا فُلُونُ»، وفي المؤنث: «يا فُلَّةُ»، و«يا فُلْتَانِ»، و«يا فُلَاتُ». وقد يقال للواحدة: «يا فُلَاتُ»، و«يا فُلٌّ»، يُراد: «يا فُلَّةُ». ومنعه سيبويه إلا في الشعر.

وأشار ابن مالك - رحمه الله - في «الألفية» بقوله:

و«فُلٌّ» بَعْضُ مَا يَخْصُ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا، وَاطَّرَدَا

راجع: «تهذيب اللغة» (٣٥٥/١٥)، و«شرح ابن عقيل» (٢٧٧/٣)، و«القاموس

المحيط» (١١٠١) مادة: (ف ل ن).

باب النَّصْبُ وما ينوبُ عنه

عَلَامَةُ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا: الْفَتْحُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرُ، وَيَا
وَحَذَفُ نُونٍ، فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ عَلَامَةٌ - يَا ذَا النُّهَى - لِنَصْبِهِ
مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ، ثُمَّ الْمُفْرَدُ، ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي كَا: تَسْعُدُ
بِالْأَلِفِ الْخَمْسَةَ نَصْبُهَا التَّزِمُ وَانْصَبْ بِكَسْرِ جَمْعِ تَأْنِيثِ سَلِمَ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْجَمْعَ، وَالْمُثَنَّى وَالْخَمْسَةَ الْأَفْعَالِ نَصْبُهَا ثَبَتَ
بِحَذَفِ نُونِهَا إِذَا مَا نَصِبَتْ الشَّرْحُ:

هذا هو القسم الثاني من علامات الإعراب، وهو «النَّصْبُ» وما ينوب عنه ^(١).
قوله: «علامة النَّصْبِ» علامة: مبتدأ مرفوع ^(٢)؛ وهو مضافٌ و«النَّصْبُ»
مضافٌ إليه.

وقوله: «لها» جار ومجرور متعلق بقوله: «محصيا». و«كن» فعل أمر
ناسخ. و«محصيا» جملة اعتراضية، والإحصاء: العدُّ، والإحاطة، والحفظُ،

(١) نصَّ علماؤنا على أن باب المنصوبات أكثر من باب المرفوعات؛ وذلك أن المنصوبات فضلة، وهي ترد في الكلام كثيراً، بخلاف المرفوعات فإنها عمدة، لذلك كان دورانها قليلاً، والله أعلم.

(٢) ويجوز أن تكون «علامة» منصوبة بفعل محذوف تقديره: «أحصي» أو «عدَّ» ونحوهما.

ومعرفة قدر الشيء. والمعنى: كُنْ أيها الطالبُ لعلم النحْوِ عَادًا، وَحَافِظًا، ومحيطًا، وعَارِفًا بعلاماتِ «النَّصْب»^(١).

وقوله: «الْفَتْحُ.....» الفَتْحُ خبرٌ لـ: «علامة»؛ وقَدْ «الفتحة» لأنها الأصل، ولأنه لا يُعَدَّلُ عنها إلى غيرها إلا عند تعذُّر ظُهورها أو تقديرها؛ وثنى بـ: «الألف» لأنها بنتها لتولدها منها إذا أشبعت؛ وثلث بـ: «الكسرة» لأنها أخت الفتحة في التحريك، ولأنها تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السَّالم في حالة النصب؛ وأعقبها بـ: «الياء» لكونها تنشأ عنها، ولأنها تنوب عن الكسرة في جمع المذكر السالم، والمثنى في حالة الجر؛ وختم بـ: «حذف النون» لبعدها المشابهة، ولأنه لم يبق لها رتبة إلا التأخير، ولأن متعلِّق الحذف هو الفعل، فحذف النون لا يكونُ إِلَّا في «الفعل المضارع» الذي هو الأمثلة الخمسة، و«الألف» و«الكسرة» و«الياء» تكون في الأسماء، وما كان متعلِّقًا بالأشرف - وهو الاسم - أولى بالتقديم، مما تعلَّق بما هو دونه - وهو الفعل -.

قوله: «فالذي» الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصححت عن جَوَابِ شَرْطِ مُقَدَّرٍ. و«الذي» مبتدأ، خبره في البيت التالي، وهو قوله: «مكسر الجموع». علامات النصب: للنصب خمس علامات.

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه - : الطَّلَبُ بِالْعَدِّ، وَالْإِحَاطَةُ، وَالْحَفْظُ تَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ الْعَلَامَاتِ: «الرَّفْع»، و«الْخَفْضُ» و«الْجَزْمُ»، وَلَيْسَ «النَّصْبُ» فَحَسْبُ.

١. العلامة الأولى: الفتحُ: أصالة وتكون في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: جمع المكسّر^(١): قوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]. وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَحْمَبُ الْأَعْرَافَ رِجَالًا﴾ [الأعراف: ٤٨]. وقوله: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

الموضع الثاني: الاسم المفرد: قوله تعالى: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٠]. وقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَّبِعُونَ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

الموضع الثالث: الفعل المضارع: كقوله تعالى: ﴿لَن تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٥٥]. وقوله: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا﴾ [الحج: ٣٧]. وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: ٥٦].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ثم المضارع الذي كتسعد».

(١) الأصل أن يقدّم «المفرد» على «مكسر الجموع»، لأن الجمع فرع المفرد، والمفرد أولى بالتقديم.

ولعل السبب في التقديم والتأخير، يرجع لضيق النظم، وهذا السبيل يسلكه كثيراً أصحاب المنظومات والأراجيز، فإنهم يقدمون ما حقه التأخير، ويؤخرون ما حقه التقديم، مراعاة لضيق النظم. انتهى بتصريف من «فتح رب البرية» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

«الكاف» تمثيلية لا استقصائية. و«تسعد» إشارة إلى المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، لأن الفتحة تظهر عند نصبه؛ تقول: «لن تسعد».

وقوله: «يَا ذَا النُّهْيِ» يا حرف نداء، و«ذَا النُّهْيِ» النُّهْيُ: جمع نُهْيَةٍ، وهو العقل، والمراد: يا أصحاب العقول، وهذا من باب التَّفَاوُلِ، والتَّخْفِيزِ لِلرَّاغِبِ، والتَّشْجِيعِ لِلطَّالِبِ. و«ذَا» بمعنى صاحب، وهو مضاف و«النُّهْيُ» مضاف إليه.

٢. العلامة الثانية: الألف: تكون نيابة عن الفتحة في موضع واحد.

الأسماء الخمسة: كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾

[الأحزاب: ٤٠]. وقوله: ﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤].

٣. العلامة الثالثة: الكسرة: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في

موضع واحد.

جمع المؤنث السالم: كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ

جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ

طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مِّمَّنْ مَّسَلَمْتَ مُؤْمِنَاتٍ قُنِينَ تَبْتَ عِدَاتٍ سَيَحْتِ

تَبْتَ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]. فهذه نعوت للمفعول الثاني «أَزْوَاجًا» ونعت

المنصوب منصوب.

٤. العلامة الرابعة: الياء: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة

في موضعين.

الموضع الأول: جمع المذكر السالم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠] ف: (المؤمنين) في الآية مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم.

قوله: «واعلم» كلمة يؤتى بها للاهتمام بما بعدها، وساقها - رحمه الله تعالى - ليتمم بها النظم. و«بأن الجمع.....» المقصود بالجمع هنا: الجمع المذكر السالم لأنه إذا أطلق ولم يقيد بجمع معين، وكان في مقابلة التثنية، أو على حدّ المثنى، قيّد به، وصُرفَ إليه، لأنه أخوه في الإعراب بالحروف^(١).

الموضع الثاني: المثنى: كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِهُ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥].

٥. العلامة الخامسة: حذف النون: تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد.

(١) وهذه قاعدة قرّرها أئمة النحويين.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: يرى بعض الشّراح أن إطلاق ابن آجرؤم والناظم - رحمهما الله - لمثل هذا، يحتاج إلى اعتذار، لا إلى توجيه. والأمر - إن شاء الله - واسع لا مُشَاخَعة فيه.

الأفعال الخمسة: كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. وقوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦]. وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].
قوله: «حيثُ عَنَّا» عَنْ بِمَعْنَى: ظَهَرَ، وَعَرَضَ لَكَ ^(١).

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «النَّصْب» لَهُ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: وَيَعْمَلُ إِجْمَالًا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ.

«الفتح»: وَهُوَ أَصْلِي: وَيَكُونُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي «جَمْعِ الْمَكْسَرِ»، وَ«الاسْمِ الْمَفْرُودِ»، وَ«الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ».

«الألف»: وَهُوَ نَائِبٌ وَيَكُونُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ: «الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ».

«الكسر»: وَهُوَ نَائِبٌ وَيَكُونُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَيْضًا: «الْجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ».

«الياء»: وَهُوَ نَائِبٌ وَيَكُونُ فِي مَوْضِعَيْنِ: «الْجَمْعُ الْمَذْكَرُ السَّالِمُ»، وَ«الْمُثَنَّى».

«حذف النون»: وَهُوَ نَائِبٌ وَيَكُونُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ: «الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ».

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) نقول: عَنْ يَعْنِي عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَعْنِي عَلَى الشَّدَوْدِ. وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَعَنَّ لَنَا سِرْبٌ كَأَنْ نِعَاجَهُ عَذَارَى دَوَارٍ فِي مُلَاءٍ مُذَيَّلٍ

بَابُ الْخَفْضِ وَمَا يَنْوِبُ عَنْهُ

عَلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي كَسْرٌ، وَيَاءٌ، ثُمَّ فَتْحٌ، فَافْتَفٍ
فَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفِي وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا
وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمُبْنَى وَاخْفِضْ يَبَاءً - يَا أَخِي - الْمُثْنَى
وَالْجَمْعَ وَالْخُمْسَةَ فَأَعْرِفْ وَاعْتَرِفْ وَاخْفِضْ يَفْتَحٍ كُلُّ مَا لَا يَنْصَرِفُ

الشَّرْحُ:

هذا هو القسم الثالث من علامات الإعراب، وهو «الخفض» وما ينوب عنه.
أقول: إنما جعله في المرتبة الثالثة، لكونه مختصاً بالاسم، وهو أشرف،
ومقدم على «الجزم» المختص بالفعل.

قوله: «كَسْرٌ، وَيَاءٌ، ثُمَّ فَتْحٌ» بدأ به: «الكسرة» لأنها الأصل، ويجربها
غالب المجرورات؛ وثني به: «الياء» لأنها ابتها ناشئة عنها، لأن الكسرة إذا
أشبعَت تولدت عنها الياء؛ وثلث به: «الفتحة» لأنها تنوب عن الكسرة في
الاسم الذي لا ينصرف.

قوله: «فافتفٍ» أي: اتبع، وقد مرَّ معناه قريباً.
قوله: «يفي» أي: يحصل ويتم. والمعنى: أنه يتم ويكمل ما للاسم من
أنواع الإعراب.

علامات الخفض: للخفض ثلاث علامات.

١. العلامة الأولى: الكسرة؛ أصالةً، وتكون خافضةً في ثلاثة مواضع.

الموضع الأول: الاسم المفرد - المنصرف -: وهو الاسم المتمكن الممكن^(١).

مثال: قوله تعالى: ﴿مِنْ آلِهَةٍ ذِي السَّمْعِ﴾ [المعارج: ٣].

قوله: «لمفردٍ وفِي» أي: إذا تمَّ؛ وقيل: معناه: انصرف، لأن الاسم إذا كان غير منصرف يكون غيرَ وافٍ أي: ناقصاً عن المنصرف من حيث التمكُّن في باب الاسمِيَّة.

الموضع الثاني: الجمع المكسّر - المنصرف - الذي ينون: كقوله

تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِيكَ﴾ [الإسراء: ٦]، وقوله: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ملاحظة: هذا إذا كان «الاسم المفرد» و«الجمع المكسّر» منصرفين، وقد أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القيد بقوله: «إذا ما انصرفا» أي: كل منهما؛ فإن لم يكونا منصرفين، فيتغير الحكم حينئذٍ، كما سيأتي - قريباً - في نيابة الفتحة عن الكسرة.

و«ما» في قوله: «إذا ما انصرفا» زائدة لأنها بعد «إذا» كما هو مقرّر في بابه^(٢).

(١) فائدة: سمي «منصرفاً» لدخول تنوين الصرف عليه، وهو تنوين التمكين.

(٢) لأن القاعدة عند أئمة اللغة: أن «ما» إذا كانت بعد «إذا» تعتبر زائدة. قال بعضهم:

بِأَطَالِيَّا خُذْ فَائِدَةً «مَا» بِنُفْدٍ «إِذَا» زَائِدَةٌ

الموضع الثالث: الجمع المؤنث السالم: كقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وقوله - رحمه الله تعالى -: «سليم المبنى» أي: بناء مفردة سَلِمَ في الجمع فلم يتغير.

تنبيه: لم يقيد الناظم - رحمه الله تعالى - «جمع المؤنث السالم» بالمنصرف كما فعل ب: «المفرد» و«جمع المكسر»؛ لأن «جمع المؤنث السالم» كله منصرف.

٢. العلامة الثانية: الياء: تكون نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضع.
الموضع الأول: المثنى: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

كقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤].
وقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [آل عمران: ١٣]. وقوله: ﴿وَيَذَلُّنَّهُمْ يُجَنَّبِيَهُمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبا: ١٦].

وقوله: «يا أخِي» الياء حرف نداء، و«أَخِي» منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وفيه تَلَطُّفٌ وتواضعٌ من الناظم - رحمه الله تعالى -، للطَّالِبِ.

الموضع الثاني: جمع المذكر السالم: كقوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

الموضع الثالث: الأسماء الخمسة: كقوله تعالى: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَاءَنَّا﴾ [يوسف: ٨١]. وقوله: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ مَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]. قوله - رحمه الله تعالى - : «فاعرف» من المعرفة، و«واعترف» من الاعتراف، وهو: الإقرارُ الَّذِي صحبته المعرفةُ بما أقرَّ به، مع الالتزام له ^(١)، لذلك قدَّم المعرفة ثم طلب منك الإقرارَ بها.

ومقصوده - رحمه الله تعالى - : أن تعلم وتقرَّ بما ذكره لك من القواعد النحويَّة العامة، وأن تعترف بذلك عند أربابه من النحاة، الذين يَسْرُوا لك هذا العلمَ بالتأصيل والتفعيد، والحصر والتتبع والاستقراء.

وهذا إرشادٌ منه - رحمه الله تعالى - وتوجيهٌ للطالب الرَّاغِب في التحصيل، والله أعلم.

٣. العلامة الرابعة: الفتحة: تكون نيازةً عن الكسرة موضع واحد.

الاسم الذي لا ينصرف ^(٢) - الممنوع من الصرف - :

(١) انظر: «الفروق في اللغة» لأبي هلال العسكري (٥٨).

(٢) وضابطه: أنه الاسم المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين، مرجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علَّة واحدة، تقوم مقام علتين.

أما الأسبابُ المانعةُ من الصرف فهي تسعة: «التعريف»، و«التأنيث»، و«وزن الفعل»، و«الوصف»، و«العدل»، و«العجمة»، و«التركيب»، و«الجمع الأقصى»، و«الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث».

حكمه: يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، نيابةً عن الكسرة.

مثال المفرد: قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ دُونِهِ إِنَّهُ نَعْلَمُ السِّرَّ الْأَخْفَى﴾ [البقرة: ١٣٦]. وقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِنَحِيتِهِمْ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦]. ف: «بِأَحْسَنَ» في الآية مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه ممنوعٌ من الصرف.

وفي جمع المكسّر: قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَمِثِيلِ يُحْفَانٍ﴾ [سبا: ١٣].

تنبيه: يُصرف الاسم الممنوع من الصرف في حالين:

الأولى: إذا أضيف. كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾

﴿[التين: ٤]﴾. فلفظ: «أَحْسَنِ» جُرَّ لأنه أضيف إلى «تَقْوِيرٍ».

الثانية: إذا دخلت عليه «أل». كما قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَكْفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فلفظ: «الْمَسَاجِدِ» ممنوع من الصرف، وقد جُرَّ

في الآية بالكسرة لدخول «أل» عليه.

= جمعها بهاء الدين ابن النحاس الحلبي المتوفى (٦٩٨هـ) بقوله:

اجْمَعُ، وَزْنَ، عَادِلًا، أَنْتَ، بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٍ، وَزِدْ عَجْمَةً، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا
ولهذه العلل ضوابطٌ وشروطٌ مبسوطةٌ في كتب النحو، والله الموفق

لذلك فإن قول الناظم - رحمه الله تعالى - : «واخْفِضْ بِفَتْحِ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ» ليس على إطلاقه، وإنما يقيد بالحالين اللذين ذكرناهما، والله أعلم.

قاعدة: يقرّر أئمة النحوي: أن كل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة، إلّا نحو: «أحمر» إن سميت به رجلاً ثم نكرت، وكذا ما فيه ألف التانيث - مقصورة أو ممدودة - ك: «صحراء» و«حبلى»، و«فعلان» الذي مؤنثه «فعلى»، نحو: «سكران» و«سكرى»، والجمع الأقصى. انتهى.

ملخص: يتلخص مما سبق أن «الخفض» له ثلاث علامات: ويعمل إجمالاً في سبعة مواضع.

«الكسر»: وهو الأصل، ويكون في ثلاثة مواضع، في: «الاسم المفرد»، و«جمع المكسر»، و«الجمع المؤنث السالم».

و«الياء»: وهي نائبة، وتكون في ثلاثة مواضع أيضاً، في: «المثنى»، و«الجمع المذكر السالم»، و«الأسماء الخمسة».

و«الفتحة»: وهي نائبة أيضاً، وتكون في موضع واحد، وهو: «الذي لا ينصرف». والله أعلم.

بَابُ الْجَزْمِ وَمَا يَنْوِبُ عَنْهُ

إِنَّ السُّكُونَ يَأْذُوِي الْأَذْهَانَ وَالْحَذْفَ لِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ
فَاجْزِمِ بِتَسْكِينِ مُضَارِعاً أَتَى صَحِيحَ الْآخِرِ كَ: لَمْ يَقُمْ فَتَى
وَاجْزِمِ بِحَذْفِ مَا اكْتَسَى اغْتِلَالاً آخِرُهُ وَالْخُمْسَةُ الْأَفْعَالُ
الشَّرْحُ:

هذا هو القسمُ الرابعُ من علامات الإعراب وهو: «الجزم». وآخره - رحمه الله تعالى - لهذه المرتبة لاختصاصه بالفعل فحسب، وقَدَّمَ عليه «الرفع» و«النصب» لاشتراكهما واختصاصهما بالاسم والفعل، و«الخفض» لاختصاصه بالاسم.

قوله: «يا ذوي الأذهان» جملة معترضة والياء: حرف نداء. و«ذوي» منادى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مُلَحَقٌ بجمع المذكر السَّالم. و«الأذهان» جمع ذهن، والذَّهْنُ - بالكسر - يطلقُ على الفَهم، والعَقْل، والفِطْنَةِ، وحفظ القلب. والمراد: يا أصحابَ الفَهم، والعَقْل.... إلخ. و«ذوي» مضاف، و«الأذهان» مضافٌ إليه.

علامات الجزم: للجزم علامتان.

١. العلامة الأولى: السُّكُونُ: مصدرُ سَكَنَ يَسْكُنُ سَكُونًا، وهو في

اللغة: القرار، وفي الاصطلاح: حذف الحركة.

وَالسُّكُونُ علامةٌ للجزم أصالةً، ويكون الجزمُ به في موضعٍ واحدٍ.

الفعل المضارع - الصحيح الآخر -.

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «لم يقم فتى» ف: «لم» حرف جزم ونفي وقلب، و«يقم» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون في آخره لأنه صحيح الآخر، و«فتى» فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على آخره، منَعَ من ظهورها التّعذرُ.

قوله: «فاجزم» الفاء فاء الفصيحة، و«بتسكين» أي: بسكون، وهذا مجازٌ مُرْسَلٌ، لأنه أطلق المصدَرَ وأراد اسمَ المفعولِ.

وقوله: «مضارعاً أتى» إنما خصّه من بين أخويه - الماضي والأمر - لأنّ الجزمَ إعرابٌ، ولا يدخل الإعراب إلاّ الفعل المضارع. و«أتى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على: «مضارعاً» وهو صفةٌ له.

وقوله: «صحيح الآخر» صحيح حالٌ من فاعل «أتى». أي: حالة كون الفعل المضارع صحيح الآخر، فإذا لم يكن صحيح الآخر فلا يجزم حيثلُ بتسكين. و«الآخر» صفةٌ لموصوفٍ محدّوفٍ. المقصود: صحيح الحرف الآخر.

تنبيه: قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «صحيح الآخر» الصحيح عند النحاة هو: ما ليس في آخره حرف علّة، وبالتالي نقول: لا يحتاج إلى القيد الذي ذكره بقوله «الآخر».

ويطبق هذا القول أيضاً على قوله: «اكتسى اعتلا لا آخره» لأنَّ المعتل عند النحويين هو: الذي آخره حرف علة. فلا يحتاج إلى هذا القيد أيضاً. والله أعلم^(١).

٢. العلامة الثانية: حذف حرف العلة:

الحذف لغة: القطع وإسقاط الشيء ورميه.

واصطلاحاً: حذف حرف العلة، أو النون لأجل الجازم^(٢).

ويكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين.

الموضع الأول: الفعل المضارع المعتل: وهو ما كان آخره ألفاً، أو واواً، أو ياءً.

حكمه: يجزم بحذف آخره ألفاً كان، أو واواً، أو ياءً.

أمثلة: مثال الألف: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾

[القصص: ٧٧]. وقوله: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

مثال الواو: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾

فَاتِّمَّا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ

بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد استدرك الإمام عبد الملك الإسفراييني على

صاحب الأصل بمثل هذا في «شرحه للأجرومية» - رحم الله الجميع -.

(٢) بمعنى: التخلص من التقاء الساكنين، لا لكرهه توالي الأمثال.

مثال الياء: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾

[آل عمران: ٨٥]. وقوله: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧].

الموضع الثاني: الأفعال الخمسة: ويكون الحذف في الأفعال الخمسة بحذف النون مما تكون النون فيه علامة للرفع.

مثاله: قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة:

١٠١]. وقوله: ﴿فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَكَأَلْفَيْهِ فِي أَلَيْسَ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾

[القصص: ٧]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]. وقوله: ﴿وَلَا

تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

قوله: «واجزم بحذف» أي: بحذف النون، وبحذف حرف العلة، فالحذف هنا يشمل النوعين. و«ما» موصولة بمعنى: الذي. «اكتسى» افتعل من الكسَاء، وهو اللباس، فكأنه شبه الفعل المضارع بلبسه ثوب العلة.

وقوله: «الخمسَة» «أل» الداخلة على «الخمسَة» للعهد الذكري. والمراد: الأفعال الخمسة ففيه تقديم وتأخير. و«الأفعالا» الألف للإطلاق.

فوائد:

١. ينوبُ عن الحركة في الأسماء حركات وحروف.
٢. ينوبُ عن الحركة في الأفعال حروف وحذف.
٣. إذا اتصل الاسمُ بياء المتكلم فإنه يُعربُ بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة.

٤. يكون إعراب الأسماء المبنية محلّياً.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن «الجزم» له علامتان: ويعمل إجمالاً في ثلاثة مواضع.

«السُّكُون»: وهو الأصلي، ويكون في «المضارع الصحيح الآخر».

و«حذف النُّون»: وهو النائب عن الأصلي، ويكون في «المضارع

المعتل»، وفي «الأفعال الخمسة»، والله أعلم.

* * *

بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: مُضِيٌّ قَدْ خَلَا وَفَعْلٌ أَمَرٍ، وَمُضَارِعٌ عَلَا
فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدَا وَالْأَمْرُ بِالْجُزْمِ لَدَى الْبَغْضِ ازْتَدَى
ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ إِخْدَى زَوَائِدِ «أَنْتِ» فَادِرِهِ
وَحُكْمُهُ: الرَّفْعُ إِذَا يَجْرُدُ مِنْ نَاصِبٍ، وَجَازِمٍ كَ: تَسْعُدُ
الشَّرْحُ:

لما ذكر الكلام وأقسامه، والإعراب وعلاماته، شرع في ذكر الأفعالِ مُقَدِّمًا لها على الأسماء.

وكان قد أشار إلى بعض أحكام الأفعال من الناحية النظرية، وسيتكلم عليها في هذا الباب من الناحية التطبيقية مع تفصيل ما أجمله هناك ^(١).

قوله: «باب قسمة الأفعال» المراد بالأفعال هنا الاصطلاحية ^(٢)؛ وجمعَ لفظها - رحمه الله تعالى - في هذا المقام لأنَّ المقصودَ بيانَ النوع، وأفرده

(١) تنبيه: هذا هو القسم الثاني من أقسام الكلام، لأنه قد مضى معك قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «أقسامه التي عليها يبنى....». فابتداءً من هذا المحلِّ إلى آخر المنظومة المباركة سيخوض في الكلام على النحوِّ التطبيقيِّ بمعنى: أنه يبحث عن الأفعال متى تكونُ مبيَّنةً، ومتى تكونُ معرَّبةً، وعلامةُ كُلِّ منهما.... وهكذا. وقد أشارَ شيخنا - متَّعَ اللهُ به - لمثل هذا ونَبَّهَ عليه.

(٢) خرج بذلك الأفعال اللُّغويَّةُ لأنَّ بابها واسعٌ لا ينحصر.

سَابِقاً فِي قَوْلِهِ: «إِسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ.....» لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ بَيَانَ الْجِنْسِ.

أقسام الأفعال:

تنقسم الأفعال الاصطلاحية إلى ثلاثة أقسام بدليل التبع والاستقراء^(١).

وقد أشار إلى هذا الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وَهِيَ ثَلَاثَةٌ»^(٢).

١. القسم الأول: فعل الماضي: ما دلَّ على حدثٍ حصل في زمانٍ مضى، وقَبِلَ «تاء التانيث» الساكنة، أو «تاء الفاعل»^(٣).

وقولنا في التعريف: «في زمانٍ مضى» المقصود به: الزمان الذي قبل زمانٍ المتكلم، بدليل القيد الذي قيده الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «مُضِيٌّ قَدْ خَلَا»^(٤).

(١) قال شيخنا الشيخ محمد عمر حَوَيْه الجكني - حفظه الله -: «من بين دلائل

الاستقراء التي يستأنس بها - مما ذكره أهل العلم - قوله تبارك وتعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ

أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤].

(٢) وذلك من جهة أنواعها لا صيغها، لأن الصيغ كثيرة ومتعددة.

ثم إن قِسْمَةَ الفعلِ هنا المقصودُ بها: جهة الزَّمن؛ لأنَّ الفعل - كما هو معلوم - ينقسم

لعدة انقسامات: ينقسم من جهة الزَّمن، ومن جهة الجمود والتَّصرف، ومن جهة التَّمام

والتَّقْصَان، ومن جهة الزِّيَادَةِ والتَّجَرُّد.

(٣) فإن دلَّ على ذلك، ولم يقبل إحدى التاءين فهو: اسم فعل ماضٍ نحو: «هيهات» و«شتان».

(٤) فلا يفهم من قوله - رحمه الله تعالى - «قد خلا» الترتيب بين الأفعال، فليس

مقصوده ذلك، كما تقدَّم بيانه.

و«خَلَا» بمعنى: انْقَضَى وَمَضَى، ومراده: التأكيد لمعنى قوله: «مَضَى».
 حكمه: الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح دائماً^(١)، سواء كان ظاهراً أو
 مقدَّراً؛ وسواء كان ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، أو سداسياً.
 فلفظاً كما في «ضربَ» و«كتبَ». أو تقديرًا لاتصال الفعل بضمير رفعٍ
 متحرِّك، كما في «ضربتُ» و«ضربوا»^(٢). وتقديرًا للتعذر كما في قوله
 تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ (١٣١) [طه: ١٢١].
 وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «فالماضِ مفتوحُ
 الأخيرُ أبداً»^(٣).

(١) وذلك إذا لم تتصل به واو الجماعة، أو ضمير رفع متحرك؛ وإلا فإنه يُبنى على الضمِّ
 إذا اتصلت به الواو، وعلى الشُّكُون إذا اتصل به أحدُ ضمائر الرفع المتحركة؛ وقيل: بل
 يُبنى مع الواو على فتحٍ مُقدَّرٍ يمنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.
 (٢) هذا الذي جرى عليه، وذهب إليه متقدمو أئمة النحو. انظر: شرح الإمام عبد الملك
 الإسفراييني (٤٤).

(٣) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وهي نفس عبارة ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى -
 بحروفها. وقد جاء في بعض نسخ «الأجرومية» التي اعتمدها بعضُ الشُّراح عبارة:
 «فالماضِ يُبنى على فتح الآخر»، وهي العبارة نفسها، إلا أن صيغة الناظم - رحمه
 الله - جاء فيها التَّضَرُّيْحُ بالبناء على الفتح.

تنبيه: اعلم - وفقني الله وإياك - أن جمهور النحاة - رحمهم الله - أثبتوا للفعل
 الماضي ثلاث حالات في البناء:

=الأولى: بناؤه على الفتح نحو: «ضَرَبَ» وهو الأكثر والأشهر.

الثانية: بناؤه على السُّكُونِ، كقولك: «ضَرَبْتُ»، وذلك عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بالفعل الماضي.

الثالثة: بناؤه على الضَّمِّ في نحو: «اضربوا» وذلك عند اتصاله بالواو.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: إنما نبهتكم على هذه الحالات الثلاث، لئلا يلتبس عليك - وقد ثبت عندك، واستقرَّ لديك - أنَّ الفعل الماضي يكون مَبْنِيًّا على الفتح دائماً أبداً، للفائدة فقد جمعَ هذه الحالاتِ الشيخُ مُحَمَّدُ باي بلعالم - حفظه الله - في نظمه «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

فَالْمَاضِي مَبْنِيٌّ بِفَتْحٍ فِي الْآخِرِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي عَجْزِهِ ضَمِيرٌ
فَفِي «ضَرَبْتُ» ابْنٌ عَلَى السُّكُونِ وَ«ضَرَبُوا» بِالضَّمِّ لِلتَّيْسِينَ

أما فعل الماضي المقدَّرُ فله أربع مواضع:

الأول: أن يكونَ الفعلُ معتلًّا بالآخرِ بالالف مع كون فاعله اسماً ظاهراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ (١٣) [طه: ١٢١]. وأما المعتل الباء أو الواو، فالفتح

فيه ظاهرٌ لا مُقدَّر، نحو قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

الثاني: أن يكونَ الفعلُ معتلًّا بالآخرِ بالالف مع كون فاعله ضميراً مستتراً، نحو: زيد رمى.

الثالث: أن يكونَ فاعله واو الجماعة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢].

الرابع: أن يكونَ فاعله ضمير رفع متحرك كشاء الفاعل، نحو قوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ

جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]. ونون النسوة، نحو قوله: ﴿مَا

بِأَلِ الْنِسَاءِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠].

مثاله: قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۖ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ

﴿١﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الأعلى: ٢ - ٥].

قوله: «فالماضي» الفاء فاء الفصيحة، و«أل» الدَّاخلَة على «الماضي» للعهد الذكري، لأنه سَبَقَ أن ذكره مُنْكَرًا بقوله: «مُضِيٌّ قد خَلَا».

اعتراض: هل قدَّمَ الناظم - رحمه الله تعالى - الفعل الماضي لأصالته، أم قدَّمه لعلَّة، وهي مُرَاعَاةُ النَّظْمِ لَيْسَ إِلَّا؟..

والجواب أن نقول: الذي ذهبَ إليه جمهور النُّحَاةِ أن الأفعالَ كُلَّهَا أُصُولٌ، فلا يكون ثمة اعتراض عليه في تقديمه الفعل الماضي على صاحبيه في الترتيب ^(١).

وذهبَ بعضُ الشُّرَاحِ إلى أَنَّ علَّةَ التقديم تتمثل في كون الفعل الماضي مَبْنِيًّا باتِّفَاقٍ، بخلاف الأمرِ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَرْجَحِ، والمُضَارِعِ حَكْمُهُ الإِعْرَابُ، فاقتضى بذلك تقديمه، والله أعلم ^(٢).

٢. القسم الثاني: فعل الأمر: هو ما دَلَّ على طلب حصول الحدث، وَقَبْلَ «نون» التوكيد ^(٣).

(١) راجع المسألة: في «همع الهوامع» للسيوطي (١/٣٦).

(٢) انظر: «فتح رب البرية» للشيخ الحازمي - حفظه الله تعالى -.

(٣) فإذا دَلَّ على ذلك، ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم فعل أمر نحو: «مَهْ»، و«صَهْ»، و«إليك عني».

وقولنا: «طلب حصول الحدث» خرج بذلك المضارع والماضي؛ لأنهما لا يَدُلَّانِ على حَدَثٍ يُطَلَّبُ حُصُولُهُ، وإنما يَدُلُّ المضارع على حدث يقع في الزَّمنِ الحالِ، والماضي على حدثٍ قد وقعَ وانقضى.

حكمه: فعل الأمر البناء دائماً، والأصل في بنائه السُّكُونُ، وغيرُ السُّكُونِ عَارِضٌ لِسَبَبٍ.

ونصّ - رحمه الله تعالى - على حكمه في النّظم بقوله: «والأمر بالجزم»^(١).

مثاله: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُدْتَرُّ ① قُرْآنٌ نَذِيرٌ ② وَرَبِّكَ فَكَيْرٌ ③ وَيَأْتِيكَ فَطَهْرٌ ④﴾

① وَالرَّجَزَ فَأَهْجَزُ ⑤ ﴿[المدثر: ١ - ٥].

مثال على ما إذا كان مضارعه يبنى على حذف آخره. قال تعالى: ﴿أَدْعُ

إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

(١) تنبيه: ولو نصّ - رحمه الله تعالى - أن الأمر ساكنٌ، لكان أولى وأصرح في البناء،

لأنَّ إطلاق الجزم يُفهم منه أن فعل الأمر معربٌ، وليس مبنياً، ولأنَّ كلمة الجزم تستعمل في المعربات - كما تقرر عندك - . وقد أشار الإمام الأزهريُّ في شرحه لمثل هذا فراجعهُ إن شئت.

وقد اعترض الشيخ عيسى بن أهل حمّاد - رحمه الله تعالى - بنحو هذا على عبارة الناظم - رحمه الله تعالى - فقال: «وعبارة الجزم تدل على أنه معربٌ، وذلك رديٌّ، والمشهور أنه مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، من سكون، إن كان صحيحاً، أو حذف إن كان معطلاً». انظر: شرحه على المنظومة ص (٣٠).

وقوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «وَالْأَمْرُ بِالْجُزْمِ لَدَى الْبَعْضِ
ازْتَدَى» إشعارٌ منه بالخلاف الحاصل في هذه المسألة، لأنَّ البصريين ذهبوا
إلى أن فعل الأمر مبنيٌّ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرَّبٌ، مجزومٌ بلام
محذوفة للتخفيف^(١).

(١) فالكوفيون يميلون في نحو قولك: «اذْهَبْ» أن أصله «لتذهب» وأنه مجزومٌ بلام الأمر
المحذوفة - تخفيفاً - ثم حُذِفَ حرفُ المضارعة، ثم استجلب له ألف الوصل،
للتوصل إلى نطق بالساكن، وهذا لا شك أنه تكلفٌ لا يرضى به جمهورُ النحويين
الذين اختاروا مذهب البصريين في فعل الأمر، ومقتضاه عندهم: أنه مبنيٌّ على ما
يجزم به مضارعه، فإن كان صحيح الآخر غير متصل بآخره ألف اثنين، أو واو
جماعة، أو ياء خطاب الأنثى، بُنِيَ على السُّكُون، وإن اعتلَّ آخره فبناؤه على حذف
حرف العلة، وإن اتصل بآخره ضميرٌ رفعٍ بارزٍ - عدا نون النسوة - فهو مبنيٌّ على
حذف النون، ويبنى أيضاً على ما يُبنى عليه المضارعُ، فيبنى على السُّكُون إن اتصلت
به نون الإناث، ويبنى على الفتح إذا باشرته نونُ التوكيد. فهذا هو توضيح هذه
المسألة وتوجيهها والله الموفق. انظر لزيادة التوضيح: شرح الشيخ زايد الأذان
الشفطي على المنظومة (٦٢)، و«فتح ربِّ البرية» للشيخ الحازمي.

والحاصل أن «فعل الأمر» له أربعة أحوال:

الأول: البناء على السُّكُون، وذلك إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ألف الاثنين،
ولا واو الجماعة، ولا ياء المؤنثة المخاطبة، بمعنى أنه ليس من الأمثلة الخمسة.

الثاني: البناء على الفتح، وذلك إذا اتصل به نونا التوكيد - الخفيفة أو الثقيلة -.

الثالث: البناء على حذف حرف العلة، وذلك إذا كان معتلاً الآخر.

=

وقوله: «لدى» بمعنى: «عند»، وهي لغةٌ في «لَدُنْ». و«البعض» أدخل - رحمه الله تعالى - الألف واللام على «بعض» مع أن جمهورَ النحويين يمنعه، لأنه معرفةٌ مُلازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنى ^(١).

وقوله: «ارتدّا» أي: اتخذه رداءً. بمعنى: أنه متصف بالجزم كالرداء للابسه.

٣. القسم الثالث: فعل المضارع ^(٢): وهو ما دلَّ على أن حدثاً يحدثُ

= الرابع: البناء على حذف النون، وذلك إذا كان الفعلُ مستنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

فائدة: جمع هذه الحالات الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» بقوله:

وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونٍ
كَضَمِّ وَصَلٍ وَادْغُ وَازْضَ بِالْقَضَا وَأَقْرِضِي وَأَقْرَضُوا وَأَقْرَضَا

انظر: «عون القيوم» للشيخ محمد باي بالعالم [ق/ ٣٨].

(١) قال السُّبُوطِيُّ في «المزهر» (٢/ ١٥٨): «وفي كتاب «ليس» لابن خالويه؛ العوام وكثيرٌ

من الخواص يقولون: الكُلُّ والبَعْضُ؛ وإنما هو: كُلٌّ وبَعْضٌ، لا تَدْخُلُهُمَا الألفُ واللامُ؛

لأنهما معرفتان في نيةٍ إضَافَةٍ، وبذلك نَزَلَ الْقُرْآنُ، وكذلك هو في أشعارِ القدماءِ.

وحدَّثنا ابنُ دُرَيْدٍ عن أبي حَاتِمٍ عن الأصمَعِيِّ قَالَ: قرأتُ آدَابَ ابنِ المقفَع فلم أرَ

فيها لحناً إلا قوله: الْعِلْمُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحَاطَ بِالْكُلِّ مِنْهُ، فاحْفَظُوا الْبَعْضَ». انتهى نقله.

وعارَضَ المنعَ ابنُ الأَنْبَارِيِّ - رحمه الله تعالى - في كتابه «مشور الفوائد» ص (٧١)

بقوله: «أجاز النحويون إدخالَ الألفِ واللامِ في «كُلٌّ» و«بَعْضٌ» وإباهُ الأصمَعِيُّ».

(٢) سُميَّيَ الفعلُ «المضارع» كذلك، لأنه مشتق من الضَّرْعِ. كأنه ارتضع مع الاسم من

ضَرَعَ واحدٌ؛ فأشبه الاسم لمضارعه له أيضاً.

الآن، أو في المستقبل، وَقَبْلَ دخول «لم» عليه ^(١).

حكمه: الفعل المضارع مرفوعٌ أبداً سواء أكان رفعه بالضمة الظاهرة، أو المقدرة ^(٢)، أو بثبوت النون، كما في الأفعال الخمسة التي تقدمت معك ^(٣).

(١) فإن دَلَّ اللفظُ على ذلك، ولم يقبل دخول «لم» عليه، فهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ نحو: «أف»، و«وي»، بمعنى: أتعجب.

تنبيهان:

الأول: قولهم: الفعل المضارع يفيد الحال والاستقبال؛ تفسير ذلك أنه يصلح لوقتَيْن: «لما أنت فيه»، و«لما لم يقع».

الثاني: ذكرتُ لك أن الأفعال الثلاثة: الماضي، والأمر، والمضارع، لها علامات إن لم تقبلها صارت أسماء أفعال؛ وأسماء الأفعال عبارة عن ألفاظٍ تدل على معنى الأفعال، وتعمل عمل ما دلت عليه، والأكثرُ فيها أن تكون بمعنى الأمر، كما تكون بمعنى الماضي، والمضارع كما تقدم. راجع تفصيل ومباحث هذه المسألة في كتب النحو المطولات.

(٢) كما في قول الباري: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥].

(٣) أما في حالة بنائه فإنه يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة كما في قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الطلاق: ٤]. أو على الفتح إذا باشرته نون

التوكيد: خفيفة كانت كما في قوله تعالى: ﴿لَتَنفَعَنَّا بِالْآيَةِ ۝٥٠﴾ [العلق: ١٥]. أو ثقيلة

كما في قوله: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾

[المائدة: ٨٢].

وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ، وَجَازِمٍ»^(١).

قوله: «إِذَا يُجَرَّدُ» «يَجَرَّدُ» بمعنى: يُعْرَى. والمقصود: أنه يرفع بشرط أن يكون عَارِيًّا مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ - على الأصح - . وقد مثل له بقوله: «تَسْعَدُ» فإنه مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، لتجرده من الناصب والجازم.

تنبيه: يمكن أن نقول: إن الفعل المضارع، له حكمٌ من جهةٍ أوله، وهو دُخُولُ أَحْرَفِ «أَنْتِ» عليه؛ وله حكمٌ من جهةٍ آخره، وذلك أنه مرفوعٌ، مَا دَامَ مُتَجَرِّدًا مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، والله أعلم.

أمثلة للفعل المضارع:

مثال لـ: «الألف»: وهي للمتكلم الواحد. قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

أَلْفَلَقِ ﴿١﴾﴾ [الفلق: ١].

ومثال لـ: «النون»: وهي لما زاد على المتكلم - مذكراً كان أم مؤنثاً - قوله سبحانه: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

(١) ملحوظة: في قوله - رحمه الله تعالى -: «من ناصبٍ وجازمٍ» إيهام على الطالب الذي يجهل عامل النصب والجزم المتمثل في أدواتهما. لكن الإشكال يرتفع، والإيهام يزول، بالكلام على البابين الآتين بعد - إن شاء الله تعالى - .

أو للمتكلم وحده إذا كان معظماً لنفسه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ
نَحْيِي الْمَوْتَ وَنُكَشِبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾
[يس: ١٢].

مثال لـ: «الياء»: وهي للغائب المذكر وحده قوله تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ
وَالِيَهُ تُرْجَعُونَ﴾ [يونس: ٥٦].

والاثنين قوله تعالى: ﴿فَتَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ
الْأُولَئِينَ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

والجماعة كما في قوله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَهْمْنَا فَافْغِرْ لَنَا
ذُنُوبَنَا وَفِنَا عَذَابِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٦].

وللغائب المؤنث جماعة كما في قوله: ﴿وَالَّتِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ
نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنَّ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ
أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

مثال لـ: «التاء»: وهي للمخاطب المذكر واحداً كما في قوله تعالى:
﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ
تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وللغائب المؤنث واحداً كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾
[الروم: ١٢].

والاثنتين في مثل قوله جلا وعلا: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣].

أما قوله - رحمه الله تعالى - : «ومضارع علا» معناه: سما، وارتفع على صاحبيه: الماضي والأمر. وذلك لشرفه، ولكونه معرباً، والقاعدة المقررة أنَّ الإعرابَ أشرفُ من البناء.

وقوله: «فأذره» أي: فاعلمه، من درى الشيء إذا علمه. ومقصوده: اعلم هذا الحكم، وهو أن الفعل المضارع يميز عن قسيميه - الماضي والأمر - بإحدى زوائد «أنيت».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبق أن الأفعال ثلاثة:

«ماضٍ»: وحكمه البناء على الفتح دائماً، وضابطه قبول «تاء التانيث الساكنة»، أو «تاء الفاعل».

و«أمر»: وحكمه البناء على السكون - على خلاف بين العلماء - وضابطه قبول «نون التوكيد».

و«مضارع»: وحكمه الرفع، وضابطه تعاقب إحدى الزوائد الأربع عليه، المجموعة في حروف «أنيت»^(١). والله أعلم.

* * *

(١) أقول: عبَّرَ الناظمُ تبعاً لابن آجروم - رحمهما الله - لأحرف الزيادة بصيغة: «أنيت»، وهي بمعنى: «أدركت» كما في «القاموس» وغيره. وهذا منهما - رحمهما الله تعالى - تفاؤلاً بإدراك الطالب بغيته من هذا المصنَّف المبارك. كما أشار إلى هذا بعضُ الشراح.

بَابُ تَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ

وَنَضْبُهُ: بِ: أَنْ، وَلَنْ، إِذَنْ، وَكَيَّ وَلَاَمٍ كَيَّ، لَاَمٍ الْجُحُودِيَا أُخَيَّ
كَذَاكَ حَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، ثُمَّ أَوْ، رُزِقْتَ اللَّطْفَا
الشَّرْحُ:

لما أنهى الكلام عن الأفعال شرع في بيان الأدوات التي تدخل على قسم من هذه الأفعال ألا وهو: «الفعل المضارع».

أدوات نصب الفعل المضارع: أدواته عشر - وفقاً وخلافاً - وهي التي نصّ عليها في النظم^(١).

وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

(١) جعلها عشر أدوات هو المذهب الذي أستقر عليه الكوفيون، وعليه سار ابن آجرؤم والناظم - رحمهما الله -، أما البصريون فيجعلونها أربعاً فقط - وهي الأصلية منها في العمل، وهو المذهب المختار - وهي: «أَنْ»، «لَنْ»، و«كَيَّ» المصدرية، و«إِذَنْ»، معللين أن البواقي لا تنصب بنفسها، بل بـ: «أَنْ» مضمرة بعد كل أداة - وجوباً أو جوازاً -؛ وهذا مذهب جماعة من المحققين منهم: ابن مالك صاحب الألفية، وابن هشام وغيرهما.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: أما الستة الباقية المشار إليها، والتي تنصب الفعل المضارع بـ: «أَنْ» مضمرة جوازاً، أو وجوباً، فبعضها حروف جرّ كـ: «لَاَمٍ كَيَّ»، و«لَاَمٍ الجحود»، و«حتى». وبعضها حروف عطف كـ: «الفاء»، و«الواو»، و«أو»، والله أعلم.

القسم الأول: ما ينصب الفعل المضارع بنفسه، وهي أربع أدوات متفق عليها:

١. «أَنْ»: المصدريَّة. وهي: حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ^(١)؛ ويُعبَّر عنها: بِأَمِّ الْبَابِ^(٢).

وقولنا: «حرفُ مصدرٍ» لأنها مع منصوبها، يُؤوَّلانِ بمصدرٍ، فخرج بذلك: «أَنْ» الشرطية، والمخففة، والتفسيرية.

وقولنا: «ونصبٍ» أي: أنها تنصب الفعل المضارع - لفظاً أو محلاً -.

(١) تنبيهان:

الأول: «أَنْ» تنصب الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي والأمر محلاً.

الثاني: يشترط لنصب المضارع بعد «أَنْ» ألا تقع بعد فعلٍ يقين، فإن وقعت بعده، فهي مخففة من الثقيلة؛ فيجب رفع المضارع بعدها، وفصله منها بحرف تنفيس، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْحَمَنُ﴾ [المزمل: ٢٠]. أو بـ: «لو» كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِصِرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [الرعد: ٣١]. أو بنفي كقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا تَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]. أو بـ: «قد» كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتُنَا وَتَكُونُ عَلَيْهِمَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ١١٣].

- (٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: كثيراً ما تجد عبارة: «أَمِّ الْبَابِ» في قول النحاة وغيرهم؛ والمقصود: أَنَّ كُلَّ بَابٍ أَصْلُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، ثم تدخل عليه دواخل، لاجتماعهما في المعنى. كما نص على هذا الإمام المبرد - رحمه الله تعالى - في «المقتضب» (٢/٤٥).

وقولنا: «استقبال» لأنها تجعل الفعل المضارع خالصاً للاستقبال^(١).

وقولنا: «أمّ الباب» لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وما عداها لا تعمل إلا ظاهرة.

أمثلة: مثالها في موضع رفع قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وفي موضع نصب قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

وقوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتٍ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

٢. «لَنْ»: - بفتح اللام وسكون النون - وهي حرف نفْي^(٢)، ونصب، واستقبال. وهي نقيض «السين» الداخلة على الفعل^(٣).

وقولنا: «واستقبال» بمعنى: أنها تفيد وقوع الفعل في المستقبل، وتلازم النصب، بخلاف البواقي.

مثال: قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾

(١) وهذا الشأن في جميع نواصب الفعل المضارع، تمخّضه للاستقبال بعد أن كان يحتمل الحال، والاستقبال.

(٢) ولا تقتضي تأييد النفي، ولا تأكيده، لكن تتضمنه وتحتمله.

فائدة: «لَنْ» تنصب الفعل المضارع بنفسها، ومعناها يفيد النفي في المستقبل على وجه

من التأكيد^١. هـ. أفادها شيخنا محمّد عمر حويّيه الجكني - حفظه الله -.

(٣) لأنّ «لَنْ» للنفي في المستقبل، بخلاف «السين» فإنها للإثبات فيه.

[الإسراء: ٩٣]. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

٣. «إِذَنْ» ^(١): - بكسر الألف وفتح الدال وإسكان النون - وهي حرفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، ينصبُ الفعلَ المضارعَ، ويشترط لعملِها:

(١) أن تكون في صدر الجواب (الكلام)، فإن توسطت، ألغِيَ عملُها ^(٢)، كقولك: «إن تزرني إذن أكرمك». كذلك يُلغى عملُها إن تأخرت، في نحو قولك: «أكرمك إذن».

(٢) أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً، فإن كان للحال ألغِيَ العملُ، كقولك لمن حدثك عن شخص: «إذن تصدُق» - بالرفع -.

(٣) أن تكون مُتَصِلَةً بالفعل، وألاً يفصل بينها، وبينه بفواصل: إلا إذا كان

(١) وقفة: وقع خلاف بين علمائنا في كيفية رسم «إذن» هل تكتب النون نوناً أم تكتب ألفاً؟.

قال أبو العباس القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» (٣/ ١٧٥): تكتب «إذا» المنونة بالألف على رأي المازني - رحمه الله تعالى - ومن تابعه: لأن الوقف عليها بالألف لضعفها، والمبرد والأكثر على أنها تكتب بالنون.

(٢) إذا وقعت «إذن» بعد «الفاء»، أو «الواو» العاطفتين، جازَ إعمالها، فينصب الفعل

المضارع بها، أو إلغاؤها فيرفع وهو الأرجح. كما في قراءة الجمهور: ﴿وَإِذَا لَا

يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. وقوله: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾

[النساء: ٥٣].

الفاصلُ بـ: «القَسَم»، أو «لا النافية»، أو «النِّداء»^(١).

ومن الشُّواهد لـ: «إِذْن» المستوفية للشروط قول عبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ:
ازْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَزْرَعُ بِضَيْعَتِنَا إِذْنٌ يُرَدُّ، وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ
تنبيهٌ: تنصب «إِذْن» إذا كان الفعل بعدها مُفَرَّغاً لها، غير مُعْتَمِدٍ على شيء
قبلها؛ فإن اعتمد بطل عملها^(٢).

(١) فـ: «القَسَم» كما في قول الشاعر:

إِذْنٌ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمُشِيبِ
قال الشيخ عبد الرحمن المَكُودِيُّ - رحمه الله تعالى - : «وعلةُ عدم الاعتداد به في
الفصل، لأنه كثيرٌ ما يفصل بين الشيتين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه».
انتهى بتصرف.
وأما «لا النافية» فقولك: «إِذْن لا أشرك بالله»، و«النِّداء» كما في قولك: «إِذْن يا عبد
البرِّ أوزرك».

فائدة: وتسهيلاً على الرَّاغب في الحفظ، فقد جمع بعضهم هذه الشُّروط بقوله:
أَعْمَلْ «إِذْن» إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا وَشُقْتَ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْدَزْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَ إِلَّا بِحَلْفٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ بِلَا
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ، أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأَى ابْنِ عُصْفُورٍ رَأَيْتُ النَّبْلَا
وَأَنْ يَجِيءَ بِحَرْفٍ عَظْفٍ أَوَّلًا فَأَخَسَّنِ الْوَجْهَيْنِ أَنْ لَا تَعْمَلَا
تنبيهٌ: الفصل بـ: «لا النافية»، و«النِّداء» ليس على إطلاقه، لأن بعض النحاة يمنعه،
وبعضهم يجيزه. انظر: «شرح قطر الندى» ص (٥٩ - ٦٠). و«موجب النِّداء»
للفاكهي، و«حاشية يس» عليه (١/ ١٥٠).

(٢) انظر: كتاب «المصباح» للمطرزي ص (٨٠).

٤. «كي»: - بفتح الكاف وسكون الياء - وهي حرفُ مصدرٍ، ونصبٍ، واستقبالٍ، وتَنْزَلُ منزلة «أن» المصدرية - معنى وعملاً -.

وشرطُ وجوبِ عملِها أن تتقدمها «لام العليل» إما لفظاً، أو تقديرًا^(١).

أمثلة: مثالها لفظاً قوله تعالى: ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب:

٣٧]. وقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومثالها تقديرًا وقوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾

[طه: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

تنبيه: لا يجوزُ أن يفصل بين «كي» وبين معمولها باسم.

القِسْمُ الثاني: ينصب الفعل المضارع بـ: «أن» مضمرة جوازاً. وهي أداة واحدة.

٥. «لام كي»: وهي حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبالٍ، رُكِبَتْ معها

«اللام» الدالة على التعليل^(٢).

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

[النحل: ٤٤]. وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ

أُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [ص: ٢٩].

(١) فإن لم تتقدمها «لام التعليل» لا لفظاً، ولا تقديرًا، فهي حرفُ تعليلٍ وجرٍّ، ويكونُ

الفعلُ بعدها منصوباً بـ: «أن» مضمرة وجوباً.

(٢) وهذه «اللام» أضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل، بحيث إذا حُذِفَتْ هذه

«اللام» عوضت عنها «كي»، والله أعلم.

قاعدة: إِذَا وَقَعَ بَعْدَ «لَامِ كِي»: «لَا النَّافِيَّةُ» أَوْ «لَا الزَّائِدَةُ»، وَجِبَ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِظْهَارُ «أَنْ» ^(١).

القِسْمُ الثَّالِثُ: يَنْصَبُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بِ: «أَنْ» مَضْمُورَةً وَجَوِبًا: وَهِيَ بَاقِي الْأَدَوَاتِ.

٦. «لَامُ الْجُحُودِ» ^(٢):

ضَابِطُهَا: أَنْ تُسَبِّقَ بِكَوْنٍ نَاقِصٍ، مَنْفِيٍّ، مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى ^(٣)، وَهُوَ نَوْعَانِ:

(١) فَوْقَ «لَا النَّافِيَّةِ» بَعْدَهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠]. وَفَوْقَ «لَا الزَّائِدَةِ» بَعْدَهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقِرُونَ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الحديد: ٢٩].

مِلَاحَظَةُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا «لَا» جَازَ لَكَ الْوَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: الْإِضْمَارُ: كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

الثَّانِي: الْإِظْهَارُ: كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَمْرًا لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّمَا وَجِبَ إِظْهَارُ «أَنْ» لِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ «لَامِ الْجَرِّ» مَعَ «لَا»، لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) فَائِدَةٌ: سَمِيَتْ بِ: «لَامِ الْجُحُودِ» لِأَنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِ: «كَانَ» أَوْ «يَكُنْ» الْمَنْفِيَّةِ، وَالنَّفْيُ يُسَمَّى جُحُودًا.

(٣) إِلَى هَذَيْنِ الضَّابِطَيْنِ أَشَارَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ:

وَكُلُّ «لَامٍ» قَبْلَهُ «مَا كَانَا» أَوْ «لَمْ يَكُنْ» فَلِلْجُحُودِ بَنَانَا

(١) «كان» المنفية بـ: «ما»: مثاله قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

(٢) «يكن» المنفية بـ: «لم»: مثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [النساء: ١٦٨].
٧. «حَتَّى»^(١): وهو حرف لانتهاء الغاية، ويتصّب الفعل بـ: «أن» واجبة الإضمّار بعدها.

(١) فائدة: «حتى» الناصبة للفعل المضارع لها ثلاثة معانٍ:

الأول: الغائية: إذا صلح أن يحل محلّها «إلى أن»، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١].

أقول: هذا هو الغالب فيها، ولها مواضع كثيرة في كتاب ربنا تبارك وتعالى.
الثاني: التعليل: إذا كان ما بعدها مسبباً عما قبلها، وإذا صلح أن يحل محلّها «كي» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلَّمُوا﴾ [البقرة: ٢١٧].

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: ومما يصلح أن يكون شاهداً للمعنى الأول والثاني، قول المولى عز وجل: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ حَتَّى تَقْتُلُوا آلَ بَنِي نَفِيلٍ﴾ [الحجرات: ٩].

الثالث: الاستثناء: تأتي «حتى» بمعنى «إلا»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنَ الْآخِرَةِ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قَتْلٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

تذكير: ذكر ابن الأنباري في «منشور الفوائد» (٤١) أن الفعل المنصوب بعد «حتى» يكون على ضربين:

الأول: أن يكون علّة للفعل كقولك: «كلمته حتى يعطيني».

الثاني: أن لا يكون علّة للفعل كقولك: «سرت حتى تطلع الشمس». أي: إلى أن تطلع الشمس.

ويشترط للنَّصِبِ ب: «حتى». أن يكون الفعل المنصوبُ بها مستقبلاً لما قبله. كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا تَسْفِي حَتَّى يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَتَّى بَعْدَ وَمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَصْعَ الْمَرْبُ أَوْ زَارَهَا﴾ [محمد: ٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رِيًّا وَسَكْرًا حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وكقول المقنع الكندي: لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ ٨. «فاء السببية»: تضمّر «أن» وجوباً بعدها، بشرط أن يتقدمها: نفيٌّ محضٌ، أو طلبٌ محضٌ^(١).

أمثلة: وقوع «فاء السببية» بعد الطلب جواباً للأمر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. على قراءة من قرأ بنصب «فيكون»^(٢). ومنه قول أبي النجم العجلي:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

(١) وتيسيراً على الرَّاغِبِ فِي الْحِفْظِ، قد جمع بعضهم ما ينصب بعده المضارع ب: «أن» مضمرة وجوباً بعد «فاء السببية»، أو «واو المعية»، بقوله:

مُرْ، وَأَنَّهُ، وَادْعُ، وَسَلْ، وَاعْرِضْ، تَمَنَّ، وَارْجُ، كَذَلِكَ النَّفْيُ، قَدْ كُمَلَا

(٢) كما في قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: (٢/٢٥٨) من «التذكرة» لأبي الحسن طاهر

ابن غلبون - رحمه الله تعالى -.

ووقوعها بعد النفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

وبعد الطلب في جواب النهي قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَىٰ وَيَلَكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَىٰ﴾ (١١) [طه: ٦١].

وبعد الطلب جواباً للاستفهام قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وبعد الطلب جواباً للتمني قوله تعالى: ﴿يَلْبِثْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧٣) [النساء: ٧٣].

وبعد الطلب جواباً للدعاء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٨٨) [يونس: ٨٨].

وبعد الطلب جواباً للتحضيض قوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٠) [المنافقون: ١٠].

ووقوعها في جواب الترجي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي لِي صَرَخًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) **أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا** [غافر: ٣٦ - ٣٧].

فائدة: سميت «فاء السببية» كذلك، لأنها تأتي متوسطة بين أمرين، أولهما

- وهو المتقدم - سببٌ في حصولِ المتأخر^(١).

ضابطٌ: علامةُ صحةِ الجوابِ بـ «الفاء» أن يكون المعنى: «إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ».

٩. «وَأَوُّ الْمَعِيَةِ»^(٢): ينصب الفعل المضارع بـ «أَنْ» مضمرةً وجوباً بعد

«الواو» بشرطين:

الأول: أن تكون للجمع في الزمان. توضيحه: أن يجتمع مضمون ما قبلها، وما بعدها في زمانٍ واحدٍ.

الثاني: أن يكون ذلك في جواب النفي، أو الطلب - كما مرَّ مع «فاء السببية» -:

فمثال النفي قوله تعالى: ﴿أَمَرَ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ

جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال وقوعها بعد «الواو» جواباً للنهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

بَيْنَكُمْ بِالْأَبْطَالِ وَتَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِأَلْسِنَةٍ

[البقرة: ١٨٨]. ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(١) راجع: كتاب «النحو القرآني» ص (٣١-٣٢).

(٢) فائدة: لـ: «الواو» اثنا عشر معنى، جمعها الإمام المهلب - رحمه الله تعالى - في «نظم

الفرائد» بقوله:

مَرَاتِبُ «الْوَاو» عَشْرٌ وَاثْنَانِ مَعاً	للعطف، والحال، والإقحام، والقسم
ومثل «رُبَّ»، و«أَوْ»، «الْبَاءِ»، زَائِدَةٌ	ومثل «مَعَ»، ثم الاستئناف في الكلام
وَقِيلَ: لِلصَّرْفِ عَمَّا قَدْ نَهَيْتَ لَهُ	وَنَصْبِكَ الاسم، ثم الفعل للفهم

أي: لا يجتمع ولا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وإتيانٌ لمثله.

ومثال وقوعها بعد «الواو» جواباً للتمني قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢٧﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال وقوعها بعد «الواو» في جواب الاستفهام قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
تنبيه: لا تكون هذه «الواو» ناصبة، حتى يكون ما قبلها فعلاً، أو بمعنى الفعل^(١).

(١) نصّ على ذلك أبو الفتح المطرزي في كتابه «المصباح» ص (٧٥).

وقفه: اعلم - وفقني الله وإياك - أَنَّ النُّحَاةَ دَرَجُوا عَلَى التَّمْثِيلِ بِمِثَالٍ مُتَدَاوِلٍ فِي كَتَبِهِمْ، مَشْهُورٍ فِي دَوَابِّنِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ». حَتَّى انْتَقَلَ هَذَا الْمِثَالُ إِلَى وَاقِعِ النَّاسِ، فَكَدَّرَ عَلَيْهِمْ أَذْوَاقَهُمْ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَاشَوْنَ الْجَمْعَ بَيْنَ «السَّمَكِ» وَ«اللَّبَنِ»، مُعْتَقِدِينَ أَنَّهُ قَاعِدَةٌ طَبِيعَةٌ مُسَلِّمَةٌ، بَلْ عَلَّقُوا عَلَيْهِ دَاءً، وَبَنُوا عَلَيْهِ نَتَائِجَ بَزْعَمِهِمْ، فَقَالُوا: إِنْ الْجَمْعُ بَيْنَ «السَّمَكِ» وَ«اللَّبَنِ» يُورِثُ دَاءَ الْبَرَصِ - وَهَذَا مِمَّا لَقِّنُونَا إِثَاءً صَغَارًا -.

فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ تَعْلِيقاً عُلِّقَهُ مَفْخَرَةُ الْجَزَائِرِ وَأَدْيِيهَا، الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «آثَارِهِ» (٢/٤٦): «وَانْظُرْ قَوْلَهُمْ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ» كَيْفَ لَعِبَ بِهِ الزَّمَنُ وَتَعَاوَرَهُ اسْتِعْمَالُ حَتَّى أَصْبَحَ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فِيهِ صَحِيحًا، وَأَصْبَحَ قَاعِدَةٌ طَبِيعَةٌ، وَمَا هُوَ مِنَ الطَّبِيعِ، وَلَا قَالَهُ طَبِيعٌ، وَلَا هُوَ بِصَحِيحٍ فِي الْوَاقِعِ وَالتَّجْرِيدِ، وَلَا بِمُطَرَّدٍ ضَرَرُهُ عَلَى فَرَضِ وَقُوعِ ضَرَرٍ مِنْهُ فِي جَمِيعِ الْأَمْزَجَةِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ النُّحَاةُ مِثَالًا لِحُكْمٍ لَفْظِيٍّ فَأَذْوَأُوا مَرَاذِمَهُمْ بِهِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ،=

قوله: «وَالْجَوَابُ بِالْفَا وَالْوَاوِ» العبارة مقلوبة، والأصل أن يقال: والفاء والواو الواقعتان في الجواب^(١).

١٠. «أَوْ»: ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد «أو»، من ذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا، أَوْ نَمُوتَ فَنُعَذَّرَا
وتكون «أو» بمعنى «إلى»، أو معنى «إلا»^(٢) - وهذا عند الأكثر - ولها حينئذ ثلاثة معاني: «الغائية»، و«التعليل»، و«الاستثناء».

= ولكن لما لم يكن معناه صحيحاً، أوقع أمماً وأجبالاً في الخطأ، فحفظه الناس ونقلوه من الاحتجاج به على حُكْمٍ عربيٍّ، إلى الاستشهاد به على حُكْمٍ حيويٍّ، وأصبح الناس يتحامون الجمع بين اللَّبَنِ والْحَوِثِ عن عقيدة قرَّرها في نفوسهم هذا المثال، وإذا كانت في المعبد معدة ضعيفة تتأثر من الجمع بين غداءين فَمُحَالٌ أن تكون حجة على معد بني آدم في علم، أو عالم الكروش....». انتهى كلامه - برّده الله مضجعه -.

(١) لأن الناصب عند الكوفيين هو «الفاء» و«الواو» نفسيهما - كما تقدم معك - لا الجواب. انتهى بتصرف من «فتح ربّ البرية» للشيخ الحازمي.

(٢) فتأتي بمعنى «إلى» كما في قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّغْبَ، أَوْ أُذِرَكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَايِرِ
ويشترط في فعلها، أن ينقضي شيئاً فشيئاً. وتأتي بمعنى «إلا» كما في قول زياد الأعجم أيضاً:
وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهُمَا، أَوْ تَسْتَقِيمَا
ويشترط في فعلها، أن ينقضي دفعة واحدة.

وقوله: «رُزِقَتْ اللَّطْفَا» تَمِيمٌ لِلْبَيْتِ، قَصَدَ بِهِ النَّاطِمُ - رحمه الله - التَّلَطُّفَ لِلطَّالِبِ، والدُّعَاءَ لَهُ أَنْ يَمْنَحَهُ اللهُ الرَّفْقَ وَالْبِرَّ، وَيَرْزُقَهُ التَّوْفِيقَ وَالْعِصْمَةَ.
فائدة: قال بعضهم:

وَهَاكَ حُرُوفًا بِالْمَصَادِرِ أُوتِ
وَذِكْرِي لَهَا خَمْسًا أَصَحُّ كَمَا رَوُوا
وَهَا هِيَ: «أَنْ» بِالْفَتْحِ، «أَنْ» مُشَدَّدًا وَزَيْدٌ عَلَيْهَا «كَي»، فَخُذْهَا وَ«مَا»، وَ«لَوْ»
مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْأَدَوَاتِ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعَ عَشْرًا،
وهي مقسمة ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول: ينصب الفعل المضارع بنفسه. وهي ست أدوات: «أَنْ»،
و«لَنْ»، و«إِذَنْ»، و«كَي»، وهي محل اتفاق بين النحاة.
والقسم الثاني: ينصب الفعل المضارع بواسطة «أَنْ» مضمرة جَوَازًا
وهي: «لَامُ كَي».

والقسم الأخير ينصبه بواسطة «أَنْ» وَجُوبًا، وهو باقي الأدوات: «لَامُ
الْجُحُودِ»، و«حَتَّى»، و«الْفَاءُ»، و«الْوَاوُ»، و«أَوْ».

والحاصل أن «أَنْ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ. فَحُرُوفُ الْجَرِّ: «الْلَامُ»، و«كَيِ التَّعْلِيلِيَّةِ»،
و«حَتَّى»؛ وَحُرُوفُ الْعَطْفِ: «الْفَاءُ»، و«الْوَاوُ»، و«أَوْ»، وَاللهُ أَعْلَمُ.

بَابُ جَوَازِهِ الْمَضَارِعِ ^(١)

وَجَزْمُهُ إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمَ مَا بِ: لَمْ، وَلَمْ، أَلَمْ، أَلَمْ
وَلَا مِ الْإِمْرِ، وَالِدُعَاءِ، ثُمَّ لَا فِي النَّهْيِ، وَالِدُعَاءِ، نِلْتَ الْأَمَلَا
وَأِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَأَنْتَى، مَهْمَا أَيُّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا
وَحَيْثُمَا، وَكَيْفُمَا، ثُمَّ إِذَا فِي الشَّغْرِ لَا فِي النَّثْرِ فَادِرِ الْمَأْخَذَا
الشَّرْحُ:

لما فرغ - رحمه الله تعالى - من الكلام على نواصب الفعل المضارع،
انتقل إلى الكلام على جوازمه، وهي الحالة الثالثة في إعرابه ^(٢).

(١) ملحوظة: الأصل في «النواصب» و«الجوازم»، أن يكونا ضمن باب واحد، من غير
فصل بينهما؛ لكن جَرَتْ عادةٌ بعض النحاة أن يفصلوا بينهما، تسهيلاً، وتيسيراً على
الطالب، وأمناً من التشويش على ذهنه.

(٢) لأنَّ الفعل المضارع له في إعرابه ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مرفوعاً، وهذا هو الأصل، والعمدة فيه، لذلك قُدِّمَ في الرتبة؛
وقد تقدَّم في قوله - رحمه الله تعالى -: «وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجْرَدُ».

الثانية: أن يكون منصوباً، وذلك إذا دخلت عليه إحدى النواصب المتقدمة في
قوله: «ونصبه بأن ولن..... إلخ». وهو أعلى درجة، وأشرف من الفعل المجزوم،
لأنَّ النصب يكون بحركة، وهي الفتحة - وهي شيء وجودي متلفظ به - بخلاف
الحذف الواقع في الجزم فهو عديمي.

الثالثة: أن يكون مجزوماً، وذلك إذا دخلت عليه إحدى أدوات الجزم المذكورة في
هذا الباب، وهو آخر المراتب، لأنَّ الجزم حذف حركة أو حرف، وهو عدم، فكان
النَّصْبُ مُقَدِّمًا عليه كما أسلفنا.

قوله: «باب جواز المضارع» التقييد بالإضافة هنا لبيان الواقع، وليس من باب الاحتراز، لأن «العزم» خاص بالأفعال، فلا يدخل الأسماء^(١).

قوله: «وجزمه» أي: الفعل المضارع، و«إذا أردت» هذا تقييد، لأنَّ العزم لا يكون بغير إرادة المتكلم.

أدوات جزم الفعل المضارع: أدوات ثمانية عشرة أداة^(٢).

أقسام الجواز: تنقسم جواز الفعل المضارع قسمين - بالاستقراء والتبعية -:

القسم الأول: ما يجزُمُ فعلاً واحداً - أصالةً - : وهي ستة أحرف^(٣).

فرع: تنقسم أدوات القسم الأول بالنظر لموضوعها إلى ضروب:

الضرب الأول: ما كان حرفاً بإجماع. وهي ستة أحرف.

١. «لَمْ»: وهو حرفٌ نفْيٌ، وجزمٌ، وقلبٌ، يختص بالمضارع، فلا يدخل إلا عليه.

(١) بخلاف ما تقدم معنا في «باب نواصب المضارع» فالتقييد بالإضافة هناك للاحتراز،

لأنَّ «النصب» يدخل الأسماء والأفعال.

(٢) بإسقاط «إذا» لأنها مقيدة بالشَّعر فقط.

(٣) وهي التي عني بذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - في البيتين الأولين في هذا الباب.

تنبيه: وقدَّم القسم الذي يجزم فعلاً واحداً، على الذي يجزم فعلين لأن الكلام فيه

يطول. كما نبّه عليه الشيخ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - في «حاشيته».

قولنا: «حرف نفى» لأنها تنفي وقوع الحدث الذي دل عليه الفعل.
وقولنا: «جَزَم» لأنه يحدث الجزم في الفعل المضارع، فتسقط حركته مع إرادة المتكلم - كما تقدّم قريباً -.

وقولنا: «قلب» لأنه يقلب زمن المضارع، من الحال والاستقبال، إلى الزمن الماضي. منه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].
وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآئِمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقوله: ﴿كَانْتُمْ يَوْمَ يَوْمُنَا لَا تَرْيَبُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: ٤٦].

٢. «لَمَّا»: وهو حرف نفى، وجزم، وقلب، ويختص بالفعل المضارع، بقلب معناه إلى الماضي - كالحال مع «لم» تماماً - ولا يكون النفي بها إلا متصلاً بالحال^(١). قال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآئِمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

(١) لأن النفي بها، يستمر إلى زمن التكلم، بعكس «لم»، ولذا جاز أن تقول: «يكن ثم كان» وامتنع أن تقول: «لما يكن ثم كان».

فائدة وتنبية:

الفائدة: فَرَّقَ العلماء - رحمهم الله - بين «لم» و«لما»، فقالوا: إِنَّ «لم» نفياً مطلقاً، يصلح فيما لم يقع الآن، وفيما لم يقع قبلاً، ثم وقع.

أمَّا «لماً» فنفيها محدودٌ متصلٌ بالحال، فقولك: «لما يكن» أي: إلى الآن لم يحصل^(١).

التنبية: تشترك «لم» و«لماً» في أمور، وتنفرد كل واحدة منهما بأمور ذكرها أئمتنا - رحمهم الله - في مصنفاتهم^(٢).

(١) أفادها شيخنا - حفظه الله تعالى -.

(٢) فيما يشتركان فيه:

(١) خصوصيتهما بالفعل المضارع، فلا يدخلان إلاً عليه.

(٢) أنهما ينفيان ما دخلتا عليه.

(٣) أنهما يقلبان الفعل المضارع إلى الماضي.

(٤) أنهما حرفان جازمان للفعل المضارع إذا دخلتا عليه.

(٥) جواز دخول همزة الاستفهام عليهما.

(٦) جواز توسط «الواو» و«الفاء» العاطفتين بينهما وبين الهمزة.

وتنفرد «لم» بأمرين:

(١) جواز مُصاحبة أدوات الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾

[المائدة: ٦٧].

٣. «أَلَمْ»: وهو حرف استفهام، ونفي، وجزم، وقلب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (١) ﴿الشَّرْحُ: ١﴾. وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُنْزِلْكَ فِيْنَا وَلِيدًا وَلَيْسَتْ فِيْنَا مِنْ عُمْرِكَ سِنِينَ﴾ (١٨) ﴿الشعراء: ١٨﴾. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُنْهِكَ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٦) ﴿المرسلات: ١٦﴾.

تنبيه: «أَلَمْ» مثل «لَمْ» إلا أنها أدخلت عليها همزة الاستفهام.

= (٢) جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، ولذلك جاز نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (١) ﴿الإنسان: ١﴾. أي: ثم كان.
وتنفرد «لَمَّا» بأمور:

(١) جواز حذف مجزومها، والوقف عليها في الاختيار (إذا دلَّ عليه دليل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْتِيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٣٣) ﴿هود: ١١١﴾. وكقول الشاعر:

فَعَجِثْتُ قُبُورَهُمْ بِذَلِكَ وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يَجِبْنِي

(٢) جواز توقع ثبوت مجزومها - منفيها - في المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدْعُونَ عَالِبًا﴾ (٨) ﴿ص: ٨﴾. أي: إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه، وذوقهم إياه متوقع. والله أعلم.

(٣) وجوب اتصال نفي منفيها إلى النطق، كقول الممَرِّق العبدِي:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكِيلٍ وَإِلَّا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَرَقِي

أنها لا تقترب بأداة الشرط فلا تقول: «إِنْ لَمَّا تَقُمْ».

٤. «أَلَمَّا»: وهو حرفُ استفهامٍ، ونفي، وجزم، وقلب. منه قول عمرو ابن كلثوم في معلقته:

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرِ إِلَيْكُمْ أَلَمَّا تَعْلَمُوا مِنَّا الْيَقِينَ
تنبيه: القول في «أَلَمَّا» كالقول في «لَمَّا» تماماً.

٥. «لام الأمر» وهي الدَّالَّةُ على الأمر، وتُسمَّى: «لام الطلب». وهي مكسورة^(١)، ودخولها على المضارع لطلب حصوله.

ضابطها: أن تكون من الأعلى إلى الأدنى^(٢). كما في قوله تعالى:
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
[آل عمران: ١٠٤]. وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].
و«لام الدعاء» وهي الدَّالَّةُ على الدعاء. وُسِّيت كذلك من باب التأدب.

(١) ويجوز أن تُسَكَّنَ هذه «اللام» بعد: «الواو»، و«الفاء»، و«ثم».

ف: «الواو» و«الفاء» كما في قوله تعالى: ﴿لَيَقْضَىٰ كُفْرًا كَثِيرًا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [التوبة: ٨٢].

و«ثم» كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضَىٰ أَنْفُسُهُمْ وَلَيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

(٢) وتسهيلاً على الراغبين في الحفظ، وحتى يثبت ضابط «الطلب»، فقد عقد العلامة الأخضري - رحمه الله تعالى - ضبطه في «السُّلَم» بقوله:

أمرٌ مع استِعْلَا، وعكسه دُعَا وفي التَّسَاوِي، فَالتَّمَاثُّ وَقَعَا

وضابطها: أن تكون من الأدنى للأعلى. كما في قوله تعالى حاكياً عن

أهل النار: ﴿وَنَادَوْا بِمَكَائِكُمْ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكُمْ قَالَ إِنَّكُمْ مَرْكُوثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٦. «لا في النهي» وهي الدالة على النهي، وتسمى: «لا الطليئة».

وهي حرفٌ يفيدُ طلب الكفِّ عن الفعل، إن كان الطلبُ من الأعلى

للأدنى. منه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ

وَأَيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

و«لا في الدُّعاء»: وتكون من الأدنى إلى الأعلى. كما في قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا

حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾

[البقرة: ٢٨٦].

القسم الثاني: ما يجزُمُ فعلين بالأصالة. يُسمى الفعلُ الأولُ: «الشرط»،

والثاني: «جوابه أو جزاءه»^(١). وهي اثنا عشر حرفاً:

(١) سُمي الأولُ: «شرطاً» لتعليق الحكم عليه، وسُمي الثاني: «جواباً» لأنه مترتبٌ على

الشرط، كما يترتبُ الجوابُ على السؤال، ويدعى: «جزاء» أيضاً، لأن مضمونه جزاءٌ

لمضمون الشرط، وتسميته «جواباً» مجازاً، وكذا «جزاء» لأن الجزاء هو: الفعلُ

المرتبطُ على فعل آخر - ثواباً عليه أو عقاباً - وهذا مفقودٌ هنا. انتهى.

الضرب الثاني: ما كان حرفاً باتفاق^(١).

٧. «إِنْ» - بكسر الهمزة وسكون النون - وهو حرفٌ شرط، وجزم^(٢)، واستقبال. وبعبارة أخرى: هو حرفٌ يفيدُ ربط الشرط بالجزاء، ويجزمهما، وهي أمُّ باب الجوازم، ولها عِدَّةُ معانٍ^(٣). قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُوهُ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وقوله: ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

الضرب الثالث: ما كان اسماً باتفاق.

٨. «مَا» الشرطيَّة: وهي اسمٌ للدَّلالة على ما لا يعقل غالباً^(٤)، ثم ضُمَّنَتْ معنى الشرط. قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الحشر: ٧].

(١) حكى بعض النحاة أنها حروفٌ بإجماع.

تذكير: هذا القسم هو المقصودُ بالبيتين: الثالث والرابع من المنظومة المباركة.

(٢) لأنها: تجزم الفعل المضارع لفظاً، والفعل الماضي محلاً، وتقلبه إلى الاستقبال؛ وبالتالي يكون عملها عكس عمل «لَمْ» التي مرَّت في جوازم القسم الأول.

(٣) جمعها بعضهم بقوله:

وَجَزَمَ بِ: «إِنْ» وَأَنْفِ، وَزِدْ، وَخَفِّفْ فَهَـذِهِ أَزِيَّةٌ فَلَتَغْرِفْ

(٤) فائدة: فَرَّقَ بعضهم بين «مَنْ» و«مَا» بقوله:

وَمَنْ لِّعَاقِلٍ، وَمَا وَمَهْمَا لِيَغْيِرَهُ، وَكُلُّهُنَّ أَنْسَمَا

٩. «مَنْ» الشرطية: وهي اسمُ شرطٍ جازم، وُضِعَتْ للدلالة على ما يعقل غالباً^(١)، ثم ضُمَّنْتَ معنى الشرط: قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَقْرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) [الزلزلة: ٧-٨]. ومنه قول زهير في معلقته:

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ فِي غَيْرِ أَهْلِهِ يَكُنْ حَمْدُهُ ذِمًّا عَلَيْهِ وَيَنْدَمِ
١٠. «أَنْى»: - بفتح الهمزة والنون المشددة - وهي: للدلالة على المكان، ثم ضُمَّنْتَ معنى الشرط. مثالها قول الشاعر:

خَلِيلِي أَنْى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا، غَيْرَ مَا يَرْضِيكُمَا، لَا يَحَاوُلُ
١١. «أَيُّ»: وهي اسمٌ بحسب ما تُضَافُ إليه^(٢)، وتصلح لجميع ما ذكر. قال تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

(١) وهنا ملاحظة دقيقة نبّه عليها الشيخ الحازمي في شرحه فقال: «الأحسن أن يقال: من يعلم؛ لأنها قد تطلّق على الرَّبِّ جل وعلا». انتهى كلامه - حفظه الله -.

(٢) معنى قولنا: «بحسب ما تُضَافُ إليه». أي: أنها إذا أُضيفت إلى نكرة فهي نكرة، أو إلى عاقل فهي اسمٌ موصُولٌ للعاقل بمعنى: «مَنْ»، وإن أُضيفت إلى ظرفٍ - زماناً أو مكاناً - كانت ظرفاً، وهكذا... على حسب إضافتها.

١٢. «مَتَى» ^(١): هي اسمٌ للدلالة على الزَّمان. وتُنصبُ دائماً على الظرفية الزمانية. منه قول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

ف: «تأت» فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، و«تجد» جوابه. ومنه قول طرفة في مُعَلَّقَتِهِ:

مَتَى تَأْتِيَنِي أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتُ عَنْهَا غَانِيَا فَاغْنِ وَازْدِدِ

١٣. «أَيَّانَ» - بفتح الهمزة - وهو للدلالة على الزمان، وتضمَّن معنى الشرط. ويُنصبُ دائماً على الظرفية الزمانية ^(٢). منه قول الشاعر:

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

١٤. «حَيْثُمَا» وهي للدلالة على المكان، ثم ضُمَّنت معنى الشرط.

وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠]. وقال الشاعر:

(١) تنبيه: «متى» كما تكون أداة جزم، تكون اسم استفهام، يُستفهم بها عن الزَّمان، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ؟ أَلَا بِإِنَّ نَصَرَ اللَّهُ قُرَيْبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(٢) اعلم - وفقني الله وإياك - أنَّ كثيراً ممن يُعتدُّ بهم من أهل النُحوِ أهملوا «أَيَّانَ» ولم يُثَبِّتوها مع أدوات الجزم. كما نصَّ على ذلك ابن سيده - رحمه الله تعالى - بقوله: «لم يذكرها أصحابنا في الظُّروفِ المشروطةِ بها، نحو: «مَتَى»، و«أَيَّانَ»، و«أَيَّ»، و«حِينَ». انتهى. انظر: «اللسان» (١/ ٢٩٤). مادة (أين).

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا، فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
تنبيهان:

الأول: «حيثُ» لها ميزة، وهي: أنها تَصَافُ إلى الأفعال والأسماء^(١).
الثاني: لا تُستعمل «حيثُما» أداة شرط، إلا إذا اقترنت بـ: «ما» الزائدة، وهي
كافة لها عن الظرفية، ومهيئة لها للشرطية، كما في الآية المستشهد بها قريباً^(٢).
١٥. «كَيْفَمَا»^(٣): وهي اسمٌ لعموم الأحوال. وتكون في محلِّ نصبٍ
دائماً، إما على الحالية إن كان فعلُ الشرط تاماً، أو تكون خبراً لفعل الشرط
إن كان ناقصاً.

(١) «والرأي المشهورُ فيها اختصاصُها بالإضافة إلى الجمَلِ، ولذا بُنيت». ثَبَّه عليه الشيخ
حسن بن محمد الحفظي - حفظه الله تعالى -.

(٢) توضيح ذلك: أنه لا يحصل الجزاء فيها بغير «ما»، لأنها ظرفٌ يضاف إلى الأفعال،
والأسماء - كما تقدم في التنبيه الأول - فإذا جُثَّتْ بـ: «ما» منعت الإضافة، وجزمت فعلين.

(٣) في الجزم بـ: «كيفما» مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى إعمالها مطلقاً، دليلهم في ذلك القياس، ومشابهة لكلمات
المجازاة في الاستفهام. وفي فُلُكِهِمْ يَدُورُ ابْنُ أَجْرُومِ والنَّاطِمُ - رحمهما الله - كما مرَّ
التنبيه عليه في المدخل إلى هذه المنظومة.

أما جمهورُ البصريين فذهبوا إلى إهمالها، وعدم الاعتداد بها مطلقاً، ولهم في ذلك
عدة أوجه، وصَحَّحَ هذا المذهب جمعٌ. والمذهب الثالثُ جَنَحُوا إلى التفصيل:
فقالوا: إذا اقترنت بـ «ما» أعملت، وإن لم تقترن بها أهملت. راجع المسألة في:
«الإنصاف» لابن الأنباري (٢/٦٤٣)، و«مغني اللبيب» (١/٣٤٥).

ضابطها: لا بد في فَعْلِيهَا - الواقعين شرطاً وجَوَاباً - من أن يكونا متوافقين في اللفظ والمعنى، وذلك مثل قولك: «كيفما تفعل أفعل» وقولك: «كيفما تجلس أجلس».

١٦. «إِذَا»: وهي مقيدة، فلا تجزم إلا في الشَّعْرِ، وتعتبر زائدة على أدوات الجزم الثماني عشرة.

ومما حُفِظَ من إعمالها في الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ قول عبد القيس بن خفاف البرجمي:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

فـ: «إِذَا»: اسم شرط جازم، و«تصيبك» مجزومٌ على أنه فعل الشَّرْطِ، و«الكاف»: ضميرٌ محلُّه النصبُ، و«خصاصة»: فاعلٌ، و«الفاء»: رابطة، والجملة «فتجمل» في محلِّ جزمٍ جواب الشرط.

فرغ: فإن قيل: لم خُصَّتْ «إِذَا» بالشَّعْرِ دون الشر؟

الجواب: لأنها موضوعةٌ لزمن معين، واجب الوقوع، والشَّرْطُ المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه^(١).

١٧. «أَيَّنَ» وهي للدلالة على المكان. وتُنصب دائماً على الظرفية المكانية. وكثيراً ما تُستعمل مقرونةً بـ: «ما» الزائدة. قال تعالى:

(١) انظر: «حاشية يس على شرح الفاكهي» (١/١٧٦).

﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]. وقال: ﴿مَلْعُونِينَ﴾
 أَيْنَمَا تُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴿١١﴾ [الأحزاب: ٦١]. ومنه قول عبد
 الله بن هَمَّامِ السَّلُولِيِّ:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي
 الضرب الرابع: ما كان حرفاً على الأصح.

١٨. «إِذْمَا» - بكسر الهمزة وسكون الذال وفتح الميم - وهي أداة شرط،
 وأصلها: «إِذْ» دخلت عليها «مَا» فمنعتها من الإضافة، فَعَمِلَتْ في الجزاء،
 ولا عمل لها بدونها. قال العَبَّاسُ بن مردَّاسِ السلمي - رضي الله عنه -:
 إِذْمَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطمَنَّ المجلسُ
 ف: «أَتَيْتَ» فعل الشَّرْطِ، و«فقل» جوابه مجزوم محلاً.

وقال عبد الله بن هَمَّامِ السَّلُولِيُّ:

إِذْمَا تَرِنَنِي الْيَوْمَ أَزْجِي ظَعِينَتِي أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ
 فقوله: «تَرِنَنِي» مجزوم بـ: «إِذْمَا» بحذف النون، والأصل: تَرِنَنِي،
 فحُذِفَتِ الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم؛ وجزاء
 الشَّرْطِ هو الثاني^(١).

تنبيه: لا يكون الجزاء في «إِذْ»، ولا في «حيث» بغير «ما»؛ لأنهما ظرفان

(١) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادى (٣٣/٩) الشاهد رقم (٦٧٨).

يُضافان إلى الجمل - اسمية وفعلية -؛ وإذا زدت على كل واحدٍ منهما «ما» منعنا الإضافة فعملتا^(١).

الضرب الخامس: ما كان اسماً على الأصح.

١٩. «مهما»^(٢): وهي اسمٌ للدلالة على ما لا يعقل. قال الله:

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (٤٦/٢).

(٢) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - في «الكتاب» (٣/٥٩-٦٠): «سألت الخليل عن

«مهما» فقال: هي «ما» أدخلت معها «ما» لغواً، بمنزلتها مع «متى»، إذا قلت: «متى ما

تأتي آتك»، وبمنزلتها مع «أن»، إذا قلت: «إما تأتي آتك»، وبمنزلتها مع «أين»، كما

قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾، وبمنزلتها مع «أي» إذا قلت:

﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَقَى﴾، ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظاً واحداً فيقولون:

«ماما» فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. انتهى كلامه.

وقال الفيروز آبادي في «القاموس» (١٢١٨): «مَهِمَا» بَسِيطَةٌ لَا مُرَكَّبَةَ مِنْ: «مَهْ» و«مَا»،

وَلَا مِنْ «مَامَا»، خِلَافاً لِزَاعِمِيهِمَا. وَلَهَا ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

الْأَوَّلُ: مَا لَا يَعْقِلُ غَيْرَ الزَّمَانِ مَعَ تَضَمُّنٍ مَعْنَى الشَّرْطِ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ مَائِقَةٍ﴾

[الأعراف: ١٣٢].

الثاني: الزَّمَانُ وَالشَّرْطُ، فَتَكُونُ ظَرْفًا لِفِعْلِ الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُغَطِّ بِطَنَكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتَهَى النَّهْمِ أَجْمَعَا

الثالث: الاستفهام، كما في قول الشاعر:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلُ مَهْمَا لِيَ أَوْدَى بِتَغْلِي وَسِرْبَالِي

﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:

١٣٢]. ففي الآية عاد الضمير من «بِهِ» على «مَهْمَا» والضمير - كما هو

معلوم - لا يعود إلا على اسم. ومنه قول امرئ القيس:

أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

وقول ساعدة بن جؤيئة الهذلي:

قَدْ أُوبِيتَ كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ صَادِيَّةٌ مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمُ

قول الناظم - رحمه الله تعالى - في البيت: «نِلْتَ الْأَمَلَا» فنلت من

النَّوَالِ، وهو: الْعَطِيَّةُ، وَالْأَمَلُ: الرَّجَاءُ؛ وهذا دعاء منه - رحمه الله تعالى -

لدارس منظومته المباركة أَنْ يُعْطَى مَا يَرْجُوهُ، وَيُنَالِ مَا يُؤْمَلُهُ.

وقوله: «فَادِرِ الْمَأْخِذَا» دَرَى الشَّيْءَ إِذَا عَلِمَهُ. وَالْمَأْخِذُ: الْمَتَنَاوَلُ.

والمعنى: فاعلم - أيها الطالبُ - متناول الأحكام، والمواضع التي أخذت

واستنبطت منها. وهاتان عبارتان تتميم.

فائدة: لَخَصَّ بَعْضُهُمْ مَعَانِي أَدَوَاتِ الْجَزْمِ بِقَوْلِهِ:

«إِذْمَا» و«إِنْ» حَرْفَانِ عِنْدَ سَيِّوِيهِ وَأَنْكَرَ الْمَبْرُذُ الْأُولَى عَلَيْهِ

و«مَنْ» لِعَاقِلٍ، و«مَا» و«مَهْمَا» لَغَيْرِهِ، وَكُلُّهُنَّ اسْمَا

«مَتَى» و«أَيَّانَ» ظُرُوفٌ لِلزَّمَانِ وَ«حَيْثُمَا» «أَيْنَ» و«أَيْنَ» لِلْمَكَانِ

لِكُلِّ مَا ذَكَرْتُ «أَيَّا» نَأْنِي فَادُعْ لِمَنْ أَفَادَ بِالْأَيَّاتِ

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سَبَقَ أن أدوات جزم الفعل المضارع إجمالاً ثمان عشرة أداة. وتنقسم من جهة عملها إلى قسمين:

القسم الأول: ما يجزم فعلاً واحداً، وهي ست أدوات: «لم»، و«لما»، و«ألم»، و«ألما»، و«لام الأمر والدُّعاء»، و«لا في النهي والدُّعاء» وهي حروف بإجماع.

والقسم الثاني: ما يجزم فعلين، الأول: الشرط، والثاني: جوابه، وهي الأدوات الباقية: «إن» وهي حرفٌ باتفاق؛ و«ما»، و«من»، و«أنى»، و«أي»، و«متى»، و«أَيَّان»، و«حيثما»، و«كيفما»، و«إذا» والمختصة بالشَّعر، و«أنى» وهذه كلها أسماءٌ باتفاقٍ؛ و«إذما» وهو حرفٌ على الأصح؛ و«مهما» وهو اسمٌ على الأصح، والله أعلم.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ اَرْفَعُ، وَهُوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ، قَبْلَهُ قَدْ وَجَدَا
وظَاهِرًا يَأْتِي، وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَ: اضْطَآدَ زَيْدٌ، وَاشْتَرَيْتُ أَغْفَرًا
الشَّرْحُ:

بعد أن أنهى الكلام على ما يتعلق بالأفعال - رفعاً، ونصباً، وجزماً -
شرع في ذكر الأسماء وما يتعلق بها؛ وابتدأ بـ: «باب الفاعل» وهو من
المرفوعات، لأنها مقدّمة على غيرها، من المنصوبات والمخفوضات.
فرغ: المرفوعات سبعة، ودليل حَضَرِهَا الاستقراء التام، وإجماع أئمة
النَّحْوِ - رحمهم الله - وهي: «الفاعل»، و«المفعول الذي لم يسم فاعله»،
و«المبتدأ»، و«الخبر»، و«اسم كان» وأخواتها، و«خبر إن» وأخواتها، والتابع
للمرفوع، وهي أربعة: «النعت»، و«العطف»، و«التوكيد»، و«البدل»^(١).
وسيدكر لك في هذا الباب القسم الأول من المرفوعات وهو: «الفاعل»
وبدأ به لعمديته.

تعريف الفاعل: الفاعل له معنيان، معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى.
أما معناه اللُّغَوِي: فهو من أَوْجَدَ الْفِعْلَ أَي: الحدَث. فكلُّ من أَوْجَدَ

(١) هذه المرفوعات ذكرها ابن آجروم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، واقتصر
ناظمنا - رحمه الله تعالى - على تفصيلها.

الفِعْلُ فِي اللُّغَةِ فَهُوَ فَاعِلٌ ^(١).

أما المعنى الاصطلاحي فنقول: هو الاسم الصَّريح، أو المؤوَّل به ^(٢)، المرفوع الَّذِي أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ ^(٣) قبله، أو مَا فِي تَأْوِيلِهِ، مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ أَصْلِيُّ المحلِّ والصِّيغَةِ.

وهذا ما عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وَهُوَ: مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجَدَا».

قوله: «ما» ما هنا اسمٌ موصول بمعنى الَّذِي، فيصدق حيثنَّذ على الاسم بنوعيه: الصَّريح أو المؤوَّل به، - كما ذكرنا قبل -.

قوله: «أُسْنِدَ إِلَيْهِ» أي: إلى الاسم المحكوم عليه بكونه فاعلاً. والألف في «أُسْنِدَا» للإطلاق.

قوله: «فِعْلٌ» المقصود بالفعل هنا التَّام؛ احترازاً من الفعل الناقص ك: «كان» فإنها ناقصةٌ تحتاج إلى اسم وخبر - كما سيأتيك في بابها - ^(٤).

(١) فيشمل بذلك المبتدأ.

(٢) مثال المؤوَّل به: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن تَضَعُوا قُلُوبَهُمْ لِمَكَرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٣) أو نحوه مما يعمل عمله ك: «اسم الفاعل»، و«صيغ المبالغة»، و«الصفة المشبهة باسم الفاعل»، و«اسم التفضيل»، و«المصدر»، و«اسم الفعل».

(٤) أقول: علَّق الشيخ حسن بن محمَّد الحفظي - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع

بقوله: «وقد يكون ما أسند إلى الفعل اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ

مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾ [النحل: ٦٩]. فإن «مُخْتَلِفٌ» اسم فاعل، و«أَلْوَنُهُ» فاعل به. ا.هـ.

قوله: «قبله» قيدٌ أخرج به بقيَّة المرفوعات. وفي تعريفه - رحمه الله تعالى - إشارة إلى أن الفاعل لا يتقدَّم على الفعل، خلافاً للكوفيين^(١).

قوله: «قد» للتحقيق. والألف في «وَجِدَا» للإطلاق.

وقفة: اعلم - وفقني الله وإياك - أن الأصل أن يلي الفاعل الفعل، من غير أن يفصل بينهما فاصِلٌ، لأنه كالجزء منه؛ بخلاف المفعول، فالأصل فيه أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه عليه^(٢).

حكمه: الرفع إمَّا بالضمة الظاهرة في المفرد، وجمع المكسر، وجمع المؤنث السالم؛ وإمَّا بضمة مقدرة على الألف، وعلى الياء في المقصور، والمنقوص؛ وإمَّا بالألف نيابة عن الضمة في المشى؛ والواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة. وأشار - رحمه الله تعالى - إلى حكمه بقوله: «الْفَاعِلُ ارْفَعْ»^(٣).

(١) كما أفاده شيخُ شيوخنا العلامة الحاج السَّالِك بن فُحْفُف - بارك الله في عمره -.

(٢) انظر: «شرح ابن عقيل» (٩٦/٢).

(٣) خرج بذلك المنصوب والمخفوض من الأسماء.

لكن قد يجزئ لفظاً بإضافة المصدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو بإضافة اسم المصدر كما في حديث عائشة: «من قبله الرجل امرأته الوضوء»، أو يجزئ: «من» كما في قوله سبحانه: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]. =

أقسامه: الاسم الواقع فاعلاً ينقسم قسمين^(١).

١. القسم الأول: الظاهر: وهو ما ليس مضمراً. كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ

رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]. وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا إِذَا جَاءَ كُفُّ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

= أي: ما جاءنا بشيء، أو ب: «الباء» كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ يَاللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد: ٤٣]. أي: كفى الله، أو ب: «اللام» كما في قوله تعالى: ﴿هِيَاتَ هِيَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. أي: هيهات ما توعدون. والله أعلم.

فائدة: قال الأنباري في «مشور الفوائد» (٤٢-٤٣): «أُعْطِيَ الْفَاعِلُ الرَّفْعُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ، وَالرَّفْعُ أَوَّلُ، وَأُعْطِيَ الْمَفْعُولُ النَّصْبَ لِأَنَّهُ آخِرُ، وَأُعْطِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْجَزَّ لِأَنَّهُ أَوْسَطُ».

وقفة: بين الناظم - رحمه الله تعالى - حكم الفاعل قبل أن يبين حده، وهذا على خلاف الأصل؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولكنه أولى من صنع صاحب الأصل ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى - حيث إنه ذكر الحكم بقوله: «هو: الاسم المرفوع»، والناظم هنا أخرجه عن الحد، فقال: «الفاعل ارفع»؛ لأن الرفع حكم، والفاعل محكوم عليه، والتعريف إنما يكون لمعرفة الحقائق، والحكم على الشيء فرع عن تصوره - كما أسلفنا - فحيث لا بد من البدء بالتعريف أولاً ثم ذكر الحكم بعد؛ لذلك عدَّ علماء المنطق من شرط صحة الحدود ألا تدخل فيه الأحكام.

كما أشار إليه الإمام الأخضرى - رحمه الله تعالى - في «السُّلَمِ الْمُنَوَّرِ» بقوله:

وَعِنْدَهُمْ مِّنْ جُمْلَةِ الْمُرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

انظر: «فتح ربِّ البرية» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

(١) تنبيه: ذكر ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى - الظاهر والمضمَر بقسميه، واقتصر بالتمثيل

للمتصل؛ أما الناظم - رحمه الله تعالى - فذكرهما إجمالاً دون تقسيم أو تمثيل.

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «اصطاد زيد» ف: «اصطاد» فعل ماضٍ مبني على الفتح، لا محلّ له من الإعراب، و«زيد» فاعل مرفوعٌ بالضمّة الظاهرة على آخره.

٢. القسم الثاني: المضمّر: وهو ما دلّ على مُسمّاهُ بقيد. إمّا: متكلم، أو مخاطب، أو غائبٍ معلوم.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا آنَزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١].

فقوله: «آنَزَلْتُ» «أنزل» فعل ماضٍ و«التاء» ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «اشتريت أعفرا». ف: «اشتري» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، مَنَعَ من ظُهُوره اشتغَالُ المحلّ بالسُّكُونِ المجلُوبِ لدفع توالي أربعة متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، و«التاء» ضمير متصل بارز مبني على الضّمّ في محلّ رفع فاعل. و«أعفرا» مفعول به منصوبٌ، والعُفْرَةُ: غُبْرَةٌ في حُمْرَةٍ، تشبيهاً بعفْرِ التراب؛ وهو من الظباء ما يعلو بياضه حمرة، ويقال للأُنثى: عفراء. والألف في «أعفرا» للإطلاق.

فائدة: الكلام مداره على ثلاثة معاني^(١):

١. «الفاعليّة»: وحكمه الرّفْعُ، ويلحق به في حكم الرفع (خمسة أضرب): «المبتدأ»، و«الخبر»، وخبر «إنّ»، واسم «كان»، واسم «ما»، و«لا» التي بمعنى «ليس»، وخبر «لا» لنفي الجنس.

(١) راجع: «كتاب المصباح» لأبي الفتح المطرزيّ (١٠١-١٠٢).

٢. «المفعوليَّة»: وحكمه النَّصْبُ، ويدخل فيه: «المفعول المطلق»، و«المفعول به»، و«المفعول فيه»، و«المفعول معه»، و«المفعول له». ويلحق به في النَّصْبِ (سبعة أضرب): «الحال»، و«التمييز»، و«المستثنى المنصوب»، واسم «إِنَّ»، واسم «لَا» لنفي الجنس، وخبر «كان»، وخبر «ما»، و«لَا» عند الحجازيين.

٣. «الإضافة»: له حكمُ الجرِّ الأصليِّ. إمَّا بالحروف، أو بالإضافة المعنويَّة، أو اللفظيَّة.

فرع: للفاعلِ سبعةُ أحكامٍ - إجمالاً - وهي:

- (١) حكمه الرفعُ.
- (٢) وقوعه بعد فعله أو ما في تأويله.
- (٣) أنه عمدةٌ لا بدَّ منه.
- (٤) جوازُ حذفِ فعله.
- (٥) توحيدُ فعله مع تشنيةِ الفاعلِ أو جمعه.
- (٦) تأنيثُ فعله وجوباً، وجوازاً وامتناعُ تأنيثه.
- (٧) اتصاله بفعله وانفصاله.

ملخص: يتلخَّصُ مما سبق أن «الفاعل» حكمه الرفع لفظاً أو تقديرًا؛

وينقسم قسمين: ظاهر، ومضمَر.

بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ ^(١)

(١) قال أبو عبد البرّ - عفا الله عنه - : عبارة ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى - في «مقدمته» :
«المفعول الذي لم يسم فاعله»، وهي من اصطلاحات الكوفيين ومتقدمي أئمة النحوي
- رحمهم الله - .

أما العبارة التي اختارها الناظم - رحمه الله - فقد أثرت عن بعض المتأخرين، كابن
مالك - رحمه الله تعالى - وهو أول من عبّر بها.

قال أبو حيّان - رحمه الله تعالى - في «ارتشاف الضرب» (٣ / ١٣٢٥) : «لم أر مثلاً
هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف : باب المفعول الذي لم يسم فاعله». انتهى.

وقال ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «مغني اللبيب» (٢ / ٤١٤ - ٤١٥) : «ينبغي
للمُعَرِّب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد؛ فيقول في نحو
«ضرب» : فعل ماض لم يُسم فاعله، ولا يقول : مبني لما لم يُسم فاعله، لطول ذلك
وخفائه، وأن يقول في المرفوع به : نائب عن الفاعل، ولا يقول : مفعول ما لم يسم
فاعله، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو : «أعطي زيد ديناراً». ألا
ترى أنه مفعول لأعطي، وأعطي لم يسم فاعله ؟. وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق
إلا على المرفوع». انتهى كلامه.

وقال ابن الطيّب الفاسي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة (١١٧٠ هـ) في كتابه
«فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح» : «التعبير بالنائب أحسن وأخصر، كما
قاله ابن هشام وغيره، وأول من عبّر به الشيخ ابن مالك، وعبارة الأقدمين : المفعول
الذي لم يسم فاعله». انتهى.

أما سيبويه - رحمه الله تعالى - فكان يعبر في «كتاب» بلفظ : «المفعول الذي لم يتعدَّ
إليه فعل فاعل».

إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا مُحْتَصِرًا، أَوْ مُبْهِمًا، أَوْ جَاهِلًا
فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتِبِهْ
فَأَوَّلِ الْفِعْلِ اضْمُمْنْ، وَكَسِّرْ مَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِمَا
وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتَحُهُ بِلَا مُنَازَعِ
وظَاهِرًا، وَمُضْمَرًا، أَيْضًا ثَبَتَ كَ: أَكْرَمْتَ هِنْدُ، وَهِنْدُ ضُرِبَتْ
الشَّرْحُ:

شرع الناظم - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثاني من
المرفوعات وهو: «المفعول الذي لم يسم فاعله» أو «النائب الفاعل»^(١).
تعريفه: هو الاسم المذكور بعد فعلٍ تامٍّ لم يُذكر معه فاعله^(٢).
فائدة: يُبنى الفعل للمجهول لعلتين:

= قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: فسر العلامة مم أحمد محمود الشنقيطي موقف

الإمام ابن مالك - رحمهما الله تعالى - بقوله:

تَرْجَمَ بِالنَّائِبِ تَجَلُّ مَالِكُ وَمَالُهُ فِي ذَاكَ مِنْ مُشَارِكِ
لِيُدْخَلَ الْمَجْرُورَ فِي الْمُعْتَبَرِ وَقَابِلٍ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مِنْ مَضَرٍ
وَلَاخْتِصَارٍ، وَلَمُنْعِ ثَانٍ «عَلِمَ زَيْدٌ سُورَ الْمَثَانِي»

(١) وسمي بذلك، لأنه: يحل محل الفاعل بعد حذفه، ويصير عمدة بعد أن كان فضلة

- كما سيأتيك في تعريفه -.

(٢) وذلك لقيامه مقامه في رفعه، وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل
لتأنيثه.

(١) عِلَّةٌ لَفْظِيَّةٌ.

(٢) وَعِلَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ. وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَاعِدَةٌ: يُنَوَّبُ عَنِ الْفَاعِلِ كُلُّ مَنْ: «المفعول به»، و«الجار والمجرور»، و«المصدر المتصرف المختص»، و«الظرف المتصرف المختص».

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا مَخْتَصِرًا، أَوْ مُبْهِمًا، أَوْ جَاهِلًا
هذا مبحث زاده الناظم - رحمه الله - على الأصل، قصده به الزيادة في
التوضيح، ولفت الطالب إلى تداخل الفنون ^(١).

قوله: «إِذَا» شرطية. و«حَذَفْتَ» فعل الشرط. و«في الكلام» في هنا بمعنى «من».
قوله: «مختصراً» أي: في كلامك. و«مبهماً» على السامع. و«جاهلاً» به.
وهي منصوبة على الحال.

أغراض حذف «الفاعل» ونيابة «المفعول به» منابه:

١. الاختصار - الإيجاز -: ويكون هذا لغرض لفظي. كما في قوله تعالى:

﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾

[النحل: ١٢٦] ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ ﴿١٠﴾﴾ [البروج: ٤].

(١) لأنه مبحث بلاغي.

(٢) ففي الآية الكريمة من الإيجاز ما لا يخفى على تال.

٢. الإبهام: بأن لا يريد التصريح بالفاعل تعية وإبهاماً على السامع، نحو قولك ولم تُرِدْ أن تفصح بمن تصدق: «تُصَدِّقُ بِألف دينار».

٣. الجهل: كقولك: «سُرِقَ المتاع».

تنبيه: اقتصر الناظم - رحمه الله تعالى - على ذكر ثلاثة أغراض من أغراض حذف الفاعل، وإلا فهي تزيد على هذا العدد بكثير^(١).

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ

قوله: «فَأَوْجِبِ» الفاء واقعة في جواب الشرط لأنه فعل أمر.

قوله: «التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ» أي: وأوجب التأخير للمفعول به بعد أن كان جائز التقديم، والعلة في ذلك أنه أقيم مقام الفاعل.

قوله: «وَالرَّفْعَ» أي: وأوجب الرفع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً بعد أن كان منصوباً.

(١) وحرصاً على الفائدة، وإتماماً للنفع، فقد جمع بعضهم أسباب حذف الفاعل بقوله:

وَحَذُّكَ الْفَاعِلَ لِلنَّظَامِ	وَالسَّجْعَ، وَالتَّخْفِيرَ، وَالْإِعْظَامَ
وَالْخَوْفَ، وَالْإِبْهَامَ، وَالْإِثْنَارَ	وَالْعِلْمَ، وَالْجَهْلَ، وَالْاِخْتِصَارَ
تَبْسِيرَ الْإِنْكَارِ، وَالْاِخْتِيارِ	تَفْطُنِ السَّامِعَ، أَوْ يَقْدَارِ
ذِكَايَ، أَوْ تَخْيِيلِكَ الْعُدُولَا	مِنْكَ إِلَى اقْوَاهِمَا دَلِيلَا
وَلَا حِترَازَ ظَاهِرٍ عَنِ الْعَبَثِ	وَاللُّوْفَاقِ، فَاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثَ
وَلَا تَنْظُنَّ الْحَضَرَ فِي الْمَذْكُورِ	بَلْ ذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَشْهُورِ

ذكر الأبيات صاحب «الكواكب الدرية». ص (٨٦).

قوله: «حَيْثُ نَابَ عَنْهُ» قَيْدٌ وَتَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ».

وقوله: «فَانْتَبِهْ»: أَي: فَتَقَفْ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، وَافْطَنْ لَهُذِهِ الْفَائِدَةُ، وَهِيَ:
أَنَّ النَّائِبَ يَأْخُذُ حُكْمَ الْمُنَابِ عَنْهُ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ إِجْمَالاً: أَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ «الْفَاعِلَ» لِأَيِّ غَرَضٍ مِنَ
الْأَغْرَاضِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَحُلَّ «الْمَفْعُولُ بِهِ» مَحَلَّهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ، فَيَجِبُ لَهُ مَا
كَانَ لـ: «الْفَاعِلِ» مِنْ وَجُوبِ التَّأخِيرِ عَنِ «الْفِعْلِ»، وَوُجُوبِ الرَّفْعِ، وَجَوَازِ
التَّأْنِيثِ أَوْ وَجُوبِهِ، وَسَائِرِ أَحْكَامِهِ.

ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمْ مَنْ وَكَسِّرْ مَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِمَا
وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمَضَارِعِ يَجِبُ فَتَحُهُ بِلَا مُنَازِعِ
مُضْمُونِ الْبَيْتَيْنِ: أَنَّ «الْفِعْلَ» الَّذِي حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَنَابَ عَنْهُ «الْمَفْعُولُ بِهِ»
تَطَرُّأَ عَلَيْهِ صِيغَتَانِ^(١):

١. الصِّيغَةُ الْأُولَى: إِنْ كَانَ مَاضِياً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ - لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا -^(٢).

فَلَفْظاً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٧].
فَقَوْلُهُ: «خُلِقَ» فِعْلٌ مَاضٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ.

(١) وَهَاتَانِ الصِّيغَتَانِ تَرْفَعَانِ الْإِلْتِيَّاسَ، وَهُمَا الْقَرِينَةُ الَّتِي يُدْرِكُ بِهَمَا السَّمْعُ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ.

(٢) ضَابِطُ التَّقْدِيرِ: أَنْ يَكُونَ وَسْطَ الْفِعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيُّ حَرْفَ عِلَّةٍ.

و«الْإِنْسَنُ» نائبٌ عن الفاعل، والأصل: «خَلَقَ اللهُ الْإِنْسَانَ» فحُذِفَ الْفَاعِلُ، ونابَ عنه المفعولُ به منابَةً.

وتقديرًا كما في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١]. فقوله: «سِيقَ» فعل ماضٍ مبني للمجهول ضُمَّ أولُه تقديرًا، لأنَّ الكسرة عارضةٌ وليست بأصلية، لكون حركة العين نُقلت إليها. و«الَّذِينَ» موصول مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل.

تنبيهٌ: يزداد على هذه الصيغة أنه إذا كان الفعل الماضي مبْدوءًا بـ «تاء المطاوعة»، ضُمَّ مع أوله ثانيه، كقولك: «تُعَلِّمَتِ الْمَسْأَلَةُ»، وإن كان مبْدوءًا بهمزة الوصلِ ضُمَّ معها ثالثه، كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿بِمَا أَسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]. والله أعلم.

قوله: «فَأَوَّلَ الْفَعْلِ» الفاء فاء الفصيحة. و«أَوَّلَ» مفعول مقدَّم لـ: «اضْمُمْنِ». وهذا عامٌ يشمَلُ الفعلين الماضي والمضارع.

وقوله: «اضْمُمْنِ» أي: ضُمَّ أول الفعل تحقيقًا أو تقديرًا.

وقفةٌ: قوله: «اضْمُمْنِ» هذا خلاف ما تقرَّر في قواعد النحويِّ من أنَّ الفعل - سواء كان مُضَارِعًا أو أَمْرًا - إذا أُكِّدَ بنون التوكيد، لا يجوزُ أن يتقدَّم عليه معمولُه؛ لكن قد يُتَجَاوَزُ في الشَّعْرِ ما لا يُتَجَاوَزُ في غيره. والأصل أن يُقَالَ: فاضْمُمْنِ أَوَّلَ الْفَعْلِ.

قوله: «حُتِمًا» بمعنى وَجَبَ كسر ما قبل آخره، تحقيقاً أو تقديرًا؛ والألف فيه للإطلاق.

٢. الصيغة الثانية: إن كان مضارعاً: ضُمَّ أوله وُفُتِحَ ما قبل آخره - لفظاً أو تقديرًا -.

فلفظاً كما في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ الْإِنْسَانَ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ [القيامة: ١٣].
الشاهد في قوله: «يُنَبِّئُ». فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، و«الإنسان» نائب فاعل مرفوع.

وتقديرًا: كما في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]. فقوله: «يُقَالُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«له» جار ومجرور، متعلق بـ: «يُقَالُ». و«إبراهيم» نائب فاعل.

قوله: «بلا مُنَازَع» أي: من غير تَغْيِيرٍ، ولا تَحْوِيلٍ، ولا صَرْفٍ عن هذا الحكم، وعن هذه القَاعِدَةِ.

تنبيه: ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - صيغةً فعلي الماضي والمضارع، ولم يذكر صيغةً لفعل الأمر؛ لأنه لا يُبْنَى للمفعول.

قال - رحمه الله تعالى -:

وظَاهِرًا، وَمُضْمَرًا، أَيْضًا ثَبَتَ كَذَلِكَ أَكْرَمَتْ هِنْدُ، وَهِنْدٌ صُرِبَتْ

قوله: «أَيْضًا» مصدر آخَصَ يَخْصُ أَيْضًا، بمعنى: رجع رجوعاً. فهي منصوبةٌ على المفعولية المطلقة، والعامل محذوف.

ومقصوده: أنه كما قَسَمَ لك الفاعل من قَبْلُ إلى قسمين: ظاهر، ومضمِر، يرجع ويعود مرة أخرى ويقسَم لك نائب الفاعل إلى قسمين أيضاً: ظاهر، ومضمِر.
ونقول: ينقسم النائب عن الفاعل قسمين:

القسم الأول: الظاهر: كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. فقوله: «تُبَدَّلُ» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. و«الأرض» نائب فاعل.

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أُكْرِمَتْ هِنْدٌ» ف: «أُكْرِمَ» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. و«التاء» للتأنيث الحقيقي مبنيّة على السُّكُون. و«هِنْدٌ» نائب فاعل، مرفوع بضمة ظاهرة على آخره، وهو اسمٌ ظاهرٌ.

القسم الثاني: المضمِر: كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]. فقوله: «يُؤْمَرُونَ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون، والواو نائب فاعل.

كذلك الشأن في «زُخْزِحَ» و«أُدْخِلَ» في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُخْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ قَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ^(١).

(١) والنائب الفاعل في «زُخْزِحَ» و«أُدْخِلَ» ضمير مستتر.

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «هند ضُربت» فذ: «هِنْدُ» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و«ضُربتُ» فعل ماضٍ ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي» يعود على «هند»، والجملة في محلّ رفع خبر للمبتدأ.

تنبيهان:

الأول: «المفعول لأجله» لا يكون نائباً عن الفاعل، لأنّ نصبه في الأصل هو المُشْعِرُ بِالْعِلَّةِ، إذ ليس في لفظه ما يُشْعِرُ بها.

الثاني: «المفعول معه» لا يقع نائباً عن الفاعل، لأنّ شرطه أن يكون مع الفاعل، وشرط هذا أن يحذف الفاعل^(١).

لطيفة: قال أحدُ مشايخنا الشَّنَاقِطَةِ مَبِيناً حَالَ الْعَبْدِ تَجَاهَ رَبِّهِ بِصِيغَةِ نَحْوِيَّةٍ:

الْعَبْدُ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَيْتَنَصِبَ لِبَطَاعَةٍ، وَالْارْتِفَاعُ يَجْتَنِبُ

كَيْفَ ارْتِفَاعُهُ بِغَيْرِ رَافِعٍ وَلَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ فِي الْوَاقِعِ

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ «النائب عن الفاعل» هو الَّذِي حُذِفَ

فَاعِلُهُ لِعِلَّةٍ مَعْنَوِيَّةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ، وَأَنَّهُ يَحْذَفُ لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ

منها: الاختصار، والإبهام، والجهل، وله صيغتان:

(١) وهناك مفاعيل أخرى لا يصح أن تنوب عن «الفاعل». مباحثها مبسوطة في كتب

النَّحْوِ الْمُطَوَّلَةِ.

الأولى: إن كان ماضياً ضُمَّ أولُهُ، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ.

الثانية: إن كان مضارعاً ضُمَّ أولُهُ، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ.

وينقسم إلى ظاهر، ومضمر، والله أعلم.

* * *

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(١)

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ مِنْ عَوَامِلِ سَلِمَ لَفْظِيَّةٌ وَهُوَ يَرْفَعُ قَدْ وَاسَمَ

(١) جعل الناظم - تبعاً لابن آجرؤم رحمهما الله - بابَ المبتدأ والخبر بعد باب الفاعل ونائبه، مع أن جمهور النحاة يقدّمون بابَ المبتدأ والخبر على جميع المرفوعات، وذلك لعلتين:

الأولى: كون المبتدأ مرفوعاً أصالةً دون سبق عاملٍ لفظيٍّ خلافاً لغيره؛ فالفاعل مثلاً سبقَ بعاملٍ لفظيٍّ وهو الفِعْلُ.

الثانية: أصالة المبتدأ في باب الرفع، إذ هو الأصل في باب المرفوعات.

أقول: علّق شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع بقوله: «اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ: فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ الْمُبْتَدَأُ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ الْفَاعِلُ. وَاحْتِجَّ كُلُّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ كَلًّا فَاعِلٌ.

وقد نظّم حاصِلُ ذلك الخلاف العلامةُ عبد الودود بن عبد الله الألفغي الشنقيطيُّ

المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٢٨٦ هـ، فقال:

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَهُ التَّأْصُلُ	فِي الرَّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ
وَوَجْهُهُ كُلُّ بَاتِجَاهٍ يَجْلُو	مِنْ نَمَّ قَالَ السَّبْعُ كُلُّ أَصْلُ
فَسَيَبُوهُ قَالَ: إِنَّ الْمُبْتَدَأَ	لِكُونِهِ بِهِ يَكُونُ الْإِنْتِدَا
وَعَامِلٌ وَأَنَّهُ مَعْمُولٌ	وَمُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ لَا يَزُولُ
أَصْلٌ، وَلَا بِنِ الْحَاجِبِ أَنَّ الْفَاعِلَ	قَوِيٌّ مَا يَكُونُ فِيهِ عَامِلًا
وَرَفْعُهُ لِلْفَرْقِ لَا يَنْخَرِفُ	أَصْلٌ وَذَلِكَ مَا حَكَاهُ السَّلَفُ

انتهى تعليقه - أحسن الله إليه -.

تنبيه: البيتان اللذان بين معكوفين من ألفية الإمام السيوطي النحويّة.

وظَاهِرًا يَأْتِي، وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَذَلِكَ الْقَوْلُ يُسْتَقْبَحُ، وَهُوَ مُفْتَرَى
وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الَّذِي قَدْ أُسْنِدًا إِلَيْهِ، وَازْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدًا
وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَغَيْرَ مُفْرَدٍ فَأَوَّلُ نَحْوٍ: سَعِيدٌ مُهْتَدِي
وَالثَّانِ قُلْ: أَزِيْعَةٌ مَجْرُورٌ نَحْوٍ: الْعُقُوبَةُ لِمَنْ يَجُورُ
وَالظَّرْفُ نَحْوٍ: الْخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَى؛ وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ أَبَوْهُ ذُو نَظَرٍ
الشرح:

لما أنهى الكلام على الأفعال وأقسامها، وعلاماتها، ومميزاتها، شرع في الكلام على المرفوعات، وهذان البابان هما الثالث والرابع منها^(١).

تعريف المبتدأ لغة: مشتق من الابتداء. وهو الافتتاح.

اصطلاحاً: هو الاسم الصريح، أو المؤول به، العاري عن العوامل اللفظية.

قولنا: «الاسم» خرج بذلك الفعل والحرف.

وقولنا: «العاري عن العوامل اللفظية» بمعنى: أنه لا يتقدم عليه شيء، ولا

(١) ولك أن تقول: لماذا جمع ابن آجرثوم والناظم - رحمهما الله - باب المبتدأ والخبر

في باب واحد، ولم يجعل كل واحد منهما في باب مستقل؟

والجواب أن نقول: إنما صنعا ذلك - رحمهما الله - لأن الخبر مُلَازِمٌ ومُتَمِّمٌ للمبتدأ

في الغالب - وإن كان المبتدأ في أصله لا يلزم الخبر - فكان الأولى - لهذا

الغرض - أن يجمع في باب واحد. والله أعلم.

يسبقه ما يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِيهِ^(١). و«اللفظية» هنا نعتٌ لـ: «العوامل»
احتراز بها عن العوامل المعنوية.

ملحوظة: تقييده بـ: «العوامل» احترازاً من الفاعل، واسم «إِنَّ» وأخواتها،
و«كان» وأخواتها، ونحو ذلك.

وتقييده بـ العوامل: «اللفظية» احترازاً من «مِنْ»، الزائدة لأنَّ الزائد - كما
هو مقررٌ - عدمٌ في الحقيقة^(٢).

حكمه: الرَّفْعُ - لفظاً أو محلاً - . فلا يكون منصوباً ولا مجروراً. وأشار
في النِّظْمِ لحكمه بقوله: «وهو برفعٍ قد وُسم»^(٣).

(١) والقاعدة المقررة عند النحويين: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مَرْفُوعٍ سَبَقَهُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ أَصْلِيٌّ فَلَيْسَ
بِمَبْتَدَأٍ قَطْعاً.

(٢) نَبَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عِيسَى بْنُ أَهْلِ حَمَادٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَرْحِهِ.

ثم أعلم أن العوامل نوعان:

الأول: عامل لفظي: أي يلفظ به، وهو: ماله حَظٌّ فِي اللِّسَانِ، مثل: «كان»، و«إِنَّ»، و«لم».

الثاني: عامل معنوي: يُقَدَّرُ وَيُنَوِّي فِي الْقَلْبِ، وحده: ما لا حَظَّ لَهُ فِي اللِّسَانِ. وهذا
النوع لا بُدَّ مِنْهُ فِي الْمَبْتَدَأِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُجَرَّدَ عَنْهُ.

ثم أعلم - وفقني الله وإياك - أَنَّ العواملَ المعنويةَ محصورةٌ فِي أَمْرَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ:

الأول: الابتداء: هو كون الاسم معرّياً مجرداً عن العوامل اللفظية.

الثاني: التجرّد: وهو التجرّد من الناصب والجازم - كما تقدم في الكلام على الفعل المضارع -.

(٣) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: لقد تنوعت المذاهب، وتعددت الآراء في الرَّافِعِ =

قوله: «قد» حرف تحقيق، و«وُسِمَ» من السَّمة، وهي العلامة، بمعنى: أنَّ
الرفع علامة له.

أمثلة: مثال الصَّريح: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥].
وقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومثال المؤول: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فـ: «أَنْ» والفعل هنا، في تأويل
مصدر. هو المبتدأ. والتقدير: صومكم خير لكم.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

وظَاهِرًا يَأْتِي، وَيَأْتِي مُضْمَرًا كَذَلِكَ الْقَوْلُ يُسْتَقْبَحُ، وَهُوَ مُفْتَرَى
أقسامه: ينقسم المبتدأ قسمين:

الأول: الظاهر: مثاله قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].
ومثال الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «كَالْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ» فـ: «الكاف»
اسم بمعنى: مثل. و«القول» مبتدأ مرفوع وهو اسم ظاهر، و«يستقبح» فعل
مضارع مبني للمجهول مرفوع. والفاعل ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره: هو،
والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

= للمبتدأ، هل هو الابتداء، أو تجرُّده، أو.... أقوالٌ متنوعة. والخلاف فيه لا طائل من
وراءه، ولا ثمرة حاصلة منه. كما نصَّ عليه علماؤنا - رحمهم الله -.

الثاني: المضمَر: والمقصود بالضمائر هنا: ضمائر الرفع المنفصلة لا سائر الضمائر. وهي: اثنا عشر ضميراً منفصلاً: للمتكلم اثنان: «أنا» و«نحن». وللمخاطَب خمسة: «أَنْتَ» و«أَنْتِ» و«أَنْتَما» و«أَنْتُمْ». و«أَنْتُنَّ». وللغيبَةِ خمسة: «هُوَ» و«هِيَ» و«هُمَا» و«هُم» و«هُنَّ».

مثاله قوله تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ف: «هي» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و«خاوية» خبر مرفوع، و«على عروشها» جار ومجرور متعلقان بـ: «خاوية».

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [طه: ١٠٤].

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «هو مفترى» ف: «هو» ضمير منفصل للمفرد المذكر الغائب مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. و«مفترى» خبره مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر^(١).

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في بيان لازم المبتدأ وهو الخبر فقال: والخبر: الجزء الذي قد أسندنا إليه؛ وارتقاعه الزم أبداً تعريف الخبر لغة: ما ينقل ويتحدث به، جمعه أخبار وأخبار. اصطلاحاً: هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة^(٢).

(١) وجملة «وهو مفترى» حالية من فاعل «يُستقبح»، لأنه ليس كل قول يُستقبح. كما نبّه

عليه الشيخ حسن بن محمّد الحفظي - حفظه الله تعالى -.

(٢) هذا التعريف للإمام ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «القطر» وقد ارتضاه غير واحد.

قولنا: «المسند» ليشمل أنواع الخبر الأربعة - كما سيأتي - .

وقولنا: «الَّذِي تَتِمُّ بِهِ مَعَ الْمَبْتَدَأِ قَائِدَةٌ» أخرج الفعل فإنه مسند، وتتم به

الفائدة، ولكن مع الفاعل لا مع المبتدأ.

حكمه: الخبر مرفوعٌ وجوباً أبداً، لأنه عُمْدَةٌ - سواء كان رفعه ظاهراً أو

مقدراً أو محلياً، وسواء كان بحركة أو حرفٍ - . كما قال الناظم - رحمه الله

تعالى - : «وَارْتَفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدًا».

تنبيه: في قوله - رحمه الله تعالى - : «الجزء» جاء في بعض النسخ:

«الاسم» وهو بهذا القيد يخرج الفعل. والتعبير بـ: «الجزء» أولى وأجود،

لأنه مطلقٌ غير مقيد، وبإطلاقه يدخل الاسم والفعل، ويخرج الحرف؛ لأنه

لا يكون مُسْنَدًا.

قوله: «قد أسندا إليه» الألف في «أسندا» للإطلاق، وضمير «إليه» يعود

إلى المبتدأ، وبالتالي يكون الخبر هو الاسم الذي قد أسند إلى المبتدأ،

فيصير مسنداً، والمبتدأ مسنداً إليه.

تنبيه: الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وُصِفَ له في المعنى،

فكَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُ طَبْعًا، يتأخر عنه وَضْعًا^(١).

ثم قال - رحمه الله تعالى - :

(١) انظر: «مَجِيبُ النَّدَا» (١/٢٥٢).

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَغَيْرَ مُفْرَدٍ فَأَوَّلُ نَحْوٍ: سَعِيدٌ مُهْتَدِي
وَالثَّانِ قُلْ: أَرْبَعَةٌ مَجْرُورٌ نَحْوُ: الْعُقُوبَةُ لِمَنْ يَجُورُ
وَالظَّرْفُ نَحْوُ: الْخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنَا وَالْفِعْلُ مَعَ فَأَعْلِيهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَى؛ وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ أَبَوُهُ ذُو نَظَرٍ
أقسامه: ينقسم الخبر قسمين أساسيين:

القسم الأول: الخبر المفرد: وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة. وهذا هو الأصل والغالب فيه ^(١).

قوله: «وَمُفْرَدًا» حال تقدمت على عاملها، و«يَأْتِي» يأتي فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الخبر. أي: يأتي الخبرُ حال كونه مُفْرَدًا. كذلك الشأن في قوله: «وغير مفرد».

ومثّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «سَعِيدٌ مُهْتَدِي». فـ: «سَعِيدٌ» مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه بالضمة الظاهر على آخره؛ و«مُهْتَدِي» بإثبات الياء. وأصله: «مهتد» بحذفها في الوصل. وهو خبرٌ مفردٌ مرفوعٌ بضمة مقدّرة على الياء مَنَعَ من ظُهُورِهَا الثقلُ.

قوله: «فَأَوَّلُ» الفاء فاء الفصيحة، و«أَوَّلُ» أي: الأسبق في الذكر.

(١) لأنّ المفرد في «باب الخبر» غير المفرد في باب الإعراب. وقد تقدّم ضابطه في باب الإعراب، وأنه: ما ليس مثني، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة.

القسم الثاني: الخبر غير المفرد: بأن يكون جملةً وشبهها، ولو كان مثني، أو مجموعاً:

وينقسم هذا القسم إلى أربعة أنواع^(١).

١. النوع الأول: الجار والمجرور:

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]. فـ: «الحمد» مبتدأ مرفوع، و«الله» متعلق بمحذوف خبر. وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]. ومثّل له في النظم بقوله: «العقوبة لمن يعجور» فـ: «العقوبة» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره. و«لمن» اللام حرف جرّ. و«مَنْ» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكّون في محل جرّ، والجار والمجرور في محل رفع خبر. و«يعجور» صلة «مَنْ»؛ والجَوْرُ لغةً: الظُّلْمُ.

٢. النوع الثاني: الظرف^(٢):

(١) فالنوع الأول والثاني من هذه الأنواع الأربعة يختصان بالجملة، والنوعان الأخيران لشبه الجملة. كما سيأتيك توضيحه - إن شاء الله تعالى -.

(٢) سواء كان الظرف: «ظرف زمان»، أو «ظرف مكان». إلا أن «ظرف الزمان» لا يخبر به عن الدّات، فلا تقول: «محمّد اليوم» لعدم الفائدة، وإن وقع شيء من ذلك وجب تأويله، بحذف المضاف، وإحلال المضاف إليه محله، نحو: «الليلة الهائل». والله أعلم.

مثاله: قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]. فقوله: «أسفل» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر.

ومثّل له - رحمه الله تعالى - بقوله: «الخبر عند أهلنا». ف: «الخبر» مبتدأ مرفوع، و«عند» منصوبٌ على الظرفية متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهو مضاف و«أهلنا» مضاف إليه. وهما في محل رفع خبر. قاعدة: الجار والمجرور والظرف، مُتَرَلَّانِ منزلة الجملة.

تذكير: هذان النوعان - الأول والثاني - هما اللذان يختصّان بشبه الجملة. فرعٌ وتنبيه:

الفرع: كلُّ من الخبر الذي يكون «جاراً ومجروراً»، أو «ظرفاً»، له متعلّق بمحذوف واجب الحذف.

التنبيه: لا يكون «الجار والمجرور»، و«الظرف»، خبرين إلا في حالة كونهما تامّين. وذلك: بأن يفهم منهما ما يتعلقان به.

٣. النوع الثالث: الفعل مع فاعله. ويطلق عليه: «الجملة الفعلية»^(١).

مثاله: قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥].

(١) عبّر بعضهم عن هذا النوع بقوله: «الفعل مع مرفوعه سواء كان فاعله أو غيره». وهي عبارة دقيقة كما ترى.

وفي النظم: «زيد أتى» ف: «زيد» مبتدأ مرفوع، و«أتى» فعل مرفوع بضمة مقدّرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على زيد. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

وقفّة: الخبر إذا وقع جملة لا بُدَّ له من رابطٍ يربطه مع المبتدأ لثلاث تكون الجملة جملةً أجنبيةً عنه^(١).

٤. النوع الرابع: المبتدأ مع الخبر. ويطلق عليه: «الجملة الاسمية».

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَلَيَأْسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومثّل - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «زيد أبوه ذو نظر»^(٢). ف: «زيد» مبتدأ أول مرفوع، و«أبوه» مبتدأ ثان، و«ذو» بمعنى صاحب مرفوع

(١) توضيحه أن نقول: لا بُدَّ لجملة الخبر من رابطٍ يربطها بالمبتدأ. وذلك بأن تشتمل على ضمير المبتدأ - ظاهراً أو مقدّراً - أو على اسم إشارة عائداً إلى المبتدأ، أو يعاد فيها المبتدأ بلفظه أو معناه، أو يكون فيها عمومٌ يشمل المبتدأ، أو جملة الخبر عين المبتدأ في المعنى. انظر: «الأساليب الإنشائية» للشيخ عبد السلام هارون (٣٥).

أقول: وهذا إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ، فإذا كانت عين المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط كما هو مقرّر في بابه.

(٢) في بعض النسخ: «ذو بطر» وصوّب شيخنا - حفظه الله - العبارة التي أثبتها.

وتوجيه تصويبه: أن المثال خرج مخرج المدح، فيكون اللائق به «ذو نظر»، والمدح منفى في قوله: «ذو بطر»، لأنه يراد به الكبير، والكبير لا يمتدح فاعله، والله أعلم.

بالواو نيابة عن الضمّة لأنه من الأسماء الستة، وهو خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف و«نظر» مضاف إليه، الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

تذكير: هذان النوعان - الثالث والرابع - هما المختصّان بالجملة.
قاعدة وفرع:

القاعدة: يجب أن يوافق الخبر المبتدأ في تذكيره، وتأنّيته، وفي جمعه، وإفراده، وتثنيته.

الفرع: يجوز أن يتعدّد الخبر^(١) لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد، كما في قوله

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: «علّة تعدّده أنه ك: «النّعت»، فجاز تعدّده وإن اختلف

الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَنَهَا فَلَا هِيَ حَيَّةٌ نَسْنَى﴾ [طه: ٢٠].

تنبيه: تعدّد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يتعدّد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه. وضابطه: صحة الاقتصار على كلّ واحد من الخبرين، نحو قولك: «محمّد رسولُ نبيِّ عبد الله». فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقاً.

الثاني: أن يتعدّد لفظاً لا معنى، لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد، نحو قولك: «هذا حلّو حامض»، ولا يجوز العطف في هذه الحالة لأن مجموعة بمترلة الخبر الواحد.

الثالث: أن يتعدّد لتعدد صاحبه إما حقيقة. كقول الشاعر:

يَدُ خَيْرٍ هَا يَرْتَجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ

وإما حكماً كما في قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْخِزْيَةُ الدُّنْيَا لَوْبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ

وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠]، وهذا يجب فيه العطف. والله أعلم. انظر

تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ (١٤) ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (١٥) ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ (١٦) ﴿[البروج: ١٤ - ١٦]. ف: «هو» ضمير منفصل مفتوح في محل رفع مبتدأ، و«الغفور» خبر مرفوع، و«الودود» خبر ثانٍ مرفوع. و«ذو» خبر ثالث مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، و«العرش» مضاف إليه، و«المجيد» خبر رابع مرفوع للمبتدأ «هو».

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبق أن المبتدأ هو السَّالم عن العوامل اللَّفْظِيَّةِ، وحكْمُهُ: الرَّفع، وينقسم إلى ظاهر، ومضمير.

وأن الخبر هو: الذي أسند إلى المبتدأ، وحكمه: الرَّفع أيضاً، وينقسم إلى مفرد، وجمليَّة، والجملةُ أربعةُ أنواعٍ: «الجار والمجرور»، و«الظرف»، «الفعل مع فاعله»، «المبتدأ مع الخبر»، والله أعلم.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَرَفُعُكَ الْإِسْمَ وَنَضْبُكَ الْخَبَرَ بِهِذِهِ الْأَفْعَالِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ
كَانَ، وَأَمْسَى، ظَلَّ، بَاتَ، أَصْبَحَا أَصْحَى، وَصَارَ، لَيْسَ، مَعَ مَا بَرَحَا
مَا زَالَ، مَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِيَ مَا دَامَ، وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا
لَهُ بِمَا لَهَا كَ: كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، وَكُنْ بَرًّا، وَأَصْبَحْ صَائِمًا
الشَّرْحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على العوامل الداخلة على
المبتدأ والخبر، وتُسمَّى بالأفعال الناسخة ^(١) وهي ثلاثة أقسام - بدليل
الاستقراء -: «كان» ^(٢) وأخواتها ^(٣)، و«إنَّ» وأخواتها، و«ظَنَّ» وأخواتها،

(١) سميت ناسخة: لأنها تزيل وتغيِّرُ حكم «المبتدأ والخبر»، ولهذه المناسبة ذُكِرَتْ عَقِبَهُ.

(٢) واسمها يدخل ضمن القسم الخامس من المرفوعات كما تقرر وتقدم معك.

(٣) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: علَّةُ تقديم الناظم - رحمه الله تعالى - لـ: «كان»

وأخواتها على النواسخ، يمكن تفسيره بأمور:

الأول: كونها أفعالاً فلها حقُّ التقديم.

الثاني: لها أحكامٌ تختص بها دُونَ باقي النَّوَاسِخِ.

الثالث: مع كونها ناسخةً للمبتدأ إلا أنها تُجَدِّدُ له رفعاً، فتبقيه في مرتبة المرفوع كما
كان حاله قبل دخولها عليه.

وتثنيته - رحمه الله تعالى - بـ: «إنَّ» وأخواتها في الذكر لأنها حُرُوفٌ - والقاعدة: أَنَّ الْأَفْعَالَ
مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْحُرُوفِ -. ولكون خبرها باقياً على الأصل، ولأنها تنسخ حالة المبتدأ من
مرتبة المرفوع إلى مرتبة المنصوب، وتُبقي خبره كما كان حاله قبل دخولها عليه. =

وعملها مختلفٌ كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

حكمها:

«كان» وأخواتها^(١) - نظائرها - أفعالٌ ناقصةٌ^(٢)، لا يتم بها مع مرفوعها كلام، لذلك ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، ويُسمَّى حيثُذ اسمها، ويشترط فيه أن يكون معرفةً، إلّا في حالة النفي أو شبهه؛ وتنصب الخبر تشبيهاً له

= وتأخيره «ظنٌّ» وأخواتها، لأنها تنصب الجزأين جميعاً، ولأنها تدخل ضمن المنصوبات، فحقّها التأخير على المرفوعات - كما تقرر عندك - وذكرها في باب النواسخ بحكم تعلّقها بأحكام المبتدأ والخبر. والله أعلم.

(١) وذلك أن العرب يستعملون «الأخ» أو «الأخت» كثيراً بمعنى «الصّاحب»

أو «الصاحبة»؛ أي: صواحبها في العمل؛ من ذلك قول الحماسي «هدبة بن خشرم»:

رَأَيْتُ أَخَا الدُّنْيَا وَإِنْ كَانَ خَافِضاً أَخَا سَفَرٍ يُسْرَى بِهِ وَهُوَ لَا يَذْهَبُ

أفاده شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) وسبب تسميتها ناقصةً: لنقصانها عن حقيقة الفعل، وسلبها لدلالته على الحدث؛ إذ

حقيقة الفعل يدور على أمرين:

الأول: الزمان. والثاني: الحدث.

وهذه الأفعال دلّت على الزّمان، وجُرّدت وسلبت من الحدث، فلهذا احتاجت إلى خبر

دالّ على الحدث يسدّ خللها فيصيرُ الفعلُ معه تامّاً. راجع: «الإرشاد» للكيشي ص (١٤٦).

تنبيه: فإن قلت: كيف أميّز وأفرّق بين «النّاقصي» الذي ذكرته الآن، وبين «التّام»؟.

فالجواب أن نقول: «التّام» هو الذي يكتفي بمرفوعه، ولا يحتاج إلى منصوب - أي:

إلى خبر -؛ بخلاف «النّاقصي» فإنه مفتقرٌ، ومحتاجٌ إلى المنصوب. والله أعلم.

بالمفعول، ويسمى حينئذٍ خبرها^(١). وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمها بقوله: «وَرَفَعَكَ الاسْمَ وَنَصَبُكَ الْخَبَرَ». والواو في «ورفعك» للاستئناف البياني^(٢).

قوله: «حَكْمٌ مَعْتَبَرٌ» أي: قضاءٌ صحيحٌ، ومأخوذٌ به عند النحاة، لأنه مُوَافِقٌ لما جَاءَ بِهِ اللُّسَانُ الْعَرَبِيُّ.

أقسامها: تنقسم «كان» وأخواتها - ومجموعها ثلاثة عشر فعلاً - إلى قسمين، من جهتين: جهة عمل، وجهة تصريف.

القسم الأول: جهة العمل: «كان» وأخواتها من جهة العمل ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما يعمل مطلقاً بدون شرط. وهي ثمانية أفعال: «كَانَ»، و«أَمْسَى»، و«ظَلَّ»، و«بَاتَ»، و«أَصْبَحَ»، و«أَضْحَى»، و«صَارَ»، و«لَيْسَ».

١. «كان» - أمّ الباب^(٣) - وهي تفيدُ اتصافَ المخبر عنه بالخبر في

(١) وهذه التسمية عند النحاة تسمية اصطلاحية. لأن الأصل أن يسمى اسمها المرفوع فاعلاً، وخبرها المنصوب مفعولاً، لكن عدلوا عن ذلك، لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت حينئذٍ كالروابط ومن ثم سميت حروفاً، والله أعلم.

راجع: شرح الأزهرى - رحمه الله تعالى - على «المقدمة».

(٢) كذلك الشأن في قوله: «وَنَصَبُكَ الْخَبَرَ».

(٣) تمييزُها بـ: «أمّ الباب» لغرض، وهو: أن لها أحكاماً تنفردُ بها، لا يُشَارِكُهَا غيرها من أخواتها، على سبيل المثال: حذفها مع اسمها بعد «إِنْ»، و«لو» كثيراً، زيادتها في حشو - أي: في أثناء الكلام -، وحذف نونها من مضارعها. - وكل ذلك بضوابطه وشروطه -.

زمن يناسب صيغتها: فالماضي كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]. والمضارع كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. والأمر كما في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٩٨].

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «كان قائماً زيد» فـ: «كان» فعل ماض ناقص، و«قائماً» خبر مقدم. و«زيد» اسم «كان» مؤخر، مرفوع بالضممة الظاهرة على آخره.

وقفه: يفهم من المثال الذي مثل به - رحمه الله تعالى -، جواز تقديم الخبر على الاسم في باب «كان» وأخواتها^(١).

فائدة: تأتي «كان» لإفادة الدوام كما في قوله سبحانه تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]. كما تأتي بمعنى «صار» كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانُوا كَهَشِيرِ الْحُمْطِرِ﴾ [القمر: ٣١].

٢. «أمسى» وهي لا تُصاف اسمها بخبرها في المساء. قال النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي:

(١) وذلك لجواز تقدم المفعول على الفاعل. ومنه قوله جلا وعلا: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: «ويستثنى من أخواتها: «دام» فإنه لا يجوز تقديمه فيها مطلقاً، ولا يُستحسن في «ليس»، ويمنع تقدمه في «ما» النافية مطلقاً.

- أَمْسَتْ خَلَاءً، وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(١)
٣. «ظل» وهي لاتّصاف اسمها بخبرها في النهار. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]، وقوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فُظِّلَتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَضَعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].
٤. «بات» وهي لاتّصاف اسمها بخبرها في الليل. كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤].
٥. «أصبح» وهي لاتّصاف اسمها بخبرها في الصباح. كقوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أَرْمُوتَ فَرِيًّا﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨].
٦. «أضحى» وهي لاتّصاف اسمها بخبرها في الضحى. قال النّابغة الذبياني: أَضَحَّتْ خَلَاءً، وَأَضْحَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
٧. «صار» وهي للتحوّل والانتقال من صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ. قال المتنبي: وَلَمَّا صَارَ وَدُّ النَّاسِ خِبَاءً جَزَيْتُ عَلَى ابْتِسَامٍ بِابْتِسَامٍ وَكَقَوْلِكَ: «صَارَ الْعِنَبُ زَيْبَاءً».

(١) يُرَوَّى هَذَا الْبَيْتُ بِلَفْظَيْنِ: «أَمْسَتْ خَلَاءً...» وَ«أَضَحَّتْ»؛ لِذَلِكَ اسْتَشْهَدْتُ بِهِ لـ: «أَمْسَى»

وَ«أَضْحَى». انظر: «لسان العرب» مادة (خنا)، و«خزانة الأدب» للبغداديّ (٥/٤).

٨. «ليس» وهي لنفي أنصاف اسمها بخبرها في زمان الحال^(١). كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧].

تنبيه: يكثر دخول «الباء» في خبرها من ذلك قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]. وقول الله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨].
النوع الثاني: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن يتقدمه نفي - لفظاً أو تقديرًا - أو شبهه كالنهي، أو النفي، أو الدعاء^(٢). وهي أربعة أفعال. وكلها بمعنى واحد، وهو النفي^(٣).

(١) وقد تكون لنفي ذلك في زمان الماضي، ولنفيه في الزمان المستقبل، إذا دلَّ الدليل على ذلك. انظر شرح عبد الملك الإسفراييني ص (٦٧).

(٢) هذا الشرط عامٌّ في الأفعال الأربعة، وتزيد «زال» عليها بشرط آخر، وهو: أن يكون مضارعه «يزال» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾ [١٣٨] إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

أما الذي مضارعه «يزول» فهذا تامٌ وليس بناقص كأخوته تماماً. من ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١].

(٣) توضيحه: أنها إذا وقعت بعد النفي، كان معناها استمرار أنصاف أسمائها بأخبارها على حسب ما يقتضيه الحال.

٩. «زال» ماضي «يزال»^(١) : من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾
 ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ [غافر: ٣٤].
 ١٠. «انفك»: كقول الشاعر:
 لَيْسَ يَنْفُكُ ذَا غِنَى وَاعْتِرَازِ كُلِّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلُّ قُنُوعِ
 ١١. «فتى»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَأَلَّه تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف: ٨٥]^(٢).
 ١٢. «برح»: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١].

تنبيه: «ما» الدَّاخِلَةُ عَلَى «زَال» وَأَخَوَاتِهَا نَافِيَةٌ، وَمَعْنَاهَا اسْتِغْرَاقُ الزَّمَانِ. وَفِي
 قول الناظم - رحمه الله تعالى - : «مَا بَرَحَ، مَا زَالَ، مَا انفكَّ، وَمَا فَتَى» إشارة إلى
 أنَّ هذه الأربعة لا ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا إذا وقعت بعد النفي^(٣).

- (١) لا ماضي «يزيل»، ولا «يزول» فإنهما تامَّان. لأنَّ «يزيل» متعدُّ إلى واحد، ومصدره
 «الزِيل»، و«يزول» قاصرٌ غير متعدُّ، ومصدره «الزوال». انظر: «مَجِيبُ النَّدَا» (٥/٢).
 (٢) النفي في هذه الآية مَقْدَرٌ، تَقْدِيرُهُ: «لَا تَفْتَأُ» كما نبَّه عليه الشيخُ حسن بن مُحَمَّدٍ الحفظي
 - حفظه الله تعالى - في هذا المقام؛ وأشار إليه ابنُ هشام في «المغني» (٢/٣٢٤-٣٢٥).
 (٣) سواء كان النفي بـ «ما» كما في تمثيله - رحمه الله تعالى -، أو بغيرها، وإنما خصَّ
 «ما» بالذكر، لأنها أُمُّ أدوات النفي. راجع المسألة في: كتاب «المصباح» ص (٨٦)،
 وشرح الإسفراييني ص (٦٧).

النوع الثالث: ما يعمل عمل «كان» بشرط أن تتقدمه «ما» المصدرية الظرفية^(١) وهو فعل واحد.

١٣. «دام»: وهي تفيّد البقاء، والاستمرار بدخول «ما» المصدرية الظرفية^(٢) عليها.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]،

وقوله: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

قوله: «مع» للمصاحبة والمعية. و«ما برحا» الألف في «برحا» للإطلاق.

أي: ما ذكر من الثمانية يضاف إليه، ويصحبه «برحا».

القسم الثاني: جهة التصرف: «كان» وأخواتها من جهة التصرف ثلاثة

أنواع أيضاً:

النوع الأول: ما يتصرف في الفعلية تصرفاً كاملاً^(٣). وهي سبعة أفعال:

١. «كان»: من شواهدا بصيغة الماضي والمضارع قوله تعالى:

(١) تنبيه: سميت «مصدرية» لأنها تقدّر مع الفعل بالمصدر، وسميت «ظرفية» لنيابتها عن ظرف الزمان.

(٢) سميت «ما» التي تدخل على «دام» مصدرية لتأولها مع صلتها بالمصدر، وهو: الدوام؛ وسميت ظرفية لنيابتها مع صلتها عن الظرف وهو المدة. فيكون المعنى: ما دام توقيت أمر بمدّة أنصاف اسمها بخبرها. والله أعلم.

(٣) بمعنى: أنه يأتي منه مع ماضيها، جميع ما يتصرف: كالأمر، والمضارع، واسم الفاعل، والمصدر.

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومن شواهد ما بصيغة الأمر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَصْوَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

ومثّل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «كن برأ» فـ: «كن» فعل أمر ناقص، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والاسم ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنت»، و«برأ» خبره.

وعمل اسم الفاعل منه قول يزيد بن الطثرية:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
الشاهد: عمل اسم الفاعل منه وهو الوصف «كاثنًا».

وعمل المصدر منه قول الشاعر:

يَبْذُلُ وَجْهًا سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
الشاهد منه: عمل مصدره وهو: «كونك»، وهو مصدر مبتدأ مضاف لاسمه، وخبره من جهة النسخ: «إيَّاهُ»؛ ومن جهة الابتداء جملة: «عليك يسير»^(١).

٢. «أمسى»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه -:

(١) وبهذا البيت يلغز فيقال: ما مبتدأ له خبران، أحدهما: منصوب، والآخر: مرفوع. راجع: شرح الشيخ عيسى بن أهل حمّاد - رحمه الله تعالى - ص (٤٤ - ٤٥).

وَلَمَّا امْرَأُ يُنْسِي وَيُضْبِحُ سَالِمًا مِّنَ النَّاسِ إِلَّا مَا جَنَى لَسَعِيدُ
وقول العجاج:

وَبَلَدُهُ يُنْسِي قَطَاهَا نُسَا رَوَابِعًا وَبَعْدَ رُبْعِ خُمَسَا

٣. «ظَلَّ»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قول سعد بن زيد مناة:

يَظَلُّ يَوْمَ وَرَدَهَا مُزْعَفَرًا وَهِيَ خَنَاطِيلُ تَجْوُسُ الْخَضْرَا

٤. «بات»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ

يَبْتَغُونَ لِرَبِّهِمْ سُبْحَدًا وَفَيْكَمَا ۝﴾ [الفرقان: ٦٤].

٥. «أصبح»: جاء بصيغة المضارع كما في قول امرئ القيس:

أَرَى الْمَرْءَ ذَا الْأَدْوَادِ يُضْبِحُ مُحْرَضًا كإِخْرَاضِ بَكْرِ فِي السَّيَّارِ مَرِيضِ

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لصيغة الأمر بقوله: «أصبح صائماً» ف:

«أصبح» فعل أمر ناقص، مبني على الشُّكُونِ لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً وتقديره: «أنت»، و«صائماً» خبره منصوب.

٦. «أضحى»: مجيئها بصيغة المضارع ما أنشدَه ابنُ الأعرابي:

يَبْتَثُ أَبُو لَيْلَى دَفِيشًا وَضَيْقُهُ مِّنَ الْقُرَى يُضْجِي مُسْتَخِفًّا خَصَائِلُهُ

٧. «صار»: جاءت صيغة المضارع منه في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ

نَصِيرُ الْأُمُورِ ۝﴾ [الشورى: ٥٣].

النوع الثاني: ما يتصرفُ تصرُّفاً ناقِصاً^(١). وهي أربعة أفعال:

(١) بمعنى: أنه يكونُ منه الماضي، والمضارع، واسمُ الفاعل، ولا يكونُ منه لا مصدر، ولا فعل أمر. وتُسمَّى أفعالُ هذا القسم: «أفعالُ الاستمرار».

١. «زال»: الماضي منه كما في قول ذي الرمة غيلان بن عقبة:
 أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ
 والمضارع كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَنُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً
 فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠].
٢. «انفك»: مجيئه بصيغة المضارع كقول عائكة بنت زيد بن عمرو بن نُقَيْل:
 فَالَيْتُ لَا تَنْفُكَ عَيْنِي حَزِينَةً عَلَيْكَ وَلَا يَنْفُكَ جِلْدِي أَغْبَرَا
 «فتى»: مجيئه بصيغة المضارع كما في قوله عز وجل: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ
 تَفْتَرُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٥].
٣. «برح»: صيغة المضارع كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى
 لِقَتْلِهِ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠].
- النوع الثالث: ما لا يتصرف أصلاً. أي: يَكُونُ جَامِداً. ولا يأتي إلا في
 صورة الماضي فقط. وهما فعلان:
١. «ليس» ياجماع النحاة: وقد تقدم التمثيل لها من قبل.
٢. «دام» على الأصح^(١): وقد تقدم التمثيل لها من قبل.
- وقوله في النظم: «وَمَا مِنْهَا» أي: من هذه الأفعال «تَصَرَّفَ» إشارة إلى أن
 من أفعال هذا الباب ما لا يتصرف كما تقدم توضيحه والتمثيل له.

(١) وهذا عند الفراء، وأكثر المتأخرين، وجزم بذلك ابن مالك - رحم الله الجميع -.

قوله: «احْكُمًا له بما لها» الألف في «احْكُمًا» يحتمل أنها للإطلاق، ويحتمل أنها نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً وقفاً، و«لَهُ» أي لهذا المتصَرِّف، و«بِمَا» أي: بالذي. «لَهَا» أي: لـ: «كان» من حكم.

والمعنى: أن ما قَبِلَ التَّصَرُّفَ من هذه الأفعال، يُعْطَى لمتصرفاته ما ثبت لـ: «كان» من أحكام.

فرغ: أعلم - وفقني الله وإياك - أن هذه الأفعال كخبر المبتدأ تماماً، في جواز تعدده، ووقوعه مفرداً، وجملة لها رابط.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن «كان» وأخواتها وهي: ثلاثة عشر فعلاً، من نواسخ المبتدأ والخبر، وحكمها أنها ترفع الأول، ويُسمَّى اسمها، وتنصب الثاني، ويُسمَّى خبرها.

ثم إنها تنقسم من جهة العمل والتصرف ثلاثة أقسام.

القسم الأول: يعمل مطلقاً بدون شرط وهي ثمانية أفعال: «كان»، و«أمسى»، و«ظل»، و«بات»، و«أصبح»، و«أضحى»، و«صار»، و«ليس» وتتصرف هذه الأفعال تصرفاً كاملاً إلا «ليس».

والثاني: يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه وهو أربعة أفعال: «زال»، و«انفك»، و«فتى»، و«برح» وهذه الأربعة تتصرف تصرفاً ناقصاً.

والأخير: يعمل بشرط أن تتقدمه «ما» المصدرية، وهو فعل واحد: «دام»، وهو و«ليس» لا يتصرفان أصلاً، والله أعلم.

بَابُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا

عَمَلٌ كَانَ عَكْسُهُ لـ: إِنْ، أَنْ لَكِنَّ، لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ
تَقْوِيلٌ: إِنْ مَالِكًا لَعَالِمٌ وَمِثْلُهُ: لَيْتَ الْحَبِيبَ قَادِمٌ
أَكْذِبْ: إِنْ، أَنْ، شَبَّهَ بِـ: كَأَنَّ لَكِنَّ يَا صَاحِبَ الْإِسْتِزَالِ عَنْ
وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلَ وَلِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ لَعَلَّ
الشرح:

شرع - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الثاني من نواسخ الابتداء، وهو:
«إِنْ» وأخواتها، وهي حُرُوفٌ ناسخةٌ لحكم الجملة الاسمية الإعرابي^(١).

(١) ويطلق عليها اسم: الحروف المشبهة بالفعل.

أَمَّا سَبَبُ عَمَلِهَا فَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْكِشِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ» ص (١٦٥) بِقَوْلِهِ: «لَمَّا شَابَهَتْ
هَذِهِ الْحُرُوفُ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَسْتَلْزِمُ الْأَسْمَاءَ، وَيَتَّصِلُ بِهَا الصَّمَاتُ، وَتَتَضَمَّنُ
مَعْنَى الْأَفْعَالِ - وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَالْمَاضِي -، وَتَدْخُلُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ.... عَمِلَتْ
عَمَلُ الْفِعْلِ، فَنَصَبَتْ الْمَبْتَدَأَ، وَسُمِّيَ اسْمُهَا، وَرَفَعَتْ الْخَبَرَ، وَدُعِيَ خَبَرُهَا، إِلَّا أَنَّ
مَنْصُوبَهَا قُدِّمَ عَلَى مَرْفُوعِهَا فَرَقَا بَيْنَ الْأَضْلَى وَالْفَرْعِ، وَلِتَلَا يَلْزِمُ تَغْيِيرُ بِنْيَةِ الْحَرْفِ عِنْدَ
اتِّصَالِ الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِهِ، فَيَقَالُ: أَتَنْتُ وَأَنْتَا، كَمَا يُقَالُ: كُنْتُ وَكُنَّا. انْتَهَى كَلَامُهُ.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: «مِثْلُ «إِنْ» وَنَظَائِرُهَا لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
الْأَوَّلُ: مِثْلُهَا لَفْظِيَّةٌ: وَذَلِكَ أَنَّ أَقَلَّ مَا يُوضَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ - وَكَذَلِكَ
الاسم -، فَوْضَعَ الْحَرْفَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَ: بَاءِ الْجَرِّ، وَلامِهِ؛ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَ:
مِنْ وَعَنْ؛ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ. فَإِذَا وُجِدَ فِي الْحَرْفِ أَنَّهُ مُوَضَّعٌ=

حكمها: تعمل عكس عمل «كان» وأخواتها، كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ ل: إِنَّ...». فإنها تنصب ما كان مبتدأ، ويُسمَّى اسمها، وترفع ما كان خبراً للمبتدأ، ويُسمَّى خبرها.

وقوله: «عكسه» المقصودُ بالعكس هنا: العكس اللغوي، ومعناه: خلاف الشيء؛ لا الاصطلاحي المنطقي.

وقفة: يُشترط لإعمال «إِنَّ» وأخواتها شرطان:

الأول: أن لا تقترن بهنَّ «ما» الحرفيَّة^(١)، فإن اقترنت بهنَّ بطل عملها على المشهور، لأنها إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، إلّا في «ليت» فلا يضرُّ.

الثاني: أن يتقدّم اسمها على خبرها - عكس الحال مع «كان» وأخواتها -.

= على ثلاثة أحرفٍ مثل: «إِنَّ» و«ليت»، أو على أربعة مثل: «كَانَ» و«لعل»، أو على خمسة مثل: «لكنَّ»، فنقول حيثنَّ: قد أشبه الحرفُ الفعلَ من جهة اللَّفْظِ.

الثاني: مشابهة معنويَّة: وهي بالنَّظَرِ إلى معانيها - كما سيذكره الناظم رحمه الله -، وهي: «إِنَّ» و«أَنَّ» بمعنى: الفعل أَكَّدُ و«لكنَّ» بمعنى: أَسْتَدْرِكُ، و«ليت» بمعنى: أتمنى، و«لعل» بمعنى: أترجى، و«كَانَ» بمعنى: أَشَبَّه. فقد دلَّت من جهة معانيها على ما تدل عليه الأفعال. راجع إن شئت: «فتح ربِّ البرية» فإنه قد توسَّع في بيان أسرارِ هذه المسألة.

(١) ويسمِّيها بعضهم: «ما» الزائدة، و«ما» الكافة، و«ما» المهينة؛ وكلُّها لمسمى واحد.

عمل «إِنَّ» وأخواتها:

١. «إِنَّ» - بكسر الهمزة وتشديد النون - وهي لتوكيد نسبة خبرها

لاسمها، وتحقيقه، ونفي الشك عنه: من شواهدا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ

لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ [الرعد: ٦].

٢. «أَنَّ»: - بفتح الهمزة وتشديد النون - وهي كـ: «إِنَّ» المكسورة

تماماً. من شواهدا في القرآن قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا

يُسرُّونَ وَمَا يُعلِنُونَ ۝﴾ [البقرة: ٧٧].

وقد اجتمعتا - المكسورة والمفتوحة - في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ

أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ

يُؤْمِنُونَ ۝﴾ [العنكبوت: ٥١].

ومثل - رحمه الله تعالى - في النظم بقوله: «إِنَّ مَالِكاً لِّعَالِمٍ» فـ: «إِنَّ»

حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«مَالِكاً»

اسمها منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد،

و«للعالم» اللام في «للعالم» تسمى لام الابتداء^(١)، وهي اللام المرحلة

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: كأن الناظم - رحمه الله تعالى - يشير بذلك إلى وجود

حكم في باب «إِنَّ» المكسورة، وهو: دخول لام الابتداء على خبرها قصداً للتوازن.

وحق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصدارة، فالأولى أن يقول في =

المؤكد. و«عالم» خبرها مرفوعٌ.

ومقصوده بـ: «مالك» في هذا المثال: إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي - رضي الله عنه -.

تنبيه: سَكَّنَ الناظِمُ - رحمه الله تعالى - «أَنَّ» المفتوحة في البيت الأول، مراعاةً للوزن. كذلك الشَّأْنَ في قوله: «وَكَاَنَّ»، و«عَنَّ» في البيت الثالث، و«لَعَلَّ» في البيت الرابع.

فائدةٌ في الفرق بين «أَنَّ» المفتوحة و«إِنَّ» المكسورة:

فالمكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌّ مفيدٌ. أمَّا المفتوحة: فلا تفيد حتى يكون قبلها فعلٌ كـ: «بلغني»، أو اسم، كقولك: «حقُّ أنَّ زيداً منطلقٌ»^(١).

= المثال: «لِأَنَّ مَالَكاً لِعَالِمٍ»، لكن لما كانت تفيد التأكيد، وكذلك «إِنَّ»، كَرِهَ الجمعُ بين حرفين يفيد كل منهما معنىً واحداً وهو: التوكيد كما هنا، فأخروا اللام، وأوقعوها مع الخبر.

ثم إِنَّ هذه اللَّام تختصُّ بـ: «إِنَّ» ولا تدخل على باقي أخواتها. انظر: «الخصائص» لابن جني (١/٢٨٥) و(١/٢٦٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/٣٦٣).

فائدة: «لام الابتداء» تدخل على واحد من أربعة أمور: الخبر المتأخر، والاسم المتأخر، ومعمول الخبر، وضمير الفصل إذا توسط.

(١) انظر: كتاب «المصباح» لأبي الفتح المطرزي ص (٧٨).

وذكر الشيخ ابن القاسم - رحمه الله تعالى - ضابطاً للمخففة من المثقلة بقوله: «أنَّ ما سَدَّ مسدَّ المصدر، فهو بفتح الهمزة، وإلا فبكسرها». انتهى كلامه من «حاشيته».

فرغ: قد تخفَّفُ «إِنَّ» فيطلق عليها: «إِنَّ» المخففة، ويصح في خبرها ما صحَّ في خبر «إِنَّ» المثقَّلة. وهي ضربان:

الأول: تكون مُلغَاةً: وهي الأكثر في الاستعمال. من ذلك قوله تعالى:

﴿وَأِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (٣٢) [يس: ٣٢].

الثاني: تكون عَامِلَةً: وهي الأقل في الاستعمال. كما في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا يُؤْفِقُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١] على قراءة من قرأ بتخفيف «إِنَّ»^(١).

٣. «لَكِنَّ»: تفيد الاستدراك، وهو: تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه. وقد أشار الناظم - رحمه الله - إلى معناها بقوله: «لَكِنَّ يَأْصَحُّ لِلِاسْتِدْرَاكِ عَنْ». و«الاستدراك» المقصود به: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه. ولها حيثُ شرطان:

الأول: أن تتوسَّطَ بينَ كلامين مُتَغَايِرِينَ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ لَفْظاً أَوْ مَعْنَى.

الثاني: أن يَتَنَاسَبَ الْمُتَغَايِرَانِ.

ومن شواهدهما في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾

[الأنفال: ٦٣]. وقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْمُتَفَقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٧) [المنافقون: ٧].

(١) كقراءة الحرمين: نافع، وابن كثير - رحمهما الله تعالى -.

وقوله: «يا صَاحٍ» مُنادى مَرَّحَم، معناه: يا صاحبي، حُذفت منه ياء المتكلم، ثم رُحِّمَ على غير قِيَاسٍ لأنه نكرة^(١).

وقوله: «عَنْ» بمعنى: ظهر - وقد تقدم بيانه عند قوله: «حيث عَنَّا» في «باب النصب وما ينوب عنه» -؛ والمقصود: أنه ظَهَرَ كَوْنُ الحَرْفِ «لكن» يفيد الاستدراك.

٤. «لَيْتَ»: تفيد التمني^(٢) وهو: طلبُ المستحيل، أو الممكن غير المطموع في حُصُولِهِ. وقد أشار - رحمه الله تعالى - إلى معناها بقوله: «وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصْلٌ».

فالمستحيل كما في قوله: ﴿قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيُطْسَقَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] وكقول عمارة بن عليّ اليميني في قصيدته: لَيْتَ الْكَوَاكِبَ تَذْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي والممكن غير المطموع في حُصُولِهِ. نحو قولك: «ليت لي خبرة كاملة بفنّ الطب».

(١) لأن القياس ألا يُرَحِّمَ مما ليس آخره تاء إلا العلم. وقد أشار الإمام الحريري في «الملحة» لمثل هذا بقوله:

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحٍ شَذُّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاضْطِلَاحٍ

(٢) تنبيه: التمني يكون في الأمر الممكن وغير الممكن، وهو في غير الممكن غالب. ومن الممكن ما يكون عسر المنال كما في قول الباري جل جلاله: ﴿قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُصُوفُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص: ٧٩].

وَمَثَلُ لَهَا النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ: «لَيْتَ الْحَبِيبَ قَادِمٌ». فـ: «لَيْتَ» حَرْفُ تَمْنَى وَنَصَبُ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَ«الْحَبِيبُ» اسْمُهَا مَنْصُوبٌ، وَ«قَادِمٌ» خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ.

وَقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ: «عِنْدَهُمْ» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ: «حَصَلَ». وَقَوْلُهُ: «حَصَلَ» بِمَعْنَى: ثَبِتَ وَوُجِدَ. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ «لَيْتَ» تَفِيدُ التَّمْنَى، وَهَذَا الْحُكْمُ ثَبِتَ وَوُجِدَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ.

فَرَعٌ: وَقَدْ تَأْتِي «لَيْتَ» لِلتَّرْجِي، وَهُوَ طَلَبُ الْمُمْكِنِ الْمَطْمُوعِ فِي حَصُولِهِ. كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثَرِيًّا﴾ [النبا: ٤٠]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَاكِي﴾ [الفجر: ٢٤].

٥. «لَعَلَّ»: تَفِيدُ التَّوَقُّعَ، وَالتَّرْجِي فِي الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ، وَالْإِشْفَاقُ فِي الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ، وَالتَّعْلِيلُ. وَلَمَعْنَاهَا أَشَارَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ: «وَلِلتَّرْجِي وَالتَّوَقُّعِ لَعَلَّ»^(١).

(١) جَمَعَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَيَا الشَّنْقِيطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَانِيهَا بِقَوْلِهِ:

«لَعَلَّ» لِلتَّرْجِي وَالْإِشْفَاقِ تَأْتِي، وَالْإِشْفَاقُ بِإِشْفَاقِ
كَذَاكَ لِلتَّعْلِيلِ أَيْضًا تَأْتِي عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ

فَائِدَةٌ: الْفَرْقُ بَيْنَ التَّمْنَى وَالتَّرْجِي: أَنَّ التَّمْنَى طَلَبُ مَا يُمْكِنُ وَقُوعُهُ، وَمَا لَا يُمْكِنُ أَيُّ: يَدْخُلُ عَلَى الْمُمْكِنِ وَالْمَمْتَنِعِ؛ أَمَّا التَّرْجِي فَهُوَ طَلَبُ مَا يُمْكِنُ وَقُوعُهُ. فَيَكُونُ التَّمْنَى أَعَمَّ مِنَ التَّرْجِي.

مثال التعليل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]. والإشفاق قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [٦٣]. [الأحزاب: ٦٣].

وتأتي «لعل» للتمني كما في قوله تعالى - حكاية عن فرعون -: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].
تنبيه: ل: «لعل» عدّة لغات، سبق وأن ذُكرت عند موضعها في حُرُوفِ الجَرِّ.
٦. «كَانَ»: تفيد التشبيه، وهو: الدلالة على مشاركة أمر لأمر في صفة - سواء كان شريفاً أو خسيساً - ولها عدّة معاني^(١).

مثال: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢]. وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

قاعدة: لا تعمل «إِنَّ» وأخواتها إلا متأخراً اسمها وخبرها عنها، ولا يتقدّم خبرها عن اسمها إلا إذا كان ظرفاً، أو جاراً، ومجروراً، وذلك بسبب ضعفها عن العمل، ولكونها حُرُوفاً بخلاف «كان» وأخواتها.

مُلَخَّصٌ: يتلخّص مما سبق أن «إِنَّ» وأخواتها من القسم الثاني من نواسخ الابتداء، لكن عملها عكس عمل «كان» وأخواتها، فإن هذه تنصب

(١) «التَّشْبِيهُ الْمُؤَكَّدُ» - وهو الغالب المتفق عليه -، «الشَّكُّ وَالظَّنُّ»، و«التَّحْقِيقُ»، و«التَّقْرِيبُ».

المبتدأ، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، وهي ستة حروف:
«إِنَّ» و«أَنَّ» وهما للتوكيد، و«لكن» للاستدراك، و«ليت» للتمني، و«لعل»
للترجي، و«كَأَنَّ» للتشبيه، والله أعلم.

* * *

بَابُ ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا

أَنْصَبَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَجَدَا
رَأَى، حَسِبْتُ، وَجَعَلْتُ، زَعَمَا كَذَاكَ خِلْتُ، وَاتَّخَذْتُ عَلِمَا
تَقُولُ: قَدْ ظَنَنْتُ زَيْدًا صَادِقًا فِي قَوْلِهِ، وَخِلْتُ عَمْرًا حَادِقًا
الشرحُ:

هذا شروعٌ في ذكر القسمِ الثالثِ ^(١) من نواسخ الابتداء. وهي: «ظَنَّ»
وأخواتها. وتُسَمَّى: «أفعال القلوب» ^(٢).

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: هذا القسم حقُّه أن يُذكر في المنصوبات لكن الناظم - رحمه الله تعالى - ذكره هنا استطراداً لتتابع الأبواب، ومراعاةً للمحل، وتتميماً لبقية النواسخ؛ كما نبّه عليه بعضُ الشُّرَاح، منهم: الشيخُ ابن قاسم - رحمه الله تعالى - في «حاشيته».

(٢) بعض النُّحاة يطلق على أفعال هذا الباب لقب: «أفعال الشُّكِّ»، أو «أفعال اليقين».

ويسمّيها بعضهم: «الأفعال المتعدّية إلى مفعولين»،

وهذه الإطلاقات والألقاب من باب تسمية الشيء ببعض معانيه. كما نبّه عليه المطرّزي في كتابه «المصباح».

أمّا تلقيبُها بـ: «أفعال القلوب» كما هو صنيع الناظم - رحمه الله تعالى - فهو من من باب التغليب، لأنَّ مِنْ ضَمْنِ هذه الأفعال ما ليس مختصاً بالقلب.

تنبيهات:

الأول: إنما سميت بأفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب، وما يقابلها من أفعال يطلق عليه: الأفعال العلاجية.

حكمها: تَنْصِبُ ما كان مبتدأً ويسمى مفعولها الأول، وتَنْصِبُ ما كان خبراً للمبتدأ، ويسمى مفعولها الثاني^(١). وأشار لها في النظم بقوله: «انْصِبْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا».

وقوله: «وَهِيَ: ظَنَنْتُ...» الواو في «وَهِيَ» للاستئناف البياني، وهي واقعة في جواب سؤال مقدر، فكان سائلاً سأل: ما هي أفعال القلوب؟ فأجابه بقوله: «هِيَ: ظَنَنْتُ.....».

ثم اعلم - وفقني الله وإياك - أنَّ «ظَنَّ» وأخواتها تسعة أفعال، وهي من جهة العمل على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: ما يفيد اليقين^(٢)، وتحقيق وقوع الخبر - المفعول الثاني - وهي ثلاثة أفعال^(٣): «وَجَدَ»، و«رَأَى»، و«عَلِمَ».

= الثاني: «ظَنَّ» وأخواتها كلها أفعالٌ باتفاقٍ ومتصرفةٌ تعمل بلفظ المضارع، والماضي، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل.

الثالث: اقتصر الناظم تبعاً لابن آجروم - رحمهما الله - على ذكر مجموعة من هذه الأفعال من باب الاختصار ومراعاة مستوى الطالب، وإلاّ فهي أكثر من ذلك، فقد ذكر النحاة - رحمهم الله - من أخواتها: «درى» و«تعلم» و«عدّ» و«حجبا» و«هَبْ» و«ترك». وستأتيك في المطولات مشروحةٌ مستوفاةٌ بحول الله وقوته.

(١) أي: تنصب الجزأين جميعاً ما لم تلغ أو تعلق، وإنما تنصبهما على أنهما مفعولان لها حيث لا مانع.

(٢) وهذا الغالب في «رأى»، و«علم»، وإلاّ فقد يدلان على الظنّ، كما سيذكر في الشواهد.

(٣) يذكر بعض النحاة فعلاً رابعاً لهذا الضرب، وهو «ألفى». وقد أهمله الناظم - رحمه الله تعالى -.

١. «وَجَدَ» ^(١) : معيته بصيغة الماضي كما قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤]. فالهاء في «وَجَدْنَاهُ» مفعول أول، و«صَابِرًا» مفعول ثان.

ومعيته بصيغة المضارع كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]. فالهاء في «يَجِدُوهُ» مفعول أول، و«خَيْرًا» مفعول ثان.

٢. «رَأَى» بمعنى «عَلِمَ» لا من الرأي، وقد ترد بمعنى «ظَنَّ». كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]. فقوله: «يرونه» للظن. و«نراه» لليقين. ومن اليقين قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
ف: «رَأَيْتُ» فعل وفاعل، ولفظ الجلالة «الله» منصوبٌ على أنه مفعول أول، و«أكبر» بالنصب على أنه مفعول ثان.

٣. «عَلِمَ» بمعنى تيقن لا بمعنى عرف. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فقوله: «هُنَّ» مفعول أول، و«مؤمنات» مفعول ثان.

(١) وقد تجيء بمعنى «حزن» أو «حقد» وهي حيثيذ لازمة، وليست من أفعال الباب، لكونها لا تنصب.

الضرب الثاني: ما يفيد الترجيح ^(١) لوقوع الخبر: وهي أربعة أفعال: «ظَنَّ» و«حَسِبَ» و«زَعَمَ» و«خَالَ».

٤. «ظَنَّ» بمعنى الحسابان لا بمعنى اتهم، وقد ترد بمعنى علم. يقول

تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورٌ﴾ [الإسراء: ١٠١].

ومثل لها في النظم بقوله: «ظننت زيدا صادقاً في قوله» ف: «ظننت» فعل وفاعل، و«زيداً» مفعول أول ل: «ظَنَّ»، و«صادقاً» المفعول الثاني، و«في قوله» جار ومجرور متعلق بقوله: «صادقاً».

٥. «حَسِبَ» بمعنى الحسابان، وهي ك: «ظَنَّ» تماماً. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]. فلفظ الجلالة مفعول «تحسبنَّ» الأول، و«غافلاً» المفعول الثاني.

٦. «زَعَمَ» وهي ك: «ظَنَّ» والزعم: قول يطلق على الحقِّ والباطلِ وأكثر ما يقال فيما يشك فيه. يقول سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ نَجْمَكَ لَكَ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]. وقال: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنَا يُبْعَثُ﴾ [التغابن: ٧].

٧. «خَالَ» ماضي «يخال»، لا ماضي «يخول» بمعنى تكبر، وأصلها خيلت - بكسر الياء - وهي ك: «ظَنَّ». قال الشاعر:

(١) قال الشيخ حسن بن محمد الحفظي - حفظه الله تعالى - معلقاً: «ظَنَّ»، و«حَسِبَ»، و«خَالَ» الغالب فيها الدلالة على الرجحان، وقد تدل على اليقين؛ وأغلب ما ورد في القرآن الكريم من «ظَنَّ» يدل على اليقين انتهى تعليقه.

إِخَالَكْ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
ومثل لها الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «خِلْتُ عَمْرَأَ حَازِقًا» ف:
«خِلْتُ» فعل وفاعل، و«عمرأ» بالنصب على أنه مفعول أول لـ: «خال»،
و«حازقًا» المفعول ثانٍ لـ: «خال». والحاذق: بمعنى الماهر.

الضرب الثالث: ما يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، وهما
فعالان: «جَعَلَ» و«اتَّخَذَ»^(١).

٨. «جَعَلَ»^(٢): فعل ينصب مفعولين إذا كان بمعنى «صار» أي: تفيد
التصيير والانتقال. قال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ
وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ﴾ [المائدة: ٩٧]. وقوله: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا
مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]. فالهاء في «فجعلناه»
مفعول أول و«هباء» مفعول ثانٍ.

٩. «اتَّخَذَ»: - بتشديد التاء وفتح الخاء المعجمة - . يقول سبحانه:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧].
وقوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مَا بَيْنِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُؤًا﴾ [الكهف: ٥٦]. فقوله:

(١) أفعال التصيير كثيرة، منها: «ردًا»، و«ترك»، و«صبر»، و«تخذ»، و«وهب»، وإنما
أهملت ذكرها لاختصاري على ما ورد في النظم.

(٢) تنبيه: «جعل» كما تكون من أفعال التصيير، تكون من أفعال القلوب أيضًا. نصّ عليه
غير واحد من أئمة النحو.

«واتخذوا» بمعنى «صَيَّرَ» و«ءَاتَيْ» مفعول أول، و«هزوا» مفعول ثان.
وقفّة: اعلم - وفقني الله وإياك - أن ابن آجرُوم - رحمه الله تعالى -
أدخل فعل «سمع» ^(١) في أخوات «ظنّ».

وقد أنكرَ صَنِيعُهُ جمعَ ممن شرّحوا مقدمته، معلّلين أنها من أفعالِ
الحَوَاسِ ^(٢)، وأنها لا تتعدّى إلى مفعولين كشأن نظائر «ظنّ» وعلى هذا
جمهور النحويين. والله أعلم.

تنبيه: الألف في قوله - رحمه الله تعالى -: «وَجَدَا»، و«زَعَمَا»، و«عَلِمَا»
للإطلاق - كما تقدم معنا مراراً -.

فائدة: جمع العلامة يحظيه ولد عبد الودود الشنقيطي - رحمه الله - هذه
الأضربَ بقوله:

(١) توضيح ذلك: أنّ فعل «سمع» ليس من أفعال القلوب، ولا من أفعال التصيير - وعليه
الأكثر - لكنه مُلْحَقٌ بأفعال القلوب في التعدي إلى المفعولين - وهو مذهب
جماعةٍ من النحاة واختاره ابنُ مالك رحم الله الجميع -، ولا يتعدّى إلى مفعولين إلّا
إذا كان الاسم الذي بعده مما لا يسمع مسمّاه، كقولك: «سمعتُ زيداً يتكلّم»؛ فإن كان
الاسم الذي بعد «سمع» مما يُسمع مسمّاه لم يتعد إلّا إلى مفعولٍ به واحد، كقولك:
«سمعتُ كلامَ عليّ».

(٢) فائدة: أفعال الحواس لا تتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحد، نحو: «سمعت القرآن»، و«ذقت
الطعام»، و«أبصرت زيداً»، و«لمست الحرير»، و«شممت الريحان». راجع المسألة:
في «مغني اللبيب» (٢/٦٣).

وَجَدَ الْفَى وَتَعْلَمَ دَرَى تَخْتَصُّ بِالْيَقِينِ عِنْدَ مَنْ دَرَى
وُخْصَ بِالظَّنِّ حَجَا وَزَعَمَا جَعَلَ هَبْ، وَعَدَّ أَيْضاً قَاغْلَمَا
وَأَنِمَ لِوَجْهِينَ رَأَى وَعِلَمَا وَعَلَّبَنَ وَجْهَ الْيَقِينِ فِيهِمَا
وَهَكَذَا ظَنَّ وَخَالَ حَسِبَا لَكِنَّمَا الظَّنُّ بِهَاتِي عُلْبَا
مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «ظَنَّ» وَأَخَوَاتُهَا هُوَ الْقِسْمُ الْآخِرُ مِنْ
نَوَاسِخِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، تِسْعَةُ أَفْعَالٍ: «ظَنَّ»، و«وجد»، و«رأى»، و«حسب»،
و«جعل»، و«زعم»، و«خال»، و«اتخذ»، و«علم».

وَعَمَلُهَا يَغَايِرُ عَمَلَ سَابِقِيهَا، فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا
الْأَوَّلُ، وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولُهَا الثَّانِي.
وَلَهَا مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبُ:

مَا يَفِيدُ الْيَقِينَ وَتَحْقِيقَ وَقُوعِ الْخَبَرِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ: «وجد»، و«رأى»، و«علم».
وَمَا يَفِيدُ التَّرْجِيحَ لَوْقُوعِ الْخَبَرِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ: «ظَنَّ»، و«حسب»،
و«زعم»، و«خال».

وَمَا يَفِيدُ التَّصْيِيرَ وَالْإِنْتِقَالَ، وَهُوَ فِعْلَانِ: «جعل»، و«اتخذ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ: قَدْ قَالَ ذَوُو الْأَلْبَابِ يَتَّبِعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِغْرَابِ
كَذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ك: جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْأَمِيرِ
الشَّرْحُ:

بعد أن أنهى الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخهما شرع في الكلام
على التوابع، وهي أربعة^(١): «النَّعْتُ»، و«العطف»، و«التوكيد»، و«البدل».
وكلامه الآن على أولها، وهو «النَّعْتُ» ويطلق عليه «الصِّفَةُ»^(٢). وسيأتي
الكلام على البواقي إن شاء الله.

تعريف النعت لغةً: هو وصفُ الشيء بما هو فيه. والمراد هنا: المنعوت.
اصطلاحاً: هو التَّابِعُ المشتق، والمؤوَّلُ بالمشتق، الموضح لمتبوعه في
المعارف، المخصص له في النُّكْرَاتِ^(٣).

(١) بعض النحاة يجعلها خمسة، بتقسيم «العطف» إلى: عطف بيان، وعطف نسق.

(٢) اعلم - رحمك الله - أن: «النَّعْتُ»، و«الصِّفَةُ»، و«الوصف» بمعنى واحد، وكلُّها أسماء
صحيحة. لكن فَرَّقَ بعضُ النحاة فقال: إن «الصِّفَةَ» تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج؛
و«النَّعْتُ» يكون بالحِلِّيَّة، نحو: طويل، وقصير.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: التعبيرُ بـ: «النَّعْتُ» اصطلاح عليه الكوفيون، وعليه درج
ناظمنا - رحمه الله تعالى -؛ أما البصريون فكثيراً ما يعبرون بلفظ: «الوصف» و«الصِّفَةُ».

(٣) وعَرَفَهُ الإمامُ ابن عقيل - رحمه الله تعالى - بقوله: «التابعُ المكْمُلُ لمتبوعه، ببيان
صفةٍ من صفاته، أو من صفات ما تعلق به». (١٩١/٣).

قولنا: «التابع» هذا جنس يشمل التوابع الخمسة: «النعته»، و«التوكيد»، و«عطف البيان»، و«عطف النسق»، و«البدل»، لكن بالقيود المذكورة في التعريف تخرج التوابع الأربعة، لأنها ليست بمشتقاتٍ.

قولنا: «المشتق» وهو: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه؛ ك: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعّل التفضيل^(١). وبقيد «المشتق» تخرج التوابع الأربعة.

و«المؤوّل بالمشتق» وهو ما يقوم مقام الاسم المشتق في دلالة على معنى المشتق، والمقصود به: الموصول، والإشارة، و«ذو» الموصولة والتي بمعنى صاحب.

وقولنا: «المخصّص له في النكرات» المراد به: تقليل الاشتراك. بمعنى أن «النعته» إذا وقع بعد النكرة يصير مخصّصاً لها.

وقولنا: «الموضح لمتبوعه في المعارف» المراد به رفع الاشتراك.

أقول: وتقليل الاشتراك ورفع هو فائدة «النعته».

قوله - رحمه الله تعالى - في النظم: «ذوو الألباب» اللَّبُّ: ما جُعِلَ في القلب من العقل. والمراد: يا أصحاب العقول من النّحاة.

فرغ: النّعتُ يأتي لأغراضٍ منها: التخصيص، والمدح، والذم، والترحم، والتأكيد^(٢).

(١) من القواعد المقررة عند النحاة: «أن المشتقات والمصادر تعمل عمل أفعالها».

(٢) انظر هذه الأغراض مع التمثيل لها في كتب النحو، ك: «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٩١ - ١٩٢).

قوله: «يتبع للمنعوت في الإعراب، كذاك في التعريف والتذكير».

أقول: اقتصر - رحمه الله تعالى - على كون النعت يتبع المنعوت في الإعراب، وفي التعريف، والتذكير؛ ولم يذكر: الأفراد، والتأنيث، طلباً للاختصار، وحتى يكون تعريفه شاملاً للنعت الحقيقي والسببي. والله أعلم^(١).
أمثلة:

مثال للنعت التابع للمرفوع: قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحجر: ٤١].

مثال النعت التابع للمنصوب: قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢].

مثال للنعت التابع للمجرور: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]^(٢).

(١) تذكير: تجد في كتب النحو عبارة: «يتبعه في أربعة من عشرة»، أو «اثنين من خمسة». فما مقصودهم بذلك رحمه الله؟

الجواب: أن مقصودهم بـ: «العشرة»: الرفع، والنصب، والجبر، والتعريف، والتذكير، والأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فهذه عشرة كاملة. واستعمل الناظم - رحمه الله تعالى - في هذا الباب أربعة منها وهي: الرفع، والتعريف، والأفراد، والتذكير. فاختصاراً نقول: «أربعة من عشرة». فافهم هذا وعو - وفقني الله وإياك -.

(٢) التمثيل للنعت في حالته الثلاث بمادة واحدة من القرآن من إفادات شيخنا - حفظه الله تعالى ومتع به -.

ملحوظة: يتبع النَّعْتُ المنعوت، في رفعه إن كان مرفوعاً، وفي نصبه إن كان منصوباً، وفي خفضه إن كان مخفوضاً؛ ولا يكون النَّعْتُ تابِعاً للمنعوت في جزمه، لأنَّ المنعوت لا بدَّ أن يكون اسماً، والجزم لا يدخل في الأسماء^(١).

أقسام النعت: ينقسم النعت قسمين:

الأول: نعتٌ حقيقيٌّ: وهو ما رفع ضميراً مستتراً، يعودُ إلى المنعوت^(٢).
مثاله: «جاء زيدٌ صاحبُ الأميرِ» ف: «جاء» فعل ماضٍ. و«زيد» فاعل، و«صاحبٌ» نعت لـ: «زيد» تبعه في الرفع، والعامل في النعت هو الفعل «جاء». و«صاحب» مضاف، و«الأمير» مضاف إليه.

الثاني: نعتٌ سببيٌّ: وهو ما رفع اسماً ظاهراً، متصلاً بضمير يعودُ إلى المنعوت.
مثاله: «جاء محمَّدُ الفاضلِ أبوه». ف: «جاء» فعل ماضٍ، و«محمَّد» فاعل مرفوع، و«الفاضل» نعت سببي، لأنه تسبب في رفع اسم ظاهر وهو «أبو». و«أبوه» فاعل للفاضل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمَّة لأنه من الأسماء الخمسة وهو مضاف والهاء مضاف إليه يعود على المنعوت وهو «محمَّد».

والشأن كذلك في قولك: «رأيت محمَّداً الفاضلَ أبوه»؛ و«مررت بمحمَّد الفاضلِ أبوه».

(١) انظر: شرح عبد الملك الإسفرايني (٧٢).

(٢) توضيحه: أن «النَّعْتُ» لا بدَّ له من مرفوع، وهذا المرفوع الذي يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، قد يكون ضميراً مستتراً - وهو الغالب - وقد يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً.

فرعُ: النَّعْتُ الحَقِيقِيُّ والسَّبِيُّ، يشتركان في شيئين، ويختلفان في شيئين.

فيشتركان في: الإعراب، حيث يتبع النعتُ فيهما منعوته في جميع حالاته. وفي التعريف والتنكير. ويختلفان في: التذكير والتأنيث، حيث إنَّ النَّعْتَ الحَقِيقِيَّ، يتبع منعوته في التذكير والتأنيث، خلافاً للنَّعْتِ السَّبِيِّ، فإنه يتبع ما بعده تذكيراً وتأنيثاً، وفي الجمع، والإفراد، والتثنية^(١).

قاعدة: كل نعتٍ، أو صفةٍ، تتبع موصوفها، تذكيراً، وتأنيثاً، وتعريفاً، وتنكيراً، وإفراداً، وتثنيةً، وجمعاً، وإعراباً، وذلك بشرط ما إذا كانت فعلاً له. فأما إن كانت سبباً، فإنها تتبعه في التعريف، والتنكير، والإعراب فحسب^(٢).

أنواع النَّعْتِ: النَّعْتُ نوعان: مفردٌ، وجملةٌ وشبهُها.

١. النوع الأول: المفرد: وهو أنواع ثلاثة: المشتق: كضارب، وشبه المشتق: كذا، وذو، وأسماء النسب: كمدني، وكيفاني، والمصدر: رجل عدلٌ.

٢. النوع الثاني: الجملة وشبهها: ويشترط للنعت بها شروط ثلاثة:

الأول: أن يكون المنعوتُ نكرةً لفظاً، أو معنى. كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. أو معنى لا لفظاً، وهو المعروف بـ: «أل».

(١) ينظر: «إيضاح المقدمة الأجرومية» للأسمرى (١٥٦).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَعْمَلُهَا﴾ [النساء: ٧٥].

راجع: كتاب «المصباح» للمطرزي ص (٩٨).

الثاني: أن تكون الجملةً مشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصوف، ملفوظ به، أو مقدّر.

الثالث: أن تكون الجملةً خبريةً لا إنشائيةً.

فرعان:

الأول: إذا اجتمع «نعتٌ» و«بدلٌ» في كلام، قُدِّمَ «النَّعْتُ» عند جمهور النحويين. لأنَّ صِلَةَ «النَّعْتِ» بالمنعوتِ أقوى من صِلَةِ «الْبَدَلِ» بالمبدلِ منه. حيثُ إنَّ «النَّعْتُ» مُكْمَلٌ للمنعوتِ، أما البدلُ فهو المقصودُ بالحكم^(١).

الثاني: إذا اجتمعت عندك التّوابعُ قَدِّمْتَ منها مُرْتَبَأً: «النَّعْتُ»، ثم «عطفَ البيانِ»، ثم «التوكيدَ»، ثم «البدلَ»، ثم «عطفَ النسقِ»^(٢).

فوائد تتعلق بالنعت:

الأولى: إذا تقدّم «النعتُ» على المنعوتِ العَلَمُ كان المنعوتُ بَدَلًا من «النَّعْتِ»، أو «عطفَ بيانٍ». مثاله قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]. فلفظ الجلالة بدلٌ من «العزیز الحمید» وبهذا يخرج من باب «النَّعْتُ».

(١) انظر: «الصِّفَةُ من القواعد الإعرابية» ص (٤٣).

(٢) وجمعها العلامةُ المختار ابن بونا الجكنيُّ - رحمه الله تعالى - في «احمراره» بقوله:

النَّعْتُ وَالْبَيَانُ تَوْكِيدٌ بَدَلٌ وَنَسَقٌ تَرْتِيبُهَُا كَذَا أَنْجَعَلْ

الثانية: إذا جاء «النَّعْتُ» مفرداً وظرفاً وجملةً فالغالب تأخير الجملة، كما في

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨].

الثالثة: يجوزُ عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفةِ المعاني على بعضِ كقولك:

«لبست ثوباً جميلاً، ومتين الصُّنْعِ».

قاعدة: «النَّعْتُ» لا يتقدّم على المنعوتِ، لأنه مَوْضَحٌ للموصوفِ،

ومخصَّصٌ له.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبق أن «النَّعْتُ» من «التَّوابع»، وحكمه متابعة

منعوتِه في إعرابه، وتعريفه، وتنكيره، وهو قسمان: حقيقيٌّ، وسببيٌّ، والله

أعلم.

بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ

إِغْلَمَ هُدَيْتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
وَهِيَ: الضَّمِيرُ، ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ وَذُو الْأَدَاةِ، ثُمَّ الْإِسْمُ الْمُبْتَهَمُ
وَمَا إِلَى أَحَدٍ هَذِي الْأَرْبَعَةُ أَضِيفَ؛ فَأَعْرِفَ الْمِثَالَ وَاتَّبَعَهُ
نَحْوُ: أَنَا، وَهَذَا، وَالْغَلَامُ وَذَلِكَ، وَابْنِي، عَمَّنَا إِنْعَامُ
وَإِنْ تَرَ اسْمًا شَائِعًا فِي جَنْسِهِ وَلَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا بِنَفْسِهِ
فَهُوَ: الْمُنْكَرُ، وَمَهْمَا تُرِدَ تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ الْمُبْتَدِي
فَكُلُّ مَا لَأَلْفٍ وَالْغَلَامُ يَضْلُحُ كَ: الْفَرَسِ وَالْغَلَامِ
الشَّرْحُ:

اعلم - وفقني الله وإياك - أن هذا الباب ليس من التَّوابع ^(١)؛ وإدراج الناظم
- رحمه الله تعالى - له بين التَّوابع له سبب، وهو: أنه لما ذكر في تعريف
النَّعْتِ أنه: يتبع منعوته في التعريف والتذكير؛ ناسب أن يذكر لك باباً تستعين به
على معرفة وبيان معنى المعرفة والنكرة، لارتباطه وتعلق مباحثه به، والله أعلم.
قال - رحمه الله تعالى -: «باب المعرفة والنكرة» ^(٢) الأولى تقديم

(١) لذلك لم يخصص له ابن آجروم - رحمه الله تعالى - باباً مفرداً، وإنما ذكره في سياق ذكره للنعت، لتعلقه ببابه وارتباطه بمباحثه. والله أعلم.

(٢) قسم هذا الباب في بعض النسخ إلى قسمين: باب المعرفة وباب النكرة. وبعضهم يقدم النكرة على المعرفة انطلاقاً من أنه لا يوجد اسم معرفة إلا وله نكرة ولا يصح العكس.

النكرة على المعرفة - كما في بعض النسخ -؛ وتقديم الناظم - رحمه الله تعالى - للمعرفة يمكن توجيهه بما يلي:

أولاً: لأصالتها وشرَفِها، بدلالتها على مُعَيَّن.

ثانياً: لاندراج كُلِّ معرفةٍ تحتها - من غير عكسٍ -.

تعريف المعرفة: هي ما وُضِعَ ليدل على شيء بعينه، وهي ضدُّ النكرة وفرعٌ عنها.

أنواعها: المعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل «أل» ألَبَّة، ولا يقع موقع ما يقبلها ك: «محمَّد».

الثاني: ما يقبل «أل» لكنَّها غير مؤثرة للتعريف ك: «العباس»، و«الحارث»، فإن الدَّاخلة عليها للمح الأصل بها.

قال الناظم - رحمه الله تعالى -: «اعْلَمَ هُدَيْتُ الرُّشْدَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ»^(١).

قوله: «اعلم» أمر من العلم، أي تعلم، وهي كلمةٌ يؤتى بها للإشارة والتنبيه على أن ما بعدها أمر ينبغي العناية به.

وقوله: «هُدَيْتُ» هُدِي فعل ماضٍ مغير الصَّيْغَةِ مبني على الفتح المقدّر، مُنْعٍ من ظهوره اشتغال المحل بسُكُونِ دفع توالي أربع متحرّكات؛ والأصل:

(١) في بعض النسخ: «خمسة أشياء عند أهل المعرفة».

هداه الله، فحُذِفَ الفاعل، وهو لفظ الجلالة للعلم به، لأن المراد بالهداية: هداية التوفيق، وهي خاصة بالله تعالى. و«التاء» ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل. و«الرُّشْدَ» ضِدُّ الغَيِّ، وهو منصوبٌ على نزع الخافض. والأصل: هُدَيْتَ لِلرُّشْدِ. وهذا منه - رحمه الله تعالى - من باب التَّوَدُّدِ إِلَى الطَّالِبِ - كما هي عادتهُ -.

قوله: «لدى» بمعنى «عند»، و«ذي المعرفة» أي: أصحاب النَّحْوِ. والمقصود: أن هذا التقسيم والحكم ثابت عند أهل المعرفة، وهم النَّحَاةُ. أقسام المعرفة: تنقسم المعرفة خمسة أقسام^(١):

(١) اقتصر الناظم - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل على ذكر خمسة أقسام من المعارف؛ ومن المعلوم أنها ستة أقسام. فيكون الناظم - رحمه الله تعالى - قد أسقط منها قسمًا، وهو الموصول.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: يمكن التخريج لتقسيم الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يُضَمَّ اسم الموصول إلى اسم الإشارة في قسم المبهم من الأسماء. فإن قلت: قد أفرد «الضمير» بالذكر، ولم يجعله في قسم المبهم من الأسماء، مع أنه من جنسها. فلم لم يفرد الموصول بالذكر كما صنع بالضمير؟

فالجواب: أن «الضمير» أقوى تعريفاً من اسمي الموصول والإشارة، لذا قدّمه في الرتبة، وبدأ به في النظم؛ أما الموصول فليس كذلك، لذا أهمله في النظم، لإمكان إدراجه ضمن الأسماء المبهمة. والله أعلم.

فائدة: المعارف على الترتيب في القوّة كالتالي: «لفظ الجلالة»، ثم «الضمائر» - ضمير =

١. الضمير^(١): الضَّمِيرُ فَعِيلٌ بمعنى اسم المفعول، أي: المضمَر، والأصل فيه أنه مأخوذٌ من الاستتار والخفاء، فقولك: أضمرت الشيء، بمعنى: أخفيته وسترته عن غيره، فحيثُذِ الأصل في إطلاق الضَّمير على الضَّمير المستتر، وإطلاقه الضمير البارز من باب التَّوَشُّع^(٢).
وقدَّم في «باب المعرفة» لأنه لم يَتَنَكَّرْ قَطْ، ولم يُوصَفْ، وأعرَفُ الضمائر: المتكلم: «أنا»، ثم المخاطب: «أنت»، ثم الغائب: «هو».

= المتكلم، والمخاطب، والغائب، - ثم «العَلَم»، ثم «اسم الإشارة»، ثم «الاسم الموصول»، ثم «المحلى بالألف واللام»، ثم «المضاف إلى واحد من هذه الخمسة».
أما المضاف إلى واحد من هذه المراتب، فبحسب المضاف إليه في الرتبة، فالمضاف إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلاَّ المضاف إلى الضمير؛ فليس في رتبة المضمَر، وإنما في رتبة العَلَم. والدليل على ذلك أنك تقول: «مررتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ» فصاحبك صفة لـ: «زيد»، والنعتُ يتبع المنعوت في درجة تعريفه فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبته ما أمكن أن يكون «صاحبك» نعتاً لـ: «زيد»؛ كما نبّه عليه ابنُ هشام - رحمه الله تعالى - في «شرح قطر الندى» (١١٦).
فإن أضيف إلى ضمير، كان في مرتبته، وإن أضيف إلى عَلَم، كان في مرتبته وهكذا. وناظرنا - رحمه الله تعالى - لم يُراعِ الترتيبَ في ذكرها.

(١) تسميته بـ: «الضمير» من اصطلاح البصريين، والكوفيون يطلقون عليه لقب: «الكنائية» و«المكني».

(٢) إذا فإطلاقه على المستتر إطلاقٌ حقيقيٌّ، وعلى البارز إطلاقٌ مجازيٌّ. انظر: «فتح ربِّ البرية» للشيخ الحازمي - حفظه الله -.

أقسامه: ينقسم الضمير قسمين: بارز (ظاهر)، ومستتر (مضمر):

القسم الأول: الضمير البارز: وهو ما له صورة في اللفظ. ك: «تاء» قمتُ.

مثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾

[الكهف: ١١٠]. والضمير البارز نوعان: منفصل ومتصل.

الضمير المنفصل: هو ما يبدأ به في النطق، ويقع بعد «إِلَّا». وهو قسمان:

الأول: ما يختص بالرفع، وهو اثنا عشر ضميراً: «أَنَا»، و«نَحْنُ» للمتكلم؛

و«أَنْتَ»، و«أَنْتِ»، و«أَنْتُمَا»، و«أَنْتُمْ»، و«أَنْتُنَّ» للمخاطب؛ و«هُوَ»، و«هِيَ»،

و«هُمَا»، و«هُم»، و«هُنَّ» للغائب.

الثاني: ما يختص بمحل النصب، وهو: «إِيَّاي»، و«إِيَّانَا» للمتكلم؛

و«إِيَّاكَ»، و«إِيَّاكِ»، و«إِيَّاكُمَا»، و«إِيَّاكُمْ»، و«إِيَّاكُنَّ» للمخاطب؛ و«إِيَّاهُ»،

و«إِيَّاهَا»، و«إِيَّاهُمَا»، و«إِيَّاهُمْ»، و«إِيَّاهُنَّ» للغائب.

الضمير المتصل: هو ما لا يبدأ به في النطق، ولا يقع بعد «إِلَّا» في

الاختيار. وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يختص بمحل الرفع فقط، وهو خمسة: «التاء» ك: قمتُ،

و«الألف» الدالة على اثنين، أو اثنتين، و«الواو» لجمع المذكر؛ و«النون»

لجمع النسوة؛ و«الياء» للمخاطبة.

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: «ياء»

المتكلم؛ و«كاف» الخطاب؛ و«هاء» الغائب.

الثالث: ما هو مُشْتَرَكٌ بين الرفع، والنصب، والجَرِّ، وهو: «نا» خَاصَّةً.

القسم الثاني: الضمير المستتر: وهو ما ليس له صورة في اللفظ.

ويختص بضمير الرفع:

مثال: قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾

هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ [مريم: ٦٥]. ففي كل من «فَاعْبُدْهُ»، و«وَاصْطَبِرْ»،

و«تَعْلَمُ»، ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت).

وينقسم هذا القسم إلى واجب الاستتار، وجائزه.

أما المستتر وجوباً: فهو ما لا يخلفه ظاهر، ولا ضمير منفصل.

والمستتر جوازاً: ما يخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل.

وقوله في النظم: «وَهَيَّ الضَّمِيرُ» الواو في «وَهَيَّ» للاستئناف البياني، لأنه

قال: خمسة أشياء، فكان سائلاً سأل فقال: ما هي هذه الأشياء الخمسة ؟.

٢. الاسم العَلَمُ: وهو ثاني المعارف ^(١).

تعريفه لغةً: العلامة.

اصطلاحاً: وهو ما وُضِعَ لمعين لا يتناول غيره؛ أو هو: اسم يعيِّن مُسمَّاهُ بلا قيد.

(١) عند ابن أجروم والناظم - رحمهما الله -، وقد خالفا مذهب الكوفيين إذ أنهم يعدونه

أول المعارف.

المقصود بقولنا: «بلا قيد» أي: من غير احتياج إلى قيد من القيود، ك: الغيبة، أو الحضور، أو الإشارة، أو الصَّلَة.

أنواعه: العلم نوعان:

الأول: علم شخصي: وهو الاسم الخاص الذي لا أخص منه. وهو ثلاثة أنواع: اسم، وكنية، ولقب.

الثاني: علم جنسي: وهو اسم يُعَيَّنُ مُسمَّاهُ بغير قيد تعيين ذي الأداة: الجنسية، أو الحضورية.

أمثلة: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «هند» وهو اسم علم مؤنث.

قوله: «ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ» ثم هنا للترتيب مع التراخي، لأن مقصود الناظم - رحمه الله تعالى - ذكر المعارف مرتباً لها من الأعلى إلى الأدنى.

٣. ذو الأداة: - المعرّف بالأداة - أو المحلّ بالالف واللام. وهي الدالة على التّعيين.

قولنا: «الدّالة على التّعيين». احترازاً من الألف واللام الموصولة والزائدة.

تنبيه: ولا فرق بين كون هذه الألف واللام، شمسية كـ: «الرَّجُل»، أو قمرية كـ: «الغلام»^(١).

أنواعها: «أل» نوعان:

الأول: عهديّة: وتنقسم ثلاثة أقسام:

١. العهد الذكري: كما في قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ يَأْكُرُ فِي رُجَاةٍ﴾ [النور: ٣٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٥ - ١٦].

٢. العهد الذهني: مثاله قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٣. العهد الحضوري: مثاله قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

الثاني: جنسية. ولها ثلاثة أحوال:

(١) فائدة: في الفرق بين الألف واللام الشَّمْسِيَّةِ والقَمَرِيَّةِ:

المراد بـ: «الشَّمْسِيَّةِ» الألف واللام التي تغيرت لأمها كما في قولك: «الرَّجُل» إذ أصله: آل رجل، فأبدلت اللام راء فصار: أرَّجُل، ثم أدغمت الراء في الراء فصار: «الرَّجُل».

الأولى: لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها «كُلُّ» حقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَحُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾ (٢٨) [النساء: ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) [العصر: ٢].

الثانية: لاستغراق خصائص الأفراد: وهي التي تخلفها «كُلُّ» مجازاً، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَن كَتَبْتُ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: لتعريف الماهية (الحقيقة)، وهي التي لا تخلفها «كُلُّ» لا حقيقة ولا مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وقد مثل الناظم - رحمه الله تعالى - لذي الأداة بقوله: «الغلام». قوله: «فَدُو الْأَدَاةِ» الفاء هنا للترتيب، فهي تفيّد أن الذي بعدها في الرتبة يأتي بعد الذي ذكر قبلها. وهنا وقفة. وهي: لعل ناظمنا - رحمه الله تعالى - اضطره نظمه إلى هذا الترتيب وهو تقديم ذي الأداة على اسم الإشارة واسم الموصول، وإلا فحقّهما أن يكونا قبله في الرتبة.

٤. الاسم المبهّم^(١): اسم مفعول من الإبهام، وهو عدم الإيضاح ويشمل قسمين:

الأول: اسم الإشارة: وهو ما وضع ليدلّ على معيّن، بواسطة إشارة حسية، أو معنوية. وهو إما مفرد، أو اثنان، أو جماعة.

(١) سُمي كذلك لأنه: مبهم، يفتقر في بيان مسماه إلى الإشارة الحسية، وعلمنا أن الناظم - رحمه الله تعالى - قصد بالاسم المبهّم اسم الإشارة، بدليل تمثيله بقوله: «وذاك».

أمثلة: مثال للمفرد المذكر قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (يس: ٤٨). وللمفرد المؤنث قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَتَابَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

ومثال للمثنى المذكر قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ اٰخَصَصْنَاهُمَا فِي رِجْلَيْهِمَا﴾ [الحج: ١٩]. وللمثنى المؤنث قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَرِيدُ أَنْ أَكْهَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِيبٌ﴾ [القصص: ٢٧].

ومثال لجمع المذكر والمؤنث قوله تعالى: ﴿هَاتَيْنِ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وقوله: ﴿هَاتَيْنِ هَاتُولَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لاسم الإشارة بقوله: «ذَآك».

الثاني: اسم الموصول^(١): هو ما دلَّ على معيّن بواسطة جملة، أو شبهها. وهو قسمان:

القسم الأول: مختص. وألفاظه ثمانية: «الَّذِي»، و«الَّتِي»، و«الَّذَانِ»، و«اللّٰذَيْنِ»، و«اللّتَانِ»، و«اللّٰتَيْنِ»، و«اللّٰتِي»، و«اللّٰتِي».

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

(١) سمي الموصول كذلك، لأنه يفتقر إلى كلام بعده يوصل به لبيان المقصود منه.

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِ إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].
وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازِجُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]. وقوله:
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ جَعَلَهُمَا نَحْتًا
أَقْدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ
أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]. وقوله: ﴿وَالَّتِي يَلِيسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ
نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].
القسم الثاني: مشترك - للجميع - . وألفاظه ستة: «مَنْ»، و«مَا»، و«أَي»،
«أَل»، و«ذُو»، و«ذَا».

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ
شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. وقوله:
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ﴾ [النساء: ٣]. وقوله:
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]. وقوله:
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ
كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٨]. وقوله سبحانه: ﴿وَسَعَلُونَا مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ
الْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩].

٥. مَا أُضِيفَ إِلَى مَا سَبَقَ إِذَا أُضِيفَتْ: النكرةُ إلى أحد المعارف السابقة، اكتسبت التعريفَ منها، وصارت معرفةً.

أمثلة: مثال للمضاف إلى الضمير قوله تعالى: ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [الجاثية: ٢٩]. ومثال للمضاف إلى اسم الإشارة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مُنْزِلُونَكَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [العنكبوت: ٣٤]. والمضاف إلى الاسم الموصول: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦]. ومثال للمضاف إلى العلم: قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾ [الأحقاف: ١٢]. وقوله تعالى: ﴿ صُفِّىٰ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٩]. وللمضاف إلى المعرف بالأداة: قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥].

وقد مثل له - رحمه الله تعالى - بقوله: «ابني، عَمَّنَا إِنْعَامُ» ف: «ابن» مضاف، و«الياء» ضمير متصل في محل جر، مضاف إليه، و«عم» فعل ماضٍ، و«نا» مفعول به، و«إِنْعَامُ» فاعل.

وقوله: «عَمَّنَا إِنْعَامُ» عَمَّنَا بمعنى: جمعنا وشملنا؛ وإِنْعَامُ: إحسان ونفع، والمراد: جمعنا وشملنا إحسان وإِنْعَامُ الله تعالى. وهو دعاء منه - رحمه الله

تعالى - كعادته. وفي بعض النسخ: «وَابْنُ عَمَّنَا الْهُمَامُ» و«الهمام» في الأصل: الملك العظيم الهمة.

قوله: «وما أضيف» ما هنا اسم موصول بمعنى: الذي معطوف على قوله «الاسم المبهم»؛ لأن مقصوده الترتيب، و«أضيف» جملة الصلة.

قوله: «فاعرف المثل واتبعه» وفي بعض النسخ: «فأفقه المثل». وفي بعضها: «فأفهم» والمعنى واحد وهو: إدراك معنى الكلام. ومقصوده: فهم وفقه المثل الذي يوضح هذه القاعدة، وهي إضافة النكرة إلى أحد المعارف الأربعة.

تنبيهان:

الأول: المقصودُ بالإضافة في هذا النوع الإضافة المعنوية.

الثاني: الاسمُ المضافُ إلى واحدٍ من هذه الأربعة، ينزل في الرتبة منزلة المضاف إليه مُطلقاً^(١).

ثم شرع - رحمه الله تعالى - في ذكر «النكرة» بقوله:

وإن ترَ اسماً شائعاً في جنسِهِ ولم يُعَيِّنْ واحِداً بِنَفْسِهِ^(٢)
فهُوَ: المنكَّرُ ومَهْمَا تُرِدَ تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ المُبْتَدِي
فكُلُّمَا لألفٍ واللام يَضْلُحُ ك: الفرس والغلام

(١) وعلى هذا جماعة من النحاة، وجزم به ابنُ مالك - رحم الله الجميع -.

(٢) في نسخة: «في نفسه».

تعريف النكرة^(١): هو الاسمُ الشَّائِعُ في جنسه، من دُونِ تحديدٍ واحدٍ دون آخر من ذلك الجنس. وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وإن تَرَ اسماً شائعاً في جنسه....». وقيل: هو ما يقبل «أل»، وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل «أل».

في قوله: «وإن تَرَ» أي: من حيث ما يدلُّ عليه في المعنى. و«شائعاً» بمعنى: منتشر وذائع. و«جنسه» أي: في أفراد جنسه الموجودة ك: «رجل»، أو المقدَّرة ك: «شمس».

قوله: «وَلَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ» أي: لم يختصَّ به واحد من أفراد جنسه دون الآخر، فلا بدَّ أن يكون مُطلقاً.

مثال للنكرة: قول الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْتَعِي﴾ [القصص: ٢٠]. ف: «رَجُلٌ» في الآية نكرة.

وقوله: «وَمَهْمَا تُرِدْ تَقْرِبَ حَدَّهُ لِفَهْمِ الْمُبْتَدِي» أقول: لو جعل - رحمه الله تعالى - هذا الضابط في صدر كلامه على النكرة لكان أليق، وأجود. لأنه بمثابة التقريب والتسهيل لإدراك الآخذ بأوائل هذا العلم؛ فكان الأحرى به لو قدَّمه، والله أعلم.

(١) تقدم معنا أن المعرفة أقسام، وأن بعضها أعرف من بعض؛ فكذاكم النكرة بعضها أنكر من بعض.

أنواعها: النكرة نوعان.

١. النوع الأول: ما يقبلُ «أل» وتؤثر فيه التعريف، كما في مثال الناظم - رحمه الله تعالى - : «الفرس» و«الغلام».

٢. النوع الثاني: ما يقعُ موقعَ «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذي» في قولك: «قرأتُ على شيخٍ ذي عِلْمٍ».

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى - : «فكُلَّمَا لَأَلْفٍ وَاللَّامُ يَصْلُحُ....». قيدٌ وضابطٌ مهمٌّ^(١)، أراد به زيادةَ التعريف والإيضاح، والتقريبَ للمبتدئ في هذا الفن؛ مع أنه قد عرّفها لك بقوله: «وإن ترى اسماً شائعاً في جنسه... إلخ». وقوله: «ك: الفرس والغلام» فيه تجاوزٌ من الناظم - رحمه الله تعالى - لأنَّ «الفرس» و«الغلام» معرّفان، وهو بصدد الكلام على النكرة.

لكن يمكن أن يحمل تمثيله على أنه لنكتةٌ وهي: إيضاح صلاحية دخول الألف واللام على مثل «الفرس»، و«الغلام»، أو لأنَّ النظم ضاق فلم يحتمل ذكرهما نكرتين مراعاةً للوزن. والله أعلم.

(١) يفهم من هذا القيد والضابط أنه يقصد: الاسم العاري من الألف واللام، الذي يقبل دخولهما عليه، وتؤثران فيه التعريف، أو ما يحل محل ذلك. احترازاً من الاسم الذي يقبل دخول «أل» عليه دون أن تؤثر فيه تعريفاً، فإنه لا يكون نكرةً بذلك مثل: «فضل، وعباس، ونعمان، وحسن» فإن «أل» إذا دخلت على مثل هذه الأسماء الأعلام لا تحدث فيها تأثيراً، لأنها معارف قبل وبعد دخولها عليها، والله أعلم.

وقفة: فإن قيل: لِمَ لَمْ يُعَرَّفِ النَّازِمُ - رحمه الله تعالى - المعرفة كما عَرَّفَ النِّكْرَةَ؟

فالجواب: أن النِّكْرَةَ - لكثرتها - لا تنحصر بحدٍّ، ولا بعددٍ، بخلاف المعرفة، فإنه قد عدَّد أنواعها كما قد تقدَّم قبلُ. والله أعلم.

مُلَخَّصٌ: يتلخَّصُ مما سبق أن «المعرفة» تنقسم خمسة أقسام: «الضمير»، و«الاسم العلم»، و«وذو الأداة»، و«الاسم المبهم» و«ما أضيف إلى أحد هذه الأقسام الأربعة».

أمَّا «النِّكْرَةُ» فضابطُها صحة دخول «أل» عليها، والله أعلم.

* * *

بَابُ الْعَطْفِ

هَذَا، وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضاً تَابِعُ حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَا سَامِعُ
الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، ثُمَّ، أَوْ، إِمَّا، وَيَلُ لَكِنْ، وَحَتَّى، لَا، وَأَمْ، فَاجْهَدْ تَنْلُ
كَ: جَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ، وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرَأً وَسَعِيداً مِنْ ثَمَذِ
وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدُ وَمَنْ يَتُبْ وَيَسْتَقِمْ يَلْقَ الرَّشْدُ
الشَّرْحُ:

استأنف الناظم - رحمه الله تعالى - الكلام على التَّوَابِعِ، وهذا الباب هو
القسمُ الثاني منها، وهو باب «العطف».

تعريفه لغةً: هو الميل، تقول: عطف فلان على فلان بمعنى مال إليه.

اصطلاحاً: هو التَّابِعُ المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف
المذكورة^(١).

قوله: «هَذَا» أي: حكم النعت الذي سأذكره لك؛ وهذه تُسَمَّى بَرَاةِ
التَّخْلُصِ^(٢). وقوله: «وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضاً تَابِعُ» الواو حرفُ استئنافٍ، لأنه بدأ

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: هذا التعريفُ خاصٌّ بعطف التَّسْقِي، وهو الذي عناه
الناظم - رحمه الله تعالى - وعقد له هذا الباب.

(٢) لأنَّ الغرضَ من الجملة التخلُّص، والانتقال من حال إلى حال، ومن كلام إلى كلام،
إن كان بينهما مناسبة. راجع: «فتح ربِّ البرية».

كلاماً جديداً. والمقصود: أَنَّ النَّعْتَ تَابِعٌ لِلْمَعْطُوف عَلَيْهِ فِي إِعْرَابِهِ، وهذا شأنُ التَّوَابِعِ كُلِّهَا فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ مَا قَبْلَهَا فِي الإِعْرَابِ.

أمثلة: فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿وَنَارُكَ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥﴾ وَزَرَانِي مَبْنُوتَةٌ ﴿١٦﴾ [الغاشية: ١٥ - ١٦]. والنَّصْبُ قوله تعالى: ﴿وَبَيْتٌ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۝﴾ [النساء: ١]. ومثال الجرِّ قوله تعالى: ﴿كُلُّ عِزٍّ آمِنٌ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۝﴾ [البقرة: ٢٨٥].

أقسامه: قَسَمُ النِّحَاةِ العطف إلى قسمين: عَطْفٌ بَيَّانٍ ^(١)، وعَطْفٌ نَسَقٍ.

القسم الأول: عطف البيان ^(٢):

تعريفه: هو التابع، الجامد، الموضَّح لمتبوعه في المعارف، المخصَّص له في النكرات.

أمثلة: مثال عطف البيان المعرفة قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِي عَادِيَ أَخَاهُمْ هُودًا ۝﴾ [هود: ٥٠]. ومثال النكرة قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ صَكِيدٍ ۝﴾ [إبراهيم: ١٦].

(١) لم يتعرض الناظم تبعاً لابن آجروم - رحمهما الله - إلى ذكر «عطف البيان». ولعلَّ السبب في ذلك ذهابهما إلى أن «عطف البيان» قسم مندرج تحت «البدل» (بدل الشيء من الشيء) فأغنى ذكرهما للبدل، عن ذكرهما لعطف البيان، والله أعلم.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وسمي «عطف البيان» بذلك، لأنه تكرر لزيادة بيان، فكانت رَدَدَتْهُ عَلَى نَفْسِهِ؛ ولم يحتج إلى حرف، لكونه عين الأول، فجرى مجراه في التفسير.

مواضع عطف البيان:

- (١) اللَّقَبُ بعد الاسم: كقولك: «عليُّ زين العابدين».
 - (٢) الاسم بعد الكنية: نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر».
 - (٣) الظَّاهر المحلَّى بـ: «أل» بعد اسم الإشارة: كقولك: «هذا الكتاب نفيس».
 - (٤) الموصوف بعد الصفة: كقولهم: «الكليم موسى».
 - (٥) التفسير بعد المفسَّر: كقولهم: «العسجد أي: الذهب».
- تنبيه: لا يجيز أكثر النُّحاة - في عطف البيان - التخالُف بين المعطوف والمعطوف عليه، في التعريف والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

القسم الثاني: عطف النَّسَقِ: - بفتح السين - (١).

تعريفه لغةً: هو اسم مصدر، بمعنى اسم المفعول. يُقال: نَسَقْتُ الكلام، أنسقه أي: عطفْتُ بعضه على بعض.

اصطلاحاً: هو التابعُ المقصودُ بالحكم، الذي يتوسَّطُ بينه وبين متبوعه، أحدُ الحروفِ العشرة (٢).

(١) فائدة: سمي بعطف النَّسَقِ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على نسق المعطوف

عليه، من رفع، أو نصب، أو جرٍّ. انظر: ص (٣٨٩) من كتاب «الإرشاد» للكيشي.

(٢) هذا رأي الجمهور، ويرى بعض النُّحاة أنها تسعة أحرف بإسقاط «إما» وهو الصَّحيحُ،

كما نبَّه عليه شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

قولنا: «أحد الحروف العشرة» لنخرج بذلك «البدل».

تنبيه: «عطف النَّسق» إما أن يكون عطفًا على اللَّفْظ، أو عطفًا على

المحل، أو عطفًا على التوهم.

أركانها: أركان «عطف النسق» ثلاثة: معطوف، ومعطوف عليه، وحرف عطف.

حروفه: حروفه عشرة - بدليل الاستقراء - وهي على ضربين ^(١):

الضرب الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ^(٢)، وهو سبعة أحرف:

١. «الواو» ^(٣): وهو لمطلق الجمع بين المتعاطفين ^(٤)، من غير دلالة على ترتيب وعدمه ^(٥)، على الصَّحيح. وقَدَّمها لأنها أُمُّ الباب.

(١) انظر: «مَجِيبُ النَّدَا» للفاكهي (٢/ ٢٣٤). وبعضهم يجعلها ثلاثة أضرب كما في

«الإرشاد» للكيشي (٣٨٩).

(٢) المقصود بـ: «اللفظ» هنا: الاشتراك في اللَّغَةِ والحكم؛ أو بعبارة أخرى: الاشتراك في الإعراب والمعنى.

(٣) قال ابن مالك - رحمه الله تعالى -: «وكونها للمعية راجحٌ، وللترتيب أكثر، ولعكسه قليلٌ». اهـ. نقله ابن هشام في «مغني اللبيب» (١/ ٥٦٩).

وتختص «الواو» على سائر حروف العطف بواحدٍ وعشرين حكمًا. بسطها علماء النحو في كتبهم. انظر: ص (٥٨٩) من «معجم القواعد العربية» للدَّقر.

(٤) كما تكون هذه «الواو» لمطلق الجمع بين المتعاطفين، تكون مختصةً كذلك بعطف ما لا يغني عنه متبوعه.

(٥) بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ =

مثال: قوله تعالى: ﴿وَلَاذَّ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. ومثل لها الناظم - رحمه الله - بأربعة أمثلة:

أولها: قوله: «جَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ» فـ: «جاء» فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«زيدٌ» فاعلٌ مرفوعٌ بضمة ظاهرة على آخره، و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«محمدٌ» معطوف على «زيد» والمعطوف على المرفوع مرفوع. والعامل في «زيد» الفعل «جاء». والمعنى يفيدُ مجرد اشتراكهما في المجيء، دون أن يفيدَ «الواو» تقدُّمَ أيٍّ مِنْهُمَا، أو تأخُّره.

ثانيها: قوله: «وَقَدْ سَقَيْتُ عَمْرًا وَسَعِيدًا مِنْ نَمْدٍ». فـ: «قد» حرف تحقيق مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب، و«سقيت» فعلٌ ماضٍ مبني على السُّكُون لاتصاله بضمير رفعٍ متحرِّك، و«التاء» ضميرٌ متصلٌ مبني على الضمِّ في محلِّ رفعٍ فاعل. و«عمرًا» مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة على

= [البقرة: ٥٨]. وقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَفِّرَ لَكُمْ خُطِيئَتَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]. فقدَّم السُّجود في الآية الأولى، وأخَّرَه في الثانية مع أنَّ القصةَ واحدة؛ وهذا دليل على أنها تعطف دون إفادة الترتيب والتعقيب دائماً، والله أعلم.

آخره. و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب.
و«سعيداً» معطوف على «عمرأ» وهو منصوب والمعطوف على المنصوب
منصوب. و«من» حرف جر مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.
و«ثمّد» اسم مجرور بـ: «من» وجُرّه بكسرة مقدّرة على آخره مُنِعَ من
ظهورها اشتغَالَ المحلّ بسُكُونِ الوقفِ.

و«الثَّمْدُ»: - بفتح الميم وسكونها - الماء القليل الَّذِي لَا مَادَّةَ لَهُ، أَوْ مَا
يَبْقَى فِي الْجَلْدِ مِنَ الْأَرْضِ قَلِيلاً، وَقِيلَ: هُوَ مَا يَظْهَرُ فِي الشَّتَاءِ، وَيَذْهَبُ فِي
الصَّيْفِ، وَجَمْعُهُ: أَثْمَادٌ.

ثالثها: قوله: «وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدٌ» «قولٌ» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف
و«خالدٍ» مضاف إليه. و«الواو» حرف عطف مبني على السُّكُونِ لا محلّ له
من الإعراب. و«عامرٍ» معطوف على «خالدٍ» وهو مجرور، والمعطوف على
المجرور مجرور. و«سَدَدٌ» خبر مرفوع بضمّة ظاهرة في آخره ووأصله:
«سَدَدٌ» وإنما سُكِّنَ للوزنِ.

رابعها: قوله: «وَمَنْ يَتَّبِ وَيَسْتَقِمَّ يَلْقَ الرَّشْدَ» «من» اسم شرط مبني على
السكون في محل رفع مبتدأ. و«يتب» فعل مضارع، فعل الشرط مجزوم بـ:
«مَنْ» وجزؤه السُّكُونُ؛ والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «مَنْ».
و«الواو» حرف عطف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب. و«يستقم»
فعل مضارع معطوف على «يَتَّبِ»، والمعطوف على المجزوم مجزوم.

و«يلق» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ: «مَنْ» وجزمه حذف حرف العِلَّة، وهي الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو»، و«الرشد» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي أو الوقف. و«الرشد» ضد الغي، من الرِّشَاد والإصَابَة.

وقفَّة: تلاحظ أَنَّ النَّاظم - رحمه الله تعالى - قد مثل لك بأربعة أمثلة للعطف، كلها بحرف واحد، وهو «الواو» لكن نوع لك فيه:

ففي المثال الأول عطف لك الاسم المرفوع على الاسم المرفوع؛ وفي المثال الثاني عطف لك الاسم المنصوب على الاسم المنصوب؛ وفي الثالث عطف لك المجرور على المجرور؛ وفي الرابع عطف لك الفعل على الفعل^(١)؛ قاصداً بذلك - رحمه الله تعالى - إعانتك ولتحصيل الملكة، والدَّرِيَّة على الإعراب. والله الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

٢. «الفاء»: وهي تفيد الترتيب مع التعقيب^(٢). وتفيد ثلاثة أمور:

أولها: الإشراك والترتيب: كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾

(١) أي: عطف المجزوم على المجزوم، وشاهده في كتاب الله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُؤْتِيكُمُ الْأَمْوَالُ لَمْ يُؤْتِكُمْ إِلَّا بِغُلُوبٍ﴾ [مائدة: ٤٥]

(٢) ويعبر عنه بـ: «الاتصال» أيضاً، والمراد به: وقوع المعطوف على المعطوف عليه بلا مهلة ولا فاصل زمني.

(٢) ويعبر عنه بـ: «الاتصال» أيضاً، والمراد به: وقوع المعطوف على المعطوف عليه بلا مهلة ولا فاصل زمني.

[القصص: ١٥]. وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

ثانيها: التعقيب: كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَرَأَتْهُ أَفْئِدَةُ الْمَلَأِ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

ثالثها: السببية: كما في قوله تعالى: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ عَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ الْوَأَبُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].

تنبيه: تختلف «الفاء» السببية عن العاطفة، بأن العاطفة يدخل ما بعدها فيما دخل فيه الأول، أمّا السببية فيخالف فيها ما بعدها ما قبلها. فرغ: تشترك «الفاء» مع «الواو» في الاختصاص، بجواز حذفهما مع ما عطف بهما، بشرط أمن اللبس؛ كما تشتركان في الاختصاص بالعطف على معطوف عليه محذوف^(١).

(١) فمثال حذف «الواو» قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد. ومثال حذف الفاء مع معطوفها قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. أي: فضرب فانفجرت. ومثال لعطف «الواو» على معطوف محذوف قولك: «وبك وأهلاً وسهلاً» مجيباً لمن قال لك: «مرحباً بك»؛ ومثال لعطف «الواو» على معطوف محذوف قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] أي: أفنهلككم فنضرب والله أعلم. انظر: «مصباح الساري» للشيخ زايد الأذان ص (١٤٨).

٣. «ثُمَّ»: - بضمّ الثاء المثناة - ^(١) وهي للترتيب مع التراخي، والتشريك في الحكم.

مثال: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَجَلَ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥].

٤. «أَوْ»: حرف عطف، وله عدة معاني ^(٢).

مثال: قوله تعالى: ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]. وقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَيْنَاهُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ أَوْ صَدَقَةَ أَوْ شُكْرًا﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) لثلاث تلتبس به: «ثُمَّ» - المفتوحة الثاء المثناة - فإنها اسم يُشار به إلى المكان البعيد

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

(٢) أوصلها أئمتنا - رحمهم الله - إلى اثني عشر معنى، وهي: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، والتقريب، والشرطية، والتبعيض، والجمع، كما تكون بمعنى «الواو»، و«إلا»، و«إلى». انظر: «معني اللبيب» (١/ ١١١ - ١٢٢).

وقد جمع هذه المعاني - مع تغاير فيها - الإمام المهلب بقوله:

مواضع «أو» ثمانية نوالث	وأربعة لشك أو جزاء
وتخيير وتبيين لأنواع	ومعنى «بل» و«حتى» لانتها
و«إلا» «أن» ومعنى «الواو» فيها	و«لا» ثم الإباحة في استواء
وللتبعيض ثم العطف تأتي	في الاستفهام بعد على الولاء

ضابطاً: إذا سُبقت «أو» بـ: «لا» الناهية كان معناها طلبُ الامتناعِ عن فعل الجميع - سواء المباح والمخير فيه قبل النهي - . من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آيَاتًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. إذ المعنى: لا تُطع أحدهما^(١).

٥. «حتى»^(٢): وهي للتدرج وانتهاء الغاية - وهو الغالب - . وضابط العطف بها أن يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبله. كما في قول أبي مروان النحوي:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فالشاهد في قوله: «حتى نعله» فـ: «نعله» معطوف على «الصحيفة».

شروط العطف بها: للعطف بها أربعة شروط:

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١١٢).

(٢) اعلم - نفعني الله وإياك - أن «حتى» من الحروف العاطفة التي تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والعطف بها قليل - وأهل الكوفة ينكرونه البتة - ولم ترد في كتاب الله تعالى عاطفة، وإنما وردت ناصبة للفعل المضارع بعد «إن» مضمرة، ووردت ابتدائية في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُهُ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، كما وردت جارة للاسم الظاهر الصريح كما في قوله تعالى: ﴿سَلِّمْهُمْ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. انتهى. راجع: «المغني» لابن هشام (١/ ٢١٣)، وكتاب «النحو القرآني» ص (٤٨١).

(١) أن يكون المعطوفُ بها بَعْضاً من المعطوف عليه، أو كبعضه - تحقيقاً أو تأويلاً - أو جزءاً من كُلٍّ، أو كجزءٍ^(١).

(٢) أن يكون المعطوفُ اسماً.

(٣) أن يكون المعطوفُ ظاهراً لا مضمراً - وهذا شرطُ مجرورها أيضاً -.

(٤) أن يكون غايةً لما قبلها إما: في زيادة، كقولك: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ»؛ أو في نقصٍ كقولك: «زارك الناسُ حتى الحجاجون». وقد اجتمعا في قول النابغة الذبياني:

فَهَزَنَّاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا

٦. «أم»: وهي لطلب التعيين بعد همزة الاستفهام. وتنقسم قسمين:

الأول: المتصلة^(٢): سواء المسبوقه بهمزة التَّسْوِيَةِ - الدَّاخِلَةُ على جملة

في موضع مصدر - كمثّل قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُكُمْ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا

مِنْ مَّحِيصٍ ۝﴾ [إبراهيم: ٢١]. أو المسبوقه بهمز يطلب بها وب: «أم»

(١) مثال البعض من جمع قبلها قولك: «قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ». ومثال الجزء من الكل، قولك: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا». ومثال كالجزء، قولك: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا».

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: قد ضبط لك ابنُ هشامٍ - رحمه الله تعالى - في «مغني اللبيب» (١/ ٢١١) القاعدة في ذلك فقال: «والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل

- أي «حتى» - حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتّع حيث يمتنع». انتهى كلامه.

(٢) سميت متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها، لا يُستغني بأحدهما عن الآخر.

التعيين لأحد الشئيين بحكم معلوم الثبوت. كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ (٢٧) [النازعات: ٢٧].

الثاني: المنقطعة^(١): وشرطها أن تقع بعد همزة الاستفهام. كقوله تعالى:

﴿أَلْهَمَّ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آعَيْنُ يَبْصُرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ (١٩٥) [الأعراف: ١٩٥].

٧. «إِمْأ»: المكسورة الهمزة - على المشهور - وهي عاطفةٌ عند الأكثر^(٢)، ويُشترط للعطف بها أن تسبق بمثلها^(٣). وهي تفيده معنى ما تفيده «أو» تماماً. ولها في اللسان العربي خمسة معانٍ: «الشك»، و«الإبهام»، و«التخير»، و«الإباحة»، و«التفصيل».

(١) سميت منقطعةً، لأن الجملة بعدها منقطعة عما قبلها، ومستقلة عنها، وهي في ذلك لا يفارقها معنى الإضراب فهي ك: «بل» وتقع بعد الخبر المحض.

(٢) يرى بعض النحاة أن عدَّ «إِمْأ» من حروف العطف سهوٌ ظاهرٌ؛ لأنها ليست بحرف عطف، وإنما العاطف هو «الواو» التي تلازمها، لأنه يمتنع اجتماع حرفين للعطف، بدخول أحدهما على الآخر، بل فكيف لو كان المدخول عليه «الواو» التي هي «أم الباب» - كما قدّمنا - راجع: «فتح ربّ البريّة».

(٣) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه - لا تعتبر «إِمْأ» الثانية عاطفةً، كما نقل الإجماع على ذلك ابنُ عصفورٍ. راجع: «رصف المبانى» (١٨٣ - ١٨٤)، و«مغني اللبيب» (١٠٨/١).

مثال: قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِنَّمَا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥]. وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

الضرب الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى^(١). وهو ثلاثة أحرف.

٨. «بل»: وهي للإضراب، ولتدارك كلام غلطت فيه، أو لترك شيء من الكلام، وأخذ في غيره^(٢). بمعنى: أنها تثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كِرْهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

شروط العطف بها: اشترط النحاة للعطف بها ثلاثة شروط:

- (١) أفراد معطوفيها.
- (٢) أن تسبق بإيجاب أو أمر، أو نفي، أو نهْي.
- (٣) أن لا تقترن بـ: «الواو».

(١) المقصود بـ: «التشريك في اللفظ»: الاشتراك في اللَّغَةِ والإعراب فقط، دون الحكم والمعنى.

(٢) وهي في القرآن بهذا المعنى كثيرة جداً. انظر في ذلك: كتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ص (٢٥٦).

تنبيه: لم ترد «بل» في القرآن الكريم عاطفةً، وإنما وردت للإضراب، متلوّةً بجملة اسمية، أو فعلية. كما في الآيتين المستشهد بهما.

٩. «لَكِنْ» - بكسر الكاف وسكون النون - وهي تدل على تقرير حكم ما قبلها، وإثبات ضده لما بعده.

شروط العطف بها: للعطف بها ثلاثة شروط وهي:

(١) أن يكون المعطوف بها مفرداً.

(٢) أن تسبق بنفي، أو نهْي، أو استقبال.

(٣) أن لا تقترب بـ: «الواو».

تذكير: لم تأت «لَكِنْ» في القرآن الكريم عاطفةً، بل جاءت ابتدائيةً، متلوّةً بجملة اسمية، أو فعلية^(١).

١٠. «لا»: وهي تنفي عما بعدها، الحكم الذي ثبت لما قبلها. ولها عدة معانٍ^(٢).

(١) فالجملة الاسمية كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ

وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ۝﴾ [النساء: ١٦٦]. والفعلية كما في قوله

تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ۝﴾ [الزخرف: ٧٦].

(٢) جمع الإمام المهلب معانيها بقوله:

مَنَازِلُ «لا» تَسَعُ ثَلَاثِينَ أَرْبَعُ هِيَ: النَّهْيُ، وَالْإِخْبَارُ، وَالْعَطْفُ يَتَّبِعُ وَتَغْيِيرُ مَعْنَى، وَالْجَوَابُ، وَرَدُّهُ وَتَبْرِيَةُ، ثُمَّ الدُّعَاءُ، وَضُمْنُ رَاجِعُ كِتَابِهِ: «نظم الفرائد» ص (١٦٩).

شروط العطف بها: اشترط لها النحاة أربعة شروط:

- (١) أفراد معطوفها - ولو تأويلاً -.
 - (٢) أن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نداء اتفاقاً.
 - (٣) ألا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، نحو قولك: «هذا بلدٌ خصبٌ لا جَذْبٌ».
 - (٤) أن لا تقترن بعاطف.
- وقوله في أول البيت: «يا سامعُ» فـ: «يا» حرف نداء، و«سامعُ» مُنادَى؛ أراد به الناظم - رحمه الله تعالى - تميمَ البيت.
- وقوله: «فَاجْهَدْ تَنْلُ» أي: اجتهد وابذل الوسع - أيها الطالبُ - في البحث، والتمثيل لهذه الحروف، لتُحَوَّرَ وتُعْطَى مطلوبك بمعرفتها. إذ لا ينال المطلوب والمرغوب إلا ببذل الوسع في الوصول إليه.
- مسألة: كما يجوز عطف الاسم على الاسم، كذلك يجوز عطف الفعل على الفعل، لكن بشرط أن يَتَّحِدَ زمانهما، سواء اتحد نوعاهما، بأن يكونا مضارعين، أو ماضيين.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لِنُخَيِّ بِهٖ بَلَدَةً مَّيْمَنًا وَشَقِيهٖۚ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَآنَاسًا ۚ كَثِيرًا ۝٤٩﴾ [الفرقان: ٤٩]. وقوله: ﴿إِنَّمَا لِلْحَيٰوةِ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ ۭ لَمَّا تُوْمِنُوْا وَتَنۢشِقُوْا يُؤۡتٰكُمۡ اُجُوْرُكُمۡ وَلَا يَسۡتَلۡكُمۡ اَمْوَالُكُمۡ﴾ [محمد: ٣٦].

أم اختلفا كما في قوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ۝١٠﴾ [الفرقان: ١٠].

كذلك يجوز عطف الجملة على الجملة، بل وعطف الفعل على الاسم، بشرط أن يعمل عمل الفعل - أي: بأن يكون مُشَبَّهًا بالفعل في المعنى - كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَقَتٍ وَيَقِظْنَ ۚ﴾ [الملك: ١٩]. وقوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٢ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ۝٣﴾ [العاديات: ٣ - ٤].

فائدة: جمع الشيخ محمد باي بالعالم - حفظه الله - هذه المسألة في رَجَزِهِ الموشوم بـ: «اللؤلؤ المنظوم» بقوله ^(١):

وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ أَتَى	عِنْدَ النِّحَاةِ دُونَ خُلْفٍ ثَبَتَا
تَقُولُ: زَيْدٌ وَسَعِيدٌ فِي مَنَى	وَقَدْ رَأَيْتُ الشَّيْخَ وَالطُّفْلَ مَعَا
وَالصَّدْقُ فِي قَوْلٍ وَفِعْلٍ جَيِّدٌ	وَقَامَ عَمْرُوٌّ وَأَتَى مُحَمَّدٌ
وَاعْطِفَ عَلَى الْمُجْزُومِ مُجْزُومًا كَلِمٌ	يَقْرَأُ أَوْ لَمْ يَكْتُبْ سَعِيدٌ بِالْقَلَمِ
وَاعْطِفَ عَلَى الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ	وَعَكْسُهُ جَارَ بِدُونِ ضَمِيرٍ

واعد في باب «العطف»:

الأولى: إذا دخل حرفُ العطف بين اسمين كان الثاني مُغَايِرًا للأول.

الثانية: العطفُ على ما يلي، أولى من العطف على الأول.

الثالثة: الأصلُ في مدلولِ العطفِ، تشريكُ الثاني للأول في حكمه، من غير دلالة لهما على معيَّة وترتيب.

الرابعة: كُلُّ ما يصلحُ أن يكون عطفَ بيانٍ، صلحُ أن يكونَ بدلَ كُلِّ من كُلِّ^(١).

الخامسة: المعطوفُ لا يتقدَّمُ على المعطوفِ عليه.

السادسة: المعطوفُ على الشَّيء يحل محله، لأنه شريكه في العامل.

السابعة: المعطوفُ يأخذُ إعرابَ المعطوفِ عليه، فعلاً، أو اسماً.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «العطف» نوعان: عطف البيان، وعطف

النسق، والثاني هو المقصود بهذا الباب، وحروفه عشرة، وتنقسم قسمين:

ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو سبعة أحرف: «الواو»،

و«الفاء»، و«ثم»، و«أو»، و«حتى»، و«أم»، و«إمّا».

ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، وهو ثلاثة أحرف: «بَلْ»،

و«لَكِنْ»، و«لا»، والله أعلم.

* * *

(١) واستثنى بعضهم بعض المسائل.

بَابُ التَّوَكِيدِ

وَيَتَّبَعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوَكِيدُ فِي رَفْعٍ، وَنَضْبٍ، ثُمَّ خَفَضٍ فَاقْتَفَى
كَذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ فَاقْتَفَى الْأَثَرَا وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى
النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، أَجْمَعُ وَمَا لَأَجْمَعَ لَدَيْهِمْ يَتَّبَعُ
كَ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ وَإِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُذُولُ
وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ فَاحْفَظْ مِثَالًا حَسَنًا مُبِينًا
الشَّرْحُ:

هذا شروع منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث من التوابع، وهو «التوكيد»^(١).

تعريفه لغة: التَّقْوِيَّةُ، والتَّشْدِيدُ، من قولك: «أَكَّدْتُ الشَّيْءَ، وَوَكَّدْتُهُ». أي: قوَّيْتَهُ. اصطلاحاً: هو التابع يُذكر تقريراً لمتبوعه، لإِزَاحَةِ غَفْلَةِ مَوْهُومَةٍ، أو لرفعِ احْتِمَالِ تَجَوُّزِ مُحْسُوبٍ، أو سَهْوِ مَظْنُونٍ، وهو مختصٌّ بالمعرفة^(٢)، ويكونُ

(١) فائدة: لـ: «التوكيد» ثلاثُ لغاتٍ: «توكيد» بالواو، وهي أفصحُهنَّ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْصُصُوا آيَاتِنَا بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]. واللُّغةُ الثَّانِيَةُ: «تاكيد» بالالف، والثَّالِثَةُ: «تأكيد» بالهمزة.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد أنكر بعضهم اللُّغةَ الثَّالِثَةَ - بالهمزة - كُلِّيَّةً. انظر: «تاج العروس» (٢/ ٢٩١).

(٢) علَّقَ الشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَفْظِيُّ - حفظه الله تعالى - في هذا الموضع قائلاً: =

بالتَّكْرَارِ، وبغيره.

قولنا: «مختص بالمعرفة» لتخرج ألفاظ التنكير لأنه كلها معارف، فلا تتبع النكرات، كما في «النعته»^(١).

أقسامه: ينقسم التوكيد قسمين: لفظي، ومعنوي، والقسم الثاني هو الذي عقد له الناظم - رحمه الله تعالى - هذا الباب.

القسم الأول: التوكيد اللفظي: ويكون بتكرير اللفظ، وإعادته بعينه^(٢)، أو بمرادفه، سواء كان - ذلك اللفظ المعاد المكرر أو المذكور - اسماً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملة.

أمثلة: مثال لتوكيد الاسم الظاهر بمثله: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢]. وقول مسكين الدارمي:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ
ف: «أخاك» الثاني توكيد للأول، فنُصِبَ مثله لأنَّ الأول منصوبٌ على الإغراء.

= «فالذي يختص بالمعرفة من التوكيد هو: التوكيد المعنوي، أما اللفظي فيقع في كُلِّ شيء، في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والنكرات، والمعارف».

(١) وهذا ما ذهب إلي البصريون.

(٢) وهو ما يُسمَّى بالتَّكْرِيرِ الصَّرِيحِ.

مثال لتوكيد الفعل: قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْصُرُهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ، ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ (١٣) يَدْعُوا لَمَنْ صَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ، لَيْسَ أَلْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ (١٣) ﴿[الحج: ١٢ - ١٣]﴾. فقوله «يَدْعُوا» الثاني توكيد للأول. وقوله: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتَيْنَهُمُ رُودًا﴾ [الطارق: ١٧]. وكقول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغَلْتَنِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ
فقوله: «فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ»، وقوله: «أَتَاكَ أَتَاكَ»، وقوله: «أَحْسِسِ أَحْسِسِ». تكرر اللفظ عينه في المواضع الثلاثة. وهو توكيد لفظي.

ومثال لتوكيد الحرف. قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ

ومثال لتوكيد الجملة: قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ثُمَّ كَلَّا

سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٤) ﴿[التكاثر: ٣ - ٤]﴾. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٥)

إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٦) ﴿[الشَّرْحُ: ٥ - ٦]﴾. وكقول الشاعر:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا

القسم الثاني: التوكيد المعنوي: هو التابع الذي يرفع احتمال السهو، أو

التوسُّع في المتبوع.

ألفاظه: للتوكيد المعنوي ألفاظٌ معلومةٌ محصورةٌ - وكلُّها معارفٌ - هي:

١. «النَّفْسُ» - بَسْكَونِ الْفَاءِ - والمراد بها هنا: الحقيقة أو الذات.

وهي للمفرد المذكور وفروعهما، وتُستعمل لدفع توهم المجاز المنسوب إليها^(١)، ولا بد فيها من ضمير يعودُ على المؤكد ليُطابقه^(٢)، كما في مثال الناظم - رحمه الله تعالى -: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُورُ» فـ: «جاء» فعل ماض مبني على الفتح، و«زيد» فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهر على آخره، و«نفسه» توكيد لـ: «زيد» مرفوع، و«نفس» مضاف والضميرُ مضاف إليه مبني على الضمِّ في محل جر مضاف إليه. و«يُصورُ» فعل مضارع مرفوع لتجرده من

(١) لأنك إذا قُلْتَ: «جاء الأمير». احتمال أن يكون الجائي: خبره، أو كتابه، أو رسوله. وهذا فيه تجوُّز، إذ الأصل: «جاء كتاب الأمير» أو «خبر الأمير»، فحيثُ التجوُّز يكون بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو من صيغ المجاز؛ لكن لما قلنا: «جاء الأمير نفسه» أو «عينه»؛ ارتفع الاحتمال، وعلمنا: أنَّ المراد هو: مجيء الأمير بذاته بنفسه أو بعينه. فيرتفع حيثُ لا التباس.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد جُلِّيَ هذه المسألة الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» بقوله:

وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ أَجْمَعٍ الْفَاطَةُ وَمَا الْأَخِيرَ يَتَّبِعُ
مُحْتَمِلُ الْمَجَازِ قَدْ أَمَاطَهُ مَا سَبَقًا وَالْبَاقِي لِلْإِخَاطَةِ

(٢) القاعدة أنه إذا أكد بـ: «النفس» أو بـ: «العين» فلا بُدَّ من اتصالهما بضمير يعودُ على المؤكِّد، وهذا هو السُّرُّ في كونهما معرفة، إذ أنه لا يجوزُ أن يؤكد بهما النكرة؛ وهذا الضمير العائد من جهة المؤكِّد، بحيث يطابقه تماماً؛ فإن أكدت بـ: «النفس» أو «العين» المفرد، جئت بالضمير مفرداً، وإذا أكدت المثنى جئت بالضمير مثنى وهكذا. انظر: «فتح ربِّ البرية».

النَّوَاصِبِ والجَوَازِمِ. وهو من «الصَّوْلَانِ». وهو بمعنى: التَّوْبِ، والسَّطْوِ، والقَهْرِ، والحَمْلِ على الغير، والله أعلم.

٢. «الْعَيْنُ»: والمراد بها هنا الدَّاتُ ^(١)، وهي للمفرد المذكر وفروعهما، وهي: لدفع توهم المجاز المنسوب إليها، ولا بُدَّ فيها من ضمير يعود على المؤكِّد ليطابقه - كما ذكرنا في «النفس» تماماً -، كقولك: «جاء الأميرُ عينُه».

تنبيهات:

الأول: يجوز التأكيد بـ: «النفس» و«العين» جميعاً لكن بشرط تقديم «النفس». فتقول: «جاء محمَّد نفسُه عينُه». كما يجوز جرُّهما بالباء، كقولك: «جاء محمَّد بنفسِه أوعينِه».

الثاني: يجبُ جمع «النفس» و«العين» على «أفعل» إن أكَّداً جمعاً، تقول: «قَامَ المحمَّدون أنفُسُهُم، أو أعينُهُم».

الثالث: لا يجوزُ عطفُ بعضِها على بعضٍ، فلا تقول: «قَامَ محمَّد نفسُه وعينُه».

الرابع: «النفس» و«العين» معناهما واحدٌ، وكلاهما يطلق على الدَّاتِ، لكن

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وهذا إطلاق مجازيٌّ علاقته الجزئية والكلية؛ لأن أصل «العين» هي: العين الباصرة، أطلقت وأريد بها الدَّاتُ كلّها، كالشأن في قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِثُ رَقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسَاسَ﴾ [المجادلة: ٣]. فالرَّقَبَةُ المراد بها في الآية: الرَّقَبَةُ المعروفة، أطلقت وأريد بها الدَّاتُ كلّها؛ فيكون هذا من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل - كما هو مقررٌ في بابهِ - ويُسمَّى مجازاً مُرسلاً، علاقته الجزئية والكلية.

إِطْلَاقُ «النَّفْسِ» عَلَى الذَّاتِ إِطْلَاقٌ حَقِيقِيٌّ، أَمَّا عَلَى «الْعَيْنِ» فإِطْلَاقٌ مُجَازِيٌّ.
 ٣. «كُلٌّ»: وفروعه كـ: «كلا»، و«كلتا». وهو: بمعنى الإحاطة،
 والشُّمول، وللدلالة على العموم.

مثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ
 الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣]. وقوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الَّذِينَ كُفُّوا لِّلَّهِ﴾
 [الأنفال: ٣٩].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:
 ٣١]. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ [الزخرف: ١٢].

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ
 الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [الفتح: ٢٨]. وقوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلَّهَا﴾
 [القمر: ٤٢].

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «إِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُذُولٌ». فـ: «إِنَّ» حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، و«قوم» اسمها منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«قوم» مضاف، و«الياء» مضافٌ إليه، و«كلٌّ» توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وهو مضافٌ و«الهاء» ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرّ مضافٌ إليه،

و«الميم» للجمع وهو حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. و«عدول» خبر «إن» مرفوع.

تنبيه: لفظ: «كُلّ» لا يؤكد به المثنى أبداً، وإنما يؤكد به الجمع والمفرد^(١).

٤. «أَجْمَعُ»: وفروعه كـ: «جميع»، و«جمعاء»، و«جمع». وهو بمعنى: الإحاطة والشُمُول أيضاً^(٢).

فمثال لمجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿فَكَبِّكُوا فِيهَا هُمْ وَالْفَاوِنَ ۖ وَخُدُّ يُدْلِسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤ - ٩٥]. فلفظ «أَجْمَعُونَ» تأكيد للفظ

«وَحُدُّ». وقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣].

ومثال لمجيئه منصوباً قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. فلفظ «أَجْمَعِينَ» تأكيد منصوب لضمير المخاطبين

(١) وذلك بشرط أن يكون المؤكّد به مُتَجَزِّئاً بَدَأتِهِ، كما في قوله سبحانه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ

كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]. أو متجزئاً بعامله، كقولك: «اشتريت العبد كله» لأنّ

العبد يتجزأ باعتبار الشراء، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز في نحو قولك:

«جاء عليّ كله» لأنه لا يتجزأ، والله أعلم. انتهى بتصريف من «شرح القطر» ص (٢٩٣).

(٢) فائدة: ينفرد «أجمع» عن باقي إخوانه من ألفاظ التوكيد بأنه: واحد في معنى جمع،

ليس له مفرد من لفظه، يؤكد به المذكّر، وهو تأكيد محض، فلا يبدأ به، ولا يخبر به

ولا عنه، ولا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا يُضاف، ولا يدخل عليه الجار. انظر:

«معجم القواعد العربية» للدّقر ص (٢٠).

في «لَهْدَنُكُمْ». وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهِنَّ أجمعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

ومثال لمجيئه مجروراً قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجمعِينَ﴾ [الدخان: ٤٠]. فلفظ «أجمعين» تأكيد مجرور لضمير الغائبين في «مِيقَتُهُمْ» الواقع مضافاً إليه. وقوله: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجمعِينَ﴾ [آل عمران: ٨٧].

ومثّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «مَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجمعينا» فـ: «مَرَّ» فعل ماض مبني على الفتح، و«ذَا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، و«بالقوم» جار ومجرور، متعلّق بقوله: «مَرَّ»، و«أجمعينا» تأكيد لفظي مخفوض بالياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف فيه للإطلاق.

تنبيه: لقد مثّل لك الناظم - رحمه الله تعالى - بثلاثة أمثلة للتوكيد في أحواله الثلاثة، بألفاظه الثلاثة:

الأول: للتوكيد المرفوع بـ: «النفس» في قوله: «جاء زيد نفسه...».

والثاني: للتوكيد المنصوب بـ: «كلّ» في قوله: «وإن قومي كلّهم...».

والثالث: للتوكيد المجرور بـ: «أجمع» في المثال الأخير.

ملاحظة: لا يُوكَّد بـ: «أجمع» غالباً، إلاّ بعد لفظ: «كلّ». كما في قوله

تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجمعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

قوله: «فَاقْفُ الْأَثَرَ» «اقْفُ» بمعنى: اتبع. و«الْأَثَرَ» الألف فيه للإطلاق؛
والأثر: هو القول المأثور الَّذِي يَنْقُلُهُ خَلْفٌ عَنْ سَلَفٍ. والمقصود: اتبع الأثر.
تنبيهان:

الأول: في قول الناظم - رحمه الله تعالى - «فِي رَفْعٍ، وَنَصْبٍ، ثُمَّ
خَفَضٍ...» ولم يذكر «الجزم» لأنَّ المقصود بالتوكيد، التوكيد المعنوي،
- وألفاظ التوكيد أسماءٌ كما علمنا - فلا تكون تابعةً للمؤكد في «الجزم»،
لأنَّ «الجزم» لا يكون في الأسماء كما تقدم في «باب الأفعال». والله أعلم.
وقوله: «فاقتفِ أَي: فاتبع؛ وفي نسخة: «فاعرف» بمعنى: اعلم. وهو
تتميمٌ للبيت.

قوله: «وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى» المشار إليه عدميٌّ غير موجود - كما
هو ظاهر عبارته - نَزَلَهُ - رحمه الله تعالى - منزلةً الموجود، وعامله معاملةً
المحسوس. فكانه قال: أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ الَّتِي سَتَأْتِي، أَو الَّتِي سَأَذْكُرُهَا لَكَ
هي.... إلخ.

وأقول: إِنَّمَا صَحَّحْتُ الْإِشَارَةَ اعْتِبَاراً لِمَا اسْتَقَرَّ وَتَمَكَّنَ فِي الذَّهْنِ مِنْ
حُصُولِ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي صَارَ لَهَا نَوْعٌ حَضِرٍ وَعَلِمٍ فِيهِ؛ فَإِذَا أُشِيرَ إِلَيْهِ
وَهُوَ فِي الذَّهْنِ، فَكَأَنَّهُ أُشِيرَ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الْخَارِجِ ^(١). وقوله: «كَمَا تَرَى»

(١) انظر: أوسع من هذا التعليل، ما أورده الشيخ الحازمي - حفظه الله - في شرحه
«فتح ربِّ البرية».

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «تَرَى» هُنَا بِمَعْنَى: تَعْلَمُ، أَوْ بِمَعْنَى: تُبْصِرُ؛ وَكِلَا الْمَعْنِيَيْنِ وَرَادٌّ وَمُتَقَارِبٌ.

الثاني: فِي قَوْلِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ» وَلَمْ يَذْكُرِ التَّنْكِيرَ كَمَا فِي «النَّعْتِ»، لِأَنَّ مَرَادَهُ التَّوَكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ، وَلَا يَكُونُ تَابِعاً لِلْمَوْكَدِ فِي التَّنْكِيرِ أَبَداً^(١)، بِخِلَافِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ تَابِعاً لِلْمَوْكَدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَجَزْمِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ.

(١) مَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ تَوْكِيدَ النُّكْرَةِ مُطْلَقاً - سَوَاءً كَانَ مَحْدُوداً، أَوْ غَيْرَ مَحْدُودٍ - وَإِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ذَهَبَ النَّاضِطُ تَبَعاً لِابْنِ أَجْرُومٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -؛ وَأَجَازَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ مُطْلَقاً؛ وَرَأَى بَعْضُهُمْ جَوَازَهُ بِشَرْطِ الْإِفَادَةِ، كَقَوْلِكَ: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، وَمَنْعُوهُ إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ. انْتَهَى. انْظُرْ: «شرح ابن عقيل» (٣/٢٠٩ - ٢١١).

قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - : وَرَدَّ تَوْكِيدُ النُّكْرَةِ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ إِنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ
وَقَوْلُ الْعَرَجِيِّ:

نَلَبَّثْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا تَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهْجِ
قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كُونِي - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مُعَلِّقاً: «وَالتَّوَكِيدُ فِي الْبَيْتَيْنِ لِلنُّكْرَةِ، لَوْجُودِ الْإِفَادَةِ، لَكُونِ الْمَوْكَدِ مَحْدُوداً، وَقَبُولُهُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ:

وَإِنْ يُقَيَّدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قِيلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَوَّلُ
انْتَهَى تَعْلِيْقُهُ - سَدَّدَهُ اللَّهُ -.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - : «وما لأجمعَ لديهم يَتَّبِعُ». ف: «ما» اسم موصول بمعنى: الذي، و«لأجمع» جار ومجرور، متعلق بقوله: «يتبع»، و«لديهم» بمعنى: عندهم أي: عند حكم العرب و«يتبع» صلة الموصول.

وأقول: مقصوده - رحمه الله تعالى - بتوابع «أجمع»: أنها تكون تابعة له في التوكيد، فلا يجتن إلا على إثره ^(١) - وهذا عند الأكثرين -؛ وهي ثلاثة توابع: «أَكْتَعُ»، «أَبْتَعُ»، «أَبْصَعُ»، وتفصيلها كالتالي:

(١) فلا يُؤكِّدُ بهن - غالباً - إلا بعد «أجمع»، أو إحدى صيغها، كما نصَّ على ذلك الناظم - رحمه الله تعالى -.

وقد تنفرد نادراً، كقول الرَّاجِزِ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ تَنِي أَرْيَعَا إِذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرُ أَبْكِي أَجْمَعَا

فائدة: هذان البيتان جمعا ثلاثة شواهد، لثلاث مسائل نادرة من مسائل «التوكيد» وهي:

الأولى: توكيد النكرة المحدودة، وهي في قوله: «حولاً».

الثانية: مجيء «أكتع» دون أن يسبقه «أجمع»، ومجيء «أجمع» غير مسبوق ب: «كل».

الثالثة: الفصل بين التوكيد والمؤكد في قوله: «الدهر أبكي أجمعا»، وله نظائر في

القرآن الكريم، وهو قوله جلَّ جلاله، وتقدَّست أسماؤه: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ تَقْرَأَ عَمِيْنَهُنَّ

وَلَا يَخْرُجُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

انظر: «مغني اللبيب» (٢/ ٣٣٨ - ٣٣٩)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٠٩)، و«خزانة

الأدب» للبغدادي (٥/ ١٦٨).

١. «أَكْتَعُ»: وهو مأخوذٌ من «تَكَتَعَ الجلدُ» إذا اجتمع أو تَجَمَّع. والأنثى «كتعاء».

٢. «أَبْتَعُ»: وهو مأخوذٌ من «البَّع» - بفتحيتين - وهو: طُولُ العُنُقِ، تقول: «فُلَانٌ ذُو رَقَبَةٍ بَتَعَاءَ». أي: طويلة.

٣. «أَبْصَعُ»: وهو مأخوذٌ من «البُّصْع». وهو: العَرَقُ المجتمع، تقول: «تَبْصَعُ العَرَقُ» بمعنى: تَجَمَّع.

فرعٌ: إذا اجتمع «أَكْتَعُ»، و«أَبْتَعُ»، و«أَبْصَعُ»، مع «أَجْمَعُ» كان ترتيبهنَّ كالتالي: الوجه الأول: أن تأتي بـ: «أَبْتَعُ»، ثم بـ: «أَكْتَعُ»، ثم بـ: «أَبْصَعُ»، فتقول: «حَفِظَ الطَّلَابُ أَجْمَعُونَ أَبْتَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ».

الوجه الثاني: أنك تأتي بعد «أَجْمَعُ»، بـ: «أَكْتَعُ»، ثم «أَبْصَعُ»، ثم «أَبْتَعُ»، فتقول: «حَفِظَ الطَّلَابُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ».

أقول: والوجه الثاني وترتيبه هو الأفصحُ، وعليه أهل التحقيق من اللُّغَوِيِّينَ^(١).

وقوله: «فَاحْفَظْ مِثَالاً حَسَناً مُبِيناً» الفاء فاء الفصيحة، وتحتمل العطف والزيادة أيضاً. و«مِثَالاً» مفعول به منصوب، «حَسَناً» صفة لقوله: «مِثَالاً». و«مُبِيناً» بمعنى: واضحاً.

(١) انظر: «إيضاح المقدمة الأجرومية» للأسمري.

والمقصود: احفظ - أيها الطالب - المثال الحسن الواضح البين الذي ذكرته لك من التوكيد في أحواله الثلاثة وقس عليه ^(١).

ملخص: يتلخص مما سبق أن «التوكيد» من التوابع، وحكمه متابعة مؤكده في رفعه، ونصبه، وخفضه، وفي تعريفه إن كان معنوياً. وهو نوعان: «لفظي» ^(٢)، و«معنوي» - وهو المقصود بهذا الباب - وألفاظه ثلاثة: «النفس»، و«العين»، و«كل»، و«أجمع»، وتوابعها ك: «أكتع»، و«أبتع»، و«أبصع»، والله أعلم.

* * *

(١) لأنه يحصل لدى التأمل في أمثلة الناظم - رحمه الله تعالى - أنه أتى بتسعة أمثلة، كيف ذلك؟.

الجواب هو: أنك تدخل حركات الإعراب الثلاث: «الرفع»، و«النصب»، و«الخفض» للأمثلة الداخلة على ألفاظ التوكيد الثلاثة، فيحصل عندك بذلك تسعة أمثلة، والله أعلم، وهو الموفق والمسدد.

(٢) وهذا النوع مما أغفله ابن أجروم وتبعه على ذلك الناظم - رحمهما الله تعالى -.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا اسْمٌ أَبْدِلَ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلُّ إِعْرَابُهُ وَالْفِعْلُ أَيْضاً يُبَدَّلُ
أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: فَإِنْ تُرِيدَ إِخْصَاءَهَا فَاسْمَعْ لِقَوْلِي تَسْتَفِيدُ
فَبَدَّلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَ: جَا زَبَدٌ أَخْوَكُذَا سُرُورٌ بِهِجَا
وَبَدَّلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَ: مَنْ يَأْكُلُ رَغِيْفًا نَصْفُهُ يُعْطِي الثَّمَنُ
وَبَدَّلَ الْأَشْيَاءِ نَحْوُ: رَاقِيٍّ مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقِيٍّ
وَبَدَّلَ الْغَلَطِ نَحْوُ: قَدْ رَكِبَ زَبَدٌ حِمَارًا قَرَسًا يَنْغِي اللَّعِبُ
الشَّرْحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في ذكر القسم الرابع والأخير من التوابع، وهو «البدل»^(١).

تعريفه لغة: العَوَضُ عَنْ الشَّيْءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [القلم: ٣٢]. والمراد في باب «البدل»: المبدل.

اصطلاحاً: التابع المقصود بالحكم، المنسوب لما قبله بلا واسطة عاطف^(٢).

(١) هذا من اطلاقات البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه لقب: «الترجمة»، أو «التبيين»، أو «التكرير».

(٢) المراد به: «الواسطة» هنا: «حرف العطف»، ولأنَّ فقد يأتي البدل مع الواسطة، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. وقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ﴾ =

قولنا: «التابع» جنس يشمل التَّوَابِعَ الخمسة كُلِّهَا.

وقولنا: «المقصودُ بالحكم» خرج بذلك «النعته»، و«التوكيد»، و«عطف البيان»، لأنها ليست مقصودة بذاتها^(١)، وإنما هي مكمّلاتٌ ومُتَمِّمَاتٌ للمتَّبوعِ المقصودِ بالحكم.

وقوله: «بلا واسطةٍ عاطفيٍّ» يخرج عطف النسق.

حكمه: أشار الناظم - رحمه الله تعالى - لحكمه بقوله: «ينحلّ إعرابه». فقوله: «ينحلّ» من النُّحْلَةِ، وهي العَطِيَّةُ. والمقصودُ: أن البديل يُعطى حكم المبدل منه في إعرابه، وسائر أحكامه، بمعنى: أن يَكُونُ مُشَارِكاً لَهُ مُطْلَقاً، لأنه تَابِعٌ لَهُ.

أمثلة: تبدل المعرفة من المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي صَرِطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢]. وتبدل النكرة من النكرة، كما في قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارَآ ۝٣١ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾

= [المائدة: ١١٤]، وإعادة اللّام الزائدة مع البديل أمرٌ جائزٌ لا واجبٌ، وإنما تحسن الإعادة عند الفصل كما في الآيتين المستشهد بهما، وتجوزُ الإعادة مع عدم الفصل، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ۝١٧ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۝١٨﴾ [التكوير: ٢٧ - ٢٨]. انظر: «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٦٠) نقلاً من «الأساليب الإنشائية» لعبد السلام هارون (١٣٢).

(١) بمعنى أن الكلام لم يَسُقْ من أجلها.

[النبا: ٣١-٣٢]. وتبدل المعرفة من النكرة، كما في قوله جلا وعلا:

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ ﴿[الشورى: ٥٢-٥٣]. وتبدل النكرة من المعرفة، كما في قوله:

﴿كَلا لئن لم تهتدِ لنسفنا بالناصية ٥٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿[العلق: ١٥-١٦].

أقسامه: ينقسم البدلُ أربعة أقسام^(١).

١. بدل الشيء من الشيء - أو - بدل الكل من الكل: وهو البدل

المساوي للمبدل منه في معناه. ويسمى بدل المطابقة أيضاً^(٢):

(١) ودليل التقسيم والحصر الاستقراء التام.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه - : قد زاد بعض النحاة أقساماً أخرى للبدل، والتحقيق أنها مندرجة تحت الأربعة المعروفة خصوصاً «بدل الغلط». ويفسرونه بما يحصل به الفرق بينهما.

(٢) كما يسميه بعضهم؛ أما ابن مالك - رحمه الله تعالى - فقال: «العبارة الجيدة أن يُقال: بدلٌ مُوافِقٌ من مُوافِقٍ».

توضيح: قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - : «البدل والمبدل إما أن يتَّحداً في المفهوم أولاً، فإن اتَّحدا فهو المسمى «بدل الكل من الكل»، وأحسن من هذه التسمية أن يُقال: «بدل العين من العين»، وبعضهم يقول: «بدل الموافق من الموافق»؛ لأن هذا البدل يجري فيما لا يقبل التبعض والكل، كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ١﴾

[إبراهيم: ١]. وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ ﴿[الشورى:

٥٢-٥٣]. ونحوه.

ضابطه: أن يكونَ البدلُ عَيْنَ المبدلِ منه. كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ

الْمُسْتَقِيمَ ۝ مِرْطَ الَّذِينَ أَسْمَتَ عَلَيْهِمُ ۝﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]. وقوله تعالى: ﴿قَدْ

أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝﴾ ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١].

وقوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۝﴾ [المائدة: ٧٢]. فـ: «ربي» بدل

من «الله» وهما مطابقان.

ومثّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «جاء زيد أخوك ذا

سرور بهجا» فـ: «جا» فعل ماضٍ مبني على الفتح، وقصره مراعاةً للوزن.

و«زيد» فاعل مرفوع، و«أخوك» بدل من «زيد» بدل كل من كل، مرفوع

بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، و«أخو» مضاف و«الكاف»

مضاف إليه، و«ذا» اسم من الأسماء الستة بمعنى صاحب، حال من الفاعل،

منصوب بالالف، وهو مضاف و«سرور» مضاف إليه، و«بهجا» حال

منصوب. والألف فيه للإطلاق. ومعناه: الفرحُ المسرور.

= وإن لم يتجددًا في المفهوم، فإمّا أن يكونَ الثاني جزءاً من الأول، أو لا، فإن كان جزءاً

منه فهو: «بدلُ البعضِ من الكلِّ»، وإن لم يكن جزءً، فإمّا أن يصحَّ الاستغناء بالأول

عن الثاني أولاً، فإن صحَّ فهو: بدّل الاستيمالَ بملايسٍ، إمّا وُضِفَ، أو فعلٌ، أو

ظرفٌ، أو مجاورٌ، أو مقصودٌ من العين، أو يكونُ مَظْروفاً للأولِ. انتهى كلامه.

انظر: «بدائع الفوائد» (٤/ ١٦٥٠).

٢. بدل البعض من الكل: وهو بدلُ جُزءٍ من كُلٍّ - قليلاً كان ذلك الجزء، أو مُساوياً، أو أكثر منه -، ويُشترطُ فيه اتصالُهُ بضميرٍ يعودُ على المبدلِ منه، إما مذكوراً، وإما مقدراً.

ضابطه: أن يكونَ البدلُ جُزءاً محسوساً ومحدوداً من المبدلِ منه. فمثال الضمير المذكور: قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا﴾ [الأنفال: ٣٧]. فـ: «بَعْضُهُ» بدل من «الْخَبِيثَ» بدل بعض من كل وقد اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو (الهاء).

والمقدّر: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فـ: «من» اسم موصول في محل جر بدل من «النَّاسِ» بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه محذوف وتقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم.

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «مَنْ يَأْكُلُ رَغِيْفًا نِصْفَهُ». فـ: «مَنْ» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و«يَأْكُلُ» مضارع مجزوم بـ: «مَنْ» وهو فعل الشَّرْطِ. والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «من». و«رَغِيْفًا» مفعول به منصوب، و«نِصْفَهُ» بدل بعض من كُلٍّ، منصوب من «رَغِيْفًا»؛ لأنه هو المقصودُ بالنسبة أصلاً بلا واسطة، ثم هو جزءٌ

محسوس من المبدل منه، فيكون بدل بعض من كل. و«يُعْطِ» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على «من». و«الْثَمَنُ» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

٣. بدل اشتمال: وهو بدل شيء من شيء، يشتمل عامله على معناه إجمالاً، ولا بُدَّ فيه من ضمير يعود على المبدل منه مذكوراً كان، أو مقدراً. ضابطه: أن يكون بين البدل والمبدل منه ارتباط. كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ف: «قِتَالٍ» بدل اشتمال من «الشَّهْرِ»، والضمير العائد على المبدل منه هو: «الهَاء» في «فِيهِ». وقوله تعالى: ﴿قِيلَ آخِذُوا بِالْأُخْدُودِ﴾ (٤) النَّارِ ذَاتِ الْوُودِ ﴿[البروج: ٤ - ٥]. ف: «النَّارِ» بدل اشتمال من «الْأُخْدُودِ»، والضمير العائد على المبدل منه مقدّر. أي: النار فيه.

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا القسم بقوله: «راقني محمّد جماله فشاقني» ف: «راق» فعل ماض مبني على الفتح، و«النون» للوقاية، و«الياء» مفعول به، و«محمّد» فاعل مرفوع، و«جماله» بدل اشتمال، وهو مشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو: «محمّد»، لأنّ الجمال صفة له مشتمل عليها. وقوله: «راقني» بمعنى: أعجبنى. و«فشاقني» الفاء عاطفة،

وإعرابها كإعراب «رَاقِنِي». و«شَاقِنِي» مأخوذٌ من الشَّقِّ، وهو: نِزَاعُ النَّفْسِ إلى الشَّيْءِ، وحركة الهَوَى. والمعنى: هَبِّجْ شَوْقِي.

أقول: قصدَ بـ: «محمَّد» في المثال: نبينا ﷺ، كما صرَّح به بعضُ الشُّراح. والله أعلم.

وقوله: «وبدُلُ الاشتِمَالِ» في بعض النسخ: «وبدُلُ اشتِمَالٍ» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.

٤. بدُلُ الغلط^(١): وهو بدُلُ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ الَّذِي يذكُرُه المتكلِّمُ على سبيلِ الغَلَطِ؛ وبعضُهم يسمُّيه: البدَلُ المَبَايِنَ لِلْمُبْدَلِ منه، أي: ليس نفسه، ولا جزءه، ولا معناه، بل هو أجنبيٌّ منه.

تنبيه: هذا القسمُ من البدَلِ لا يكونُ في القرآن، ولا في كلامِ مُستقيم^(٢)، وإنما يأتي في لفظ النَّاسِي، أو الغَالِطِ^(٣)، ويُعلم بالقرائن، وحالِ المتكلِّم. ضروبه: لبدل الغلط ضربان.

(١) قال الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم - رحمه الله تعالى - : «واستدركَ عليه - أي: ابن آجرُوم - بدُلُ الإضرَابِ، وهو: أن يكونَ كُلُّ من الأوَّلِ والثاني مقصوداً في الابتداء؛ وبدُلُ التَّسْيَانِ، وهو: أن يكونَ القصدُ الإخبارَ بالأوَّلِ ثم تبين أن المقصودَ الثاني». انتهى كلامه من «حاشيته على الأجرُوميَّة» ص (٩٢).

(٢) وإن وقع في كلام مُستقيمٍ فصيحٍ استدركَ بـ: «بَلْ».

(٣) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/٢٨) و(٤/٢٩٧).

الضرب الأول: ما يُقَصَّدُ متبوعه كما يُقَصَّدُ هو، ويُسمَّى بَدَلُ الإِضْرَابِ، وبَدَلُ الْبَدَاءِ. نحو قولك: «أَكَلْتُ خَبْزاً لِحِمَاءً».

الضرب الثاني: ما لا يُقَصَّدُ متبوعه بل يَكُونُ المقصودُ البَدَلُ فقط، ويَكُونُ سببه سُبُّ اللِّسَانِ، ويُسمَّى بَدَلُ الْغَلَطِ والنِّسْيَانِ. منه قول ذي الرُّمَّة: لَمِيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ وفي اللُّثَاتِ وفي أَنْبَاهَا شَنْبُ فالشاهد في قوله: «لَعَسُ» وهو بَدَلُ غَلَطٍ من قوله: «حُوَّةٌ»، لأنه أراد أن يذكرَ اللَّعَسَ وهو: السَّوَادُ المشوبُ بِحُمْرَةٍ فَذَكَرَ الْحُوَّةَ غَلَطاً^(١).

أقول: وهذا الضربُ هو الذي مثَّلَ له الناظمُ - رحمه الله تعالى - بقوله: «قَد رَكِبَ زَيْدٌ حِمَاراً قَرَساً» ف: «قَد» حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و«رَكِبَ» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، و«زَيْدٌ» فاعل مرفوع، و«حِمَاراً» مفعول به منصوب، و«قَرَساً» بدل غلطٍ من «حِمَاراً»، وذلك أَنَّكَ أردت أن تقول: «رَكِبَ زَيْدٌ قَرَساً» فغلطت فجعلت «حِمَاراً» مكانه. «يَبْغِي» فعل مضارع مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره:

(١) «على ما قال ابنُ منظورٍ في «لسان العرب» (٢٨٩/١٢). لكن من سَوَّى بينهما في المعنى فلا غَلَطَ، كما عند المرزوقي في «شرح ديوان الحماسة» (٧٣٠/٢)، والإمام أبي نصرٍ حاتم البَاهِلِيُّ صَاحِبُ الْأَصْمَعِيِّ في شرحه لـ: «ديوان غيلان ذي الرمة» (٣٢/١)، وغيرهما. انتهى ما علَّقه شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - في هذا المقام.

هو. و«اللَّعِبُ» مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بسُكُونِ الوقفِ.

فائدة: الفرق بين غَلَطِ اللِّسَانِ وَغَلَطِ النِّسْيَانِ: أَنَّ الأوَّلَ مُتَعَلِّقُهُ بِاللِّسَانِ، والثاني مُتَعَلِّقُهُ بِالْجَنَانِ (الْقَلْبِ).

وقوله: «فَإِنْ تُرِدْ إِحْصَاءَهَا» الفاء في «فإن» فاء الفصيحة، و«إن» شرطية. و«ترد» فعل مضارع، وهو فعل الشرط. والمقصود: إذا أردت أيُّها الطالبُ «إحصاءها» أي: جمعها وعدّها. «فَاسْمَعْ» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«اسمع»، فعلٌ أمر، وهو جوابُ الشرطِ «إن»، و«لِقَوْلِي» اللام زائدة، والأصل: اسمع قولي. «تَسْتَفِدْ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ لوقوعه في جوابِ الطلبِ.

فرعان:

الفرع الأول: قال الناظم - رحمه الله تعالى - : «وَالْفِعْلُ أَيْضاً يُبَدَّلُ»: مفهومه: أنه كما يُبَدَّلُ الاسمُ من الاسمِ، يُبَدَّلُ الفعلُ من الفعلِ كذلك، لكن ذلك بشرط ما إذا أفاد الثاني زيادة بيان للأوّل، بأن يكون في معناه.

أمثلة: فبدل الشيء من الشيء، قول عبد الله بن الحرّ:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجَا

فقوله: «تلمم» فعل وهو بدل من الفعل «تأت».

وبدل البعض من الكل كقولك: «إِنْ تَصَلِّ تَسْجُدُ اللَّهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ».

وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (١٨) يُضَعَفُ لَهُ
الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَكَمًا﴾ (١٩) [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]. فقوله:
«يُضَعَفُ» بدل من «يَلْقَى» بدل اشتمال، ولذا فهو مجزوم، لأن متبوعه
مجزوم، لوقوعه في جواب الشرط. فأعرابه بإعرابه.
وكقول العجاج:

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فقوله: «تؤخذ»: بدل اشتمال من قوله: «تبايعا». ولذلك نصب.
وبدل الغلط في باب الفاعل، كقولك: «إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ». فقولك:
«تسأل» بدل غلط من قولك: «تأت». لأنك أردت أن تقول: «إِنْ تَسْأَلُنَا
نُعْطِكَ» فقلت: «إِنْ تَأْتِنَا» غَالِطًا أَوْ نَاسِيًا، ثم ذكرت فاستدركت فوضعت
هذا الفعل في موضع ذلك^(١).

الفرع الثاني: كما يُبدل الاسم من الاسم، والفعل من الفعل، كذلك يُبدل
الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أبين من الأولى.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ
وَبَيْنَ (١٣٣) وَحَنَّتْ وَعَيُونُ (١٣٤) [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤]. فجملة «أَمَدَّكُمْ
بِأَنْعَمِ» بدل من التي قبلها بدل بعض من كل. والله أعلم.

(١) راجع: «المقتضب» للمبرّد (٦٥/٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادى (٥/٢٠٤ - ٢٠٥).

قاعدة: البدل تابع في إعرابه للمبدل منه - كما تقدم معك في حكمه -،
ومن جملة تبعيته ألا يتقدم عليه.

فائدة في افتراق «عطف البيان» عن «البدل»:

كنت قد أشرت في باب «العطف»، أن «عطف البيان» شبيه بـ: «البدل»،
وهذه المشابهة لا تستلزم تمام المثلية، بل بينهما أمورٌ يفرقان فيها، منها:

١. أن «عطف البيان» لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمر، بخلاف «البدل».

٢. أن «عطف البيان» يوافق متبوعه تعريفاً، وتنكيراً، بخلاف «البدل».

٣. أن «عطف البيان» لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف «البدل».

٤. أن «عطف البيان» ليس في التعدي من جملة أخرى، بخلاف «البدل».

٥. «عطف البيان» لا ينوى إحلاله محلّ الأوّل، بخلاف «البدل».

ملخص: يتلخص مما سبق أن «البدل» من «التوابع»، وهو آخرها،

وحكمه: متابعة المبدل منه في جميع إعرابه؛ وهو أربعة أضرب: «بدل الشيء

من الشيء»، و«بدل البعض من الكل»، و«بدل اشتمال»، و«بدل الغلط».

وكما يكون «البدل» في الاسم، يكون في الفعل كذلك.

تنبيه: بباب «البدل» ينتهي الكلام على التوابع، والله أعلم.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

مَهْمَا تَرَ اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ فَذَاكَ مَفْعُولٌ فَقُلْ بِنَضْبِهِ
كَيْمُثِلٍ: زُرْتُ الْعَالَمَ الْأَدْيَبَا وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّحْيَا
وظَاهِرًا يَأْتِي، وَيَأْتِي مُضْمَرًا فَأَوَّلُ مِثَالُهُ مَا ذَكَرَا
وَالثَّانِ قُلْ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ كَذَلِكَ زَارَنِي أَخِي، وَإِيَّاهُ أَصِلُ
الشَّرْحُ:

بعد أن أنهى الكلام على المرفوعات، تطرق للكلام على منصوبات
الأسماء ^(١)، وهي ^(٢):

(١) انقسام «المفعول» إلى: «مفعول به»، و«له»، و«معه»، و«فيه»، و«مفعول مطلق»،
اصطلح عليه البصريون؛ أما أهل الكوفة فيرون أن «الفعل» له مفعول واحد، هو:
«المفعول به»، أما باقي المفعولات فيجعلونها مُشَبَّهَاتٍ بِهِ.

(٢) وقد ذكرها ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى - مجملةً ومفصلةً، واكتفى الناظم - رحمه
الله تعالى - بتفصيلها كما فعل بالمرفوعات.

والسبب في تقديمه للمرفوعات راجع إلى إعرابها، لأنها تعرب إعراب العُمَدِ؛
بخلاف المنصوبات، فإن إعرابها إعراب فضلات، لذلك وجب تأخيرها.

فائدة: جنس المنصوبات خمسة: «المفعولات» و«النواسخ» و«التوابع»، وما عمل
النصب في بعض حالاته بشروط كـ: «المستثنى»، و«النداء»، وما عمل النصب في
جميع حالاته وهو: «الحال»، و«التمييز»، واسم «لا».

«المفعول به»، و«المفعول المطلق» أو «المصدر»، و«الظرف» بقسميه، و«الحال»، و«التمييز»، و«المستثنى»، واسم «لا»، و«المنادى»، و«المفعول لأجله»، و«المفعول معه»، وخبر «كان وأخواتها»، واسم «إنَّ وأخواتها»، و«التوابع»^(١). والكلام في هذا المقام على القسم الأول منها، وهو: باب «المفعول به»، وبدأ به - رحمه الله تعالى - لأنه أحوَجُ إلى الإعراب، ولكونه يقع بينه وبين الفاعل الالتباس^(٢).

تعريفه لغةً: ما وقع عليه فعل الفاعل.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الصريحُ، أو المؤوَّلُ، الذي يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ، ولم تتغيرْ لأجلِهِ صورةُ الفعلِ.

قولنا: «المؤوَّلُ المنصوبُ» سواء كان لفظاً، أو تقديرًا، أو محلاً. وقولنا: «الذي يقع عليه فعلُ الفاعلِ» المراد بوقوعه عليه: تعلُّقه به، بحيث لا يُعَقَّلُ دونه، ولا يتصور ويتخيل في الذَّهنِ إلَّا به^(٣)، كما سيأتيك توضيحه في الأمثلة.

(١) وإدخالها ضمن المنصوبات هنا، بحكم تبعيتها للمنصوب.

(٢) وإلَّا فالمناسب أن يقدم «المفعول المطلق»، لأنه المفعول الحقيقي، ولأنه قد يوجد

في العُمْدِ إذا كان نائباً عن الفاعل. كما هو معلوم، ومقرَّرٌ في بابهِ من كتب النحو.

(٣) وهذا احترازٌ من «الظرف»، لأنَّ الفعلَ يقعُ فيه، لا عليه، ومن «المفعول له»، لأنَّ الفعلَ

يقعُ لأجلِهِ، ومن «المفعول معه» لأنَّ الفعلَ يقعُ معه، لا عليه، ومن «المفعول المطلق»

لأنَّ نفسَ الفعلِ الواقعِ من الفاعلِ، من غير تقييدٍ بـ: «في»، أو «على»، أو «مع».

حكمه: النَّصْبُ. وَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ: «فَقُلْ
بِنَصْبِهِ». وَنَصْبُهُ إِمَّا: بِالْفَتْحَةِ، أَوِ الْأَلْفِ، أَوِ الْيَاءِ، أَوِ الْكَسْرِ.

ضَابِطُهُ: جَعَلَ النَّحَاةُ ل: «الْمَفْعُولُ بِهِ» ضَوَابِطَ، وَهِيَ:

- (١) أَنْ يَكُونَ اسْمًا صَرِيحًا، أَوْ مُؤَوَّلًا بِالصَّرِيحِ، لَا فِعْلًا، وَلَا حَرْفًا.
 - (٢) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، لَا مَرْفُوعًا، وَلَا مَجْرُورًا.
 - (٣) أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْفَاعِلِ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ، أَيْ: تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ جِهَةِ الثَّبُوتِ،
نَحْوُ: «فَهَمَّتُ الدَّرْسَ». أَوِ النَّفْيِ نَحْوُ: «لَمْ أَفْهَمْ الدَّرْسَ».
- أَقْسَامُهُ: يَنْقَسِمُ «الْمَفْعُولُ بِهِ» قِسْمَيْنِ:

١. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الظَّاهِرُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ نَزَّلْنَا لَكَ صَدْرَكَ ۖ وَوَضَعْنَا
عَنكَ وَزْرَكَ ۚ﴾ [الَّذِينَ أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ۖ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ] ﴿١﴾ [الشَّرْحُ: ١ - ٤].
فَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ أَرْبَعَةُ مَفْعُولَاتٍ كُلُّهَا أَسْمَاءُ ظَاهِرَةٌ: «صَدْرَكَ» وَ
«وَزْرَكَ» وَ«ظَهْرَكَ» وَ«ذِكْرَكَ».

وَمِثْلُ لَهُ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ:

كَمِثْلٍ: زُرْتُ الْعَالِمَ الْأَدْنِيَّ وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيَّ
فَقَوْلُهُ: «كَمِثْلُ» أَيْ: الْمِثَالُ الَّذِي يُطَابِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِّ «الْمَفْعُولِ بِهِ»
هُوَ قَوْلِي: «زُرْتُ الْعَالِمَ....».

ف: «زَارَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَ«التَّاءُ» فَاعِلٌ، وَ«الْعَالِمُ» مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ لَوْ قُوعِ الزِّيَارَةِ
عَلَيْهِ وَقُوعًا مَعْنَوِيًّا، وَ«الْأَدْنِيَّ» نَعَتْ ل: «الْعَالِمِ» مَنْصُوبٌ. وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلْإِطْلَاقِ.

وقوله: «ركب» فعل ماضٍ، و«التاء» فاعل، و«الفرس» مفعول به، لأنه اسم منصوب، وقع عليه الفعل وقوعاً حسياً، وهو الرُّكُوبُ ^(١)، و«النجيبا» نعتٌ لـ: «الفرس». والألف فيه للإطلاق. و«النجيب» هنا بمعنى: الفاضل.

٢. القسم الثاني: المضمَر: وهو نوعان:

النوع الأول: الضمير المتصل.

ضابطه: الذي لا يُبتدأ به في الكلام، ولا يصحُّ وقوعه بعد «إلا» في الاختيار. كما في قوله تعالى: ﴿أَلَهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]. فضمير المخاطبين في «أَلَهَنَكُمُ» في محل نصب مفعول به لـ: «ألهى» و«التكاثر» فاعله.

ومثَّل له في النظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «زارني أخي» فـ: «زار» فعل ماضٍ، و«النون» للوقاية، و«الياء» ضمير متصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به، و«أخ» فاعل مرفوع وهو مضافٌ، و«الياء» مضاف إليه.

النوع الثاني: الضمير المنفصل:

ضابطه: الذي يصح أن يبتدأ به في الكلام ويصح وقوعه بعد «إلا» في الاختيار. وهو منحصر في ضمير واحد، وهو: «إيّا» - بكسر الهمزة وتشديد الياء - وفروعه، وهي اثنا عشر ضميراً: اثنان للمتكلم: «إيّاي»، و«إيّانا»؛ وخمسة

(١) إذ هو متعلّق به، بحيث لا يُعقلُ دونه. إذ لا يمكنُ - عقلاً - ركوبُ بلا مركوبٍ، كما لا يُعقلُ حُصُولُ الرُّكُوبِ بلا رَاكِبٍ.

لِلْحَاضِرِ: «إِيَّاكَ»، و«إِيَّاكَ»، و«إِيَّاكُمَا»، و«إِيَّاكُمْ»، و«إِيَّاكُنَّ»؛ وخمسة للغائب: «إِيَّاهُ»، و«إِيَّاهَا»، و«إِيَّاهُمَا»، و«إِيَّاهُمْ»، و«إِيَّاهُنَّ».

مثاله: قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. وهذا متأخر عن عامله.

وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وهذا متقدم على عامله.

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «إِيَّاهُ أَصِلُّ» ف: «إِيَّاهُ» ضمير منفصل مبني على السُّكُونِ في محلِّ نصب مفعول به مقدَّم، و«الهَاءُ» حرف دالٌّ على الغيبة مبني على الضَّمِّ لا محلٌّ له من الإعراب. و«أَصِلُّ» فعل مضارع مرفوع بضمَّةٍ مقدَّرة على آخره مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بسُكُونِ الوَقْفِ. والفاعل ضمير مستتر فيه، تقديره: «أنا».

قاعدتان:

الأولى: العامل في «المفعول به» أربعة: «الفعل»، و«الوصف»، و«المصدر»، و«اسم الفعل».

الثانية: من علامة «المفعول به» ^(١) أن يجعلَ مُبتدأً، ويخبرَ عنه باسم

(١) وهذه العلامة المذكورة ليست مانعة من دخولِ «نائب الفاعل» فيه، كما أشارَ إلى هذا الشيخُ حسن بن محمد الحفظي - حفظه الله تعالى -.

مفعول تامّ. ففي نحو قولك: «حَفِظْتُ الْقُرْآنَ»، و«سَمِعْتُ الدَّرْسَ». تقول:
«الْقُرْآنُ مَحْفُوظٌ»؛ و«الدَّرْسُ مَسْمُوعٌ».

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «المفعول به» من جملة المنصوبات، وأنه
ينقسم قسمين: ظاهر، ومضمّر. والله أعلم.

* * *

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا لَدَى تَضْرِيفِ الْفِعْلِ، وَانْتِصَابُهُ بَدَأَ
وَهُوَ لَدَى كُلِّ فِتْيٍ نَحْوِيٍّ مَا بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ
فَذَلِكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ كَ: زُرْتُهُ زِيَارَةً لِقَضْلِهِ
وَذَا مُوَافَقٌ لِمَعْنَاهُ بِلَا وَفَاقٍ لَفْظٍ كَ: فَرِحْتُ جَدَلًا
الشَّرْحُ:

هذا هو القسم الثاني من منصوبات الأسماء، وهو: «المصدر»^(١).

تعريفه لغةً: اسم مفعول من «صَدَرَ»، ومصدر الشَّيْءِ: مَنبُعُهُ.

اصطلاحاً: هو الاسم الصريح المنتصب، الذي اشتق منه الفعل، وصَدَرَ
عنه، وهو يعمل عمل فعله إذا كان مُنَوَّنًا^(٢).

قولنا: «الصَّريح» خرج بذلك: «المؤوَّل»، لأنه لا يقع مفعولاً مُطلقاً أصلاً.

قوله في النظم: «المصدر اسم....».

أقول: تعبيره - رحمه الله - بالاسم، أحسن من التعبير بـ: «المصدر» لأنَّ

«المفعول المطلق» كثيراً ما يكون غير مصدر، كقولك: «قُمْتُ ذَاكَ». فـ:

«ذَاكَ» مفعولٌ مطلقٌ، وظاهرٌ أنه اسمٌ إشارة، وليس مصدراً.

(١) سمي «المصدر» مصدراً لكون الأفعال وسائر المشتقات تصدر عنه.

(٢) انظر: كتاب «المصباح» للمطرزي ص (٦٨).

ضابطه: ضابط «المصدر» ما ذكره الناظم - رحمه الله تعالى - قوله: «جاء ثالثاً لدى تصريف الفعل» ^(١) والمقصود: أنه يأتي ويرد في المرتبة الثالثة عند تصريفك وتحويلك لأيِّ فعلٍ من صيغةٍ لأخرى، نحو: «سَكَتَ يَسْكُتُ سَكُوتاً»، و«قَامَ يَقُومُ قِيَاماً»، «حَفِظَ يَحْفَظُ حِفْظاً»، ف: «سَكُوتاً»، و«قِيَاماً»، و«حِفْظاً» مصادر، لأنها جاءت في المرتبة الثالثة عند تحويل أفعالها، وهكذا فليُقَسَّ.

وقوله: «تصريف الفعل» في بعض النسخ: «تصريف فعلٍ» بالتنكير والتنوين، وكلاهما صحيحٌ لفظاً ووزناً.

حكمه: النَّصْبُ ^(٢)، كما أشار له - رحمه الله تعالى - بقوله: «وانتصابه

(١) وهذا التصريف حسب عُزْفِ أهل النحو.

وقول الناظم تبعاً لابن آجروم - رحمه الله -: «جاء ثالثاً لدى تصريف فعلٍ» هو مذهب الكوفيين، لأنهم يرون أن «الفعل» هو أصل المشتقات. أما البصريون فيرون أن «المصدر» هو أصل المشتقات.

برهان ذلك عندهم: أن «المصدر» له معنى واحد، وهو دلالتُه على الحدث فقط، ولا يدلُّ على الزَّمان بلفظه؛ و«الفعل» يدلُّ على الحدث، والزَّمان المخصوص، فهو بمنزلة اللَّفْظِ المركَّب، لأنه يدلُّ على أكثر مما يدلُّ عليه المفرد، وهذا المذهب الذي ذهب إليه البصريون صحَّحه غير واحدٍ من الأئمة. والله أعلم.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: والناصبُ له إما مصدرٌ آخر، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُ وَكْرَ جَزَاءِ مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وإما فعلٌ، كما في قوله عز وجل: =

بَدَأَ». وَبَدَأَ أَي: ظَهَرَ. إِمَّا: بِمَصْدَرٍ مِثْلِهِ، أَوْ بِفَعْلٍ، أَوْ بِوَصْفٍ.
وَقَفَّةٌ: أَعْلَمَ - نَفَعَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ - أَنْ هَذَا الْبَابُ كَمَا يُسَمَّى بِ: «الْمَصْدَرِ»،
يُسَمَّى كَذَلِكَ بِاسْمِ: «الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ». لِأَنَّهُ انْتَصَبَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِيَّةِ مِنْ
غَيْرِ قَيْدٍ بِحَرْفٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَصْدَرًا^(١).

= ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. وَإِمَّا وَصْفٌ، كَقَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ:
﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١].

وَالْمَقْصُودُ بِ: «الْوَصْفِ» هُنَا: «اسْمُ الْفَاعِلِ»، وَ«اسْمُ الْمَفْعُولِ»، وَ«صَيْغُ الْمُبَالَغَةِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(١) لَذَلِكَ فَقَدْ نَاسَبَ فِي هَذَا الْمَقَامِ التَّعْرِيفَ بِهِ فَأَقُولُ.

الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ: هُوَ فَضْلَةٌ، يُبَيِّنُ نَوْعَ عَامِلِهِ، أَوْ يُؤَكِّدُهُ، أَوْ يُبَيِّنُ عَدَدَهُ، وَلَيْسَ خَبْرًا،
وَلَا حَالًا.

وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ «الْمَصْدَرِ» عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، فَيَجْتَمِعَانِ وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَوْجُهِ،
وَيَنْفَرِدُ كُلُّ مَنَّهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِأَوْجِهِ. مَعَ هَذَا فَقَدْ لَا يَكُونُ «الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ» مَصْدَرًا
مِثْلُ: «كُلِّ» وَ«بَعْضِ»، إِذَا أُضِيفَا إِلَى الْمَصْدَرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحْسَبُوهَا
كُلَّ الْأَمَلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وَكَالْعَدَدِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَلَاثِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]. وَكَأَسْمَاءِ الْأَلَاتِ، كَقَوْلِكَ:
«ضَرْبَتُهُ سَوَاطًا».

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ مَصْدَرٌ وَلَا عَكْسَ، لِأَنَّ «الْمَصْدَرِ» قَدْ يَكُونُ مُبْتَدَأً، وَقَدْ
يَكُونُ خَبْرًا، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا «إِنَّ»، وَقَدْ يَكُونُ خَبْرَهَا، فَلَا يَتَعَيَّنُ فِي «الْمَصْدَرِ» أَنْ يَكُونُ
مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا =

أقسام المصدر: ينقسم المصدرُ قسمين - وعليه جمهورُ النحويين -:

القسم الأول: المصدرُ اللفظيُّ: وهو الذي وافقَ لفظُهُ لفظَ فعلِهِ^(١). كما

في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَتْرُبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦]. وقوله:

﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨].

وهذا الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقول: «فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ

فِعْلِهِ». ف: «فَذَاكَ» الفاء فاء الفصيحة. و«ذَاكَ» أي: الأول من المذكورين في

البيت السابق وهو اللفظي، فالمشار إليه الأول، على طريق اللَّفِّ والنَّشْرِ

المرتب، لذلك أتى بالكاف لأنه بعيد، و«ما» اسم موصول بمعنى: الذي. «وافق

لفظ فعله» في حروفه الأصول ومعناه - كما تقدّم وكما سيأتي في المثال -.

ومثّل له بقوله: «زَرْتُهُ زِيَارَةً» ف: «زَرْتُهُ» فعل وفاعل، والضمير «الهاء» في

= تنبيه: «المفعول المطلق» أُطْلِقَ ولم يُقَيَّد بحرف، ولا ظُرفٍ كما هو حال أخوته

المفاعيل: فإنَّ «المفعول به»، و«المفعول فيه»، و«المفعول له»، قِيَدَتْ بالجار

والمجرور. و«المفعول معه» قِيَدَ بِالظَّرْفِ. أمَّا «المفعول المطلق» فلم يُقَيَّد لأنه هو

أصل المفاعيل، ولأنه هو الحدث، وباقي المفاعيل مَحَالٌّ لِلْحَدَثِ، فهو المفعولُ

الحقيقيُّ لأنه الحدثُ الصَّادِرُ مِنْهُ.

(١) المقصودُ بموافقة لفظَ الفعلِ: مجموع المادّة التي هي عبارةٌ عن الحروف الأصلية

- ولا اعتبار للمخالفة في الهيئة -؛ توضيح ذلك بأن يكون المعنى المراد من الفعل،

هو المعنى المراد من المصدر.

محلَّ نصبٍ مفعولٌ به. و«زيارة» مفعول مطلق لفظي، لأنه وافق لفظه لفظاً فعله، لأنَّ مادة «زيارة» قد شاركت فعل «زرت» في حُرُوفِهِ ومعنَاهُ، و«لفضله» جار ومجرور متعلق بقوله: «زرت».

القسم الثاني: المصدرُ المعنويُّ: وهو الذي وافق معنى فعله - الناصب له - دُونَ لفظه^(١).

وهو الذي عناه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «وَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهُ بِلَا وَفَاقٍ لَفْظٍ» ف: «ذَا» إشارة إلى النوع الثاني وهو: «المعنوي» - على طريق اللَّف والنَّشْر -، و«مُوَافِقٌ» أي: أن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة مُوَافِقٌ «لِمَعْنَاهُ» أي: لمعنى عامله الناصب له، لأنَّ الضَّمير يعودُ لقوله: «فعله»، و«بِلَا وَفَاقٍ لَفْظٍ» أي: من موافقة في المعنى، دون موافقة في حروفه.

ومثَّل له بقوله: «فَرِحْتُ جَدَلًا». ف: «فرحتُ» فعل وفاعل. و«جَدَلًا» مفعول مطلق وهو مصدر معنوي، والنَّاصِبُ له قوله: «فرح»، وقد وافقه في الحروف دُونَ المعنى، لأنَّ «الجدل» يوافق «الفرح».

قوله في النَّظْمِ: «وَهُوَ لَدَى كُلِّ فِتْيٍ نَحْوِيٍّ» ف: «وهو» أي: المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة. و«لدى» بمعنى: عند. و«كُلِّ فِتْيٍ» التنوين للتعظيم. و«نحويٍّ» نسبة إلى علم النَّحْوِ.

(١) بأن خالفه في مادته مع موافقته له في معناه.

وأقول: إنما خَصَّ بخطابه - رحمه الله تعالى - الفتيان، لأنهم هم المقصودون بهذا التقسيم - تقسيم «المصدر» إلى لفظي ومعنوي - بوصفهم مُبتدئين، وإلا فالمتَمَرِّسُ في هذا الفن، والرَّاسِخُ فيه، يستغني عن هذا التقسيم والتنوع ^(١).

أنواع «المصدر» أو «المفعول المطلق»: المصدر عند النحاة على ثلاثة أنواع:

١. النوع الأول: تأكيد الفعل أو العامل. كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].
٢. النوع الثاني: تأكيد نوع العامل: وله ثلاث حالات.

الأولى: أن يأتي موصوفاً: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَلَا تَطِيعُ الْكٰفِرِينَ وَجَهْدُهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

الثانية: أن يأتي مضافاً: وشاهده قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥].

الثالثة: أن يكون نوعاً من جنس ما يدل عليه العامل: كما في قولك: «رجع القهقري».

(١) لذلك فإنك لا تجد مثل هذا التقسيم في كتب النحوي المطولة.

٣. النوع الثالث: بيان لَعَدَدِ الفعل. كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [سورة الحاقة: ١٤]. فقوله «دَكَّةً» مفعولٌ مطلقٌ مبينٌ للعدد؛ ولفظ «وَاحِدَةً» صفةٌ له، لتأكيد المَرَّةِ.

وكذلك في نحو قولك: «خَتَمْتُ الْقُرْآنَ خَتْمَةً وَخَتْمَتَيْنِ وَخَتَمَاتٍ». قاعدة: لا ينصب المفعول المطلق بالفعل الجامد، ولا بالفعل الناقص، ولا بالفعل الملقى في باب «ظَنَّ».

تنبيهان:

الأول: لا يُذكر مع المفعول المطلق فعلُهُ إذا ناب عنه في العمل، مثاله ذلك قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخَسَّنُوهُمْ فَشدُّوا أَلْوَاكَ﴾ [محمد: ٤]. فقوله: «فَضَرْبَ» مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن فعله الذي هو فعلٌ أمرٍ.

الثاني: المصدرُ المؤكد لا يجوزُ حذفُ عامله، لأنه مَسْئُوقٌ لتقرير عامله، وتقويته، والحذفُ منافٍ لذلك.

فائدتان:

الأولى: اجتمع في آيتين من كتاب الله العزيز، الفعلُ الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، من مادةٍ واحدةٍ، وهي قوله جلا في علاه:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْإِنْمِرِ وَالْعُدُونِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ وَتَنَجَّوْا
بِالْيَدِ وَالْقَوَىٰ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿١﴾﴾ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُبَ
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾﴾
[المجادلة: ٩ - ١٠].

فقوله تعالى: «تَنَجَّيْتُمْ» فعل ماضٍ، و«تَنَجَّوْا» فعل مضارع، و«وَتَنَجَّوْا»
فعل أمر، و«النَّجْوَى» مصدر^(١).

الثانية: جمع الإمام المهلب عِدَّة ما ينوب عن المصدر ويشق منه بقوله^(٢):
مِنَ الْمَصْدَرِ اشْتَقَّتْ لِذِي الْفَهْمِ تِسْعَةٌ هِيَ: الْفِعْلُ فِي حَالَاتِهِ، وَاسْمُ فَاعِلِهِ
وَمَفْعُولُهُ، وَاسْمُ الزَّمَانِ، وَصِنْوُهُ وَوَصَفَانِهَا يَأْتِي عَلَى رَغَمِ جَاهِلِيَّةِ
وَاسْمٍ لَهُ، ثُمَّ اسْمُ آلَةٍ فِعْلُهُ لِذِي الْأَمْرِ، وَالشَّيْءُ الْمَعْدُ لِعَامِلِهِ
مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «الْمَصْدَرِ» أَوْ «الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ» مِنْ
جُمْلَةِ الْمَنْصُوبَاتِ، هُوَ نَوْعَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ، وَيَأْتِي عَادَةً لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ، أَوْ
لِبَيَانِ نَوْعِ الْعَامِلِ، أَوْ عَدَدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) من إفادات شيخنا - حفظه الله تعالى ومتع به -.

(٢) انظر: ص (٢٣٥) من «نظم الفرائد».

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر مُشْتَقًّا.

بَابُ الظَّرْفِ

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ «فِي» زَمَانِيَا، مَكَانِيَا أَيْضًا يَفِي
 أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَفَحُو مَا تَرَى: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، ثُمَّ سَحَرَا
 وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، ثُمَّ غَدَا حِينًا، وَوَقْتًا، أَبَدًا، وَأَمَدًا
 وَعَثَمَةً، مَسَاءً، أَوْ صَبَاحًا فَاسْتَعْمِلَ الْفِكَرَ تَنَلْ نَجَاحًا
 أَمَّا الْمَكَانِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا: أَمَامَ، قُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَا
 وَفَوْقَ، تَحْتَ، عِنْدَ، مَعَ، إِزَاءَ تِلْقَاءَ، ثُمَّ، وَهُنَا، حِذَاءَ
 الشَّرْحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثالث والرابع
 من منصوباتِ الأسماء، وهو: «الظرف» بنوعيه. وذكره عَقِبَ باب
 «المصدر» للتناسب الحاصل بينهما^(١).

تعريفه في اللغة: هو الوِعَاءُ مطلقاً^(٢).

اصطلاحاً: هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ، ضَمَّنَا معنى «فِي»، لذلك عُبِّرَ عنه
 بـ: «المفعول فيه». لأنَّ الزَّمنَ فُعِلَ فيه الحدثُ.

(١) لأنَّ «المصدر» اسمٌ للحدثِ، وبينَ الحدثِ و«الظرف» مناسبةٌ - كما هو مقررٌ -؛ لأنَّ

كُلُّ حَدَثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَمَنٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَكَانٍ يَقَعُ فِيهِ، فدلالة المصدر على الظرف
 من قبيل دلالة الالتزام.

(٢) فائلة: سميت الأزمنة والأمكنة ظُروفاً لأنَّ الأفعالَ تحصلُ فيها، فصارت كالأوعية لها.

قولنا: «ضُمَّنا معنى في» بمعنى: أن نُقَدِّر حرف «في»، الدَّالَّة على الظرفيَّة^(١)؛ وتقديرها على نوعين:

النوع الأول: التقدير اللفظي: وهذا غير مقصود في هذا الباب.

النوع الثاني: التقدير المعنوي: وهو مراد الناظم - رحمه الله تعالى - والمقصود من التعريف.

أقسامه: ينقسم الظرف قسمين:

القسم الأول: ظرف الزمان: هو الاسم المنصوب^(٢) الدَّال على الزَّمان المنصوب باللفظ الدَّال على المعنى الواقع فيه المتضمَّن معنى «في»^(٣) الدَّالَّة على الظرفيَّة^(٤).

وهذا القسم هو الذي أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «منصوبٌ على إضمارٍ في»^(٥).

(١) وإن لم يُصرَّح بلفظها، وإنما المقصود: أن التركيب يتضمَّن معناها.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: والنَّاصِبُ له: هو العامل الواقع فعلاً، أو شبهه، من وَضَفٍ، أو مصدرٍ، ولو تأويلاً. ثم إنَّ العامل في الظَّرْفِ قد يكون ظاهراً (مذكوراً)، وقد يكون مُضمراً (محذوفاً) جوازاً.

(٣) فإذا لم يتضمَّن معنى «في» فبحسب موقعه. وهذا يكون في الظُّروف المتصرِّفة، وهي التي تنصب أحياناً على الظرفيَّة، وأحياناً حسب موقعها من الإعراب.

(٤) وقولنا: «الدَّالَّة على الظرفيَّة» سواء صرح بلفظها أم لم يصرح.

(٥) وعبرَ غيره بقوله: «تضمن معنى في»، أو بتقدير «في»، وكلُّها عبارات متداخلة معناها واحد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَع وَيَلْعَب وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

[يوسف: ١٢]. ف: «غَدًا» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ.

ثم اعلم أنَّ ظرفَ الزمانِ على نوعين:

النوع الأول: الظرف الزمان المختص^(١) (محدود): وهو ما دلَّ على

مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مُحْدُودٍ مِنَ الزَّمانِ. ك: «اليوم»، و«الليلة»، و«السحر»،

و«غدوة»، و«بكرة»، و«غداً»، و«الحين»، و«الوقت»، و«الأبد»، و«الأمَد»،

و«العتمة»، و«المساء»، و«الصباح».

وهذا النوع هو المعنِيُّ بقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «أَمَّا الزَّمانِيُّ

فَنَحْوُ مَا تَرَى: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ..... إلخ»^(٢).

(١) ومعنى «المختص» أنه محدود وثابت عكس «المبهم».

(٢) ألفاظ الزَّمان كُلُّهَا مَسْمُوعَةٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَتَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

فائدتان:

الأولى: في ذكر ساعات الليل:

وَبَعْدَهَا الْعَشُوَّةُ، يَتْلُوها الْغَسَقُ	أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ الشَّفَقُ
جِنَحٌ، وَزُلْفَةٌ، هَزْبَعٌ يَارْجُلُ	فَهَذَا، ثُمَّ شَرَعٌ، ثُمَّ قُلُ
وَالْفَجْرُ، وَالصُّبْحُ الَّذِي يَنْفَجِرُ	وَبَعْدَ ذَلِكَ غَبَسٌ، وَسَحَرٌ

الثانية: في ذكر ساعات النهار:

أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ	هِيَ الْبُكُورُ، وَالْبَزْوُغُ طَارِ
وَالرَّأْدُ، وَالضُّحَى، الْمُشَوُّغُ بَعْدُ	ظَهِيرَةٌ، ثُمَّ الزَّوَالُ عَدُوَا
فَالْعَصْرُ، فَالْأَصِيلُ، ثُمَّ الطُّفُلُ	وَبِالْحُدُورِ، وَالْغُرُوبِ تَكْمُلُ

انظر: ص (٤٤) من كتاب «مجمع البحرين» لليازجي.

وقوله: «أَمَّا الزَّمَانِي» أما هُنا للتفصيل، و«فَنَحْوُ مَا تَرَى» يحتمل أن تكون «تَرَى» هُنا بمعنى تعلَّم، أو بمعنى: تُبَصِّر. والمقصود: أن ألفاظ ظرف الزَّمان هي التي ستعلمها، أو ستبصرها بذكرى لك إيَّاهَا.
أمثلة:

١. «اليوم» وهو المدة من طُلُوعِ الشَّمْسِ إلى غُرُوبِهَا. مثاله قوله تعالى:
﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: ١٦].

٢. «اللَّيْلَةُ» وهي من غُرُوبِ الشَّمْسِ إلى طُلُوعِ الْفَجْرِ. مثالها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴿٢٦﴾﴾ [الإنسان: ٢٦].
٣. «سَحَرًا» - بالتنوين - وهو السُّدُسُ الْآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ، قُبيل الفجر.
قالت الخنساء:

إِنِّي أَخَاكِ إِذَا جَاوَزْتَهُمْ سَحَرًا جُودِي عَلَيْهِ بِدَمْعٍ غَيْرِ مَنْزُوفٍ
وقوله في النظم: «ثُمَّ سَحَرًا» ثم هُنا للترتيب الذكري، والألف في «سَحَرًا» للإطلاق، أو بدل عن التنوين عند الوقف، لأنه بصدد حكاية الألفاظ منصوبة.

فائدة: إذا أُريدَ بـ: «السَّحَر» سحر ليلتك، لم يجوز تنوينه لأنَّه معرفة، وإذا أُريدَ به سحر ليلةٍ ما، جاز لأنَّه نكرة^(١).

(١) قال ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «كافيته»:

٤. «غُدْوَةٌ» ^(١) - بالتنوين والتنكير - وهي من صلاة الصبح إلى طُلُوع الشمس. قال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦].
ومنه قول عبد بني الحسحاس:

أَتَيْتُ نِسَاءَ الْحَارِثِيِّينَ غُدْوَةً بَوَجْهِ بَرَاهُ اللَّهُ غَيْرَ جَمِيلٍ
٥. «بُكْرَةٌ» - بالتنوين - وهي أول النهار: من الفجر على الصحيح،
وقيل: من طُلُوع الشمس. مثالها قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾
[مريم: ٦٢].

- وَاِنَّمَا لَتَعْرِيفٍ وَعَذَلٍ سَحَرَا ظَرْفًا، وَأَوْجِبَ صَرْفَهُ مُنْكَرَا
تَمِيمٌ مَنَعَ أَمْسٍ فِي رَفْعٍ تَرَى وَعَنْهُمْ فِي غَيْرِ رَفْعٍ كُسِرَا
وَبَغَضُهُمْ يَفْتَحُ جَرًّا وَلَدَى غَيْرِهِمْ أَكْسِرَ مُطْلَقًا إِنْ جُرَدَا
وَمَعَ «أَل» فِي إِضَافَةٍ وَفِي تَنْكِيسٍ أَغْرَابٌ لِكُلِّ اقْتَفَى
وَعَذَلٌ غَيْرُ سَحَرٍ، وَأَمْسٍ فِي نَسْمِيَةٍ تَغْرِضُ غَيْرَ مُتَقَفَى
(١) غُدْوَةٌ تُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً، فَتَكُونُ غَيْرَ مَنْصَرِفَةٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَلَا تَتَوَّنُ حَيْثُذِ،

وَتُسْتَعْمَلُ نَكِيرَةً فَتَكُونُ مَنْصَرِفَةً مَنْوَنَةً. وهذا ينصرف إلى «بكرة»، و«سحر» أيضاً.
وقفه: الظَّرْفُ بقسميه إما متصرفٌ، وهو: ما لا يلزم النصب على الظرفية، أو الخفض
ب: «من»، أو غير متصرفٍ وهو ما يلزم ذلك.

فمن المنصرف المتصرف «اليوم»؛ ومنها ما ليس بمنصرف ولا متصرف ك: «سحر»
إذا كَانَ علماً؛ ومنها ما هو منصرف غير متصرف ك: «عتمة»، و«مساء»؛ ومنها ما هو
متصرف غير منصرف، ك: «غدوة»، و«بكرة» عَلَمَيْنِ.

وقد نَوَّعَ نَاطِمُنَا - رحمه الله تعالى - في نظمه فجمع بين المختص وغير المختص،
كما جمع بين المنصرف وغير المنصرف، والله الموفق.

٦. «غداً» وهو اليوم الذي بعد يومك بليلة. مثاله قوله تعالى: ﴿أَرْسَلَهُ مَعَا غَدًا يَرْتَع وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]. وقوله: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَىٰ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣].
٧. «حِينًا» وهو اسمُ لزمانٍ مبهم، بمعنى: مطلق الوقت. قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْمَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦].
٨. «عَتَمَةٌ» وهي: ثلثُ اللَّيْلِ الأوَّلِ بعد غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ، وقيل: وقتُ صلاةِ العِشَاءِ الآخِرَةِ. كقول القائل: «حَلَبْتُ نِيَّاقِي عَتَمَةً». وقوله في البيت: «وَعَتَمَةٌ» في نسخة: «عَتَمَةٌ» بالتحريك مع حذف حرف العطف.
٩. «مَسَاءً» - بالمد - وهو من الظُّهْرِ إلى آخِرِ نِصْفِ اللَّيْلِ الأوَّلِ. قال كعبُ بن زُهَيْر:
- وَمَنْ لَا يَفْتُلِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءٍ يَغْوُهُ الْخَبَالَا
١٠. «صَبَاحًا» وهو: أوَّلُ النَّهَارِ - وهو نَقِیْضُ الْمَسَاءِ -، وقيل: من نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي إلى الظُّهْرِ^(١). قال سبحانه وتعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣].

(١) وقيل: إلى وقت الزَّوَالِ، كما قال بعضُ أهل اللُّغَةِ. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادی

تنبيه: الصُّبْحُ - بِالضَّمِّ - الْفَجْرُ، أَوْ أَوَّلُ النَّهَارِ، فَيُرَادُ الصَّبَاحُ، لَكِنْ الصُّبْحُ أَخْصُ^(١).

النوع الثاني: الظرف الزمان المبهم: وهو مَا دَلَّ عَلَى مِقْدَارٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَلَا مُحَدَّدٍ. بمعنى: أنه ليس له أول ولا آخر. كـ: «الحين»، و«الوقت»، و«الأبد»، و«الأمد».

أمثلة:

١. «حِينًا»: ويقع على الزَّمان القليل والكثير. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا تَسْتَأْذِنُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ أَنْ تُبَدِّلَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]. وقوله: ﴿وَالصَّادِرِينَ فِي الْآسَاءِ وَالْفَرَآءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ومنه قول النابغة الذبياني:

تَنَادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا يُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا يُرَاجِعُ
٢. «وَقْتًا»: الوقت هو: المِقْدَارُ مِنَ الزَّمانِ مفروض لأمرٍ ما. قالت الخنساء:

لَا تَخْذُلْنِي عِنْدَ جَدِّ الْبُكَاءِ فَلَيْسَ ذَا يَأْخُذُ عَيْنَ وَقْتِ الْخُدُولِ
٣. «أَبَدًا»: وهو: الزَّمانُ المستقبَلُ الذي لا غايةَ لمتَّهأ. قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَكْفُوسُ إِنَّآ لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]. وقوله: ﴿لَا نَقْتَمُ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨].

(١) نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كُونِي - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

٤. «أَمَدًا» هو: مُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ وَآخِرُهُ، وهو بمعنى «أَبَدًا»^(١) ويجمعُ على آمَادٍ. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢].

قاعدة: جميعُ أسماءِ الزَّمانِ صالحةٌ لِلنَّصِبِ على الظرفيةِ دُونَ استثناءٍ. قوله - رحمه الله تعالى - : «فاستعملِ الفكرَ تَنَلْ نَجَاحًا» معناه: تأمَّلْ، وأَعْمِلْ نَظْرَكَ - أيها الطَّالِبُ - في تحصيلِ مَا ذَكَرْتَهُ لك من الأسماءِ الدَّالةِ على الزَّمانِ، تكتسب بمعرفتها فوزاً ونجاحاً^(٢).

القسمُ الثاني: ظرفُ المكانِ: هو الاسمُ الدَّالُّ على المكانِ، المنصوب

(١) «الأمد» و«الأبد» أخوان إلا أن بينهما فرقاً وهو أن «الأبد» عبارةٌ عن مُدَّةِ الزَّمانِ التي ليسَ لها حدٌ محدود، ولا يتقيد، فلا يقال: أبد كذا. و«الأمد» مدة لها حدٌ مجهول إذا أُطلق، وقد ينحصر نحو أن يقال: أمد كذا. انظر: «عمدة الحفاظ» للسَّمين الحلبي (١١٣/١ - ١١٤).

(٢) لأنه قد ذكر لك ثلاثة عشر ظرفاً زمانياً مُنَوَّعاً، فذكر المختصَّ المحدود ك: «اليوم»، و«الليلة»، على سبيل المثال؛ وذكر ما يصلح للاختصاص والإبهام معاً، ك: «سحر»، و«غدوة»، و«بكرة»؛ فأراد أن يلفت نظرك إلى التأمل في هذا التنويع بقوله - رحمه الله تعالى - : «فاستعملِ الفكرَ.... إلخ».

أقول: وقد أغربَ شيخُنا العلامةُ الحاج السَّالك بن فحَف - أطال الله عُمُرَهُ على طاعته - في شرحه إذ قال: «أي: استعملِ فِكْرَكَ في مَصْنُوعَاتِ اللهِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ نِلْتَ نَجَاحًا»، والله الهادي إلى سواء السبيل.

بِالْلَفْظِ، الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، الْمَتَضَمِّنُ مَعْنَى «فِي» الدَّالَّةُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

أَنْوَاعُهُ: ظَرْفُ الْمَكَانِ نَوْعَانِ.

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: ظَرْفُ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ: وَهُوَ مَا لَهُ صُورَةٌ وَحُدُودٌ مُحْصُورَةٌ.

ك: «الدَّارُ»، و«المَسْجِدُ»، و«الحَائِطُ»، و«البَسْتَانُ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْقِسْمُ يَجِبُ جَرْهُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ «فِي» الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ. كَمَا فِي

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿تِلْكَ

الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

النَّوْعُ الثَّانِي: ظَرْفُ مَكَانٍ مُبْهَمٍ: وَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ، وَلَا حُدُودٌ

مُحْصُورَةٌ ثَابِتَةٌ، وَقِيلَ: هُوَ مَا افْتَقَرَ إِلَى غَيْرِهِ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ. كَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ

السَّتِّ، وَمَا أَشْبَهَهَا فِي الْمَعْنَى وَالشُّبُوحِ. وَهِيَ الَّتِي عَنَاهَا النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى - بِقَوْلِهِ: «أَمَّا الْمَكَانِيُّ مِثَالُهُ أَذْكَرًا: أَمَامَ، قُدَّامَ.....إِلَخ». وَهَذَا الْقِسْمُ

هُوَ الَّذِي يُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ «مَفْعُولٌ فِيهِ».

قَوْلُهُ: «أَذْكَرًا» الْأَلْفُ فِيهِ لِلْإِطْلَاقِ، أَوْ يَكُونُ أَصْلُهَا: «أَذْكَرَنَ» فَتَكُونُ

الْأَلْفُ بَدَلًا عَنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ عِنْدَ الْوَقْفِ.

أَمْثَلُهُ:

١. «أَمَامَ» بِمَعْنَى مَكَانٍ فِي مَكَانٍ قُبَالَتِكَ، وَقُدَّامَكَ وَهُوَ ضِدُّ «خَلْفَ».

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجَرُ أَمَانَةً﴾ [القيامة: ٥].

٢. «قَدَام» يقصد بها معنى: أمام. كما قد تقدّم. مثاله قولُ ساعدة الهذلي:
رَأَوْا مِنْ قَدَى الْكَفَّيْنِ قُدَامَ عَدُوِّهِ مُحِيطًا بِهِ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ حُضُورُهَا
٣. «خلف» هي ضدُّ «أمام» وهي بمعنى: وراء. قال تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ، مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤].
٤. «وراء» - بالمدِّ - ^(١) يقصد بها معنى: خلف وقد تأتي بمعنى
أمام ^(٢). قال سبحانه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كَيْبَهُ، وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ ⑩ ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا﴾ ⑪
وَيَصْلَى سَعِيرًا ⑫ ﴿[الانشقاق: ١٠ - ١٢].
٥. «فوق» يقصد بها: ما كان عاليًا ضد السفلى والانخفاض. قال تعالى:
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِلٌ وَيَقْبِضُنَّ﴾ [الملك: ١٩].
٦. «تحت» يقصد بها ضد «تحت». قال الله تعالى: ﴿لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ ⑬ ﴿[طه: ٦].
٧. «عند»: يقصد بها معنى: قريب، أو بجوار، ونحوهما. قال جلا
وعلا: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١].

(١) وقصره في النظم للضرورة.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ⑭ ﴿[الكهف: ٧٩]

أي: أمامهم فتكون من الأضداد.

٨. «مع» - بفتح العين المهملة وتسكينها - ويُقصدُ بها معنى المعية المتعلِّقُ بمكان؛ أو هي: اسم مكان الاجتماع. قال الله تعالى: ﴿وَتَوَقَّنا مَعَ الْأَثَرِ﴾ (١٣) [آل عمران: ١٩٣]. وقوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَع وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١٢) [يوسف: ١٢].
٩. «إِزاء» - بالمدّ - يقصد بها: مقابل. تقول: «جلستُ إزاء الشيخ».
١٠. «تِلْقَاء» - بكسر التاء والمدّ - وهي بمعنى «إزاء» أيضاً. قال سبحانه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَرُهُمْ تِلْقَاءَ أَحْصَبِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٧]. وقوله: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (٢٢) [القصص: ٢٢].
١١. «ثُمَّ» - بفتح الثاء المثناة - وهو اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرفٌ مبنيٌّ. قال تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ (٦٤) [الشعراء: ٦٤]. ف: «ثُمَّ» في محل نصب ظرف مكان متعلق بـ: «أزلفنا»، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ (٢٠) [الإنسان: ٢٠]. ف: «ثُمَّ» ظرف مكان مبنيٌّ على الفتح في محلّ نصب متعلِّق بـ: «رَأَيْتَ».
١٢. «هُنَا» - بضم الهاء وتخفيف النون^(١) - وهي اسم إشارة للمكان

(١) وتحتل أن تكون بفتح الهاء وبكسرهما أيضاً مع تشديد النون، فتكون اسم إشارة للمكان البعيد.

القريب. قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾
[المائدة: ٢٤].

١٣. «حِذَاءً» - بالدَّالِ المعجمة والمدّ - ولها معانٍ منها: تجاه، ومقابل،
وإزاء. قال زَبَّانُ بْنُ سَيَّارٍ الْفَزَارِيُّ:
رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ جَنَفَاءَ حَتَّى أَنْحْتُ حِذَاءَ دَارِكَ بِالْمُطَالِي
وقول الأحوص:

يَحْوُسُهُمْ أَهْلُ الْيَقِينِ فَكُلُّهُمْ يَلُودُ حِذَاءَ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ كَانِعٌ
في قول الناظم - رحمه الله تعالى -: «زَمَانِيَا، مَكَانِيَا أَيْضاً يَفِي» في بعض
النسخ: «وزمانياً ومكانياً يَفِي» وفي بعضها: «إمّا زمانياً مكانياً يَفِي».

وقوله: «أما المكاني مثاله...» في نسخة: «ثم المكاني....»، وفي نسخة
أخرى: «كذا المكاني....». وكلُّها تؤدي غرضاً واحداً.

تذكير: ذَكَرَ لَكَ النَّاظِمُ - رحمه الله تعالى - في هذه الأبيات - على
اختصارِها وَوَجَازَتِهَا - ستة وعشرين ظرفاً، ثلاثة عشر منها للظرفِ الزمانيّ،
وثلاثة عشر للظرفِ المكانيّ.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «الظرف» أو «المفعول فيه» من جملة
المنصوبات، وهو نوعان: ظرف مكان، وظرف زمان، وكلاهما ينقسم إلى
مختص (محدود)، وغير مختص (مبهم)، والله أعلم.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أَي: لِمَا انبَهَمَ مِنْهَا مُفَسَّرٌ، وَنَصْبُهُ انْحَتَمَ
كَ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا وَبَاعَ بَكْرٌ الْحِصَانَ مُسْرَجًا
وَأَنْزِي لَقَيْتُ عَمْرًا زَائِدًا فَعِ الْمِثَالُ، وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَا
وَكُونُهُ نَكْرَةً يَاصَاحِ وَفَضْلُهُ يَجِبُ بِاتِّضَاحِ
وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِلَّا مُعَرِّفًا فِي الْأَشْيَاءِ تَعْمَالِ
الشَّرْحُ:

هذا شروعٌ منه - رحمه الله تعالى - في بيان القسم الخامس من منصوبات الأسماء وهو: «الحال»^(١).

(١) ويطلق عليها بعض المتقدمين عبارة: «المفعول فيها» كما وقع للإمام أبي العباس

المبرد في مواقع من كتابه «المقتضب».

أما بالنسبة لـ: «الحال» فإن ألفها منقلبة عن واو. وتجمع على أحوال، واشتقاقها من التحول وهو: التنقل، ويجوز فيها التذكير، والتأنيث لفظاً ومعنى، وتأنيثها أفصح.

ومما ورد من التأنيث لفظاً قول الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا

تنبيه: وقد اختار الناظم - رحمه الله تعالى - التعبير بلفظ المذكر. بدليل قوله:

«ونصبه انحتم» و«وكونه نكرة» و«وفضلة يجب» وفي نسخة: «يجيء». فقد ذكر

الضمير في جميعها. والله الموفق.

تعريفه لغةً: الحال في اللُّغة يطلق على الهيئة، والصفة، والبال، ومنه قول ربِّنا تبارك وتعالى: ﴿سَيِّدِهِمْ وَيُصْلِحْ بِأَلَمِهِ﴾ [محمَّد: ٥]. أي: حالهم، وقيل: هو ما عليه الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ.

اصطلاحاً: هو الاسمُ الفضلة، المفسَّر لما انبَهَم من الهيئات. كما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى - .

قولنا: «الاسم» يشمل الصَّريح، كقولك: «مُصلياً»، والمؤوَّل ك: «يصلي».

وقولنا: «الفضلة» أي: ليس جزءاً من الكلام، فخرجَ بذلك الخبرُ.

وقولنا: «لَمَّا انبَهَم» ^(١) أي: لما استبْهِم، واستغْلِقَ واستعْجَمَ من الصِّفَات اللَّاحِقَةِ لِلذَّوَاتِ.

وقولنا: «من الهيئات» الهيئات: جمع هيئة - بفتح الهاء وقد تكسر - بمعنى الصِّفة اللَّاحِقَةُ لِلذَّوَاتِ. والمقصود: بيان هيئة الفاعل، والمفعول به، وهي جوابُ «كيف» ^(٢).

(١) عبَّر الناظمُ تبعاً لابن آجرؤم - رحمهما الله - في تعريفه لـ: «الحال»، - وكذا «التمييز»

كما سيأتيك - بلفظ: «لما انبهم»، وقد اعترض عليه من جهة هذا اللفظ، لأنه على وزنِ «انفَعَلَ»؛ والقاعدة المقررة فيما كان على هذا الوزن، أنه لا بُدَّ أن يكونَ معناه مشتبهاً على

العلاج، والانبهاؤ - كما هو معلوم - ليس مما يحتاجُ في وجوده إلى علاج.

(٢) يُؤخذُ من تعريف الناظم - رحمه الله تعالى - أنه اقتصرَ على ذكر نوعٍ واحدٍ من أنواعِ

وقوله في النظم: «أي لما انبهم منها» فـ: «أي» حرف تفسير مبني على السُّكُونِ لا محلَّ له من الإعراب، و«لما انبهم» أي: لما خَفِيَ واستتر، و«منها» أي: من الهيئات؛ وما بعد «أي» يعرب بدلاً مما قبلها.
حكمه: النَّصْبُ وَجُوباً^(١). كما أشار إليه الناظم - رحمه الله تعالى -
بقوله: «ونصبه انحتم». أي: تعيَّنَ ووجَبَ.

مثالة: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذَّةً وَمَا مَذْخُورًا﴾ [الأعراف: ١٨].
وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨].
فرغ: يَجِيءُ الحال من^(٢):

= ١. تكونُ مبينة لما انبهم من هيئة صَاحِبِهَا - وهي أشهرُ أنواعِها - وهي التي عَنَاهَا الناظمُ - رحمه الله تعالى - ومثَّلَ لها.

٢. تكونُ مؤكدةً لِصَاحِبِهَا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِئِعًا﴾ [يونس: ٩٩].

٣. تكونُ لتأكيدِ العَامِلِ فِيهِ، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَنَبَّهَهُ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].
٤. تكونُ مؤكدةً لمعنى الجملة، كما في قول سالم بن دارة:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَشْهُورًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ
فقوله: «مشهوراً» مؤكدةً لمعنى الجملة: «أنا ابن دارة». والله أعلم.

(١) خَرَجَ بذلك المرفوعُ، والمجرورُ.

(٢) اقتصر الناظم - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل على أن الحال تكون من الفاعل ومن المفعول - وعليه جمهور النحويين - . وبإدليل الأمثلة التي مثَّلَ بها في هذا الباب. والله أعلم.

١. الفاعل: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾

[آل عمران: ١٠٣]. فقوله (جَمِيعًا) حال من الواو في قوله: «وَأَعْتَصِمُوا».

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا».

ف: «جَاءَ» فعل ماضٍ، و«زَيْدٌ» فاعل مرفوع، و«ضَاحِكًا» حال من «زَيْدٍ» منصوب. و«مُبْتَهَجًا» حالٌ بعد حال ^(١)، ومبتَهجاً بمعنى: فَرِحاً.

وقوله: «لَقِيتُ عَمْرًا رَائِدًا» ف: «لَقِيتُ» فعل ماضٍ، و«التاء» فاعل، و«عمرًا»

مفعولٌ به منصوبٌ، و«رائدًا» حال منصوبٌ، لكن يحتمل أن يكون الرائد

حال من الفاعل (المتكلم)، ويحتمل أن يكون الرائد «عمرًا» فتكون حالاً من المفعول. والسِّيَاقُ والمَقَامُ للمتكلم يُعَيِّنُ أَحَدَهُمَا.

ومعنى «رائدًا» الرَّائِدُ: المرسلُ في التِمَاسِ النَّجْعَةِ، وَطَلَبِ الْكَلَالِ،

وَمَسَاقِطِ الْغَيْثِ.

٢. النائب عن الفاعل: كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ

وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

٣. المفعول به: كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ

مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]. فقوله (مُخَضَّرًا) حال من (ما)

(١) يُؤْخَذُ من مثال الناظم - رحمه الله تعالى - حكمٌ، وهو: جواز تعدد الحال. وسيأتي ذكرُ هذا والتنبيه عليه.

الموصولة الواقعة مفعولاً به لـ (تَجِدُ). ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «باع بكرّ الحصان مسرجاً» فـ: «باع» فعل ماضٍ مبني على الفتح. و«بكرّ» فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره. و«الحصان» مفعول به منصوب. و«مُسرجاً» حالٌ من المفعول به، وهو «الحصان» لأنه لا يحتمل غيره.

فائدة: وقد تجيء من الفاعل والمفعول به جميعاً، كما في قول ربّنا جلا وعلا: ﴿وَقَلِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتَلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

٤. من الخبر: كقولك: «أنت صديقي مُخلصاً».

٥. من الاسم المجرور بالحرف: كقولك: «مررتُ بأمامة راكبة».

٦. من المجرور بالإضافة: قال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ

حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ

لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]. فقوله: «حنيفاً» حال من

«إبراهيم»، و«ميتاً» حال من «أخيه».

في قول الناظم - رحمه الله تعالى - : «فَعِ الْمِثَالُ، وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَا» فـ:

«ع» فعل أمر من «وَعَا» بمعنى: احفظ وافهم^(١).

(١) وقد جاء في بعض نسخ المنظومة بلفظ: «وافهم المقاصدا».

و«اعرف» بمعنى: اعلم وتعلم. و«المقاصدا» جمع مقصد. وهو: طلبُ الشيء بعينه^(١).

وحاصل البيت: أنه طلب منك أن تحفظ وتفهم ما ساقه لك من أمثلة، وأن تعرف وتعلم مقصده ومراده من التمثيل؛ لأنه قد مثل لك بثلاث حالات. الأولى: ما يكون الحال فيه لهيئة الفاعل، كما في قوله: «جاء زيد ضاحكاً مبتهجاً».

الثانية: ما يكون الحال فيه لهيئة المفعول، كما في قوله: «باع بكر الحِصان مسرجاً»^(٢).

الثالثة: ما يكون محتملاً للفاعل والمفعول، كما في قوله: «لقيت عمرأرائداً». شروط الحال: جعل النحاة للحال شروطاً، وهي:

١. أن يكون نكرة: لأن المقصود منه تفسير ما استبهم من الهيئات، وما ورد منه معرفة لفظاً، فهو منكرٌ معنىً.

٢. أن يكون بعد تمام الكلام - وهذا الحضر مبني على الغالب -^(٣).

(١) إذا كان المفرد مصدراً؛ وعليه يكون مفتوح العين: مقصد، أمّا: مقصد - بكسر الصاد - فهو اسم مكان القصد، ويجمع أيضاً على مقاصد، تقول: «بابك مقصدي». انتهى تنبيه شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى -.

(٢) في نسخة: «باع عمرو...».

(٣) لأن «الحال» بالنظر إلى الاستعمال الغالب، لا يكون إلا بعد تمام الكلام. ومراؤ قولهم: «بعد تمام الكلام» أي: بعده حقيقة، أو حكماً. والله أعلم.

٣. الأضَلُّ فيه أن يكونَ وَضْفًا.

٤. أن يَكُونَ فَضْلَةً^(١).

أقول: وقد اقتصر الناظم - رحمه الله - على ذكر الشرط الأول والأخير بقوله:

وَكَوْنُهُ نَكْرَةً يَاصَاحُ وَفَضْلَةً يَجْرِبُ بِاتِّصَاحِ

قوله: «يا صَاح» مُنادى مَرَّحَمٌ، معناه: يا صاحبي. وقد تقدّم.

وقوله: «باتِّصاح» أي: بأمرٍ جَلِيٍّ وَاضِحٍ بَيِّنٍ في لُغَةِ الْعَرَبِ.

شروط صاحب الحال: يشترط لصاحب الحال أن يكونَ معرفةً: كما في

قوله تعالى: ﴿فَفَرَحَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]. فقوله «خَائِفًا» حال

(١) تقدّم معنا في تعريف «الحال» أنه فضلة - كما هو شأن المنصوبات لأنها في الغالب

تأتي بعد تمام الكلام لفظاً أو تقديرًا -؛ وشأن الفضلة جواز الاستغناء عنها، وهذا القيد

في تعريف «الحال» أمرٌ غَالِبٌ، إذ قد يختل هذا القيد في بعض المواضع، لإمكان إتيانه

في عمود الكلام ومحوره، فلا يُستغنى عنه حينئذٍ، ولا يحكمُ عليه بأنه فضلة، كما في

قول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِلْعَمِينِ﴾ [الأنبياء: ١٦].

فقوله: «لِلْعَمِينِ» حالٌ لا يُستغنى عنه، إذ لو حُذِفَ لاختل المعنى، إذ يكون المقصودُ

انتفاء خلق السَّماء والأرض مُطْلَقًا. والمراد: نفي خلقهما على سبيل اللعب.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. وقوله تعالى:

﴿قَالَتْ يَنْتَوِيكِ إِلَدُ وَأَنَا عَجْرٌ وَهَذَا بَتْلَى شَيْعًا﴾ [هود: ٧٢]. والله أعلم. ١. هـ.

انظر: مزيد تفصيل لهذه المسألة: كتاب «الصفوة من القواعد الإعرابية» ص (٧٥)،

و«النحو القرآني» ص (٣٤١).

من الضمير المستتر في «فَرَجَ» وهو معرفة كما ترى.

وقوله أيضاً: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]. فقله

«بَشِيرًا» حال من المعرفة، وهو الكاف في «أَرْسَلْنَاكَ».

وأشار في النظم لهذا الشرط بقوله:

وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِلَّا مُعَرِّفًا فِي الْأَسْتِعْمَالِ

قوله: «غالبًا» قيد نسبي، لأنه قد يكون نكرة، إذا وُجِدَتْ مُسَوِّغَاتٌ - كما

سأذكره لك بعد قليل بحول الله وقوته -.

قوله: «مُعَرِّفًا فِي الْأَسْتِعْمَالِ» وقد طَبَّقَ لك - رحمه الله تعالى - هذا

الشرط بالأمثلة التي ساقها وهي:

قوله: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا» ف: «زيد» معرف بالعلمية، وقوله: «بَاعَ

بَكْرٌ الْحِصَانَ مُسَرَّجًا» ف: «الحصان» معرف بالألف واللام، وقوله: «إِنِّي

لَقِيتُ عَمْرًا رَائِدًا» التاء في «لَقِيتُ» ضمير، والضمائر معارف، كما مر معك

في «باب المعرفة».

فرغ: قد يكون صاحب الحال نكرة، وذلك بوجود مُسَوِّغَاتٍ، منها:

١. أن تتقدّم عليه الحال: كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [آل عمران: ١٥]. فالظرف «عِنْدَ»

منصوب متعلق بمحذوف حال من «جَنَّاتٌ» فصاحب الحال نكرة والمسوّغ

لذلك تقدّم الحال عليه.

٢. أن يَخْصَّصَ صَاحِبُ الْحَالِ بَوْضْفٍ، أو إِضَافَةٍ: فالأول: كما في قوله:
﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (١) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴿﴾ [الدخان: ٤ - ٥]. والثاني:
كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ (١٠) ﴿﴾
[فصلت: ١٠].

٣. أن يَقَعَ صَاحِبُ الْحَالِ بَعْدَ نَفْيٍ أو شِبْهِهِ: قال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن
قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (٤) [الحجر: ٤].

٤. أن تَكُونَ الْحَالُ جَمْلَةً مُّقْتَرَنَةً بـ: «الواو»: من ذلك قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ
عَلَى قَرِيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].
فرع: الغالبُ والأكثرُ في «الحال»، أن تكونَ مُتَقِلَّةً مُشْتَقَّةً. فلا تكونُ
وَصْفًا ثَابِتًا وَمُلَازِمًا لِصَاحِبِهِ (١).

ففي مثال النَّاطِمِ - رحمه الله تعالى - : «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا» فـ:
«ضَاحِكًا» وَصْفٌ مُّتَقِلٌّ لِأَنَّهُ يَغْتَرِي زَيْدًا وَلَا يُلَازِمُهُ، بل يجوزُ الانْفِكَاكُ
عنه، بأن: يَجِيءُ بَاكِيًا، على سبيل المثال.

مسألة: اعلم - وفقني الله وإياك - أنه يجوزُ تعدُّدُ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا مُفْرَدًا،
أو مُتَعَدِّدًا.

(١) مع هذا فلا يمنع إتيانها ووصفًا ثابتًا، كما هو حاصل في مسائل، بسطها أئمة النحو في
دَوَائِرِهِمْ.

فمن الأول: ما جاء في مثال الناظم - رحمه الله تعالى - : «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا» ف: «ضَاحِكًا» و«مُبْتَهَجًا» حَالَانِ، وَصَاحِبُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ «زَيْدٌ»، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا «جَاءَ». وَمِنْهُ قَوْلُ مَجْنُونِ بْنِ عَامِرٍ:

عَلَيَّ إِذَا مَا زَرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا
الشاهد في قوله: «رَجُلَانِ حَافِيَا».

ومن الثاني: ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: ٣٣]. التقدير: الشمس دائبة، والقمر ودائباً.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ «الحال» من جملة المنصوبات، وأنه يأتي من: الفاعل، ونائبه، والمفعول به، والخبر، والاسم المجرور بالحرف وبالإضافة؛ وله ولصاحبه شروط، والله أعلم.

بَابُ التَّمْيِيزِ

اسْمٌ مُبَيِّنٌ لِمَا قَدْ اُنْبَهَهُمْ مِنْ الذَّوَاتِ بِاسْمٍ تَمْيِيزٍ وَاسْمٌ
فَانْصَبَ وَقُلْ: قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَلِي عَلَيْهِ اَزْبَعُونَ فَلَسَا
وَحَالِدٌ اَكْرَمٌ مِنْ عَمْرِو اَبَا وَكَوْنُهُ نَكِرَةٌ قَدْ وَجَبَا
الشَّرْحُ:

شرع الناظم - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم السادس من منصوبات الأسماء، وهو: «التمييز».

تعريفه لغة: التمييز بمعنى المميّز - بكسر الياء - على البناء للفاعل، لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه، و«التمييز»، و«التبيين»، و«التفسير» ألفاظ مترادفة. اصطلاحاً: هو الاسم الصريح، المفسر لما اُنْبَهَهُ من الذَّوَاتِ، أو النسب. قولنا: «الاسم» خرج بذلك الفعل والحرف.

قولنا: «المفسر» أي: المبيّن، كما في تعريف الناظم - رحمه الله تعالى ، وفي بعض النسخ: «مميّز».

قولنا: «لما اُنْبَهَهُم» أي: بما خفي منها. وقد تقدّم التّنبية على لفظ: «اُنْبَهَهُم» في الباب السابق. وهذا القيد هو الذي يخالف فيه التمييز الحال^(١).

وقولنا: «من الذَّوَاتِ» سواء المقدّرة أو المذكورة. وخرج بهذا القيد «الحال» أيضاً لأنه يرفع الإبهام عن الهيئات.

(١) وسيأتيك الفرق بين «التمييز» و«الحال» - إن شاء الله تعالى -.

وقوله: «بِاسْمِ تَمَيِّيزٍ وَوَسْمٍ» وَوَسْمٌ بِمَعْنَى: عَلَّمٌ مِنَ الْوَسْمِ، أَي: الْعَلَامَةِ. والمراد: أن هذا الاسم الذي عرّفه لك. وهو: المبيّن لما قد استبهم من الدّوات، عَلَّمٌ بِأَنْ جُعِلَ التَّمَيِّيزُ اسْمًا لَهُ.

حكمه: النَّصْبُ، وَالنَّاصِبُ لَهُ مُمَيِّزُهُ، وَأَشَارَ لِحُكْمِهِ فِي النِّظْمِ بِقَوْلِهِ: «فَانْصِبْ». وَالْفَاءُ هُنَا فَاءُ الْفَصِيحَةِ.

مثال التَّمَيِّيزِ: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣].
فقوله: «أَعْمَالًا» تَمَيِّيزٌ مَنْصُوبٌ.

أقسامه: يَنْقَسِمُ «التَّمَيِّيزُ» قِسْمَيْنِ:

١. القسم الأول: تَمَيِّيزُ النِّسْبَةِ (الْمَلْحُوظُ): وَهُوَ مَا رَفَعَ إِبْهَامَ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ. لِذَلِكَ يُدْعَى ب: «تَمَيِّيزُ الْجُمْلَةِ»، وَهُوَ ضَرْبَانِ: مَحْوُولٌ، وَغَيْرُ مَحْوُولٍ.
الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْمَحْوُولُ: وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْمَحْوُولُ عَنِ الْفَاعِلِ: كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. فَقَوْلُهُ: «شَيْبًا» تَمَيِّيزُ نِسْبَةٍ مَحْوُولٍ عَنِ الْفَاعِلِ، وَتَقْدِيرُهُ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ.

وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].
فقوله «رَّحْمَةً وَعِلْمًا» تَمَيِّيزُ نِسْبَةٍ مَحْوُولٍ عَنِ الْفَاعِلِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَسِعَتْ رَحْمَتُكَ وَعِلْمُكَ كُلَّ شَيْءٍ.

ومثل النّأظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا». فأصل التركيب: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ. فحذف المضاف الذي هو «نفس» وأقيم المضاف إليه وهو «زيد» مقامه فارتفع ارتفاعه.

إذ يصح أن يكون المراد: طَابَ خُلُقُ زَيْدٍ، أو أَضْلُهُ، أو قَوْلُهُ، أو ذِكْرُهُ. فقوله: «نَفْسًا» تمييزٌ مفسّرٌ لما استبهم وأجمل من الذات المقدرة في: «طَابَ زَيْدٌ» إذ المعنى: طَابَ شَيْءٌ مَنسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ، فَالشَّيْءُ الْمَبْهَمُ فَسَّرَ بِالنَّفْسِ.

النوع الثاني: المحوّل عن المفعول: كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]. فقوله: «عُيُونًا» تمييزٌ نسبةً محوّل عن المفعول، والتقدير: وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]. فقوله «عَدَدًا» تمييزٌ نسبةً محوّل عن المفعول، والتقدير: وَأَخْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ.

النوع الثالث: المحوّل عن المبتدأ^(١). وضابطه: أن يكون «اسمُ التفضيل» بغضاً من جنس التمييز؛ بحيث يصح وضع لفظ: «بغض» مكانه. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤]. فقوله «بَأْسًا» و«تَنكِيلًا» تمييزا نسبةً محوّلان عن المبتدأ، إذ التقدير: بِأَسُّ اللَّهِ أَشَدُّ، وَتَنكِيلُهُ أَشَدُّ.

(١) تنبيه: بعض النحاة لا يفرده استقلالاً، بل يدرجه تحت المحوّل عن الفاعل.

كذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].
فقوله «مَالًا» و«نَفَرًا» تمييزا نسبية محوّلان عن المبتدأ، والتقدير: مَالِي
أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ.

ومثل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «وخالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو
أَبَا» أصل التركيب: أَبُو خَالِدٍ أَكْرَمُ مِنْ أَبِي عَمْرٍو. فحذف المضاف وهو «أبو»
وأقيم المضاف إليه وهو «خالِد» مقامه فارتفع ارتفاعه، وصار مبتدأ.

الضرب الثاني: غير المحوّل. كقول الله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى
بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥]. ف: «وَلِيًّا» و«نَصِيرًا» كلاهما منصوب على
التمييز غير المحوّل.

٢. القسم الثاني: تمييز الذات (الملفوظ): وهو المبين لما استبهم في
المفرد أو الذات. لذلك يُدعى بـ: «تمييز المفرد»، ويقع بعد العدَد، أو
المقَادِير - وهو ما يُعرف به كميّة الأشياء -، أو الموزُونَات، أو المكيَلَات،
أو المسَاحَات.

أمثلة: مثال للواقع بعد العدَد: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي
رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]. وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ
فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. وقوله: ﴿ثُمَّ فِي
سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢].

ومثال للوَّاقِعِ بعدَ شبه المقادير: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١].
 فقوله «ذَهَبًا» تمييز منصوب والمميز شبيه بالمقدار وهو قوله «مِلْءُ الْأَرْضِ».
 ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «لِي عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ
 فِلْسًا» فـ: «لِي» جار ومجرور خبر لقوله: «أَرْبَعُونَ» و«عليه» شبه جملة في
 محلِّ نصبٍ حال لـ: «أربعين». أي: حال كونها عليه. و«فِلْسًا» تمييزٌ مُفسَّرٌ
 للذَّاتِ المذكورة، وهي: «أربعون» وهي هُنا عبارةٌ عن معدودٍ مُبْهَمٍ، وهو
 مُفسَّرٌ لها.

فائدة: أفصح الناظم - رحمه الله تعالى - في منظومته «نزهة الحلوم» عن
 هذا الباب بقوله:

نَحْوُ تَقْصِدِ الْجَبِينِ عَرَقًا وَصَالِحِ أَكْثَرِ مِنْكَ وَرَقًا
 وَابْتِغَاءِ زَيْدٍ أَرْبَعِينَ بَيْتًا فِي كُلِّ بَيْتٍ مَنَوَانِ زَيْتًا
 وَقَدْ تَصَدَّقَ وَكَانَ سَمْعًا بِأَذْرَعِ أَرْضًا وَصَاعٍ قَمَحًا

شروط التمييز: اشترطَ أئمةُ النُّحُوِّ للتمييزِ شرطين، هما:

الأول: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ^(١). - وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهِ -.

(١) لأنَّ المقصودَ من «التمييز» تفسيرُ الذَّاتِ، وهو يحصلُ في حَالِ تَكَارُرِهِ الَّتِي هِيَ
 الْأَصْلُ، كَمَا يحصلُ في حَالِهِ تعريفِهِ، فَلَوْ عُرِفَ لَوَقَعَ التَّعْرِيفُ لَغَوَا، وَلِذَا لَا يَقَعُ
 «التمييز» معرفةً عند الجمهور. والله أعلم. انظر: شرح الإسفراييني (١٠٣).

وقد أشار الناظم - رحمه الله - لهذا الشرط بقوله: «وَكَوْنُهُ نَكْرَةً قَدْ وَجَبًا»^(١). الألف في «وجبا» للإطلاق.

الثاني: أن يكون متأخراً. بمعنى: أنه لا يجيء إلا بعد تمام الكلام^(٢).

فائدة في الفرق بين الحال والتمييز:

يتفق «الحال» و«التمييز» في أمور، ويفترقان في أمور:

فمما يتفقان فيه خمسة أمور: أنهما اسمان، نكرتان، فصلتان، منصوبان، رافعان للإبهام.

وفترقان في ثمانية أمور:

١. أن «الحال» يجيء جملةً، وظرفاً، ومجروراً، أمّا «التمييز» فلا يكون إلا اسماً.

(١) تنبيه: قوله: «قد وجبا» الوجوب هنا مقيّد وليس على إطلاقه، لأن البصريين هم الذين

اشترطوا كون «التمييز» نكرة؛ أمّا الكوفيون فإنهم يجوزون مجيئه معرفةً، ويستدلون

لمذهبهم بقول رشيد بن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِينَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ

حيث أدخل الألف واللام على تمييز النسبة وهو: «النفس» وحقه أن يكون منكراً.

وفي البيت توجيهات أخرى.

قال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني - حفظه الله تعالى - : «والصحيحُ

مذهبُ أهل البصرة، لأنَّ ورودَهُ معرفةً كان في الشعرِ ضرورةً» انتهى تعليقه.

(٢) وهذا الشرط الثاني ذكره ابنُ آجروم في المقدمة وأهمله الناظم - رحمه الله - .

٢. أَنَّ «الحال» قد يتوقَّفُ معنى الكلامِ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦]. بخلاف «التمييز» فليس كذلك.

٣. أَنَّ «الحال» مُبَيَّنٌّ لِلْهَيْئَاتِ، و«التمييز» مُبَيَّنٌّ لِلذَّوَاتِ أَوِ النَّسَبِ.

٤. أَنَّ «الحال» يَتَعَدَّدُ، بخلاف «التمييز».

٥. أَنَّ «الحال» يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا، أَوْ وَضْعًا يُشَبِّهُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧]. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي «التمييز» عَلَى الصَّحِيحِ.

٦. أَنَّ حَقَّ «الحال» الِاشْتِقَاقُ، وَحَقَّ «التمييز» الْجُمُودُ، وَقَدْ يَتَعَاكَسَانِ،

فِيَأْتِي «الحال» جَامِدًا، كَقَوْلِ الْبَارِي: ﴿وَنَنْحِثُونَ الْجِبَالَ يُوْتًا﴾ [الأعراف:

٧٤]. وَيَأْتِي «التمييز» مُشْتَقًّا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ

الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]. فَقَوْلُهُ: «حَسِيبًا» مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ،

وَهُوَ وَضْفٌ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٍ»، بِمَعْنَى «فَاعِلٍ»، أَيْ: مُحَاسِبًا.

٧. «الحال» يَأْتِي مُؤَكِّدًا لِعَامِلِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ ضَاجِحًا مِّنْ

قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، بِخِلَافِ «التمييز».

٨. يَكُونُ «الحال» بِمَعْنَى «فِي»، و«التمييز» بِمَعْنَى «مِنْ».

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ «التمييز» من جملة المنصوبات، وهو
قسمان: تمييزٌ نسبي، وتمييزٌ ذاتي، والأول منهما نوعان: محوّل عن الفاعل،
وعن المفعول، وعن المبتدأ، وغير محوّل.

ثم إن للتمييز شروطاً وضوابط، وبينه وبين «الحال» اتفاق وافتراق، والله
أعلم.

* * *

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ

إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسَوَى، سُوَى، سَوَا إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبُ
تَقْوُلٍ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمَرًا
وإنْ بِنَفْسِي وَتَمَامِ حَلِيَا
كَ: لَمْ يَتَمَّ أَحَدٌ إِلَّا صَالِحُ
أَوْ كَانَ نَاقِصًا فَأَغْرِبْنَاهُ عَلَى
كَ: مَا هَدَى إِلَّا مُحَمَّدٌ، وَمَا
وَهَلْ يُلَوِّذُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ
وَحُكْمُ مَا اسْتِثْنَيْتُهُ غَيْرُ، وَسَوَى
وَانْصَبْ أَوْ اجْزُرْ مَا ب: حَاشَ، وَعَدَا
فِي حَالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَّةُ
تَقْوُلٍ: قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا جَعْفَرًا
الشرح:

شرع - رحمه الله تعالى - في بيان القسم السابع من منصوبات الأسماء، وهو: «الاستثناء» (١).

(١) وسماه الجوهري - رحمه الله تعالى - : «مفعولاً دونه».

تعريفه لغة: الاستثناء استفعال من الثني، والسين والتاء فيه زائدتان؛ ومعناه: مُطلق الإخراج.

اصطلاحاً: هو اسم يقع بعد «إلا»، أو إحدى أخواتها، مخالفاً في الحكم لما قبلها نفيًا أو إثباتاً.

أركانه: أركان المستثنى ثلاثة:

(١) مُستثنى منه.

(٢) أداة الاستثناء.

(٣) مُستثنى.

أدواته: أدوات الاستثناء الدالة عليه، ثمانية^(١)؛ بعضها أسماء، وبعضها أفعال، وبعضها حروف، وبعضها مُشترك أو مُتردّد بين الفعلية والحرفية^(٢).

وهذه الأدوات بالتفصيل هي:

(١) وهي التي ذكرها الناظم - رحمه الله تعالى -، ولأفقد أوصلها جمهور النحاة إلى عشرة، بإضافة: «ليس»، و«لا يَكُون».

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وبهذا يتبين لك أن ما عبّر به ابن أجروم - رحمه الله تعالى - في «المقدمة» بقوله: «وحروف الاستثناء ثمانية» ليس على إطلاقه، بل هو من باب التغليب، لأنها في الحقيقة تنقسم إلى ثلاثة أقسام - كما هو موضح في الشرح - والله أعلم.

١. «إِلَّا»: أُمُّ الْبَابِ ^(١)، وهو حرفٌ دَائِمًا - بلا خلاف - . وَيَرِدُ فِي الْجُمْلَةِ الْمَثْبُتَةِ وَالْمُنْفِيَّةِ، وَلَهَا فِي الْأَسْتِعْمَالِ عِدَّةٌ أَوْجُهُ ^(٢).
٢. «غَيْرٌ»: وَتَجْمَعُ عَلَى «أَغْيَارٍ»، وَهِيَ اسْمٌ بِلا خِلَافٍ بِمَعْنَى «سِوَى» ^(٣).

(١) لما يثبت لها من الأحوال التي لا تثبت لغيرها - كما سيأتيك بيانه إن شاء الله - ولذلك قدّمها في النظم.

(٢) جمع الإمام المهلب في هذه الأوجه بقوله:

لـ: «إِلَّا» سَنَةً كُمَلَّتْ وَتَمَّتْ الْإِسْتِثْنَاءُ وَتَحْقِيقٌ وَوَضْفُ
وَمَعْنَى «الْوَاوِ» ضَمَّتْهَا وَ«لَكِنْ» وَ«إِمَّا» فَهِيَ لِلْأَدْبَاءِ وَقَفُ
انظر: ص (١٧٦) من «نظم الفرائد».

(٣) وهي كلمة يُوصَفُ وَيُسْتثنى بها، وهي متوَعِّلَةٌ فِي الْإِبْهَامِ، وَلَا تَفِيدُهَا إِضَافَتُهَا تَعْرِيفًا، وَلَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا نَكْرَةً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ مُنْتَجِلٍ﴾ [هود: ٤٦]. وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الاستثناء: تأتي في جملة فيها مُسْتثنى وَمُسْتثنى منه، فتكون بمعنى «إِلَّا» الاستثنائية، فتأخذ حكمها الإعرابي. - وهذا هو المقصود والمراد من هذا الباب -.

النوع الثاني: - وهو الأصل - أن تكون صفةً للنكرة، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَدَقَاتٍ غَيْرَ آلِيٍّ كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]. أو صفةً لمعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿مَرِطَ الَّذِينَ آمَنَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاتِحَةِ﴾ [الفاتحة: ٧]. وشرطها: أن يكون ما قبلها يصدق على ما بعدها.

النوع الثالث: أن تكون «غير» بمعنى «لا» النافية، فتُنصَبُ على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وقوله: ﴿إِنَّ طَعَامَ غَيْرِ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

٣. «سَوَى»: - بكسر السَّينِ المَهْمَلَةِ بعده واوٌ ثم ألف مقصورة - على وزن «رِضًا»، وهي اسمٌ بلا خِلَافٍ.

٤. «سَوَى»: - بضم السَّينِ المَهْمَلَةِ - على وزن «هُدًى» وهي اسمٌ بلا خِلَافٍ.

٥. «سَوَاءً»: - بفتح السين والمدّ - على وزن «سَمَاءً» وهي اسمٌ بلا خِلَافٍ.

تنبيه: «غير» وأخواتها أسماءٌ لازمت الإضافة، لذلك فلا يأتي المستثنى بها إلا مجروراً بالإنضافة، كما في إشارة الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أن يجبر لا سَوَى».

فائدة: ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - لـ: «سوى»، ثلاث لغات، مبتدئاً بأفصحهن؛ ويضاف إليها لغة رابعة، وهي: «سواء» - بكسر السَّينِ وفتح الواو - على وزن «بناء».

٦. «خَلَا»: وهي مشتركة بين الفعلية والحرفية.

٧. «عَدَا»: وهي مشتركة بين الفعلية والحرفية^(١).

(١) «عدا» لها ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون فعلاً غير متصرف، متعدياً، ناصباً للمستثنى على المفعولية، وفاعله ضميرٌ مستترٌ وجوباً.

الثاني: أن تدخل «ما» المصدرية عليها، ويجب عندها نصبٌ ما بعدها.

الثالث: أن تكون حرفاً جازاً للمستثنى، وذلك إذا خلت من «ما» المصدرية، فيجوز اعتبارها فعلاً، فتنبه ما بعدها على أنه مفعول به، أو حرفاً فتجره.

تنبيه: «خَلَا» وأخواتها لها حالتان، أنت مخيرٌ فيهما؛ إن شئت نصبت بها - وهذا هو الأشهر - فتكون أفعالاً جامدة، وإن شئت جرّزت بها فتكون حُرُوفَ جرٍّ^(١).

٨. «حَاشَا»: مُشْتَرَكَةٌ بين الفعلية والحرفية. وفيها أربع لغات:

الأولى: «حَاشَا» بإثبات الألفين بعد الحاء، وبعد الشين المعجمة.

الثانية: «حَشَا» بإثبات الألف الثانية مع حذف الأولى إلى ما بعد الحاء المهملة.

الثالثة: «حَاشْ» - عكس اللغة الثانية - وهي: إثبات الألف بعد الحاء المهملة مع حذف التي بعد الشين المعجمة.

الرابعة: «حَاشْ» بإثبات الألف الأولى، وحذف الثانية، وإسكان الشين.

قوله في النظم: «الاستثنا» - بالقصر - ضرورة، و«حوى» بمعنى: جمع، والمقصود: أن الاستثناء جمع ما ذكره لك من أدوات.

مسألة: اعلم أن الكلام قبل «إلا» وأخواتها لا يخلو من معنى من هذه المعاني الأربعة فإمّا:

(١) فمثلاً الشاهد على الجرّ بـ: «عدا» قول الشاعر:

أَبْخَنَّا حَاشِيَهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمُطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ
ومن الجرّ بـ: «خلا» قول الأعشى:

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١. أن يكون تاماً: وهو الذي يُذكر فيه المستثنى منه فيه.
 ٢. أن يكون موجباً: وهو الذي لم يُسبق بنفيٍّ أو شبهه: وشبهُ النَّفْيِ: النهي والاستفهام الإنكاري.
 ٣. أن يكون ناقصاً: هو الذي لا يُذكر المستثنى منه.
 ٤. أن يكون غير موجب: وهو الذي يُسبق بنفيٍّ أو شبهه.
- وتطبيق هذه المعاني على «إلا» وأخواتها كالتالي:
- أولاً: حالات الاستثناء بـ: «إلا»:

الحال الأولي: إذا كان الكلام تاماً موجباً. ففي هذه الحال يجب أن يكون ما بعد «إلا» منصوباً على الاستثناء، سواء كان مُتَصِلًا أو مُتَفَصِّلًا. كقوله تعالى: ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. فقوله «قَلِيلًا» مستثنى مُنْصَوِّبٌ من واو الجماعة. كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. وأشار في النظم للحالة الأولى ومثل لها بقوله:

إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبٌ فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ
تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرًا وَقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إِلَّا بَكْرًا

فقوله: «قَامَ» فعل ماضٍ، و«القَوْمُ» فاعل مرفوع، و«إلا» أداة استثناء، و«عمرًا» مستثنى منصوب.

و«قد» للتحقيق، و«أتاني» فعل ماض مفتوح بفتحة مقدّرة على الألف، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني على السُّكُون في محلّ نصب مفعول به، و«الناس» فاعل مرفوع، و«إلاّ» أداة استثناء، «بكرأ» مستثنى منصوب.

الحال الثانية: إذا كان الكلام تاماً منفيّاً والاستثناء مُتصلاً. بأن يكون الكلام الذي قبل «إلاّ» منفيّاً، أو منهيّاً عنه، أو مُستفهماً عنه، استفهماً إنكارياً. فيجوزُ لك في هذه الحالة وجهان - وأنت بالخيار فيهما -:

الوجه الأول: النَّصْبُ على الاستثناء^(١): من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَآحِدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَتِغَاءً وَجُورٍ ۚ ۝١٩﴾ [الليل: ١٩ - ٢٠].

الوجه الثاني: جَوَازُ إِتْبَاعِ الْمُسْتَثْنَى لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ، - وهو الْقَصِيحُ - قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]. فيعرب بدلاً مما قبله. كذلك الشأن في قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ ۖ إِلَّا الضَّالُّونَ ۚ﴾ [الحجر: ٥٦].

وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - للحالة الثانية ومثّل لها بقوله:
وإن بنقيّ وتمام حليّا فأبدل، أو بالنّصب جيء مُسْتَثْنَا
ك: لم يقم أحد إلاّ صالح أو صالحاً فهو لذين صالح

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: حمل الجمهورُ النَّصْبَ في حالة ما إذا كان المُسْتَثْنَى مِنْهُ مُنْقَطِعاً. بأن كان المُسْتَثْنَى، من غير جنس المُسْتَثْنَى مِنْهُ.

ففي المثال: «لم» حرف نفى وجزم وقلب، و«يقم» فعل مضارع مجزوم
بـ: «لم» وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره، و«أحد» المستثنى منه
مذكور، وهو فاعل مرفوع، و«إلا» أداة استثناء، و«صالح» في حالة الرفع
يكونُ بَدَلًا من «أحد» بدل بعض من كل، «أو» أي: وقُلْ إن شئتَ: «صالحاً»
بالنصب فيكونُ حينئذٍ مُستثنى مما قبله.

قوله: «حَلِيًّا» حَلِيٍّ بمعنى: لبس حَلِيًّا فاتصف به. وفي نسخة: «حُلِّيًّا»
بمعنى: أَلْبَسَ حَلِيًّا، أو اتَّخَذَهُ.

وقوله: «فهو» أي: المستثنى. و«الذين» أي: النصب والإتباع. و«صالح»
أي: لكلا الوجهين: النصب على الاستثناء، أو الرفع على البدلية.
وقفه: لم يصرح الناظم - رحمه الله تعالى - بتقديم الإتيان، لكن يفهم
من التقديم والتمثيل له في النظم، أنه يختاره على غيره، والله أعلم.
الحال الثالثة: إذا كان الكلام ناقصاً منقياً^(١): ففي هذه الحال يُعربُ على

(١) يسمى النُّحَاةُ الاستثناء في هذه الحالة بـ: «الاستثناء المفرغ». لأنه فرغَ العامل الذي
كان يعملُ في المستثنى منه له. وبالتالي لا يكونُ مذكوراً ولا مُثَبَّتاً، ولذا أعربَ بحسبِ
موقعه من الإعراب؛ وقيل: بل فرغَ ما قبل «إلا» للعمل فيما بعد: «إلا».
وهناك حالة أخرى لم يذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - وهي: ما يسميه النُّحَاةُ
«الاستثناء المنقطع» ومعناه: أن لا يكونَ المستثنى من المستثنى منه، بل منقطعٌ
ومنفصلٌ عنه، كما في قولك: «جاءَ القَوْمُ إلاَّ حِصَانًا»، إذ إنَّ كلمةَ «حِصَانًا» ليست من
المستثنى منه، لكونِ المستثنى منه من بني آدم، والمستثنى ليس كذلك، وحكمُ هذه
الحالة نصبُ المستثنى دائماً.

حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ «إِلَّا». وَتَكُونُ «إِلَّا» مُلْغَاةً لَا عَمَلَ لَهَا. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ (٣٥) ﴿[الأحقاف: ٣٥]. فَقَوْلُهُ «الْقَوْمُ» نَائِبٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ لِقَوْلِهِ «يُهْلِكُ».

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]. فَقَوْلُهُ «الْفَاسِقُونَ» فَاعِلٌ. وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فَمَا بَعْدَ «إِلَّا» يُعْرَبُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ. وقوله: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٦]. فَقَوْلُهُ «مُبَشِّرِينَ» حَالٌ مِنْ «الْمُرْسَلِينَ». وقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. فَقَوْلُهُ «بِأَهْلِهِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَ(الهاء) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالشَّوَاهِدُ الْقُرْآنِيُّ لِهَذَا الْحُكْمِ كَثِيرٌ جَدًّا.

وللحالة الثالثة أشار الناظم - رحمه الله تعالى - ومثل لها بقوله:

أَوْ كَانَ نَاقِصًا فَأَعْرَبَهُ عَلَى حَسَبِ مَا يُوجِبُ فِيهِ الْعَمَلُ
كَ: مَا هَدَى إِلَّا مُحَمَّدٌ، وَمَا عَبَدْتُ إِلَّا اللَّهَ فَاطِرَ السَّمَا
وَهَلْ يُلَوِّذُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعَ الْبَرِّ
قوله: «أو» للتنويع والتقسيم.

وقوله: «يوجب فيه العمل»، في نسخة: «يوجب فيه عملاً». والمعنى: أنه يُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَطْلُبُهُ الْعَامِلُ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ فِيهِ، فَإِنْ

طَلَبَهُ فاعلاً رَفَعَهُ عَلَى الفاعلية، وَإِنْ طَلَبَهُ مفعولاً بِهِ نَصَبَهُ عَلَى المفعولية،
وَإِنْ طَلَبَهُ مجروراً بِحَرْفٍ جَرَّ جُرَّ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَهَكَذَا.

وقوله: «ما هدى إلا محمد» فـ: «ما» نافية، و«هدى» فعل ماضٍ مبني على
الفتح المقدّر منع من ظهوره التعذر، و«إلا» أداة استثناء ملغاة من جهة العمل،
دون المعنى، و«محمد» فاعل لـ: «هدى»، والتقدير: ما هدى أحدٌ إلا محمد ﷺ.

وقوله: «ما عبدتُ إلا الله فاطر السّما» «ما» حرف نفى، و«عبدت»
فعل وفاعل، و«إلا» أداة استثناء ملغاة، و«الله» منصوب على المفعولية،
و«فاطر» منصوب على البدلية، أو على أنه عطف بيان، وهو مضاف
و«السّما» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وقوله: «وَهَلْ يَلُودُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ... إلخ». فـ: «هَلْ» استفهام، وهذا
دليل على أَنَّ الكلام غير موجب، لَأَنَّهُ مسبوقٌ باستفهام، «يلودُ» فعل
مضارع، و«العبدُ» فاعل مرفوع، و«يوم» ظرف منصوب، وهو مضاف
و«الحشر» مضاف إليه. و«إلا» أداة استثناء، و«بِأَحْمَدَ» جارٍ ومجرور، وهو
مستثنى مفرّغ، و«شفيع» بدل من «أحمد» وهو مضاف و«البرُّ» مضاف إليه.
في نسخة: «شفيع البشر». وهُنَا وَقْفَةٌ - وَفَقَكَ اللَّهُ - ^(١).

(١) لأن قوله: «وَهَلْ يَلُودُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ إِلَّا بِأَحْمَدَ...» محتَمِلٌ لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْمَلَاذَ وَالْمَلَجَأَ يَوْمَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ، وَهَذَا بِلَا رَيْبٍ مُجَانِبٌ لِلصَّوَابِ.
إِذْ الْمَلَاذُ وَالْمَفْزَعُ وَالْمَلَجَأُ يَوْمَئِذٍ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. =

= الثاني: أنه قصد - وهذا هو الظنُّ به رحمه الله - الشَّفَاعَةَ الْعُظْمَى الَّتِي أُذْخِرَتْ لِرَسُولِ الْأُمَّةِ زِيَوْمَ تَنْقَطِعُ الْعَلَاتِقُ وَالْأَنْسَابُ.

أقول: وبالتوجيه الثاني اعتذر للناظم - رحمه الله تعالى - جمعٌ من الشَّرَاحِ مِنْهُمْ: شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدٌ سَالِمٌ وَلَدَ عُدُودٍ، وَشَيْخُنَا مُحَمَّدٌ عَمْرٌ حَوِيَّةَ الْجَكْنِيِّ، وَالشَّيْخُ زَايِدُ الْأَذَانِ، وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ - سَدَّدَ اللَّهُ الْجَمِيعَ -.

فقد قال شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَمْرٌ حَوِيَّةَ الْجَكْنِيِّ - حفظه الله - في شرحه: «ظاهرُ أنه يريدُ بذلك ما جاء في الحديث أن النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى نَبِينَا ﷺ بَعْدَ أَنْ يَأْتُوا آدَمَ وَغَيْرِهِ، يَرِيدُونَ الشَّفَاعَةَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ الْعِيَادِ، وَلَا اللَّوَاذِ، وَلَا الْإِلْتِجَاءِ إِلَّا مُعَلَّقًا بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ، لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ هِيَ: الْإِلْتِجَاءُ وَالْإِعْتِصَامُ، وَيُسَمَّى الْمُسْتَعَاذُ بِهِ مُعَاذًا وَمَلْجَأً، فَالْعَائِذُ بِاللَّهِ قَدْ هَرَبَ مِمَّا يُؤْذِيهِ، أَوْ يَهْلِكُهُ إِلَى رَبِّهِ وَمَالِكِهِ، وَاعْتَصَمَ وَاسْتَجَارَ بِهِ وَالتَّجَأَ إِلَيْهِ.

قال ابن كثير: «الاستعاذةُ هي الالتجاءُ إلى الله، والالتصاقُ بجنابه، من شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ، والعِيَادُ يَكُونُ لِدَفْعِ الشَّرِّ؛ وَاللِّيَاذُ لَطَلَبِ الْخَيْرِ».

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوزُ الاستعاذةُ بغيرِ الله؛ وقد نصَّ الأئمةُ كأحمد وغيره، على أنه لا يجوزُ الاستعاذةُ بمخلوقٍ، وهذا مما استدللَّ به على أن كلام الله غيرُ مخلوقٍ، لأنه ثبتَ عن النبي ﷺ أنه استعاذَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ، وأمرَ بذلك، ولهذا نهى العلماءُ عن التعازيمِ والتَّعَاوِيزِ، الَّتِي لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهَا، خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا شِرْكٌ». انتهى توجيهه حفظه الله تعالى وبارك فيه.

وقال الشيخ زَايِدُ الْأَذَانِ: «لَعَلَّهُ يَشِيرُ بِهِ إِلَى مَا ثَبَتَ لَهُ ﷺ مِنَ الْإِنْفِرَادِ بِالشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى دُونَ سَائِرِ الرُّسُلِ، نَقُولُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ حُسْنِ الظَّنِّ، وَلَا تُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا». انتهى كلامه - وفقَّه الله -.

فائدة: تأتي «إلا» لمعانٍ منها:

١. أن تكون بمعنى «غير» فيوصفُ بها، وبتأليتها مُنْكَرًا، أو شبهةً، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

٢. أن تكون عاطفةً بمنزلة «الواو» في التَّشْرِيكِ في اللَّفْظِ والمعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَمُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ (١١) [النمل: ١٠ - ١١].

٣. أن تكون بمعنى «بل»، كما في قوله تعالى: ﴿طه (١) مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَى (٢) إِلَّا تَذَكُّرًا لِّمَن يَخْشَى (٣)﴾ [طه: ١ - ٣].
ثانيًا: حالات الاستثناء بـ: «غير».

اعلم أن «غير» تُعرَّبُ إعرابَ المستثنى بـ: «إلا» وعلى التفصيل الذي تقدَّم. فيجبُ نصبُها على الاستثناء إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، كما في قولك: «قامَ القومُ غيرَ صالحٍ». ويجوزُ البدلُ والنصبُ على الاستثناء، إذا كان

= وقال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كُوني: «والحزمُ أن يُؤْتَى في مثلِ هذا الموطن بما لا احتمالُ فيه، لِصَرْفِ سِهَامِ النَّقْدِ». انتهى كلامه - سدَّده الله -.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: ومثل هذا التوجيه والاعتذار هو الرَّاجِبُ في حالِ عَدَمِ التَّضَرُّيحِ؛ وهو الشُّعَارُ لِمَن يَتَغَيَّي السَّلَامَةَ، ويرجو الخير، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الكلام منفيًا تامًا، كما في: «ما قامَ القومُ غيرُ صالحٍ» بالرفع، أو «ما قامَ القومُ غيرُ صالحٍ» بالنصب.

وتعربُ على حَسَبِ العَوَامِلِ إذا كانَ الكلامُ ناقصًا منفيًا، كقولك: «ما قامَ غيرُ صالحٍ»، و«ما ضربتُ غيرَ صالحٍ»، و«ما مررتُ بغيرِ صالحٍ». قاعدة: إذا لم تكن «غير» بمعنى «إلا» في الاستثناء، أُعربتُ على حَسَبِ مَوَاقِعِهَا فِي الجُمْلَةِ^(١).

ثالثًا: حالاتُ الاستثناءِ بـ: «سَوَى» و«سَوَى» و«سَوَاءً»:

اعلم أن «سَوَى» وأختيها يلزمن النصب على الظرفية. وهُنَّ مثل «غير» معنى وإعرابًا.

مثاله: قولك: «قامَ القومُ سواءَ زيدٍ، وسَوَى عمروٍ»، و«ما قامَ سواءَ زيدٍ، وسَوَى عمروٍ». وأشار الناظم - رحمه الله تعالى - لهذه الحالة بقوله: وَحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيْرُ، وسَوَى سَوَى، سواءً، أنْ يَجُرَّ لَا سَوَى

(١) فمن ذلك، وقوعها خبرًا، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَن يُنْفِثُوا فِي آلِ الْحِيتِ وَهُوَ فِي الْخِصَايِرِ عَذِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٨]. ووقوعها مفعولاً به، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسَّجِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. ووقوعها مجرورةً بالحرف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]. إلى غير ذلك من الشواهد القرآنية.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وذكرُ هذه القاعدة، والتمثيل لها من باب رفع الالتباس بـ: «غير» الاستثنائية.

قوله: «لا سَوَى» أي: مجرورٌ بالإِضافة لا غيرٌ، فلا يجوزُ فيه غير الجَرِّ، لأنه باقٍ على حالة واحدة.

رابعاً: حالاتُ الاستثناءِ بـ: «خلا» و«وعدا» و«حاشا»:

يجوزُ في إعرابها وجهان:

الوجه الأول: جَوَازُ نَصِبِهَا على أنها أفعالٌ ماضيةٌ، فاعِلُها ضميرٌ مستترٌ وجوباً، يعودُ على البعضِ المبهمِ المفهومِ من الكلِّ السَّابِقِ، وهو المستثنى منه، ومفعولها المستثنى.

الوجه الثاني: جَوَازُ جَرِّهَا على أنها حُرُوفٌ جَرٌّ. بِشَرطِ عَدَمِ دُخُولِ «ما» المصدريةِ عليها، وإلَّا تَعَيَّنَ نَصِبُهَا ^(١).

أمثلة: تقول: «قَامَ القَوْمُ خَلَا جَعْفَرًا» بنصب «جعفر»، على أن «خَلَا» فعلٌ ماضٍ، فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً؛ مفعوله «جعفرًا» أي: خَلَا بَعْضُهُمْ جَعْفَرًا؛ وكذلك: «قَامَ القَوْمُ خَلَا جَعْفَرٍ» بجرِّ المستثنى وهو: «جعفرٍ» على أن «خَلَا» حرفٌ جَرٌّ.

و«قَامَ القَوْمُ عَدَا جَعْفَرًا» بنصب «جعفرًا» على أن «عَدَا» فعلٌ ماضٍ،

(١) لأنَّ «ما» المصدرية لا تدخلُ إلَّا على الأفعالِ - كما هو مقررٌ في القواعدِ - ومعلومٌ

أنها أفعالٌ إن سبقتهنَّ «ما» كقول لييد بن ربيعة:

أَلَا كُنْتُ شَيْءَ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً؛ ومفعوله «جعفراً» أي: عدا بعضهم جعفرًا. كذلك الشأن في نحو قولك: «قام القومُ حاشاً جعفرًا» أو «جعفرًا».

أقول: وإلى هذين الوجهين أشار الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

وَانْصَبَّ أَوْ اجْرُزُ مَا ب: حَاشَ، وَعَدَا خَلَا، قَدْ اسْتَشْنَيْتُهُ مُعْتَقِدًا

فِي حَالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَّةُ وَحَالَةِ الْجَرِّ بِهَا الْحَرْفِيَّةُ

تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ حَاشًا جَعْفَرًا أَوْ جَعْفَرٍ فَقَسْ لِكَيْمًا تَنْظَفَرًا

قوله: «معتقداً في حالة النصب....» أي: جاز في المستثنى بـ: «حاش»

و«عدا» و«خلا» النصبُ حالَ كونِكَ مُعْتَقِدًا أنها أفعالٌ ماضيةٌ، و«جاز لك

الجرُّ بها حالَ كونِكَ مُعْتَقِدًا أنها حُرُوفٌ جَرٌّ.

قوله: «فَقَسْ لِكَيْمًا تَنْظَفَرًا» أي: فقس على ما ذكر ما مضى من حالاتٍ

إعرابيةٍ، حتى تفوزَ وتظفرَ بالقاعدةِ النَّحْوِيَّةِ، والألف في «تظفرا» للإطلاق.

والله أعلم.

قوله: «وَانْصَبَّ أَوْ اجْرُزُ» في نسخة: «وانصب وجُرَّ».

تنبيهان:

الأول: ليس جرُّ المستثنى ونصبه بهذه الكلمات سواء، بل جرُّه بعد «خلا»

و«عدا» مرجوحٌ، ونصبه راجِحٌ؛ وجرُّه بعد «حاشاً» راجِحٌ، ونصبه مرجوحٌ.

الثاني: لا يجوزُ استثناءُ النَكِرَةِ من النَكِرَةِ، كقولهم: «جاءني قومٌ إلاَّ

رجلٌ». لأنه لا فائدة فيه.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ «الاستثناء» من جملة المنصوبات^(١)،
وَأَنَّ أَدَوَاتِهِ ثَمَانِيَّةٌ: «إِلَّا»، و«غَيْر»، و«سَوَى»، و«سَوَى»، و«سِوَا»، و«خِلَا»،
و«عِدا»، و«حَاشَ». وَلِهَذِهِ الْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ إِعْرَابِيَّةٌ مِنْ جِهَةِ حَالِ الْجُمْلَةِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) وهذا ليس على إطلاقه، بل في بعض أحواله.

بَابُ «لَا» النافية للجنس

انصَبَ بِ: «لَا» مُنْكَرًا مُتَّصِلًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا أَفْرَدَتْ «لَا»
تَقُولُ: لَا إِيْمَانَ لِلْمُرْتَابِ وَمِثْلُهُ: لَا رَيْبَ فِي الْكِتَابِ
وَيَجِبُ التَّكْرَارُ وَالِإِهْمَالُ لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ
تَقُولُ فِي الْمِثَالِ: لَا فِي بَكْرِ شُحٍّ، وَلَا بُخْلٍ إِذَا مَا اسْتُقْرِيَ
وَجَازَ أَنْ تَكْرُرْتَ مُتَّصِلَةً إِعْمَالُهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةً
تَقُولُ: لَا ضِدَّ لِرَبَّنَا وَلَا نِدٍّ، وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلَا
الشرح:

سيشرح الناظم - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم الثامن من منصوبات الأسماء وهي: «لا» النافية للجنس^(١).

(١) التعبير بهذا الاصطلاح درج عليه أهل البصرة، أما الكوفيون فيعبرون باصطلاح: «لا التبرئة». فكانها تدلُّ على البراءة من الخبر، ويرى بعضهم إطلاق عبارة: «لا» المحمولة على «إن»، بحكم مشابهتها لها في التوكيد. ولزوم الصدر، والدخول على الجملة الاسمية.

ثم اعلم - وفقني الله وإياك - أنَّ «لا» النافية هذه، حقُّها أَنْ تَكُونَ بَعْدَ بَابِ «إِنَّ» وأخواتها، لأنها فَرْعٌ مِنْهَا، ومَبْحَثٌ مِنْ مَبَاحِثِهَا، وقد جَاءَتْ فِي بَعْضِ النُّسخِ تَالِيَةً لِبَابِ «إِنَّ» وأخواتها. وهذا هُوَ الْأَصْلُ فِي مُحَلِّهَا، وعليه غَالِبُ كُتُبِ الْقُنَّ.

ومقصودهم بِ: «نافية للجنس». أي: نافية لحكم الجنس، كما نص عليه أئمة النحو - رحمهم الله -.

حكمها: «لا» النافية للجنس حرفٌ نَاسِخٌ، شبيهٌ بـ: «إنَّ» لذلك عملت عملها، فتنصبُّ النَكِرَاتِ وَجُوباً - لفظاً أو محلاً - بغير تنوين، ويكونُ اسمها نَكِرَةً مَنْصُوباً - لفظاً أو محلاً - ^(١).

وإلى حكمها أشارَ الناظِمُ - رحمه الله تعالى - بقوله:
«انصِبْ بِ: «لَا» مُنْكَرًا مُتَّصِلًا، مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ» ^(٢).

= ثم «لا» النافية للجنس هذه لها حالتان:

الأولى: أن تكون غير عاملة وهذه غير مقصودة في باب «لا».

الثانية: أن تكون عاملة وعملها على جهتين:

الجهة الأولى: أن تعمل عمل «ليس» وهذا نادرٌ، وليس مقصوداً في باب «لا».

الجهة الثانية: أن تعمل عمل «إنَّ» وهذا هو المقصود في باب «لا» فلها في هذا الباب اسم وخبر كحال «إنَّ» تماماً وهي لا تعمل هذا العمل إلاَّ بشروط سأذكرها لك في حينها - إن شاء الله تعالى -.

(١) لكن تارة يكون اسمها مبنياً على الفتح في محلِّ نَصْبٍ؛ وتارة يكون معرباً منصوباً.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: مما استدرك على الناظم - رحمه الله تعالى - قوله:

«انصِبْ» والأنسب لو قال: «افتح». توجيهه ما ذكره شيخُ شيوخنا العلامةُ الحاج

السَّالِك بن فحَف الجكني بقوله: «اعلم أن التعبير بالنصب من الناظم هنا الأولى

عدمه؛ لأنَّ النحويين ذكروا أن اسمها في هذا الموضع المذكور يسمَّى مفتوحاً لا

منصوباً، والفرق بين النصب والفتح أنَّ النصبَ يقالُ لحركة الإعراب، والفتحُ يُقالُ

لحركة البناء، واسمها في هذه الحالة مفتوحٌ فتحة بناءٍ على الأصح». انتهى كلامه -

أطال الله عمره على طاعته -.

قوله: «انصب بلا» خرجت بذلك لا الناهية ولا الزائدة.

قوله: «منكراً متصلاً» هذان القيدان شرطان لعملها - كما سيأتي -.

قوله: «من غير تنوين» من باب التغليب، لأنَّ هذا يَصَحُّ في النكرة المفردة، والنكرة المضافة، أمَّا النكرة المشبهة بالمضاف فلا، لوجوب إثبات التنوين.

مثالها: قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقوله: ﴿قَالَ لَا

عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣]. وقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنْتَ اللَّهُ

يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣] ^(١).

شروط عملها: وضع النحاة لإعمالها شروطاً من أهمها ^(٢):

الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين: فإن وقع ما بعدها معرفة

أهملت، ووجب تكرارها، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ

تُدرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آتِلُ سَابِقَ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

= وقد ردَّ على التوجيه الشيخ حسن بن محمد الحفظي - حفظه الله تعالى - بقوله:

«الذي أراه أن تعبير الناظم أولى، لأنَّ «لا» تعمل عمل «إنَّ» و«إِنَّ» لا يُبنى اسمها، ولا يُبنى اسمُ «لا» إلا إذا كان مفرداً، أمَّا إذا كان مُضَافاً أو شَبِيهاً بالمضاف فهو معرب منصوب، والله أعلم».

(١) لم يقع خبر «لا» النافية للجنس اسماً صريحاً في القرآن، وإنما جاء جاراً ومجروراً -

وهو الغالب - أو ظرفاً. والأكثر في اسمها أن يقع مصدرأ، أو اسم فاعل. انظر: كتاب

«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٤٤٤) و(٢/ ٤٤٩).

(٢) اكتفى الناظم - رحمه الله تعالى - بذكر ثلاثة منها.

ومثّل الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا الشرط بقوله: «لا إيمان للمرتاب»
 فـ: «لا» نافية للجنس، و«إيمان» اسمها مبني على الفتح، وهو منصوب بها
 محلاً، لأنه نكرة مفردة، و«للمرتاب» جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر
 «لا». و«المرتاب» هنا: الشاك.

وقوله أيضاً: «لا ريب في الكتاب» فـ: «لا» نافية للجنس، و«ريب» اسمها
 مبني على الفتح، وهو منصوب بها محلاً، لأنه نكرة مفردة، و«في الكتاب»
 جار ومجرور في محل رفع على أنه خبرها. و«الريب»: الشك.

وأشار - رحمه الله تعالى - للشرط الأول بقوله: «انصب بـ: لا منكرًا».
 الشرط الثاني: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل: فإن فُصل أهملت،
 وَوَجَبَ تَكَرُّرُهَا أَيْضاً، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
 عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (١٧) [الصفات: ٤٧].

ومثّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «لا في بكَرٍ شُحٍّ ولا بخلٌ إذا ما
 اسْتُقْرِىَ» فـ: «لا» نافية لا عمل لها، و«في بكَرٍ» جار ومجرور، وهو خبرٌ
 مقدّم، و«شُحٍّ» مبتدأ مؤخر، والواو عاطفة، و«لا» الثانية زائدة، و«بخلٌ»
 معطوفٌ على «شُحٍّ»^(١)، و«إذا» ظرفٌ ساكنٌ، و«ما» زائدة، و«استُقْرِىَ»

(١) ويجوز أن يكون خبر «بخلٌ» محذوفاً - نظير المذكور - أي: ولا بخلٌ في عمرو،
 ويجوز في «لا» الثانية وجه آخر، وهو: أن تكون عاملة عمل «ليس» فيكون «بخلٌ»
 اسمها والخبر محذوفاً. والله أعلم.

ماضي مبني للمجهول.

والمراد بقوله: «استقري» من القَرَى وهي: الضَّيَافَةُ. والمعنى: أنه إذا طُلِبَتْ من بكرِ الضَّيَافَةِ فلا بخلٌ حيثُذٍ ولا شُحٌّ يصدُرُ منه.

وأشار - رحمه الله تعالى - للشَّرْط الثاني بقوله:

وَيَجِبُ التَّكْرَارُ وَالِإِهْمَالُ لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ
تَقُولُ فِي الْمِثَالِ: لَا فِي بَكْرِ شُحٍّ وَلَا بُخْلٍ إِذَا مَا اسْتُقْرِيَ

الشرط الثالث: إذا تَكَرَّرَتْ لم يجب إعمالها، بل يجوزُ الإِعْمَالُ - إذا استوفت بقيةَ الشُّرُوطِ -، كما يجوزُ الإِهْمَالُ.

قوله: «لَا ضِدٌّ لَرَبْنَا وَلَا نِدٌّ». فعلى الأعمال تكون: «لَا» لنفي الجنس، و«ضِدٌّ» اسمها مبني على الفتح اسمها في محل نصبٍ، و«لَرَبْنَا» جار ومجرور، متعلّق بمحذوف خبر لا، وخبر «لَا» الثانية محذوفٌ - نظير المذكور - أي: «لَا نِدٌّ لَرَبْنَا».

وعلى الإهمال تقول: «لَا ضِدٌّ لَرَبْنَا وَلَا نِدٌّ» برفع «ضِدٌّ» و«نِدٌّ». أما رفع «ضِدٌّ» فعلى أن «لَا» نافية لا عمل لها، و«ضِدٌّ» مبتدأ، و«لَرَبْنَا» خبره. وأما رفع «نِدٌّ» فعلى أن «لَا» نافية لا عمل لها كذلك. و«نِدٌّ» معطوفٌ على «ضِدٌّ»^(١).

(١) ويجوز أن يجعل «نِدٌّ» مبتدأ، ويقدر له خبر - نظير المذكور - أي: «لَا نِدٌّ لَرَبْنَا»، وعلى هذا فالمعطوفُ جملةٌ «لَا نِدٌّ لَرَبْنَا»، والمعطوفُ عليه جملةٌ «لَا ضِدٌّ لَرَبْنَا».

وإلى هذا الشرط أشار - رحمه الله تعالى - بقوله:

وَجَازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَةٌ إِعْمَالُهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةٌ
تَقُولُ: لَا ضِدَّ لِرَبَّنَا وَلَا نِدَّ، وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلَا
قوله: «وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلَا». عنى بها الصورة الثانية، وهي: الإهمال.

الشرط الرابع: أن تكون نصّاً في نفي الجنس. وهي التي يطلق عليها «لا» التبرئة^(١).

الشرط الخامس: ألا يتصل بها حرف جرّ: فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ، لَمْ تَعْمَلْ، بَلْ يَجْرُ الْحَرْفُ مَدْخُولَهَا، فَتَقُولُ: «جِئْتُ بِلا زَادٍ»، و«تَكَلَّمْتُ بِلا عِلْمٍ».

وقد ذكر هذه الشروط وزاد عليها العلامة يحظيه ولد عبد الوود

الشنقيطي - رحمه الله تعالى - بقوله:

«لَا» سَبْعَةُ شُرُوطُهَا تَجُزُّ وَتُكَّرُ الْأَسْمُ، وَتُكَّرُ الْخَبَرُ
وَأَنْفِ بِهَا، وَالنَّفْيُ لِلْجِنْسِ، وَصَلَّ بِهَا أَسْمُهَا، وَنَفْيُهَا نَصّاً جُعِلَ

فرع: إذا دخلت «همزة» الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقي عملها،

وسائر أحكامها كما كان لأصلها^(٢) أي: قبل الدخول.

فإعرابك: «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ» كإعرابك: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ».

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/٣٩٣).

(٢) هناك فرق مفيد، وتفصيل نافع في هذا الفرع - نظراً لما يقصد من الاستفهام - راجعه في كتب النحو.

تنبيه: يجوز أن يُحذف خبرها بِشَرطِ أن يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِهِ^(١). من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبا: ٥١]. أي: فلا قوت لهم. وقوله: ﴿قَالُوا لَا صَبِيرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]. أي: لا صبير علينا. وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ (١١) [القيامة: ١١]. أي: لا وزر عليهم. أقول: ولا فرق بين أن يَكُونَ الخبرُ ظَرْفًا، أو جَارًا ومَجْرُورًا، أو غيرهما. مسألة: إذا اتصل بـ: «لا» خبرٌ، أو نعتٌ، أو حالٌ، وجب تكرارها. فاتصال الخبر: كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْقَوْنَ﴾ [الصافات: ٤٧].

والنعت: كما في قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والحال: كما في قوله: ﴿مُذَبَذَبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣].

فائدة: في الفرق بين «لا» و«ما» النافيتين:

اعلم - نفعني الله وإياك - أن «لا» النافية للجنس لا تدخل إلا على النكرة

(١) فإن لم يدل دليل لم يجز حذفه اتفاقاً. أمّا الطائون فقد أوجبوا حذف خبرها مطلقاً.

انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/١٠٥).

- كما هو مبينٌ في الشرط الأول من شروط عملِها - بخلاف «ما» النافية فإنها تدخل على المعرفة والنكرة.

مُلَخَّصٌ: يتلَخَّصُ مما سبقَ أن «لا» النافية للجنس من جملة المنصوباتِ، وأنها تعملُ عملَ «إنَّ»، ولعملِها شروطٌ، وبينها وبين «ما» النافية فروقٌ، والله أعلم.

* * *

بَابُ الْمُنَادَى

إِنَّ الْمُنَادَى فِي الْكَلَامِ يَأْتِي خَمْسَةً أَنْوَاعٍ لَدَى النَّحَاةِ
الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، ثُمَّ النِّكْرَةُ أَغْنِي بِهَا: الْمَقْصُودَةُ الْمُشْتَهَرَةُ
ثُمَّ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ ثُمَّ الْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ
فَالأَوَّلَانِ ابْنَاهُمَا بِالضَّمِّ أَوْ مَا يَنْتُوبُ عَنْهُ يَأْذَا الْفَهْمِ
تَقُولُ: يَا شَيْخُ، وَيَا زَهَيْرُ وَالْبَاقِي أَنْصِبْنَاهُ لَا غَيْرُ
الشرح:

هذا شروع في ذكر القسم التاسع من منصوبات الأسماء^(١) وهو: «المنادى»^(٢).

(١) المنادى «مفعول به» في المعنى، لذلك يكون في محل نصب على المفعولية. واختلوا في الناصب له على ما ذكره العلامة يحظيه بن عبد الودود بن أوبك الجكني الشنقيطي المتوفى - رحمه الله تعالى - سنة ١٣٥٨ هـ، بقوله:

نَصَبُ الْمُنَادَى بِأَنَادِي أَضْمَرًا حَتْمًا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي اشْتَهَرَا
وَقِيلَ بَلْ بِالْأَدَوَاتِ اسْمَا لِلْفِعْلِ، وَذَا لِلْفَارِسِيِّ يَنْمِي
وَقِيلَ بَلْ بِهِنَّ أَحْرَفًا نَصَبَ وَذَا الْمَقَالِ لِلْمَبْرُودِ نَسِبَ

(٢) فإن قلت: ما هي العلّة في اختصاص الاسم بالنداء دون أخويه - الفعل والحرف -.

الجواب: أن علّة اختصاصه بالاسم، أنه صوت يُنَبَّهُ بِهِ الْمَدْعُو، وَيُعْظَفُ بِهِ عَلَى الدَّاعِي له لِتَقْبُلِ عَلَيْهِ، وَيُضْفِي إِلَى مَا يَخَاطِبُهُ. فَلَمَّا كَانَ قَبُولُ الْخُطَابِ، وَتَوَقُّعُ الْجَوَابِ إِنَّمَا هُوَ يَسْتَحِقُّهُ الْحَيُّ الْحَسَّاسُ الْعَاقِلُ، وَكَانَ الدُّعَاءُ بَاعِثًا عَلَى التَّهَيُّؤِ لَتِلْكَ الْحَالِ وَقَتَ التَّهَيُّؤِ، وَجَبَ أَلَا يَقَعَ إِلَّا عَلَيْهِ، وَالْفِعْلُ لَا مَعْنَى لَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفُ النَّدَاءِ كَمَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفُ الْإِضَافَةِ لُبُعْدِهِ عَنْ قَبُولِ مَعْنَاهُ، فَتَدَبَّرْهُ. انتهى. انظر:

ص (٦٧) من «المختصر في إذاعة أسرار النحوي» لأبي الحجاج الشنقيطي.

تعريفه لغةً: الدُّعَاءُ^(١). أو الطَّلَبُ مُطْلَقاً، بحرفٍ أو بغيره.

اصطلاحاً: طَلَبُ الإِقْبَالِ، أو الإِجَابَةِ، أو الانتِباهِ من المخاطَبِ، بِوَاسِطَةِ إِحْدَى أَدْوَاتِ النَّدَاءِ - المَلْفُوظَةِ أو المَقْدَرَةِ - . أو هو: الاسمُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ «يَا»، أو إِحْدَى أَخْوَاتِهَا.

حروف النداء^(٢): «الهمزة»، و«يا»^(٣)، و«أَي»، و«آ»، و«هَيَّا».

(١) لذلك فَإِنَّكَ تَجِدُ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِطْلَاقَ لَفْظِ: «الدُّعَاءِ»، وَيَقْصِدُونَ بِهِ: «النَّدَاءَ».

(٢) «اعلم أن حُرُوفَ النَّدَاءِ تُعَاقِبُ حَرْفَ التَّعْرِيفِ، فَتَقُولُ: «يَا رَجُلُ»، و«يَا عَبَّاسُ»، و«يَا حَارِثُ»، وَلَا تَقُولُ: «يَا الرَّجُلُ»، و«يَا الْعَبَّاسُ»، و«يَا الْحَارِثُ»؛ وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ نَقَلَ الاسمَ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْحُضُورِ، حَتَّى صَارَ مُخَاطَباً بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطَبِ الصَّمَدِ، وَقَامَ فِيهِ حَرْفُ النَّدَاءِ مَقَامَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، فَعَاقَبَهُ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ بَيْنَ حَرْفِي تَعْرِيفٍ. انتهى بتصرفٍ من كتاب «المختصر» ص (٦٩).

(٣) قال ابن هشام - رحمه الله تعالى - في «الأوضح» (٣/ ٧٠ - ٧١): «وهي أعمُّ هذه الحُرُوفِ، لأنها تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ نِدَاءٍ، وَتَتَعَيَّنُ فِي اسمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي بَابِ الاسْتِغَاثَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ»؛ وَكَثِيرٌ أَمَا تَحْذَفُ فِي النَّدَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُوشِعُ أُعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]. وقوله: ﴿سَفَرْتُ لَكُمْ أَبَةَ الثَّقَلَيْنِ﴾ [الرحمن: ٣١]. وَيَمْنَعُ حَذْفُهَا فِي خَالَاتٍ مُسْتَشْنَاءَةٍ، قَدْ بَسَطَ فِيهَا الْكَلَامَ أَثْمَةً النَّحْوِ فِي دَوَائِرِهِمْ فَرَاغَهَا إِنْ شِئْتَ.

فائدة: الأصل في «يا» أن تكونَ حَرْفَ نِدَاءٍ، بَلْ هِيَ أُمُّ أَدْوَاتِ النَّدَاءِ، لَكِنَّهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَأْتِي لِمَجَرَّدِ النَّبِيهِ، وَلَا دِلَالَةَ فِيهَا عَلَى النَّدَاءِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا «لَيْتَ»، أَوْ «رُبَّ»، أَوْ «حَبْدًا»، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

أنواعه: المنادى خمسة أنواع، بدليل الاستقراء، وعلى هذه القِسْمَةِ جمهورُ النّحويين.

١. النوع الأول: المفرد العلم: وهو ما كان معرّفاً بالعلميّة قبل النِّداء، مفرداً غير مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

حكمه: مبنيٌّ على الضَّمِّ، أو ما يُنوبُ عنه في محلِّ نصبٍ. سواء كان النِّداءُ تَشْرِيفاً لِلْمُنَادَى، كما في قوله: ﴿وَنَدَّيْنَهُ أَنْ يَبْتَهِمَ﴾ (١٠٦) قَدْ صَدَقَتْ الرُّبَيَّا ﴿[الصافات: ١٠٤ - ١٠٥]. وقوله: ﴿قَالَ يَتَكَاذِبُ أَتَيْنَهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣].

أو تحقيراً له، كما في قوله سبحانه: ﴿قَالَ يَتْلِيَ مَا لَكَ إِلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ (٣٢) [الحجر: ٣٢].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - لهذا النوع بقوله: «يا زهير». فـ: «يا» حرف نداء و«زهير» مُنَادَى مَفْرَدٌ عَلَمٌ مَضْمُومٌ في محلِّ نصبٍ. وناصبه فعلٌ مضمّرٌ نابت «يا» منابه، فأصله: أدعو زهيراً، فحُذِفَ «أدعو»، ونابت «يا» منابه - فاضبطه رعاك الله -.

تنبيه: أما الأنثى فَنِدَاؤُهَا كِنِدَاءِ الْمَذْكَرِ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

وقول عنترة:

يَا عَبْلُ أَيْنَ مِنَ الْمَنِيَةِ مَهْرَبِي إِذْ كَانَ رَبِّي فِي السَّمَاءِ قَضَاهَا

٢. النوع الثاني: النكرة المقصودة: وهي ما كان مُفْرَداً قد عَرَضَ فيه التعريفُ بِسَبَبِ الْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهِ^(١).

حكمها: مبنية على الضم، أو ما ينوب عنه. قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَازَرُضْ أَبْلَى مَاءٍ لِكَ وَنَسَمَاءُ أَقْلَى﴾ [هود: ٤٤]. وقوله: ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِي السَّاحِرُ أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]. وقوله: ﴿بَنِي جَالِ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠].

ومثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «يا شيخ». ف: «يا» حرفُ نداء، و«شيخ» منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب.

أقول: والناظم - رحمه الله تعالى - يشير بهذا المثال، إلى بَيْتِ الْأَقْيَسِرِ الْأَسَدِيِّ إِذْ يَقُولُ^(٢):

تَقُولُ: يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَجِي مِنْ شَرِّكَ الرَّاحِ عَلَى الْمَكْبَرِ

وقوله في النظم: «أعني بها...» إنما أتى بالعناية من باب الاحتراز لدفع

(١) قال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني مُعَلِّقاً: «فإذا كانت هذه النكرة

المقصودة موصوفة، فإن العرب تؤثر نصبها فيقولون: «يا رجلاً كريماً أقبل» وهو ما

أشار إليه ابن مالك في «التسهيل» (١٨٠): «ويجوز نصب ما وُصِفَ من مُعَرِّفٍ بِقَصْدٍ

وإِقْبَالٍ». اهـ. ومنه: «يا عظيماً يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ» وقول غيلان ذي الرمة:

أَدَاراً بِخَزَوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَكَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

انتهى تعليقه - وفقه الله تعالى -.

(٢) أفاده شيخنا - حفظه الله تعالى -.

ما يمكن حصوله من التوهم. لأنَّ النكرة محتملة للنوعين، وهو قد أطلق اللفظ العام وأراد به الخاص. و«المَقْصُودَةُ» أي: النكرة المقصودة، و«المُسْتَهْرَةُ» أي: عند أهل النَّحْوِ في «باب المنادى»، لأنهم لا يَقْسِمُونَهَا إلى مقصودة وغير مقصودة إلا في هذا المقام.

٣. النوع الثالث: النكرة غيرُ المقصُودة: وهي ما يُقْصَدُ ويُرادُ بها وَاحِدٌ غير مُعَيَّن.

قول: «غيرُ المقصُودة» أي: ليست مقصُودَةً بِالذَّاتِ، وإنما المقصُودُ وَاحِدٌ من أفرادِهَا.

حكمها: منصوبةٌ بالفتحة. من ذلك قول عبدِ يَغُوثَ بنِ وقاصٍ الحارِثيِّ: أيا رَاكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا فالشاهد فيه: «أيا رَاكِباً» حيثُ نصبَ «رَاكِباً»، لكونه نكرةً غير مقصُودَةٍ، ولأنه لم يَخْصُصْ رَاكِباً بعينه.

وفي قول الناظم - رحمه الله تعالى - : «ثُمَّتَ ضِدُّ هَذِهِ....». ثُمَّتَ أصلُها ز [ثم] العاطفة، دخلت عليها «التاء» لتأنيث لفظها. وقيل: إنَّ «التاء» إذا ألحقتَ بها خَصَّصَتْهَا لِعَطْفِ الْجَمَلِ^(١).

(١) كما أشار إلى ذلك العلامة سيدي بن محمَّد اَمبارك الشنقيطي - رحمه الله تعالى - :

«ثُمَّتَ» تَخْصُصُ بِعَطْفِ الْجَمَلِ حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ فِيهَا ذَا جَلِي

و«ضد هذه» أي: النكرة غير المقصودة. و«هذه» اسم إشارة يعود إلى النكرة المقصودة. و«فَأَنْتَبِهْ» طلب منك الانتباه لغرض وهو: أَنْ تميز النكرة غير المقصودة عن غيرها، يتطلَّب منك نَوْعَ فِكْرٍ، وإِعْمَالِ ذِهْنٍ.

٤. النوع الرابع: المضاف.

حكمه: منصوبٌ بالفتحة. فمثال نداء المذكر، قوله وتعالى: ﴿يَصْدِجِي السِّجْنَ أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿يَبْنِي عَادَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْزِي سَوَاءَ تَكُنَّ وَرِيثًا﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومثال نداء الأنثى، قوله تعالى: ﴿يَتَأَخَتَ هَنُودٌ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨].

٥. النوع الخامس: المشبَّه بالمضاف: وهو كُلُّ اسمٍ اتصلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ. ويُعبَّرُ عَنْهُ بـ: «المنادى الموصول بما بعده».

حكمه: منصوبٌ بالفتحة. كما في قوله تعالى: ﴿يَحْصِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]. ونحو: «يا رفيقاً بالعباد».

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

فَالْأَوَّلَانِ ابْنَاهُمَا بِالضَّمِّ أَوْ مَا يُنُوبُ عَنْهُ، يَأْذَا الْفَهْمُ جَاءَ فِي «المقدمة» ما لفظه: «فَأَمَّا المفردُ العلمُ، والنكرةُ المقصودةُ: فَيُنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ، مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ....»^(١).

(١) قد أنكر العلماء على ابن أجروم - رحمه الله تعالى - هذه العبارة، لأن كلمة: «من غير تنوين»، تُغْنِي عَنْهَا كلمة «ينيان»، ولأن البناء لا يدخله التنوين، كما هو مقرر في القواعد - فاضبطه -.

فتلاحظ أن عبارة الناظم - رحمه الله تعالى - : «إِنِّيهِمَا بِالضَّمِّ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ» أدقُّ وأوعبُ من قول ابن آجرؤم - رحمه الله تعالى - . وأنه قيدٌ معتبرٌ، لأنَّ «المفرد العلم»، و«النكرة المقصودة»، إذا كانا مثنيين، أو مجموعين، جمع مذكَّر سالماً؛ لا يُبَيَّنَانِ عَلَى الضَّمِّ، بل إِنَّ كَانَا مَثْنِيَيْنِ، بُنِيََا عَلَى الْأَلْفِ، كما في قولك: «يا زَيْدَانِ»، و«يا رَجُلَانِ»، وإن كانا جمع مذكَّر سالماً، بُنِيََا عَلَى الْوَائِ، كما في قولك: «يا زَيْدُونِ»، و«يا مُسْلِمُونِ».

وقوله: «وَالْبَاقِي» المقصود به: «النكرة غير مقصودة»، و«المضاف»، و«المشبه بالمضاف». «انْصِبْنَهُ» أي: اجعل له النصب حكماً. و«لَا غَيْرُ» أي: ليس غير النصب.

قوله: «يَا ذَا الْفَهْمِ» فذ: «يا» حرف نداء، و«ذا» منادى منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مُضَافٌ، و«الفهم» مُضَافٌ إِلَيْهِ. و«الفهم» معناه: إدراك معاني الكلام.

أقول: إِنَّمَا لَفَّتْ انتِبَاهَكَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: لأن هذه المسائل تحتاجُ إلى دَقَّةٍ فِي الْفَهْمِ، وَزِيَادَةٍ فِي التَّرْكِيزِ وَالضَّبْطِ.

فرعٌ: إذا أردتَ أَنْ تَنَادِيَ مِنْ فِيهِ: «أَلْ». فَيَنْبَغِي عَلَيْكَ أَنْ تَأْتِيَ قَبْلَهُ بِلَفْظٍ: «أَيُّهَا»، أَوْ «هَذَا» بِالنِّسْبَةِ لِلْمَذْكُورِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ①

[المدثر: ١]. أو «أيتها»، أو «هذه» بالنسبة للمؤنث، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَذَنَّ
مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِزُّ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [يوسف: ٧٠]. وقوله: ﴿يَتَأَيَّنَهَا
النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]. فيبينان على الضم.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «المنادى» من جملة المنصوبات، وله
حُرُوفٌ تَسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ، وَأَنْوَاعُهُ خَمْسَةٌ: «المفرد العلم»، و«النكرة
المقصودة» و«النكرة غير المقصودة»، و«المضاف»، و«المشبه بالمضاف»؛
فالنوع الأول والثاني، يُبَيِّنَانِ عَلَى الضَّمِّ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ؛ وَالْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ
الْبَاقِيَةُ مَعْرَبَةٌ مَنْصُوبَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ

وَهُوَ الَّذِي جَاءَ بَيَانًا لِسَبَبِ كَيْتُونَسَةِ الْعَامِلِ فِيهِ وَانْتَصَبَ
كَقَمْتُ إِجْلَالًا لِهَذَا الْحَبْرِ وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْأَجْرِ
الشرح:

شرع - رحمه الله تعالى - في الكلام على القسم العاشر من منصوبات الأسماء، وهو: «المفعول لأجله»^(١)، وهو أحد المفعولات الخمسة.

تعريفه: هو الاسم الذي يُذكرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الفعلِ من فاعله. وقيل: «هو المصدرُ القلبيُّ، المَعْلَلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ، وَالْفَاعِلِ، وَلَوْ تَقْدِيرًا»^(٢).
قولنا: «يُذكرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الفعلِ» بمعنى أن يكون علةً وغرضاً للإقدام على الفعل، لذلك صلح في جواب: «لِمَ».

حكمه: النَّصْبُ، كما أشار إليه - رحمه الله تعالى - بقوله: «وَانْتَصَبَ». وفي نسخة: «ونصبه وجب». أقول: والنَّاصِبُ له: الفعلُ، أو شبهه.

(١) وَيُسَمَّى: «المفعول من أجله»، و«المفعول له».

قولنا: «المفعول لأجله». الأجل في الأصل: من قولك: «أجل شراً» إذا جَنَاهُ، اسْتُعْمِلَ فِي تَعْلِيلِ الْجَنَائِيَّاتِ، كَقَوْلِهِمْ: مَنْ جَرَّأَكَ فَعَلْتَهُ، أَي: مَنْ أَنْ جَرَزْتَهُ. أَي: جَنَيْتَهُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ تَعْلِيلٍ.

انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (٩)، و«القاموس» للفيروز آبادي (٨٦٤).

(٢) والتعريف الثاني تعريفٌ شَامِلٌ لجمعه شروطه الخمسة، التي ستأتيك قريباً - إن شاء الله -.

مثال: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ

نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠].

شروطه: لا بد في الاسم الذي يقع مفعولاً لأجله، أن تجتمع فيه شروط خمسة^(١):

١. أن يكون مَصْدَرًا.

٢. أن يكون المَصْدَرُ قَلِيًّا. خرجت بذلك أَعْمَالُ الجَوَارِحِ، ك: اليَدِ

واللِّسَانِ، ونحوهما.

٣. أن يكون عِلَّةً لما قبله. أي: مُفِيداً لِلتَّعْلِيلِ.

٤. أن يَتَّحِدَ أو يَشْتَرِكَ مع العَامِلِ - المَعْلَلِ به - في الوقت.

٥. أن يَشْتَرِكَ مع العَامِلِ في الفاعل.

فكُلُّ اسم استَوْفَى هذه الشُّرُوطَ الخمسةَ، جَازَ فيه أمران:

الأول: النَّصَبُ أَصَالَةً.

الثاني: الجَرُّ بحرفٍ من حُرُوفِ الجَرِّ الدَّالَّةِ على التَّعْلِيلِ ك: «اللام».

أقول: وقد اجتمعت هذه الشُّرُوطُ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُونَ

أَصْبَعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فقولاه: «حَذَرَ»

مَصْدَرٌ بَيِّنٌ عِلَّةٌ جَعَلَهُمْ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، ووقته، ووقت «يَجْعَلُونَ» واحدٌ،

(١) فإن دَلَّتْ الكلمةُ على التَّعْلِيلِ، وفقدت شَرْطاً، أو اختلَّت فيها أكثر الشُّرُوطِ الأربعةِ،

فلا تُقَيَّدُ حَيْثُ تَبْدَأُ أن تَكُونَ مَفْعُولاً لأجله. ويجبُ جَرُّه حَيْثُ تَبْدَأُ بحرفِ الجَرِّ. كما في قوله

تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]. لفقد المَصْدَرِيَّةِ.

وفاعلُهُما واحدٌ، وهو الضَّمِيرُ الْبَارِزُ فِي الْأَوَّلِ، الْمُسْتَرٌّ فِي الثَّانِي، وهو فيهِمَا يَعُودُ لِلْمُتَنَاقِضِينَ.

كما اجْتَمَعَتْ فِي الْمَثَالِينَ الَّذِينَ ذَكَرَهُمَا النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بقوله: «قُمْتُ إِجْلَالاً لِهَذَا الْحَبْرِ» و«زُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْأَجْرِ» وفي نسخة: «ابْتِغَاءَ الْبِرِّ»^(١).

ف: «قام» فعل ماضٍ، و«التاء» فاعلٌ، و«إجلالاً» مفعول لأجله منصوبٌ، وهو مصدرٌ مُبَيَّنٌ لِسَبَبِ الْقِيَامِ، و«اللام» جازةٌ، و«الهاء» للتنبيه، و«ذا» إشارة ساكن في محل جرٍّ، و«الحبر» بدلٌ من «ذا» أو عطفٌ بيانٍ عليه. و«الحبر» يجوزُ فتحُ حاءِهِ وكسرُهَا، وهو العالم^(٢).

و«زرت» فعل وفاعلٌ، و«أحمد» مفعول به منصوبٌ، و«ابتغاء» مفعول لأجله منصوبٌ، ذكر علة وسبباً للزيارة، وهو مضافٌ و«الأجر» مضاف إليه. وقصده ب: «أحمد» النبي ﷺ كما أشار إليه بعضُ الشُّرَاحِ.

(١) وقد أوضح الشيخ محمد باي بالعالم في منظومته «اللؤلؤ المنظوم» بقوله:

الاسْمُ إِن جَاءَ بَيَاناً لِسَبَبٍ	وُقُوعِ فِعْلٍ أَوْ لِعِلَّةٍ نُسَبِ
فَأَنْصَبُهُ بِالمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ	سَمُّهُ مَفْعُولاً لَهُ كَمَا رَوَوْا
كَقُمْتُ إِجْلَالاً لِقَوْمٍ بَرَرَةٍ	وَحَذَرَ الْمَوْتِ أَتَى فِي الْبَقَرَةِ

(٢) قال الإمام ابن مالك - رحمه الله تعالى - في «الإعلام بمثلث الكلام»:

تَأْيِيذُ حُسْنٍ أَوْ سُورٍ خَبِرُ	وَعَالِمُ حَبْرٍ وَأَيْضاً حَبْرُ
وَلَيْسَ فِي الْمِدَادِ إِلَّا الْكُسْرُ	وَالْحَبْرُ قُلُ لِحَدِّدِ الثِّيَابِ

تنبيه: يُؤخذ من أمثلة الناظم - رحمه الله تعالى - ويُفهم منها، أنه لا فرق بين الفعل المتعدي، والفعل اللازم، وبين المصدر المضاف، وغيره. لأنه قد مثل لك في المثال الأول بالمفعول لأجله المنصوب بفعل لازم، وبالمثال الثاني بالمفعول لأجله المنصوب بفعل متعد.

فرغ: «المفعول لأجله» يقع على ضربين:

الضرب الأول: تكون سببته لوقوع الفعل من جهة قصد تحصيله، كما في قول الناظم - رحمه الله تعالى - في المثال: «قمت إجلالاً لهذا الحبر». إذ سبب القيام قصد تحصيل إجلال الحبر وتعظيمه.

الضرب الثاني: تكون سببته لوقوع الفعل من جهة وجوده، كما في قوله: «زرت أحمد ابتغاء الأجر». إذ سبب الزيارة لأحمد حصول الأجر، وابتغاء البر.

أقول: وهذان الضربان لم يصرّح الناظم - رحمه الله تعالى - بهما، إنما أخذاهما من الأمثلة التي تقصد التمثيل بها، والله أعلم.

أحوال «المفعول لأجله»: له ثلاث أحوال:

١. الحال الأولى: المجرد من آل والإضافة: وهذا يكثر نصبه بل رجّح بعضهم أنه لا يكون إلا منصوباً.

مثال: كقوله تعالى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾. [الأنبياء: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾. [المؤمنون: ١١٥]. وقوله:

﴿إِن كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾. [الممتحنة: ١].

ويدخل في هذه الحال المثال المتقدم: «قمت إجلالاً لهذا الحبر».

٢. الحال الثانية: المقترن بـ: «أل»: وهذه الحال الكثير فيها الجرُّ بحرف التَّعْلِيلِ - عكسُ الأوَّلِ - ^(١).

مثاله: قولك: «ضربتُ ابني للتأديب».

٣. الحال الثالثة: المضاف: سواء أكان مُضَافاً إلى نكرة، أو إلى معرفة، وهذا النوعُ يجوزُ ويستوي فيه الوجهان: النَّصْبُ والجرُّ.

مثاله: قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بُطْلُوهَا صَدَقْتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى

كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. [البقرة: ٢٦٤].

فـ: «رِثَاءً» مفعولٌ لأجله، معرفة، بالإضافة إلى ما فيه «أل» وقد جاء منصوباً.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾. [الإسراء: ٣١]. ومنه قوله

تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهَيِّطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾. [البقرة: ٧٤]. وهذا هو

المضاف إلى المعرفة المجرور بحرف التعليل.

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه - : وقد جاء منصوباً مقترناً بـ: «أل»، كما في قوله تعالى:

﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾. [الأنبياء: ٤٧]. فـ: «القِسْطُ»:

مصدرٌ منصوبٌ على أنه نعتٌ لـ: «الموازين» قبله. والمعنى: نضع الموازين لأجل

القِسْطِ - بالكسر - ؛ وهو في اللغة: العدل، وهو من المصادر الموصوف بها، كعَذْلٍ.

ومن المقترن بـ: «أل» أيضاً قول الشاعر:

لَا أَعْمُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهِنَجَاءِ وَلَوْ تَوَالَثَ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

الشَّاهدُ في قوله: «الجبن»، حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه محلياً بـ: «أل».

تنبيه: وقد اجتمعت الحالتان - الأولى والثالثة - في بيت واحد، وهو
لحاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

فقوله: «ادِّخَارُهُ» مضاف، و«تَكْرُمًا» مجرد من «أل» والإضافة.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مما سبق أن «المفعول لأجله» من جملة المنصوبات،
وهو أحد المفعولات الخمسة، وَلِعَمَلِهِ شَرْطٌ، وله ثلاث حالات: تجرُّده
من «أل» والإضافة وهذا حقُّه النَّصَبُ، واقترائه بها، وهذا حقُّه الجَرُّ،
وإضافته مُطْلَقًا، وهذا يجوزُ فيه الوجهان، والتخييرُ حَاصِلٌ، والله أعلم.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ: اسْمٌ انْتَصَبَ بَعْدَ «وَاوٍ» مَعِيَّةٍ فِي قَوْلٍ كُلِّ رَاوِي
نَحْوُ: أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ قُبَاً وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقُ هَرَبَا
الشرح:

هذا شُرُوعٌ مِنَ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي ذِكْرِ الْقِسْمِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ
مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ: «الْمَفْعُولُ مَعَهُ»، وَهُوَ آخِرُ الْمَفْعُولَاتِ الْخَمْسَةِ^(١).
أَقُولُ: إِنَّمَا أَخَّرَهُ عَنْ بَقِيَّةِ الْمَفَاعِيلِ لِأَنَّهُ مَقِيسٌ، وَلِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ
إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، وَهِيَ: «الْوَاوُ»، بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَامِلَ يَصِلُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَعْرِيفُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ: هُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ مَسْبُوقٌ بِ: «وَاوٍ» بِمَعْنَى «مَعَ»، تَالِيَةً
لِجُمْلَةٍ ذَاتِ فِعْلٍ، أَوْ اسْمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَحُرُوفِهِ.
وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ جَاءَ لِبَيَانِ مَنْ وَقَعَ مَعَهُ الْفِعْلُ^(٢)، وَوَقَعَ بَعْدَ «وَاوٍ» تُفِيدُ
الْمَصَاحَبَةَ، وَهُوَ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ أَوْ شَبِيهِهِ.

-
- (١) وَهُوَ آخِرُ الْأَقْسَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مَعَكَ: خَبَرُ «كَانَ»
وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا، وَ«التَّوَابِعُ الْأَرْبَعَةُ»، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.
(٢) الْمَقْصُودُ بِ: «الْفِعْلِ» هُنَا: الصَّرِيحُ، فَشَمِلَ الْمَفْرَدَ، وَالْمَثْنَى، وَالْجَمْعَ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ.
وَخَرَجَ بِهِ الْفِعْلُ وَالْجُمْلَةُ، الْمَنْصُوبُ بَعْدَ «وَاوٍ» الْمَعِيَّةِ، الَّذِي يُذَكِّرُ لِبَيَانِ الذَّاتِ، الَّتِي
فَعَلَ الْفَاعِلُ الْفِعْلَ بِمَصَاحِبَتِهَا. رَاجِعُ: «حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ» ص (١١٥).

حكمه: النَّصْبُ، كما صرَّح به الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «انتَصَبْ، بعدَ «وَإِو» معيَّة».

قوله: «بعد وإو معيَّة» تقييده «الواو» بالمعيَّة من باب التنصيص عليها، احترازاً من التي تفيد العطف فحسب.

قوله: «فِي قَوْلٍ كُلِّ رَاوِيٍّ» فـ: «راوي» الأصل: «راوٍ» بحذف الياء لأنه منقوصٌ منوَّنٌ، ولكن رجعت الياء عند الوقف، لحذف التنوين، و«الراوي» هو: الذي ينقل لغة العرب.

مثاله: قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. فالشاهد قوله: «وَشُرَكَاءَكُمْ»، والتقدير: مع شركاءكم^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجَبُونَ مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]. الشاهد: «وَالْإِيمَانَ»، والتقدير: تبوَّءوا الدَّارَ مع الإيمان، والله أعلم. ومنه قول الراعي^(٢):

أَزْمَانٌ قَوْمِيَّ وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

(١) وقد أعربت «الواو» في الآية عاطفة. انظر: كتب إعراب القرآن العظيم.

(٢) واسمه: عُيَيْدُ بْنُ حَصِينِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ جَنْدَلِ النَّمِيرِيِّ. لُقِّبَ بـ: «الرَّاعِي» لكثرة شعره

في الإبل، ووصفه لها، وجودة معرفته بها. وقال ابنُ دُرَيْدٍ: لُقِّبَ بِذَلِكَ بَيْتَ قَالِهِ.

انظر: «الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ» (١/ ٤٠٤)، وشرح «ديوان الحماسة» (١/ ١٩٩)،

و«الاشتقاق» (٢٩٥).

ومثَّل الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أتى الأمير والجيش قُبا» فـ: «أتى» فعل ماضٍ مفتوح بفتحة مقدَّرة على الألف، و«الأمير» فاعل مرفوع، و«الواو» محتملةٌ للعطفِ أو للمعية، و«الجيش» يجوزُ أن يكونَ منصوباً على أنه مفعولٌ معه؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ ذَكَرَ لِيَبَيِّنَ من فَعَلَ معه الفعلُ الذي هو الإتيانُ. ويكونُ المعنى: أتى الأميرُ مع الجيشِ. ويجوزُ فيه الرَّفْعُ بأن يُجْعَلَ معطوفاً على الفاعلِ، الَّذي هو: «الأمير»، و«قُبا» ظرفٌ مكانٍ منصوبٌ^(١). و«قبا» محلٌّ معروفٌ ومشهورٌ بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أما المثال الثاني وهو قوله: «سارَ زيدٌ والطريقُ هرباً» فـ: «سارَ» فعل ماضٍ، و«زيدٌ» فاعل مرفوع، و«الواو» للمعية، و«الطريقُ» لا يجوزُ فيه إلّا النَّصْبُ، على أنه مفعولٌ معه؛ لأنه اسمٌ منصوبٌ ذَكَرَ لِيَبَيِّنَ من فَعَلَ معه الفعلُ، الَّذي هو السَّيرُ. ولا يجوزُ أن يُجْعَلَ معطوفاً على «زيد». و«هرباً»

(١) «قُبا» - بالضم - وهو: اسمُ بئرٍ، عُرِفَت القريةُ بها، وهي مساكنُ بني عمرو بن عوفٍ من الأنصارِ؛ وألفُهُ واوٌ، يُمَدُّ وَيَقْصُرُ، وَيَصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ.

قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: وقد ألغز بعضُ العلماءِ فيه، فقال:

وَمَا اسْمُ أَتَتْ فِيهِ وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ يُؤْتَتْ طَوْرًا، وَهُوَ طَوْرًا يُدَكَّرُ
وَقَدْ جَاءَ فِيهِ الصَّرْفُ أَيْضًا وَمَنْعُهُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْدُدْ، وَمَنْ شَاءَ يَفْصُرْ
وأجابه بعضهم بقوله:

«قُبا» و«جرا» أَتَتْ، وَذَكَرَ هُمَا مَعًا وَمُدُّ، أَوْ أَفْصُرُ، وَاضْرَفُنْ، وَامْنَعْ

حَالٌ مَنْصُوبٌ لَوْ قُوعِ الْمَصْدَرِ الْمَنْكَّرِ حَالاً كَثِيراً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

شُرُوطُ «الْمَفْعُولِ مَعَهُ»: وَضَعَ النُّحَاةُ لِنَصْبِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «وَاوٍ»

الْمَعْيَةِ شُرُوطاً ثَلَاثَةً:

- (١) أَنْ يَكُونَ فَضْلُهُ بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ تَنْعَقِدَ الْجُمْلَةُ دُونَهُ.
- (٢) أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ جُمْلَةً فِيهَا فِعْلٌ، أَوْ إِسْمٌ، يَشْبِهُهُ فِي الْعَمَلِ.
- (٣) أَنْ تَكُونَ «الْوَاوُ» الَّتِي تَسْبِقُهُ، بِمَعْنَى «مَعَ»، مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةٍ فِي الْفِعْلِ.

فَرَعٌ: الْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ «الْوَاوِ» عَلَى نَوْعَيْنِ:

١. النُّوعُ الْأَوَّلُ: مَا يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ تَشْرِيكُهُ مَا بَعْدَ «الْوَاوِ» لِمَا قَبْلَهَا فِي الْحُكْمِ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «سَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقُ» لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ تَشْرِيكَ «الطَّرِيقِ» مَعَ «زَيْدٍ»، وَنَحْوَهُ قَوْلُكَ: «ذَاكَرْتُ وَالْمَصْبَاحَ»، وَ«حَضَرَ مُحَمَّدٌ وَطُلُوعُ الْفَجْرِ».

٢. النُّوعُ الثَّانِي: مَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَإِتْبَاعُهُ لِمَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ مَعْطُوفاً، وَهَذَا بِشَرْطِ صِحَّةِ التَّشْرِيكِ لِمَا بَعْدَ «الْوَاوِ» لِمَا قَبْلَهَا فِي الْحُكْمِ - عَكْسُ النُّوعِ الْأَوَّلِ تَمَاماً - كَمَا جَاءَ فِي مِثَالِ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ قُبَاً» فَإِنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُ «الْجَيْشِ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، كَمَا يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْأَمِيرِ» لَجَوَازِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْإِتْيَانِ.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «الْمَفْعُولَ مَعَهُ» مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْصُوبَاتِ،
وَهُوَ آخِرُهَا، وَهُوَ أَحَدُ الْمَفْعُولَاتِ الْخَمْسَةِ، وَلِعَمَلِهِ شُرُوطٌ، وَالْأَسْمُ الْوَاقِعُ
بَعْدَهُ لَهُ حَالَتَانِ: تَعْيِينُ النَّصَبِ، وَجَوَازُهُ مَعَ جَوَازِ الرَّفْعِ، وَلِكِلَا الْحَالَتَيْنِ
شُرُوطٌ وَضَوَابِطٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْخَفْضُ بِالْجَرِّ وَبِالِإِضَافَةِ كَمَثَلِ: أَكْرِمِ بِأَبِي قُحَافَةَ
نَعَمْ، وَبِالتَّبْعِيَّةِ الَّتِي خَلَتْ وَقُرِّرْتَ أَبْوَابَهَا وَفُصِّلَتْ
وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِ: «الْلَامِ» يَفِي تَقْدِيرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِ: «فِي»
كَ: ابْنِي اسْتَقَادَ خَاتَمِي نُضَارِ وَنَحْوُ: ﴿مَكْرُ الْبَلِّ وَالنَّهَارِ﴾
الشَّرْحُ:

بعد أن فرغ - رحمه الله تعالى - من الكلام على منصوباتِ الأسماء،
شرع في الكلام على مخفوضاتها.

تعريف الخفض لغةً: هو ضدُّ الارتفاع. تقول: هذا مكانٌ مُنْخَفَضٌ،
وتقصِدُ أنه غيرُ مُرتَفِعٍ.

أقسامه: ينقسمُ الخفضُ ثلاثةَ أقسامٍ بدليل الاستقراء ^(١).

(١) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: ذَكَرَ النَّازِمُ - رحمه الله تعالى - الأقسامَ الثلاثةَ

للخفض - وهي المشهورةُ المطردةُ عندَ النحاةِ -، وزادَ بعضهم قِسْمًا رَابِعًا، وهو:
المخفوضُ بالمجاورةِ؛ ولعله أهملَه، وأسقطَهُ لِشُدُوزِهِ.

معَ هذا فَإِنَّ كُتُبَ النُّحُو، ودَوَاوِينَهُ، قد اتَّفَقَتْ على التَّمثِيلِ لِلْقِسْمِ الشَّاذِ، بِالمثالِ
المشهورِ، وهو قولهم: «هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ». معَ أَنَّ جَمْهُورَهُمْ رَدُّهُ مُعَلَّلِينَ أَنَّ
كَلِمَةَ «خَرِبٌ» صِفَةٌ، وهي دَاخِلَةٌ فِي بَابِ «التَّوَابِعِ»، وليسَ فِي بَابِ «المَخْفُوضَاتِ».

ومنَ المُنَاسِبِ - فِي هَذَا الْمَقَامِ - أَنْ أُسْطَرَّ لَكَ تَعْلِيلًا تَفْهِيمِيًّا، لِأَحَدِ قُرَّانِ هَذَا الْقَنْ، الْآ
وهو الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْبَشِيرُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ - رحمه الله تعالى - فِي هَذَا الْمَثَالِ إِذْ يَقُولُ: =

١. القسم الأول: مخفوضٌ بالجرّ: - وهو الأصلُ لذلك قدّمه على أخويه. -
وذلك بأن يتقدّم على الاسمِ أحدُ حُرُوفِ الجرّ التي تقدّم ذكرُها وذكرُ
أمثلتها في علاماتِ الاسمِ^(١).

= «... هذا جُحُرُ ضَبِّ خَرِبٍ» يمثلون به للجرّ بالمجاورة، أو بالتَّوَهُّمِ لَا أَذْرِي، وإنما
الَّذِي أَذْرِيهِ هُوَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْجَرِّ مَسْمُوعٌ عَنِ الْعَرَبِ، وَهُوَ مِنْ شُدُودَاتِهِمُ
اللُّغَوِيَّةِ، وَانْحِرَافَاتِهِمْ عَنْ مَقَائِسِ لُغَتِهِمْ، وَهُوَ مَقْبُولٌ مِنْهُمْ لَكِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَا سَمِعَ
مِنْهُمْ، فَلَا يَسُوعُ لَنَا نَحْنُ طَرْدُهُ مِنْ كَلَامِنَا حَتَّى لَا نُفْسِدَ اللُّغَةَ عَلَى أَنْفُسِنَا بِهِمْ
الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ وَالْجَزْيِ عَلَى غَيْرِ مِنْهَا... وَإِذَا كَانَ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْجَرِّ مَسْمُوعاً
مَوْقُوفاً عَلَى السَّمَاعِ فَلَسْتُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ أَنْ مِثَالَ النُّحَاةِ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا هُوَ
مِثَالُ سُوقِيٍّ، انْتَحَلُوهُ ثُمَّ قَلَّدَ آخِرُهُمْ أَوَّلَهُمْ فِيهِ، عَلَى عَادَاتِهِمْ، وَهَلْ يَصِحُّ لَهُمْ أَنْ
يُمَثِّلُوا الْمَسْأَلَةَ سَمَاعِيَّةً بِمِثَالٍ مَصْنُوعٍ؟ لَا. وَدَلِيلِي عَلَى أَنَّ الْمِثَالَ مَصْنُوعٌ أَمْرَانِ:
الأول: أَنَّ نَطَقَ الْعَرَبِ لَا يُسَاعِدُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ النُّحَاةُ فِيهِ، لِأَنَّ كَلِمَةَ «خَرِبٍ» الَّتِي
يَدَّعِي النُّحَاةُ جَرَّهَا جَاءَتْ مَقْطَعاً فِي الْجُمْلَةِ لَمْ تَعْقُبْهَا كَلِمَةٌ أُخْرَى، فَإِذَا نَطَقَ بِهَا
عَرَبِيٌّ نَطَقَ بِهَا سَاكِتَةً الْآخِرَ بِلا شَكٍّ، فَمِنْ أَيْنَ يَظْهَرُ الْجَرُّ الَّذِي ادَّعَوْهُ فِيهَا؟
الثاني: أَنَّ مَعْنَى الْمِثَالِ عَلَى بُرُودِيَّةٍ، وَجَفَافَةٍ، لَا يَتَّفِقُ مَعَ مَا يَعْرِفُ الْعَرَبُ عَنِ الضَّبِّ،
مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْفِرُ إِلَّا فِي الْكُدَى (جَمْعُ كُذْيَةٍ)، وَهِيَ جُبَيْلٌ صَلْبُ الْأَرْضِ، مُتَمَاسِكُ
الْتِرَابِ، وَلِذَلِكَ يُضَيِّقُونَهُ إِلَيْهَا كَثِيراً، فَيَقُولُونَ: ضَبُّ الْكُذْيَةِ، وَضَبُّ الْكُدَى،
يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا كَثِيراً فِي كَلَامِهِمْ....». انتهى كلامه - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - مِنْ «الْأَنَارِ»
(٢/ ٤٤). بتصرف.

(١) غير أن ابن آجرُوم - رحمه الله تعالى - أعادها مُراعياً المناسبة. والله أعلم.

وهذا القسمُ عناءُ الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «الخفضُ بالجرِّ» وفي نسخة أخرى: «الخفضُ بالحرفِ»^(١). و«أل» في «بالحرف» للعهد الذكري لأنه سبق أن ذَكَرَ لك حُرُوفَ الجرِّ في باب «علامات الاسم».

تنبيه: الخفضُ بالحرف مطلقاً سواء كان الحرف زائداً أو أصلياً أو شبيهاً بالزائد. لأن العلماء قسموا حروف الجرِّ ثلاثة أقسام:

الأول: حرفُ جرٍّ أصليٍّ له معنى وضَعته العربُ استعمل في معناه وله متعلِّق.

الثاني: حرفُ جرٍّ زائدٍ لا معنى له غير التوكيد، ولا متعلِّق له.

الثالث: حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائدٍ له معنى، ولا متعلِّق له.

٢. القسم الثاني: مخفوض بالإضافة^(٢): وهي إسناد اسم إلى غيره بحيث يصير الثاني من الأول بمنزلة تنوينه.

(١) وسواء كان التعبيرُ بالجرِّ، أو بالحرف، فلا يخرجُ من كونه تنويناً في العبارة. وهما من اصطلاحات البصريين، بخلاف الكوفيين، فإنهم يطلقون عليها: «حروف الإضافة»، بحكم أنها تضيفُ الفعلَ إلى الاسم، وتوصله إليه، وتربطه به.

(٢) قال أبو عبد البر - عفا الله عنه -: «إِنْ كَانَ مراد الناظم - رحمه الله تعالى - بالإضافة المعنى الَّذِي هُوَ نسبةٌ بين المضافِ والمضافِ إليه، فهذا مذهبُ ليس بالقويِّ؛ وإن كان مرادهُ بالإضافة، المضافُ فهو مذهبٌ جيّدٌ. لأنَّ الصَّحِيحَ - كما هو مذهبُ الجمهور - أنَّ عامِلَ الخفضِ في المضافِ إليه، هو المضافُ لا الإضافة، وهذا المعنى لم يُصَرِّحْ به الناظم - رحمه الله تعالى - في عبارته والله أعلم.

مثاله: مثل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «أَكْرِمَ بِأَبِي قُحَافَةَ». ف: «أَكْرِمَ» فعل أمر، و«الباء» حرف جرّ، و«أَب» مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسرة، وهو مضاف و«الباء» مضاف إليه، لأنه من الأسماء الخمسة، و«قحافة» مضاف إليه أيضاً، مخفوض، نابت فيه الفتحة عن الكسرة لأنه لا ينصرف.

أقول: فقد اجتمع في هذا المثال قسمان من مخفوضات الأسماء: المخفوض بالحرف، والمخفوض بالإضافة.

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِ: «الْلَامُ» يَفِي تَقْدِيرُهُ، أَوْ: «مِنْ»، وَقِيلَ: أَوْ بِ: «فِي»

معناه: أن المخفوض بالإضافة يُقَدَّرُ بواحد من ثلاثة أحرف^(١).

الأول: «مِنْ» التي تدلُّ على بيان الجنس، والتقدير بها كثير في باب الإضافة. ويطلق عليها اسم: الإضافة البيانية.

(١) وهذه من زيادات الناظم على صاحب المتن - رحمه الله - إذ أن ابن أجروم ذهب

إلى أن الإضافة لا تُقَدَّرُ إِلَّا بِأَحَدِ حَرْفَيْنِ: «الْلَامُ» و«مِنْ»، وهذا ما عليه جمهور النحويين، أما الناظم فقد سلك المذهب الثاني - والذي عليه جماعة ممن يُعْتَدُّ بِهِم من النحاة - إلى أَنَّ الإضافة تَكُونُ مُقَدَّرَةً بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ: «الْلَامُ»، و«مِنْ»، و«فِي».

وأقول: لعلَّ ابن أجروم - رحمه الله تعالى - اقتصر على حرفين، استغناءً لصلاحية «فِي» عنهما، والله أعلم.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ جزءاً - بعضاً - من المضافِ إليه، ويصحُّ الإخبارُ بالمضافِ إليه عن المضافِ لو جعلَ المضافُ مبتدأً.

مثال: قال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]. التقديرُ: بهيمةٌ من الأنعام. لأنها أعمُّ أضيفت إلى أخص. وقول الناظم - رحمه الله تعالى -: «خاتمي نضار». ف: «خاتمي» مثني حذف منه النون للإضافة، و«نُضَارٍ» مضافٌ إليه مخفوضٌ. والتقديرُ: خاتمين من نضار، لأنَّ الذهبَ جنسٌ للخاتم، ويصحُّ الإخبارُ عنه بالمضافِ إليه. و«النُّضَارُ»: الجوهر الخالص من التُّبر.

الثاني: «في» التي تدلُّ على الظرفية، والتقديرُ بها قليلٌ.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ إليه ظرفاً للمضافِ.

مثالها: مثل لها - مشيراً للآية الكريمة - قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]. أي: مكْرٌ في الليل. ونحو قوله تعالى: ﴿يَصْدَحِيحُ السَّجَنِ﴾ [يوسف: ٣٩]. أي: يا صاحبين في السَّجَنِ.

الثالث: «اللام» التي تدلُّ على الاختصاصِ والملِكِ - وهذا هو الأكثرُ والغالبُ في الإضافةِ -.

ضابطها: تقدَّرُ الإضافةُ بها إذا كان المضافُ مملوكاً، أو شبه مملوكٍ للمُضافِ إليه. وقيل: ضابطها كُلُّ ما لا يصلحُ فيه أحدُ النوعين المتقدمين.

مثاله: قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩].
التقدير: هذا كتابٌ لنا.

ومثّل له الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله: «ابني استفاد» ف: «ابني» مبتدأ وهو مضاف، و«الياء» مضافٌ إليه. و«استفاد» فعلٌ ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل في محلّ رفع خبر المبتدأ. والتقدير: «ابنٌ لي» فالإضافة هنا بمعنى «اللام».

وقفه: ظاهرُ كلامِ الناظم - رحمه الله تعالى - أنَّ كُلَّ إضافةٍ لا بدَّ أن تكونَ مُقدَّرةً بأحدِ هذه الحروف. والمشهورُ أن ذلك مخصوصٌ بالإضافة المعنويّة^(١)، لأنَّ الإضافة اللَّفْظِيَّةَ لا تُقدَّرُ بحرفٍ أصلاً.

وقوله في البيت: «يَفِي» بمعنى: يكمل وقد تقدم معنا مثل هذا المعنى.

٣. القسم الثالث: مخفوض بالتبعية^(٢):

التوابعُ كما تقدم معك هي: «النَّعْتُ»، و«العَطْفُ»، و«التَّوكِيدُ»، و«البَدَلُ». وقد مرت مشروحة مفصلةً بأمثلتها، ولذلك أشار الناظم - رحمه الله تعالى - بقوله:

نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَةِ الَّتِي خَلَتْ وَقُرِّرَتْ أَبْوَابُهَا وَفُصِّلَتْ

(١) لأن الإضافة قسمان: لفظية غير حقيقية (غير محضة)، ومعنوية حقيقية (محضة).

(٢) المقصود بـ: «التبعية» هنا: التابع لحكم المخفوض. لأنَّ التابع للمخفوض، يكونُ

مخفوضاً، سواء كان نعتاً، أم بدلاً، أم توكيداً.

مثالها: قول الله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ (٢٨) [الواقعة: ٢٨].

تنبيه: صحَّحَ غيرُ واحدٍ، أَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ، هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَقَدْ اجْتَمَعَتْ أَنْوَاعُ الْجَرِّ فِي «الْبَسْمَلَةِ»^(١).

قوله: «نَعَمْ» حرف جواب مبني على السُّكُون لا محلَّ له من الإعراب، ولا عمل له، وهو هنا يفيد التوكيد. لأنه ذكر لك قسمين من المخفوضات: الحرف والإضافة، فلما ذكر «التَّبَعِيَّةَ» فكأنه أكَّدَ أنها من القسم المتبقي من مخفوضات الأسماء، والله أعلم.

قوله: «بِالتَّبَعِيَّةِ» سَكَنَ الْبَاءُ فِيهَا لِلضَّرُورَةِ.

قوله: «الَّتِي خَلَّتْ» أي: الَّتِي مَضَتْ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ.

قوله: «قُرِّرَتْ أَبْوَابُهَا» أي: أُثْبِتَتْ وَعُرِّفَتْ. وَ«فُصِّلَتْ» أي: بَيَّنَّتْ وَوَضَّحَتْ.

مُلَخَّصٌ: يَتَلَخَّصُ مِمَّا سَبَقَ أَنْ «مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ»، تَكُونُ بِثَلَاثَةِ

أَنْوَاعٍ: بِحُرُوفِ الْجَرِّ، وَبِالْإِضَافَةِ وَتُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: «مِنْ»، وَ«فِي»،

وَ«اللَّامِ»؛ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَابِطٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَأَخِيرًا بِالتَّبَعِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ

فِي: «النَّعْتِ»، وَ«الْعَطْفِ»، وَ«التَّوَكُّيدِ»، وَ«الْبَدَلِ»، وَاللهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بَايَ بِالْعَالَمِ فِي «الْمَوْلُودِ الْمَنْظُومِ» بِقَوْلِهِ:

بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ اجْرُزُ وَالتَّبَعِ وَالْكُلُّ فِي «الْبَسْمَلَةِ» الذِّكْرُ اجْتَمَعَ

الخاتمة^(١)

قَدْ تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أُنْشِئَهُ فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ
بِحَمْدِ رَبِّنَا وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَرِفْدِهِ وَمَنْنِهِ وَفَضْلِهِ
مَنْظُومَةً رَائِقَةً الْأَلْفَاظِ فَكُنْ لِمَا حَوَّنُهُ ذَا اسْتِحْقَاقِ
جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِي دَائِمَةَ النَّفْعِ بِجَاهِ أَحْمَدِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبِّنَا وَسَلَّمَا وَإِلَيْهِ وَصَّخِيهِ نَكْرُمَا
الشَّرْحُ:

تعريف الخاتمة لغة: هي آخر الشيء وتمامه.

اصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة، دالة على معانٍ مخصوصة جُعِلَتْ
آخر كتابٍ أو بابٍ.

قوله: «قَدْ تَمَّ» فذ: «قد» للتحقيق. و«تَمَّ» فعل ماضٍ بمعنى: كَمُلَ، وبلغ غايته،
وحصل الغرض منه. و«ما أُتِيحَ لِي» يقال: أُتِيحَ لِفُلَانٍ الشَّيْءُ أَي: هُيِيَ لَهُ؛
والمعنى: كَمُلَ مَا هَيَّأَهُ اللَّهُ لِي. «أَنْ أُنْشِئَهُ» أَي: أَخْدِئْتُهُ وَأُهَيْئَهُ. «فِي عَامِ عِشْرِينَ
وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ» أَي: وَكَانَ هَذَا الْإِنْشَاءُ، وَهَذِهِ التَّهْيِئَةُ فِي عَامِ (١١٢٠ هجرية)^(٢).

(١) نَسَأَلُ اللَّهَ حُسْنَهَا، وَالْخَاتِمَةُ مِنْ زِيَادَاتِ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - خَتَمَ بِهَا نَظْمَهُ
الْمُبَارَكِ، وَلَمْ تَأْتِ فِي الْأَصْلِ.

(٢) وَقَدْ مَرَّ مَعَكَ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنْ وَفَاتَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - كَانَتْ سَنَةُ سِتِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ
(١١٦٠ هجرية)، فَيَتَحَصَّلُ عِنْدَنَا بِذَلِكَ أَنَّ إِنْشَاءَهُ لِلْمَنْظُومَةِ كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ بَنَحْوِ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قوله: «يَحْمَدُ رَبَّنَا» جار ومجرور متعلق بقوله: «تَمَّ». والمعنى: بِسَبَبِ ثَنَائِهِ وَرِضَاهُ. و«وَحُسْنِ عَوْنِهِ» أي: بِسَبَبِ مَعُونَتِهِ الْحَسَنَةِ عَلَى ابْتِدَاءِ النَّظْمِ، وَإِتْمَامِهِ. والعون: الظهير على الأمر. و«وَرِفْدِهِ» - بكسر الراء - الْعَطَاءُ وَالصَّلَةُ. أي: بما أعطاه رَبُّهُ وَوَصَلَهُ، و«وَمَنِّهِ» إِنْعَامِهِ وَإِحْسَانِهِ. و«وَفَضْلِهِ» مما أَنَالَهُ مِنْ إِحْسَانِهِ.

قوله: «مَنْظُومَةٌ رَائِقَةٌ الْأَلْفَاظِ» رَائِقَةٌ مِنَ الرَّوْقِ، وَهُوَ الْإِحْسَانُ، وَالْإِعْجَابُ بِالشَّيْءِ، وَالصَّفَاءُ، وَهَذَا تَفَاوُلٌ مِنْهُ، وَوُضِفَ لِمَنْظُومَتِهِ، وَثَنَاءٌ عَلَيْهَا. قوله: «فَكُنْ لِمَا حَوَتْهُ» أي: كُنْ - يَا طَالِبَ الْعِلْمِ - لِمَا جَمَعَتْهُ الْمَنْظُومَةُ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، «ذَا اسْتِحْفَازُ» أي: صَاحِبِ حِفْظٍ، وَمِمَّنْ يَشْتَغِلُ بِحِفْظِهَا، لِأَنَّ بِالْحِفْظِ يَثْبُتُ الْعِلْمُ، وَيَرَسَخُ، وَفِي نَسْخَةٍ: «ذَا اسْتِيقَازُ» وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ وَأَنْسَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِيٍّ» أي: جَعَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ - الْمُبَارَكَةَ - لِكُلِّ مُبْتَدِيٍّ قَدْ شَرَعَ فِي تَصَوُّرِ مَسَائِلِ هَذَا الْفَنِّ. «دَائِمَةُ النَّفْعِ» الدَّوَامُ هُوَ: اسْتِدَامَةُ الْأَمْرِ، وَالْمَوَاطَبَةُ عَلَيْهِ؛ وَالنَّفْعُ هُوَ: مَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْخَيْرِ، وَهَذَا كُلُّهُ دُعَاءٌ مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْظُومَتَهُ نَافِعَةً أَبَدًا، مُتَّفِعَةً بِهَا دَائِمًا. «بِجَاهِ» الْجَاءُ: الْقَدْرُ وَالْمَنْزِلَةُ. وَفُلَانٌ ذُو جَاهٍ، أَي: صَاحِبُ مَنْزِلَةٍ وَقَدْرِ. و«أَحْمَدُ» الْمَقْصُودُ بِهِ نَبِينَا ﷺ.

تنبيه: تَوَسَّلَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ رَجَاءً لِقَبُولِ دُعَائِهِ، وَهَذَا كَمَا لَا يَخْفَى تَوَسَّلَ غَيْرُ مَا ذُوْنِ بِهِ شَرْعًا، وَلَمْ يَقُمْ عَلَى جَوَازِهِ دَلِيلٌ أَصْلًا.

وَمُتَعَلِّقُ الْمَجُوزِينَ أَحَادِيثُ مِنْهَا: «تَوَسَّلُوا بِجَاهِي فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ»^(١)، وفي لفظ آخر: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِجَاهِي، فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ»، وهذه الأحاديث وما يَدُورُ فِي مَعْنَاهَا، مَعْدُودٌ فِي زُمْرَةِ الْأَحَادِيثِ الْبَاطِلَةِ، الَّتِي لَا أَصْلَ وَلَا وُجُودَ لَهَا، فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَائِنِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَعْتَبَرَةِ.

وَمَعَ هَذَا فَلَا يُحْكَمُ بِنَفْسِي عَظِيمِ جَاهِهِ ﷺ، بَلْ جَاهُهُ ﷺ عِنْدَ رَبِّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَظِيمٌ، وَمَقَامُهُ مَحْمُودٌ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْوَرَى، وَخَيْرٌ مِنْ وَطِئِ الثَّرَى - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - . وَلَوْ قَالَ: «بِحَبِّ أَحْمَد»^(٢) لَبَرَأَتْ سَاحَتُهُ مِنَ اللَّوْمِ، وَلَسَلِمَ مِنَ الْإِنْتِقَادِ؛ لَكِنْ لِكُلِّ جَوَادٍ كَبُوءَةٌ، وَلِكُلِّ صَارِمٍ نَبُوءَةٌ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفُوءَةٌ. وَلَرُبَّمَا عَثَرَ الْجَوَادُ وَشَاوَهُ مُتَقَدِّمٌ، وَنَبَا الْحُسَامُ الْقَاطِعُ^(٣) فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنهُ، وَرَحِمَهُ بِرَحْمَتِهِ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَآلَهُ وَصَحْبِهِ تَكْرُمًا» لَمَّا أَثْنَى عَلَى الْبَارِي سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرْدَفَ بِالشَّعَاءِ عَلَى أَفْضَلِ الْوَرَى وَالصَّفْوَةِ مِنَ الْخَلْقِ ﷺ. أَقُولُ: تَقَدَّمَ مَعْنَى الصَّلَاةِ، وَالْكَلَامِ عَلَى الْآلِ، وَالصَّحْبِ فِي أَوَّلِ النَّظْمِ. وَقَوْلُهُ: «وَسَلَّمَا» أَيِ: السَّلَامَةِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ. وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلْإِطْلَاقِ. وَ«تَكْرُمًا» بِمَعْنَى: تَعْظُمُ وَتَنْزَهُ، وَهُوَ مِنْ إِكْرَامِ النَّفْسِ عَمَّا يَشِينُهَا.

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة» تحت رقم: (٢٢) (١/٧٦).

(٢) كما أصلحه بمثل هذا اللفظ، غير واحد من المعلقين والشرّاح.

(٣) البيت لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري.

وجاء في نسخة أخرى:

صَلَّى عَلَيْهِ بَارِئُ الْعِبَادِ وَالْآلِ وَالصَّخْبِ وَكُلُّ هَادٍ
مُلَخَّصٌ: ختم منظومته المباركة ذاكراً تاريخ إنشائها؛ وحامداً لربه على
حُسنِ إِعَانَتِهِ، وعَظِيمِ مَنَنِهِ، وَفَضْلِهِ؛ وَوَاصِفاً مَنْظُومَتَهُ، وَدَاعِياً رَبَّهُ أَنْ يَجْعَلَهَا
نَافِعَةً دَائِماً؛ وَرَاغِباً لَطَالِبِهَا وَمُوصِياً لَهُمْ بِحِفْظِهَا، وَالْإِعْتِنَاءِ بِهَا؛ وَمُصَلِّياً
وَمُسَلِّماً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآلِ، وَالصَّحْبِ الْكِرَامِ.

يقول العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى: أبو عبد البرِّ مُحَمَّدُ تَوْفِيقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمَّارِ الْكِيفَانِيِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، وَعَامَلَهُ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ -:

هَذَا آخِرُ مَا تَمَّ إِعْدَادُهُ، وَتَهِيأُ إِيرَادُهُ، مِنْ شَرْحِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ الْمُبَارَكَةِ
الْمِيمُونَةِ، سَائِلاً رَبَّ الْعِزَّةِ سُبْحَانَهُ، أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ، وَوَسِيلَةً
لِمَرْضَاتِهِ، وَذُخْراً لِيَوْمِ لِقَائِهِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ؛ وَالرَّغْبَةَ إِلَيْهِ جَلَّ
جَلَالُهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنِ الزَّلَّاتِ، وَيَضْفَحَ عَنِ الْهَفَوَاتِ، وَيُقِيلَ الْعَثَرَاتِ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ السُّيُوطِيَّ إِذْ يَقُولُ فِي خَاتِمَةِ مَنْظُومَتِهِ «عُقُودِ الْجَمَانِ»:

بِكُرِّ مَنِيْعٍ سِتْرُهَا لِمَنْ دَنَا وَمَنْ أَتَاهَا خَاضِعاً نَالَ الْمُنَى
رَفَقَتْهَا لِمَنْ نَهَاهُ رَاجِحُ وَمَهْرُهَا مِنْهُ الدُّعَاءُ الصَّالِحُ
عَلَيَّ إِذَا صِرْتُ قَرِينَ الرَّمْسِ تَنْفَعُنِي دَعْوَتُهُ فِي بُؤْسِي
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَإِخْوَانِهِ أَجْمَعِينَ.

فهرس

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ، دار التراث، القاهرة.
٢. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم: نجله الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، دار الغرب الإسلامي.
٣. الإحكام في أصول الأحكام، للإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري، تحقيق: أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ، مطبعة المدني.
٥. إرشاد الطالبين من كلام رب العالمين، للشيخ محمد عاشق إلهي البرني، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ، مطابع الرشيد، المدينة المنورة.
٦. الإرشاد إلى علم الإعراب، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، جامعة أم القرى.
٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للمحدث محمد ناصر الدين الألباني، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي.

٨. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، للشيخ عبد السلام محمد هارون، طبعة: عام ١٣٩٩هـ، دار الجيل، بيروت.
٩. الاشتقاق، للإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة الخانجي، مصر.
١٠. الأعلام، للأستاذ خير الدين الزركلي، ط: (١٤)، ٢٠٠٢ م، دار العلم للملايين، بيروت.
١١. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).
١٢. ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا الجكني، صححه وراجع مادته: الشيخ أباه بن محمد عالي بن نعم العبد المجلسي الشنقيطي، جمعه وأعدّه ونشره: محمد محفوظ بن أحمد، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، (دون ذكر دار الطبع).
١٣. ألفية الأثاري المسمّاة: كفاية الغلام في إعراب الكلام، للعلامة زيد الدين شعبان بن محمد القرشي الأثاري، تحقيق: زهير زاهد وهلال ناجي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.
١٤. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: أحمد صقر، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ، دار التراث، القاهرة.
١٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للإمام جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي.

١٦. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الجنان، بيروت.
١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: الرابعة، ١٣٨٠هـ، دار إحياء التراث العربي.
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: السادسة، ١٩٦٦م، دار إحياء التراث العربي.
١٩. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، للإمام أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيى الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة: ١٣٩٠ هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٠. الإيضاح في علل النحو، للإمام أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، ط: الخامسة، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
٢١. بدائع الفوائد، للإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد.
٢٢. بهجة المجالس وأنس المجالس في شعث الذاهن والهاجس، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري، تحقيق: محمد مرسى الخولي، ط: سنة ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.
٢٣. تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام السيّد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، ط: ١٤١٩هـ، صادر عن المجلس الوطني بدولة الكويت.

٢٤. تاريخ بغداد (مدينة السلام)، للحافظ أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب
البغدادى، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ، دار الغرب الإسلامى.
٢٥. تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر،
تحقيق: عمر بن غرامة العمروى، ط: سنة ١٤١٥ هـ، دار الفكر.
٢٦. التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، للشيخ محمد محيى الدين عبد
الحميد، طبعة سنة ١٤١٢ هـ، المكتبة العصرية.
٢٧. التذكرة في القراءات الثمان، للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
الحلبى، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، دون ذكر دار الطبع.
٢٨. التلخيص لوجوه التلخيص، للإمام أبي محمد علي بن حزم (مطبوع ضمن
رسائل ابن حزم الأندلسي)، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٧ هـ، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر.
٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزى،
تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ، مؤسسة الرسالة.
٣٠. تهذيب اللغة، للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد
السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، د.ت، (دون ذكر دار الطبع).
٣١. جامع الأصول في أحاديث الرسول ز، للإمام بن الأثير الجزرى، تحقيق:
عبد القادر الأرناؤوط، ط: ١٣٨٩ هـ، مكتبة دار البيان.
٣٢. جامع الشروح والحواشي، للشيخ عبد الله الحبشي، ط: سنة ١٤٢٥ هـ،
المجمع الثقافى بأبى ظبى، الإمارات.

٣٣. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ز وسنته وأيامه، للإمام البخاري، رقم وبوب أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب وقصي محب الدين الخطيب، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ، المطبعة السلفية.
٣٤. جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، ط: السابعة، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي.
٣٥. الجامع لشعب الإيمان، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٣٦. جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس، للإمام أحمد بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي، مطبوع طبعة حجرية، مدينة فاس، المغرب الأقصى.
٣٧. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط: الرابعة، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوزي.
٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية.
٣٩. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن علي الأربلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، دار النفائس.
٤٠. حاشية الأجرومية، للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: الرابعة، ١٤١٤هـ. (دون ذكر دار الطبع).

٤١. حاشية يسين على شرح الفاكهي على قطر الندي، للإمام زين الدين الحمصي المعروف بـ: «يسين»، ط: الثانية، ١٣٩٠ هـ، مكتبة الإرشاد، تركيا.
٤٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للمحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ، دار الكتب العلمية.
٤٣. حياة مورتانيا، المختار بن حامد، طبع سنة ١٩٩٠ م، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
٤٤. خزانة الأدب ولبُّ أبواب لسان العرب، للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: الثانية، ١٤٠٤ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٥. دراسات في تاريخ التشريع الإسلامي في مورتانيا، للشيخ محمد المختار ولد أباه، طبع سنة ١٩٨١ م، منشورات الجامعة التونسية، تونس.
٤٦. دليل الطلاب على ما قصدوا من ظاهر الإعراب شرح الأجرومية، للعلامة الحاج بن السالك بن فحف الشنقيطي، تحقيق: محمد محفوظ بن الشيخ، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، مكتبة الفجيرة، الإمارات.
٤٧. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ، مؤسسة الأعلمي للطبعات، لبنان.
٤٨. الرحلة العلية إلى منطقة توات (لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات)، للشيخ الفقيه محمد باي بلعالم القبلاوي الجزائري، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ، دار هُوَمة، الجزائر.
٤٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد خراط، ط: الثالثة، ١٤٢٣ هـ، دار القلم، دمشق.

٥٠. زغل العلم، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، د ت، مكتبة الصَّحوة الإسلامية.
٥١. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للإمام أبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي، د.ت، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٥٢. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، للشيخ محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، طبع طبعة حجرية سنة ١٣١٦هـ، مدينة فاس، المغرب الأقصى.
٥٣. سنن الدارمي، للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، دار المغني، الرياض.
٥٤. سنن النسائي، حكم على أحديثه: المحدث محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن سلمان، ط: الأولى، مكتبة المعارف.
٥٥. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، إشراف: شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة.
٥٦. شذرات الذهب في إخبار من ذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، إشراف: عبد القادر الأرناؤوط، ط: (١)، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.
٥٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للإمام بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: السادسة عشرة، ١٣٩٤هـ، دار الفكر.
٥٨. شرح الأجرومية، للإمام عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين الإسفرايني، تحقيق: أسامة بن مسلم الحازمي، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم.

٥٩. شرح ألفية ابن مالك، للشيخ أبي زيد عبد الرحمن المكودي، ط: سنة ١٤١٤ هـ، دار الفكر.
٦٠. شرح المفصل، للإمام موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، المطبعة المنيرية.
٦١. شرح المقدمة الأجرومية في أصول علم العربية للطلاب والمبتدئين، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمود نصار، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ، دار الكتب العلمية.
٦٢. شرح جمل الزجاجي، للإمام أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فوار الشعار، إشراف: إيميل بديع يعقوب، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ، دار الكتب العلمية.
٦٣. شرح جمل الزجاجي، للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، ط: سنة ١٤١٩ هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٦٤. شرح ديوان حماسة أبي تمام، منسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق: حسين محمد نقشة، ط: ١٤١١ هـ، دار الغرب الإسلامي.
٦٥. شرح عقود الجمان في المعاني والبيان للسيوطي، للإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي، ط: ١٣٤٨ هـ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر. هدية العارفين - (ج ١ / ص ٢٨٩)
٦٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: (١١)، ١٣٨٣ هـ، دار إحياء التراث العربي.

٦٧. شرح قواعد الإعراب المفيد على نظم عُبيد ربه المجيد، للشيخ محمد عمر حويّ الجكني الشنقيطي، ط: عام ١٤١٥ هـ، (دون ذكر دار الطبع).
٦٨. شرح منظومة «عُبيد ربه»، للعلامة محمد سالم ولد عدود الشنقيطي، مفرغ من أشرطة.
٦٩. شرح نظم الأجرومية (ضمن: نصوص في علم النحو والصرف)، للشيخ عيسى بن محمد المختار بن أهل حمّاد، اعتنى به: عبد الكريم قبول، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
٧٠. الشعر والشعراء، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: الثانية، ١٤٢٣ هـ، دار الحديث. مصر.
٧١. الصّاحبي، للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، د.ت، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٧٢. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للإمام أبي العباس أحمد القلقشندي المصري، ط: (١٣٤٠ هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٣. الصّحاحُ «تاج اللغة وصحاح العربية»، للإمام إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، تقديم: عباس محمود العقاد، ط: الرابعة، ١٤١٠ هـ، دار العالم الملاين، بيروت.
٧٤. صحيح مسلم، للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ، دار طيبة.
٧٥. الصفوة من القواعد الإعرابية، للدكتور: عبد الكريم بكار، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ، دار القلم، دمشق.

٧٦. طبقات الشعراء، للإمام محمد بن سلام الجمحي، دراسة: طه أحمد إبراهيم، تمهيد: جوزف هل، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية.
٧٧. طبقات النحويين واللغويين، للإمام أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، دار المعارف.
٧٨. العقد الفريد، للإمام أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، د.ت، مكتبة المعارف.
٧٩. عون القيوم على كشف الغموم في نظم مقدمة ابن آجرؤم، للشيخ محمد باي بلعالم الجزائري، منه نسخة خطية بقسم المخطوطات بمكتبة المسجد النبوي بالمدينة النبوية، [تحت رقم: ٤١٥/٦٩].
٨٠. عيون الأخبار، للإمام ابن قتيبة، تحقيق: يوسف علي طويل، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية.
٨١. غريب الحديث، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمد شرف وعبد السلام هارون، طبعة: سنة (١٤٠٤هـ)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
٨٢. الفائق في غريب الحديث، للإمام جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي، ط: الثالث، ١٣٩٩هـ، دار الفكر.
٨٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٨٤. فتح الشُّكُور في معرفة أعيان علماء التَّكْوِينِ، للشيخ أبي عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلِّي الولاتي الشنقيطي، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجّي، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، دار الغرب الإسلامي.
٨٥. الفروق في اللغة، للإمام أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة.
٨٦. فهرس الفهارس والأثبات، للشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، دار الغرب الإسلامي.
٨٧. فهرس مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية بتبكتو، إعداد: سيد عمر بن علي ومجموعة من المكتبيين بالمركز، تحرير: عبد المحسن عباس وجوليان بوهانسين، ط: ١٤١٨هـ، مؤسسة الفرقان، لندن.
٨٨. القاموس المحيط، للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبط وتوثيق: محمد البقاعي، ط: سنة ١٤١٥هـ، دار الفكر.
٨٩. كتاب المصباح (في النحو)، للإمام أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي، تحقيق: مقبول علي النعمة، تقديم له: عماد الدين خليل، ط: الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية. بيروت.
٩٠. كتاب سيبويه، للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: ١٤١٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٩١. كتاب معاني الحروف، للإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

٩٢. لسان العرب، للإمام ابن منظور، اعتناء وتصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط: الثانية، ١٤١٨ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٣. متن نظم الأجروميَّة، للعلامة محمد بن أبي القلاوي الشنقيطي، تحقيق: محمد بن أحمد جدو الشنقيطي، تقديم: عبد الله بن محمد سفيان الحكمي، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ. (دون ذكر دار الطبع).
٩٤. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، للإمام ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، ط: الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة.
٩٥. مجالس ثعلب، للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الثانية، ١٩٦٠ م، دار المعارف، مصر.
٩٦. مجمع البحرين، للشيخ ناصيف بن عبد الله اليازجي، ط: ١٩٩٣ م، دار نظير عبود.
٩٧. مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، للشيخ أحمد بن الجمال عبد الله الفاكهي، ط: الثانية، ١٣٩٠ هـ، مكتبة، الإرشاد، تركيا.
٩٨. محمد بن أبي المزمري - حياته وأثاره -، للأستاذ أحمد أبا صافي جعفري، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ، دار الكتاب العربي، الجزائر.
٩٩. المخصص، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي «ابن سيده»، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بالدار، قدم له: خليل إبراهيم جفال، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٠. المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ، دار الحديث، القاهرة.

١٠١. مصباح السَّاري شرح منظومة عُبيد ربِّه الشنقيطي على المقدمة الأجرومية في النحو، للشيخ زايد الأذان بن الطالب أحمد الشنقيطي، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ، دار الفنون. جدَّة.
١٠٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للشيخ أحمد بن محمَّد بن علي الفيومي، ط: الخامسة، ١٩٢٢م، المطبعة الأميرية، القاهرة.
١٠٣. المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة، تحقيق: حمد ب عبد الله الجمعة ومحمَّد بن إبراهيم اللحيدان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
١٠٤. معجم الأدباء، للإمام ياقوت الحموي، ط: الثالثة، ١٤٠٠هـ، دار الفكر.
١٠٥. معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمَّد بن عمران المرزباني، صححه: ف. كرنكو، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ، صورته دار الكتب العلمية.
١٠٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، ط: الثانية، ١٤١٧هـ، دار الجيل، بيروت.
١٠٧. مفاتيح العربية على متن الأجرومية، للشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن سعد الدغير، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ، دار الصميعي.
١٠٨. المقتضب، للإمام أبي العباس محمَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عزيمة، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
١٠٩. مُقَدَّم العِيِّ المَصْرُومِ على نظم ابن أبِّ لابن أجروم، للشيخ محمَّد بن المختار بن محمَّد الملقَّب «بادي» الوافي الكُنتي القرشي، دراسة وتحقيق: الصديق الحاج أحمد؛ (رسالة ماجستير غير منشورة)، «جامعة الجزائر» سنة (٢٠٠٤م).

١١٠. مقدّمة ابن الصّلاح، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، ط: ١٤٠٦هـ، دار الفكر.
١١١. المقدّمة، للشيخ عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، دار يعرب، دمشق.
١١٢. منشور الفوائد، للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق: صالح الضامن، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة.
١١٣. النحو القرآني قواعد وشواهد، للأستاذ: جميل أحمد ظفر، ط: الثانية، ١٤١٨هـ، مطابع الصفا، مكة المكرمة.
١١٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار، الأردن.
١١٥. نظم الفرائد وحصر الشرائد، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلب، تحقيق: عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، ط: الأولى، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان.
١١٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السّعدات المبارك بن محمّد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، د.ت، المكتبة الإسلامية.
١١٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية.
١١٨. الوافي بالوفيات، للإمام صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق:

أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

١١٩. الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، بعناية: فؤاد سيّد، ط: الخامسة، ١٤٢٢هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* * *

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٥-٤	تقريظ فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عوف كوني
٨-٦	تقريظ فضيلة الشيخ حسن بن محمد الحفظي
١١-٩	تقريظ فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد سفيان الحكمي
١٥-١٢	خطبة الكتاب
١٨-١٦	الدَّافِعُ لشرح هذه المنظومة المباركة
٣٣-١٩	فصلٌ في قيمة النحو وأهمية إتقانه والسَّلامة من اللَّحْنِ
٣٨-٣٤	ترجمة الإمام «ابن أجروم» رحمه الله تعالى
٦١-٣٩	ترجمة الناظم رحمه الله تعالى
٦٨-٦٢	مبحث فيمن نظم مقدمة «ابن أجروم» رحمه الله تعالى
٧٣-٦٩	مبحث فيمن شرح منظومة «عبيد ربه» رحمه الله تعالى
٧٧-٧٤	مدخلٌ إلى منظومة «عُبيد ربِّه» رحمه الله تعالى
٧٩-٧٨	المَقْدَمَاتُ
٩٠-٨٠	المقدمة
١٠٠-٩١	بابُ الكلام وما يتألف منه
١٢٢-١٠١	باب بيان علامات الاسم

الصفحة	الموضوع
١٢٩-١٢٣	باب الفعل
١٣٣-١٣٠	باب الحرف
١٤٢-١٣٤	باب الإعراب
١٥٥-١٤٣	باب الضمّ وما ينوب عنه
١٦١-١٥٦	باب النَّصْب وما ينوب عنه
١٦٧-١٦٢	باب الخفض وما ينوب عنه
١٧٢-١٦٨	باب الجزم وما ينوب عنه
١٨٤-١٧٣	باب قسمة الأفعال
١٩٨-١٨٥	باب نواصب المضارع
٢١٤-١٩٩	باب جوازم المضارع
٢٢٠-٢١٥	باب الفاعل
٢٣٠-٢٢١	باب النائب عن الفاعل
٢٤٢-٢٣١	باب المبتدأ والخبر
٢٥٤-٢٤٣	باب كان وأخواتها
٢٦٣-٢٥٥	باب إنَّ وأخواتها
٢٧٠-٢٦٤	باب ظنَّ وأخواتها
٢٧٧-٢٧١	باب النَّعْت
٢٩٣-٢٧٨	باب المعرفة والنكرة

الموضوع	الصفحة
بابُ العطف	٢٩٤-٣١٠
بابُ التوكيد	٣١١-٣٢٣
بابُ البدل	٣٢٤-٣٣٤
بابُ المفعول به	٣٣٥-٣٤٠
بابُ المصدر	٣٤١-٣٤٨
بابُ الظرف	٣٤٩-٣٦٠
بابُ الحال	٣٦١-٣٧٠
بابُ التمييز	٣٧١-٣٧٨
بابُ الاستثناء	٣٧٩-٣٩٤
بابُ «لا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ	٣٩٥-٤٠٢
بابُ المنادى	٤٠٣-٤١٠
بابُ المفعول لأجله	٤١١-٤١٦
بابُ المفعول معه	٤١٧-٤٢١
بابُ مخفوضات الأسماء	٤٢٢-٤٢٨
خاتمة الناظم رحمه الله تعالى	٤٢٩-٤٣٢
فهرس المراجع والمصادر	٤٣٣-٤٤٧
فهرس الموضوعات	٤٤٨-٤٥٠

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com